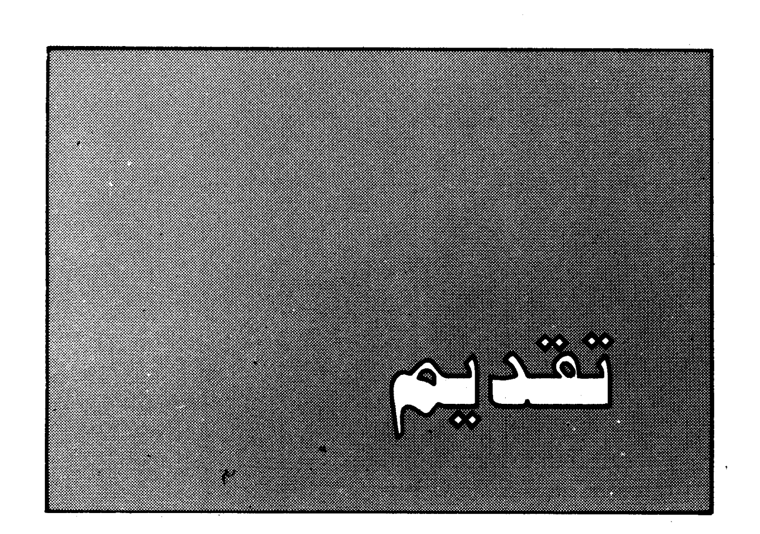

العلاقات
المصرية
اليمنية
اللجنة المصرية للتضامن


تقديم

مصر ـ واليمن .. وفاء وتضامن

يصدر هذا الكتاب في توقيت قصير .. القلب يتمزق للدمار ونزيف الدماء وسقوط الضحايا في الحرب الأهلية التى اجتاحت اليمن في مايو ١٩٩٤ بعد أن أعلنت الوحدة في مايو ١٩٩٠ .

وأحداث القتال المأساوية لا تكفى من صفحات التاريخ نبالة العلاقات المصرية اليمنية التى لم تفرق مطلقا بين شطر شمالى وشطر جنوبى .. فقد ساندت ثورة ٢٣ يوليو كلا من ثورتى ٢٦ سبتمبر في الشمال وثورة ١٤ أكتوبر في الجنوب ..

وكانت العلاقات المصرية اليمنية التى تجسدت في إطار التضامن فقيرة عن إيمان بوحدة اليمن .. فقد أقيمت خمس ندوات عن العلاقات المصرية اليمنية في صنعاء وعدن والقاهرة دون تفرقة بين العواصم الثلاث .. بل كان هناك سفور سائد بأن هذه الندوات تتم بروح قوية وعريقة دافقة متطلعة إلى مستقبل أفضل .

ونحرص في هذه المقدمة على الكلمات التى قدمنا بها هذا الكتاب الذى أثمرته الأفكار والأبحاث التاريخية والقومية والاقتصادية التى أثيرت في هذه الندوات ، قبل وقوع انفجار الحرب الأهلية بعد توقيع وثيقة العهد والاتفاق لنسجل مشاعرنا الحقيقية .

والعلاقة الفريدة التى اسهم فى إقامتها كل من جامعتى صنعاء وعدن ومجلس السلم والتضامن اليمنى ، واللجنة المصرية للتضامن بدأت عام ١٩٨٨ فى وقت كانت اليمن فيه دولتين ، والعلاقات الدبلوماسية مقطوعة بينهما وبين القاهرة تنفيذا لقرارات مؤتمر بغداد ١٩٧٩ م الذى انتقلت بعده الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس احتجاجا على عقد المعاهدة المصرية الإسرائيلية .

ولكن الظاهرة التى تستلفت النظر أن هذا الموقف الرسمى الذى قطع العلاقات الدبلوماسية لم ينجح فى التاثير على العلاقات الشعبية ، وكانت الندوة الأولى التى عقدت فى رحاب جامعة صنعاء مظاهرة حب ووفاء اكدت أن علاقة خاصة تربط الشعبين اللذين دافع ابناؤهما جنبا إلى جنب دفاعا عن ثورة ٢٦ سبتمبر ، والذى تأكد بتضحياتهم المشتركة دور ثورة ٢٣ يوليو فى دعم حركات التحرر الوطنى .

ستظل تضحيات الجنود المصريين إلى جانب الشعب اليمنى رمزا للإخلاص القومى ، ونبضا للوحدة العريقة ، وصفحات مشرفة فى تاريخ الأمة العربية .

وعندما يصدر هذا الكتاب بعد أسابيع من الندوة الخامسة للعلاقات المصرية اليمنية التى عقدت فى القاهرة خلال الفترة من   إلى   أكتوبر ١٩٩٣ تكون أحداث كبيرة قد وقعت خلال السنوات الست التى بدأت فيها هذه الندوات المشتركة .

انتصر شعب اليمن وحقق إرادته وأقام الوحدة بين شطريه وأصبحت هناك جمهورية يمنية واحدة ذات علم واحد ونشيد واحد .

وواصل شعب اليمن مسيرته لتحقيق الديمقراطية فسجل سبقا تاريخيا عندما صدر الدستور وتحققت التعددية الحزبية التى جرت الانتخابات على أساسها .. وانتقلت اليمن خلال ثلاثين عاما فقط من حكم الإمامة المتخلف إلى حياة العصر التى تتوافق مع التعبيرات العالمية السريعة التى تضع الديمقراطية وحقوق الإنسان فى مقدمة الأسس التى يجب أن تنبنى عليها الدولة الحديثة .

وخلال هذه السنوات أيضا ارتبطت اليمن ومصر فى التجمع الإقليمى الذى تشكل فى إطار الجامعة العربية (مجلس التعاون العربى) ، الذى ضم مصر والعراق واليمن والأردن .. وتعلقت الآمال بقدرات هذا التجمع على حشد طاقات وإمكانيات الأمة العربية ، وخاصة بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠ .

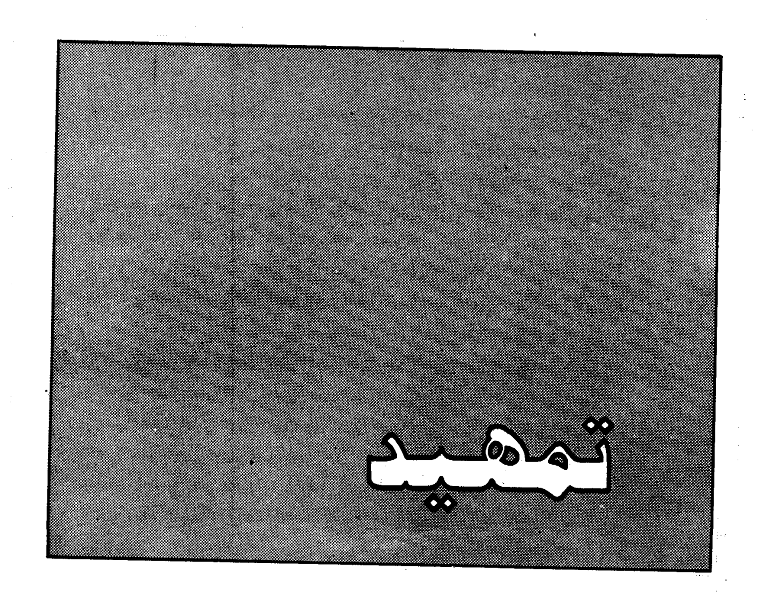
ولكن أزمة الخليج التى اشتعلت بعد غزو العراق

للكويت دون تنسيق مع دول مجلس التعاون العربى أدت إلى تمزق التضامن العربى ، وانتهت إلى حل مجلس التعاون العربى .. ومع ذلك فقد بقيت العلاقات الشعبية المصرية اليمنية محتفظة بحرارتها مؤمنة بدورها ، متطلعة إلى تجاوز الأزمات ، حريصة على تدفق تيار الأخوة والصداقة والمصلحة المشتركة .

ولذا عقدت فى صنعاء الندوة الرابعة للعلاقات المصرية اليمنية عام ١٩٩٢ بعد ازمة الخليج فازالت ما كان مترسبا من تناقضات الآراء والمواقف المختلفة ، وتجمع تيار العقل والحكمة فى نهر التضامن العربى .. وحرصنا على ان تكون الندوة الخامسة التى عقدت فى القاهرة اوسع نطاقا من لجان التضامن ، وأن تنفتح على الراى العام فى الدولتين بمشاركة ممثلى الهيئات والتنظيمات غير الحكومية حتى يزداد التلاحم فى نسيج العلاقات بين الشعبين .

وهذا الكتاب الذى تقدمه اللجنة المصرية للتضامن هو تعبير عن حرص مشترك على تالق وازدهار العلاقات المصرية اليمنية على امتداد التاريخ .. ونتطلع إلى كتاب آخر يصدر بعد خمس ندوات قادمة .

أحمد حمروش


تمهيد

العلاقات المصرية اليمنية

القاهرة ٢٧ - ٢٩ سبتمبر ١٩٩٣ م

كلمة الأستاذ/ أحمد حمروش
رئيس اللجنة المصرية للتضامن

الإخوة اعضاء الوفد اليمنى

السادة الضيوف

الزميلات والزملاء

نفتتح الجولة الخامسة من ندوة العلاقات المصرية اليمنية فى توقيت يلفت النظر ... فى اليوم التالى مباشرة لثورة ٢٦ سبتمبر اليمنية ... قبل يوم من الذكرى الثالثة عشرة لوفاة جمال عبد الناصر الذى بادرت ثورة ٢٣ يوليو فى عهده بمساندة ثورتى ٢٦ سبتمبر ، ١٤ اكتوبر ... وقبل اسبوع من استفتاء الشعب المصرى على إعادة انتخاب الرئيس محمد حسنى مبارك الذى لعب دورا هاما فى دعم التضامن العربى ودفع مسيرة السلام ... وقبل عشرة ايام من الذكرى العشرين لحرب ٦ اكتوبر المجيدة .

وفى هذا الافتتاح الذى يؤكد ثبات ورسوخ العلاقات المصرية اليمنية نقف عند بعض الظواهر التى استجدت منذ بدات الجولة الأولى فى صنعاء عام ١٩٨٨ ، واصبحت من معالم الطريق .

نجحت اليمن فى تحقيق الوحدة اليمنية كإنجاز تاريخى معبر عن إرادة الشعب ، وكاشف عن قدراته وطاقاته الخلاقة .

وتحققت الوحدة على اسس ديمقراطية تنهض على التعددية السياسية ، وتم ذلك باسلوب حضارى بعيد عن العنف ... وهنا لابد من الإشادة بالدور الذى قام به

الرئيس على عبد الله صالح ونائبه على سالم البيض اللذان حملا مسئولية الوحدة الوطنية والديموقراطية الشعبية باقتدار وإخلاص .

وفى الإطار العالمى وقعت احداث لم يشهدها التاريخ المعاصر ... فقد تغيرت الأوضاع الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وسقوط نظم اوروبا الاشتراكية وما تبع ذلك من انتهاء الحرب الباردة ، وفرض هذا الواقع الجديد على الأمة العربية مراجعة حساباتها على اساس غياب احد القطبين الذى قدم لبعض الدول العربية خلال الحرب الباردة معونات سياسية وعسكرية واقتصادية هائلة .

ولكن ... جاء غزو العراق للكويت سباحة ضد التيار ومفاجاة مثيرة احدثت فى واقعنا العربى ازمة مازالت آثارها تعيش بيننا ... فالتضامن العربى يعانى من الخلافات التى مازالت تحول دون مصالحة قومية تتبلور بها طاقات الأمة العربية ... وهو امر ما اظن انه يخرج عن دائرة تفكير جميع الساعين والمناضلين من اجل التضامن العربى .

ومنذ مؤتمر مدريد الذى عقد فى اكتوبر ١٩٩٠ نحن نتابع المفاوضات الثنائية التى اسفرت اخيراً عن اتفاق غزة ـ اريحا الذى اعترفت فيه الحكومة الإسرائيلية بمنظمة التحرير الفلسطينية وبدات خطواتهما معاً فى طريق التسوية إلى جانب ما نتوقعه من اتفاقيات سورية ولبنانية واردنية إسرائيلية تضع المنطقة فى طريق السلام الشامل العادل ... وهو امر يفرض علينا المبادرة من اجل دعم التضامن العربى فى مواجهة المشاريع التى تعد لمنطقة الشرق الأوسط .

ومن هنا تزداد اهمية المصالحة القومية حتى تكون للأمة العربية رؤية واحدة فى المفاوضات ومتعددة الأطراف ترجح مصالحها وتؤكد هويتها وتكشف طريق مستقبلها .

فى هذه الظروف تعقد الجولة الخامسة للعلاقات المصرية اليمنية متطورة عن الجولات السابقة فى انفتاحها على الراى العام فى مصر واليمن خلال المنظمات غير

الحكومية التى تشارك معنا فى هذه الندوه من اجل توثيق اواصر التعاون بين شعبى مصر واليمن .

ولاشك أن النسج بين لجان التضامن فى مصر واليمن وبين الجامعات والمنظمات غير الحكومية هو امر يثرى هذه الندوة بالأفكار الأكاديمية والآراء السياسية والطموحات الشعبية ... وهو ما نتطلع إليه خلال حوارنا الذى أرجو أن يكون مثمرا ونافعا .

السادة الضيوف

الزميلات والزملاء

إننا نواجه اليوم فى مصر واليمن وفى سائر أرجاء الوطن العربى قضية البحث عن أسلوب جديد للتعامل مع الوضع العالمى الذى يتبلور حاليا ، وقضية البحث عن اسلوب جديد للتعامل مع دول المنطقة على أساس استقرار السلام ... وهما أمران قد يفرزان موجات من التطرف من بعض القوى التى لاتدرك تطورات العصر ولا تواكب افكارها روح التقدم ... وهى ظاهرة بدأت فعلا حيث تسربت للمنطقة افكار رجعية وإرهابية متخلفة سقطت بعض القوى والأحزاب السياسية فريسة لها ... وأصبح الإرهاب نقطة واردة فى جدول اعمال التنظيمات الدولية الشعبية والحكومية ... المؤتمر الإسلامى ومنظمة الوحدة الأفريقية ومؤتمر لجان التضامن العربية ... وهى مشكلة عانينا منها فى مصر واليمن وعلينا البحث المشترك فى اسلم أسلوب للقضاء عليها ، والإنطلاق إلى المستقبل بعيدا عن العنف والتطرف والإرهاب .

واخيرا ... فإننا نعتز فى مصر بعقد هذه الجولة الخامسة من العلاقات المصرية اليمنية التى تؤكد الصلات الوثيقة بين مجلس السلم والتضامن اليمنى وبين اللجنة المصرية للتضامن سعيهما المشترك لتحقيق التضامن العربى والمصالحة القومية والسلام الشامل والعادل ... ونتطلع إلى أن تثمر هذه الندوة قرارات تفتح آفاقا جديدة للتعاون بين الشعبين فى مختلف المجالات .

ندوة العلاقات المصرية ـ اليمنية
صنعاء ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢

الأستاذ/ أحمد حمروش
رئيس اللجنة المصرية للتضامن

السادة الزملاء .

منذ عامين .. كان اجتماعنا الاخير فى القاهرة خلال فبراير ١٩٩٠ ... ونعود اليوم لمواصلة مسيرتنا من اجل دعم العلاقات المصرية اليمنية بعد ظروف يجدر بنا مواجهتها فى هدوء وموضوعية لنتجاوز الأخطاء والمصاعب التى تعرضنا لها معا ونفتح صفحة جديدة نسطر فيها ما خرجنا به من خبرة وحكمة فى التعامل مع القضايا القومية والدولية فى هذا العالم الصاخب بموج المتغيرات الدولية التى لاتتوقف ... والتى لايجوز لنا ان ننعزل عنها حتى نتعرف على حقيقة الدور الذى يجب ان نقوم به حماية لحياتنا وحريتنا ومستقبلنا .

منذ عامين ... عقدت ندوة العلاقات المصرية اليمنية قبل ان يكتمل إعلان الوحدة اليمنية التى تعتبر اليوم إنجازا إيجابيا نعتز به ونفخر لأنها عبرت باصالة وديموقراطية عن تطلعات الشعب اليمنى والأمة العربية ... اصبح اليوم هناك مجلس واحد للسلم والتضامن اليمنى بعد ان كان هناك مجلسان واصبحت هناك حكومة واحدة بعد ان كانت هناك حكومتان ... واصبحت هناك قيادة واحدة بعد ان كانت هناك قيادتان ... وتحقق كل ذلك فى إطار الديموقراطية السياسية التى تواكب حياة العصر .

ومن محاسن الصدف ان تعقد ندوتنا فى العيد الثلاثين لثورة ٢٦ سبتمبر التى جسدت العلاقات المصرية اليمنية فى اروع صورة من صور التضحية والوفاء ... والتزاوج الذى حصل بين ٢٣ يوليو ، ٢٦ سبتمبر هو تعبير اصيل عن آمال وطموحات الشعبين المصرى واليمنى فى حياة حرة واستقلال وطنى وتضامن قومى وعدالة اجتماعية ... ومن مزايا الثورتين كما اظهرت الأحداث البعد عن التصلب والجمود لأنهما نابعتان اساسا من ضمير الشعبين ساعيتان دائما لمصلحة الجماهير ، ولذا وصلت الثورتان إلى مرفأ الديموقراطية الذى تنعم فيه الشعوب بالأمن والاستقرار .

ولايعنى هذا ... اننا قد وصلنا إلى ما نبتغى وحققنا ما نريد ... ولم تعد هناك اخطار يمكن ان تعصف بما انجزنا ، وتحاول ان تعيد عجلة التاريخ إلى الوراء .

الصحيح ان للديموقراطية اعداء متربصين ... وان التطرف والإرهاب هو سلاح ووسيلة فى يد اعداء النور والحرية ... وكل جريمة إرهاب تحدث فى مصر واليمن إنما هى طعنة توجه إلى ظهر الشعوب التى تمر اليوم بمرحلة من المتغيرات بالغة الحساسية التى تحتاج إلى العقل والفكر والحكمة ... بدلا من الاندفاع والجموح وطلقات الرصاص .

السادة الزملاء

إذا كنا نشيد اليوم بوحدة اليمن كخطوة إيجابية فى حياتنا القومية ... فإننا يجب ان نعترف بان ماحدث بعد انفجار ازمة الخليج كان إعصارا سياسيا اقتلع فى طريقه بعض إنجازات علقنا عليها آمالا عريضة ... مثل مجلس التعاون العربى الذى تطلعنا فى البيان الختامى لاجتماعنا السابق بانه سوف يكون قوة دافعة فى مسيرة العمل من اجل التضامن العربى والوحدة العربية .

ولكن ماحدث نتيجة لأزمة الخليج والعدوان العراقى على الكويت كان طعنة نجلاء للفكر والتضامن القومى ، وماساة لحقت بنا جميعا ولم نستطع لها دفعا .

واليوم ونحن نجتمع فى هذه الندوة التى نعتبر أن مجرد انعقادها هو خطوة نحو تجاوز المصاعب التى احاطت بنا فإننا لانريد فتح ملفات الماضى إلا فى الحدود التى نكتسب الخبرة والفائدة فى التعامل فى قضايا الحاضر والمستقبل .. فلم يعد منها مقبولا ولا معقولا أن تطيح بتضحيات شعوبنا وطموحاتنا تصرفات تفرض علينا دون أن يكون لنا يد فيها .

وما اظن احدا يمكن ان يقبل عدوانا على شعب مسالم ، او فرضا لوحدة قومية دون إرادة شعبية بطريقة ديموقراطية .

وليكن هدفنا فى هذه الندوة التى سوف تناقش عدة محاور هامة تتصل بعلاقاتنا الثنائية ، وارتباطها بالنظام العالمى الجديد ، ومستقبل التضامن العربى .. ليكن هدفنا هو تثبيت القيم التى يجب ان ندافع عنها ... وتاكيدا ان التضامن العربى هو سلاحنا الأول فى مواجهة المستقبل ... والعمل من اجل مصالحة قومية لاتتكرر فيها اخطاء الماضى .

إننا نعيش اليوم مرحلة جديدة تماما ... فقد بدات المفاوضات العربية الإسرائيلية المباشرة من اجل دفع مسيرة السلام الشامل والعادل ... وهو امر يقتضى منا جميعا إدراك ابعاد وعمق هذا التطور ، ويلزمنا جميعا بأن نقف مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد لشعب فلسطين فى مفاوضات السلام التى تكون احيانا اكثر صعوبة من عمليات القتال ... وان تلتزم فى هذه المرحلة بكل مايصل بالمنطقة إلى سلام شامل وعادل يفتح صفحة جديدة من التعاون والأمل فى التقدم وبناء حياة يسودها الأمن والاطمئنان .

السادة الزملاء

إننا نحمل إليكم من القاهرة تحية وتقدير الراى العام المصرى الممثل بكافة قواته وأحزابه السياسية والاجتماعية فى اللجنة المصرية للتضامن لدوركم فى محاولة راب الصدع العربى وسعيكم من أجل إعادة التضامن العربى وحرصكم على توطيد العلاقات مع مصر وهى السياسة التى يشجعها ويدعمها الرئيسان محمد حسنى مبارك وعلى عبد الله صالح .

واخيرا ... كلمة وفاء وعرفان بالجميل للمسئولين فى جامعتى صنعاء وعدن والمجلس اليمنى للسلام على إتاحتهم لنا هذه الفرصة القومية لاستمرار ندوة (العلاقات المصرية اليمنية) فى جولتها الرابعة مع الشكر الجزيل على الحفاوة وكرم الضيافة التى استقبلنا بها .

ونامل ان نلتقى العام القادم فى القاهرة لمواصلة هذه الندوة وقد زالت عن الأمة العربية الغاشية واستقر السلام فى المنطقة ، ورفعت المعاناة عن شعب العراق ، واصبحنا اكثر اقترابا وتعاونا وحرصا على بناء مستقبل مشترك .

ندوة
« العلاقات المصرية - اليمنية »
القاهرة ٦- ١٠ فبراير ١٩٩٠

كلمة السيد/ أحمد حمروش
رئيس اللجنة المصرية للتضامن

الضيوف الأعزاء .

سيداتى وسادتى .

واجب الوفاء يقضى بتوجيه الشكر اولا إلى الإخوة الذين اسهموا فى جامعة صنعاء بإعداد الجولة الأولى فى ندوة « العلاقات المصرية اليمنية خلال سبتمبر ١٩٨٧ واختاروا أن يكون موضوعها (العلاقات النضالية بين ثورتى ٢٣ يوليو ، ٢٦ سبتمبر) ، وكنا نحتفل وقتها بالعيد الفضى لثورة شعب اليمن على حكم الإمامة المتخلف .

وواجب الوفاء يقضى بتوجيه الشكر أيضاً إلى الإخوة فى جامعة عدن الذين دعوا إلى عقد الجولة الثانية خلال يناير ١٩٨٩ فى وقت الاحتفال بعيد ميلاد الزعيم جمال عبد الناصر يوم ١٥ يناير .

إننا نذكر هذه الندوات كعلامات مضيئة مجسدة للرابطة الوثيقة التى تربط شعبنا فى مصر مع شعبنا فى اليمن ، فقد بدأت هذه الندوات قبل أن تكون العلاقات الدبلوماسية قد عادت بين القاهرة وبين العاصمتين العربيتين ... ثم استمرت لتؤكد مسيرة التضامن العربى فى ظل متغيرات إلى الأفضل ... حيث عادت مصر إلى الجامعة العربية ... وظهرت بشائر الوحدة اليمنية التى نتطلع جميعاً إلى إعلانها قبل نهاية هذا العام جمهورية يمنية متحدة عاصتمها صنعاء .

ومثل هذه الندوات التى تجمع قادة فى الفكر والثقافة والسياسة لمناقشة الموضوعات والقضايا المشتركة والتعرف عل مايدور فى أرجاء مجتمعاتنا تعتبر ضرورة لخلق صلات حية ومتجددة نحن أحوج ما نكون لها اليوم فى مواجهة ما يحيط بنا من اخطار وتحديات تتمثل فى العدوان الإسرائيلى الذى مازال يحتل أرضا عربية فى فلسطين وسوريا ولبنان ويرفض الاعتراف بالحقوق الشرعية لشعب فلسطين ... وفى رفض إيران الاستجابة لمبادرات السلام التى تعيد لمنطقة الخليج الأمن والاستقرار .. وفى المتغيرات التى تهز أوروبا الشرقية بعنف وظهرت أثارها المباشرة علينا بتحسين علاقات هذه الدول مع إسرائيل وفتح الهجرة السوفييتية التى يهدفون إلى استقرارها فى الأرض الفلسطنية .

إننا نواجه مستقبلا لا يمكن أن نمضى فى طريقه فرادى ... والتجمعات العربية التى تمت فى إطار الجامعة العربية هى نبت شعور مشترك باهمية التضامن وتنسيق المصالح المشتركة ... وخطواتنا فى هذا المضمار مازالت بطيئة وثقيلة ... فاوروبا الغربية عام ١٩٩٢ سوف تشكل وحدة اقتصادية لاتفصلها حدود ولا جمارك بعد أن اصبح لها برلمان مشترك ، وأوروبا الشرقية تتطلع إلى البيت الأوروبى الكبير الذى لا تعزل دوله عن بعضها فوارق سياسية او اجتماعية او مذهبية ... ونحن مازلنا لم نتجاوز بعد مرحلة الدهشة مما يلاحقنا من احداث .

ومن هنا تحتل قضية التضامن العربى موقعا هاماً فى جدول اهتمامات اللجنة المصرية للتضامن ، حيث عقد الاجتماع الأول فى القاهرة خلال مايو ١٩٨٦ ، ثم استقر الأمر أخيرا فى الاجتماع الرابع للجان التضامن العربية الذى عقد فى بغداد خلال اكتوبر ١٩٨٩ على تثبيت دورية هذه الاجتماعات وتشكيل لجنة تحضيرية للإعداد لها ، وإصدار مجلة خاصة تصدر باسم التضامن العربى .

وتعقد ندوتنا هذه قبل أسابيع من اجتماع لجان التضامن العربية الخامس المقرر عقده فى صنعاء خلال شهر مارس ... والذى سوف يتحقق فيه إنجاز عربى كبير حيث يمثل جمهورية اليمن العربية وجمهورية اليمن الديموقراطية وفد واحد بعد أن تهيأت الأمور لتوحيد مجلس السلم والتضامن اليمنى فى اجتماع يعقد فى صنعاء خلال هذا الشهر .

الضيوف الأعزاء

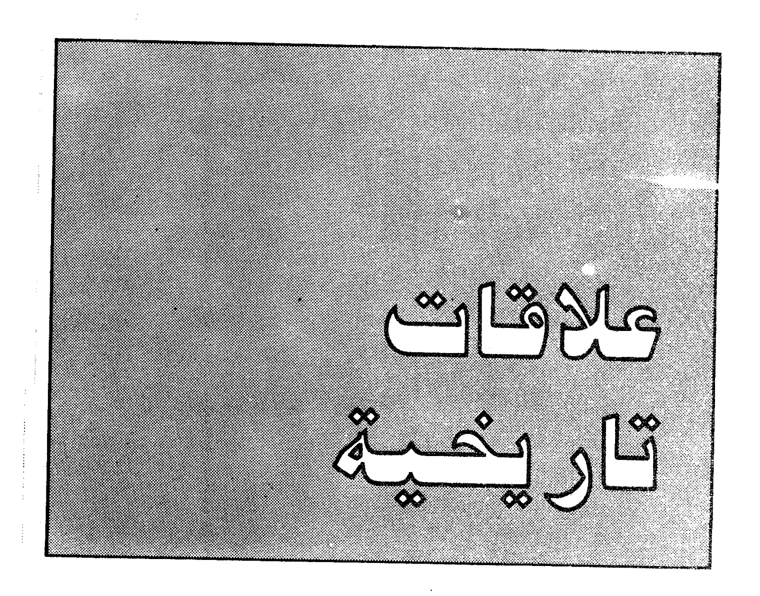
سيداتى وسادتى

إن هذه الندوة التى تشارك فيها جامعات صنعاء وعدن والقاهرة والأسكندرية إلى جانب مجلس السلم والتضامن اليمنى والزملاء فى اللجنة المصرية للتضامن هى تعبير عن الرغبة فى إقامة نسيج مشترك بين العلماء والسياسيين ... بين أهل الفكر وأهل العمل السياسيين ... حتى تكون خطواتنا نحو المستقبل علمية ومدروسة ونابعة من إرادة الجماهير .

وأرجو الا تكون هذه الجولة الثالثة من ندوة « العلاقات المصرية - اليمنية » هى خاتمة المطاف .. إذ علينا مواصلة اللقاء من أجل البحث فى المستقبل باكثر من الماضى ...

أتمنى لضيوفنا الأعزاء طيب الإقامة .

وأتمنى للندوة النجاح وتحقيق ما نصبو إليه من أهداف .



علاقات تاريخية

صفحات مجهولة في التاريخ المصرى اليمنى المشترك

« عبد التواب يوسف »

لست مؤرخا أو باحثا ، فقط أود أن أضع أيدى المهتمين أسهما تشير إلى صفحات ، تحتاج إلى المزيد من الجهد والضوء ، لكى نستبين كافة جوانبها .. وفى تقديرى أن ذلك يعمق من الصلات بين البلدين ، ويوحد العلاقات بينهما ، ولابد أن يتوافر على هذه الأمور دارسون ، يتفرغون لها ، ويمنحونها ما هى جديرة به من دأب واهتمام .. والتعاون هنا بناء ، ومثمر ، وله جدواه فى توثيق عرى الترابط من أجل مزيد من التآزر ... إنها نقاط نضعها بين أيديهم وتحت أنظارهم ، آملين أن تحظى بالرعاية ، وبدونهم سوف تظل « مجهولة » ، الأمر الذى يؤثر بالسلب على تلك الصلة الحميمة والعلاقة الودودة بين البلدين مهما ظهرت من خلافات على الطريق ، فإننا بذلك نكون قادرين على حلها وتجاوزها .

علاقات مصرية يمنية تمتد إلى ما قبل الاسلام :

بعض المؤرخين يؤكدون ان بلاد « بنت » التى كانت تذهب إليها سفن مصر هى « اليمن » ، وليست « الصومال » كما يقول آخرون .. وهو امر يحتاج إلى إثبات ...
هل كانت هناك صلات ما بين الحضارتين القديمتين فى كل من مصر واليمن ؟!
إن العثور على مومياء مدفونة فى ارض اليمن امر لابد ان تكون له دلالته .. وهى مومياء محفوظة فى متحف جامعة صنعاء وشاهدتها بعينى ، وهى تقطع بصمات قديمة ..

وقد عبرت مسيرة سيف بن ذى يزن عن شىء من هذا ، فالمعروف انه قد عاش قبل الإسلام ، وإن كانت السيرة تروى عنه احداثا بعده ، وتحكى عن محاولته الحصول على كتاب النيل من الاحباش ، إذ ان ذلك يحول بينهم وبين قطع مياه النيل عن مصر ..
والمعروف ان الجيش الذى قدم به عمرو بن العاص لفتح مصر ، كان يتكون من اربعة آلاف ، كلهم من اليمنيين ، الذين رفعوا رايات الإسلام فى ربوع مصر ، وهم اصحاب فضل فى الفتح ، بالنسبة لكل الشمال الافريقى ..
وهناك ثبت باسماء بعض القبائل التى جاء ابناؤها إلى مصر فى هذه الحملة ، كما ان إقامتهم فيها قد طالت ، وكثيرون منهم لم يعودوا إلى بلادهم ، واختلطوا باهل مصر ، وتزوجوا منها ..
هل هذه الصفحة ، مدروسة تاريخيا بشكل علمى موثق ؟

العلاقات المصرية اليمنية إبان عصر المماليك :

وعندما ثار النزاع المصرى البرتغالى فى اواخر عهد المماليك بسبب محاولة الغرب غزو المشرق العربى ، واكتشاف طريق راس الرجاء الصالح ، رغب السلطان الغورى فى ان يؤمن للتجارة فى البحر الاحمر ، ولم يجد سبيلا لذلك افضل من تامين شواطىء اليمن عليه ، وإقامة قواعد فيه تكون حارسة على السفن ، وحامية لها من القراصنة الذين تواجدوا فى تلك الفترة بكثرة وكثافة ..
وقد بعث السلطان الغورى عن طريق البحر جيشا مصريا يقوم بهذه المهمة ، وما ان نزل إلى اليمن حتى علم ان الأتراك العثمانيين بقيادة سليم الأول قد زحفوا على مصر وهزموا الغورى ، وشنقوا طومان باى على باب زويلة ..
وحزن الجيش الذى سافر إلى اليمن حزنا عميقا ، واحس بأن عودة افراده إلى مصر يعنى دخولهم إلى السجن الكبير الذى اقامه آل عثمان ، وفضل هؤلاء الجند ان يبقوا فى اليمن مواطنين احرارا على ان يعودوا إلى بلد احتله الأتراك ..
والسؤال : هل لدينا دراسة حول هذا الجيش ؟ هل هناك وثائق فى المخطوطات عنه ؟

فى كتاب تاريخ المماليك للسير وليم موير بعض المعلومات والبيانات التى نرى فيها إضافة لهذه الصفحة المجهولة من تاريخ العلاقات اليمنية المصرية ، ومن الممكن أن يتصدى لمثل هذه الصفحة وغيرها من الصفحات بعض الذين يدرسون للماجستير فى الجامعات اليمنية والمصرية ، بهدف التوسع فى إبراز تاريخ هذه الحملة ، وأثرها ، الذى لاتشك أنه كان عميقا بعد أن اختلط هؤلاء بأبناء اليمن وتزوجوا منهم وعاشوا بينهم مواطنين صالحين ..

دور « مصطفى الشكعة » فى ثورة اليمن عام ١٩٤٨ :

حاول خصوم عبد الناصر تشويه تلك الصفحة البيضاء فى تاريخنا العربى ، ونعنى بها ذهاب الجيش المصرى إلى اليمن ليحمى ثورة ٢٦ سبتمبر عام ٦٢ ... ولو علم هؤلاء بأنها كانت انعطافة حادة وخطرة ، نقلت اليمن من العصور القديمة إلى العصر الحديث ، لأدركوا مدى روعة هذه الصفحة الخالدة ..

أذكر حديثا دار بينى وبين الإعلامى الكبير الأستاذ يحيى أبو بكر فى الخمسينيات ، إذ سألنى ..

— أين فى تقديرك يكمن التحدى الحقيقى للقومية العربية ؟

لم أفكر ، إذ اندفعت قائلا :

— لاأظن أن اثنين يختلفان فى أنه فى فلسطين ..

قال : فى رأى البعض أنه فى اليمن ، فإنه إذا لم يخرج من عصر ما قبل التاريخ ، إلى عصرنا ، فلا أمل فى المسيرة العربية إطلاقا ..

وكنت ممن تابعوا محاولة ثورة ١٩٤٨ ، إبان دراستى للعلوم السياسية بالجامعة ، إذ كان أستاذى د . راشد البراوى يعطى أهمية كبيرة للأحداث الجارية ، وأصدر يومئذ كتبها بعوان « اليمن والانقلاب الأخير » ، ووضع فى اختباراتنا سؤالا إجباريا حول هذه المحاولة ، لذلك كنت أعرف جانبا مما يجرى هناك ، كما أننى منذ وقت مبكر علمت بالدور المجيد الذى لعبه الشاب المصرى« مصطفى الشكعة » فى هذه الثورة ، جنبا إلى جنب الفضيل الورتلانى - الجزائرى - وجميل جمال - العراقى - لذلك لم تأخذنى الدهشة للحديث حول التحدى القائم فى جنوب شبه الجزيرة إزاء المسيرة العربية ..

ولو أن هؤلاء الذين يعيبون على عبد الناصر إرسال قواتنا إلى اليمن نظروا لهذه الخطوة من زاوية أخرى لأدركوا أى إنجاز حدث بفضلها ، إذ أنها وبحق قد أخرجت

اليمن من القرون الوسطى ليواكب اشقاءه على طريق التقدم وليكون سندا وعونا لامتنا العربية .

وبدانا فى صوت العرب نقدم برنامجا اسبوعيا حول اليمن ، جعلنى اواكب مايجرى على ساحته ، وصولا إلى لقاء مع « عبد العزيز المقالح » عام ١٩٦٠ ، ليفتح عينى على هول ما يحدث ، وقد كان شيئا لا يصدقه العقل ، وعندما كتبته بعد الثورة ، لم يتصور احد من الواقع ، بل راى كثيرون انه شيء يتجاوز الخيال مع ان اى خيال مهما كان واسعا ورحبا ،ما كان فى استطاعته ان يصل إلى ذلك الواقع المرير بكل المقاييس والمعايير ..

وقد كشفت الوثائق اليمنية عن دور د . مصطفى الشكعة فى ثورة ١٩٤٨ ، واشاد كثيرون من المؤرخين والمنصفين بهذا الدور الذى كاد يكلف صاحبه حياته فى مطلع شبابه ، وقد ظل هذا الدور مجهولا للكثيرين ، وخاصة ان صاحبه لم يعلن عنه ، ولم يتاجر فيه ، لكنه ابقاه لنفسه إلى ان اعترف به اليمنيون انفسهم ، وسجلوه كتابة ، واحتفوا بصاحبه بكل الحفاوة ، فما نسوا له ماقدمه يومئذ ، كمشارك فى الثورة بشخصه .. رمزا للمساهمة المصرية ذاتها فى إذكاء روح الثورة لدى الشعب المجيد ..

وعقب فشل محاولة ١٩٤٨ آوت مصر كثيرين من الأحرار اليمنيين ، وكثيرون تحدثوا عن تلك الفترة من امثال الزبيرى ـ رحمه الله ـ وبدات كتاباتهم الثورية الصادرة فى مصر تهز عرش الإمام وتقضى مضجعه ...

وفى تقديرنا أنه بات من الضروى أن يكتب د. مصطفى الشكعة عن تجربته الفريدة فى ثورة ٤٨ ، وأن يسجل الذين عاشوا فى مصر ، وقد اختاروها « منفى » لهم ، أو منطلقا لمواصلة الثورة على العهد البائد ، تجربتهم وخبرتهم للأجيال القادمة ، لأنهم بلا شك قد احسوا فى مصر بالأمان ، وصنعوا الكثير لبلادهم خلال وجودهم فى مصر .

يمنى يؤرخ للحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ :

كشف د. السيد سالم عن صفحة رائعة من صفحات التاريخ الحديث بكتابه عن ذلك المؤرخ اليمنى المجهول الذى استطاع أن يؤرخ للحملة الفرنسية على مصر بدقة وأمانة .. ومما يدعو إلى الدهشة أن هذا التاريخ يتوافق مع ما رود فى تاريخ الجبرتى عن الحملة ، الأمر الذى جعل هذه الصفحة مجهولة ، بل والمؤرخ ذاته مجهولا .. والحق أن مكتشف هذا المخطوط له منا كل التقدير ، لأنه حاول أن يجلو صفحة غريبة من صفحات التاريخ المشترك .. وإذا كان هناك كثيرون من أبناء البلاد الإسلامية قد جاءوا إلى مصر لكى يشاركوا شعبها النضال ضد نابليون ، فلابد أن يكون بينهم

بمغبون ، خاصة من أتباع الكيلانى الذى كان يحج فى ذلك الحين إلى بيت الله الحرام ، وأمسك بأستار الكعبة وهتف فى الناس أن يهبوا لنصرة مصر والمسلمين ... وقد عبر كثيرون البحر الأحمر عند ينبع ورسوا على الشاطىء المصرى ، وانتقلوا من هناك إلى صعيد مصر حيث قاتلوا جنبا إلى جنب المصريين ضد القوات الفرنسية الزاحفة على الصعيد .. واستشهد الكيلانى وله قبر يزار إلى اليوم ..

السؤال : ماقصة علاقة اليمن بمصر إبان الحملة ؟

لقاء مصرى يمنى كان وراء انشاء كتلة عدم الانحياز :

قد يتصور البعض أن هذا عنوان يمكن أن تنشره صحيفة للإثارة ، لكن هذا الموضوع ورد على لسان سياسى مصرى مخضرم ، ووطنى من طراز فريد ، ولا يمكن لأحد أن يدعى أنه « يدعى » أو « يختلق » شيئا لم يحدث ..

صاحب هذا القول هو السياسى المصرى الوطنى المرموق المرحوم فتحى رضوان/ صاحب التاريخ العريض والمناضل المشهود له بالكفاءة والإخلاص الشديدين ، والمعروف بالصدق والأمانة .

ونحن ننقل هنا بالنص ماورد فى كتابه « ٧٢ شهرا مع عبد الناصر » الصادر عن دار الحرية فى سلسلة كتاب الحرية ، وذلك فى يوليو عام ١٩٨٥ ..

يقول الأستاذ فتحى رضوان فى صفحة ٢١ من كتابه هذا نصه :

فى أوائل سنة ١٩٥٣ ، كانت فرنسا تتحرش (بباى تونس) أى سلطانها أو ملكها الذى مال إلى الوطنيين وأخذ صفهم .. وبدت فى الأفق نذر تدل على أن فرنسا تنوى عزله ، وكان مجلس الجامعة العربية على وشك الانعقاد فى القاهرة . وكنت ، فى ذلك الوقت ، وزيرا للخارجية بالنيابة .. بعد التعديل الوزارى الذى خرج فيه السفير العظيم أحمد فراج طايع من وزارة الخارجية .. فاستقبلت سفراء الدولة العربية فى القاهرة توطئة لعقد مجلس الجامعة . فإذا بسفير اليمن — وهو السيد على المؤيد — يقول : « إلى متى ستبقى دول الجامعة وحدها فى مواجهة دول الاستعمار . لماذا لاندعو سفراء الدول الأسيوية والإفريقية لينضموا إلينا ويقفوا معنا وفى وجه فرنسا التى تهدد (باى تونس) بالعزل ، وشعب تونس بالقمع » .

وراقتنى الفكرة . فدعوت سفراء الدول الآسيوية والإفريقية جميعا للانضمام إلى سفراء الدول العربية . فبدا عددنا كبيرا ، ثم تدفقت الأفكار من كل جانب . وكان من بين هذه الأفكار تهديد فرنسا بعدم تموين طائراتها العسكرية المسافرة إلى الهند الصينية ولم تكن فرنسا وقتها قد هزمت هزيمتها الحاسمة فى (ديان بيان فو) .. ولم تكن فرنسا لتجد مطارا تمون طائراتها بالوقود من فرنسا حتى فيتنام إلا (مطاراللد) فى إسرائيل . وفيما عدا ذلك فجميع المطارات واقعة فى بلاد الكتلة الآسيوية الإفريقية وقد قررت هذه أن تمتنع عن تموين طائرات فرنسا بما يلزمها من الوقود والزيت .

ولما كان بين سفراء دول الكتلة الآسيوية من يعرف الإنجليزية وحدها ولا يعرف الفرنسية . ومنهم من يعرف الفرنسية ، ولا يعرف الإنجليزية . ولم تكن الترجمة الفورية قد عرفت ، فقد اضطررنا ، في وزارة الخارجية المصرية ، إلى الاستعانة ببعض السفراء الذين يجيدون اللغتين للقيام بأعمال الترجمة .. ووقع الاختيار على الأستاذ حسين رشدى — أحد رجال السلك السياسى المصرى — ليقوم بأعمال الترجمة إلى اللغة الإنجليزية .

ويضيف المرحوم فتحى رضوان أن اجتماعا صاخبا عقد وضم كل هؤلاء وشهد جانبا منه الرئيس الأسبق محمد نجيب ، وكانت المناقشات عنيفة ، وطويلة .. ثم يقول ..

« ولكن هذا الاجتماع الذى أثار كل هذا الخلاف الحاد ، كان ، مع ذلك نعمة وبركة . فإنه كان نواة الكتلة الآسيوية الإفريقية التى كانت ، قبل هذا الاجتماع ، مجرد تجمع لا تنظمه ضوابط ، يلتئم لمجرد تنسيق مواقف أعضاء الكتلة إزاء المسائل المعروضة في الأمم المتحدة . فما لبث ، بعد هذا الاجتماع ، حتى أصبحت كتلة متماسكة لها دورها الواضح ، وخطتها المعروفة . وقد أفضت هذه الكتلة نفسها إلى ميلاد « عالم دول عدم الانحياز » الذى أفضى ، بدوره إلى العالم الثالث » .

ونحن نتساءل : هل كان بين الحاضرين لهذا الاجتماع من يستطيع أن يضيف إلى هذا القول ؟ من لديه تفصيلات له ؟ هل كان هناك محضر اجتماع مسجل ، ليكون وثيقة تاريخية ، تكشف لنا كيف بدأت كتلة عدم الانحياز والحياد الايجابى باقتراح يمنى مصرى مشترك ، ودور هذه الكتلة إبان الحرب الباردة لا ينكره أحد ، فقد سجل التعاون بين هذه المجموعة نجاحا في المحافظة على السلام ، وخطا إيجابيا نحو توثيق العرى بين دولة .

الثقافة المصرية وأثرها على اليمنيين :

سألت المفكر اليمنى « أحمد حسين المرونى » ..

— في أى جامعة تخرجت ؟

أجاب : لاتسأل اليمنى إلا في أى سجن تخرج ..

وقد تخرجت في سجون حجة ، وصنعاء ، وتعز ، و ..

وعرفت بعدها أنه تخرج في الكلية الحربية العراقية في بغداد ، مع الرئيس السابق

السلال .. ويومها أضاف الأستاذ المرونى :

ـــ إذا كنت تريد أن تضع يدك على منابع ثقافتى وثقافة كل يمنى ، فإننى أذكر بالتقدير والعرفان بالجميل مجلتى « الرسالة » و « الثقافة » ، وكانت تصلنا باليمن نسخة وحيدة من كل منهما ، يقرأها كل « مثقف » يمنى ، وكانوا ينجحون فى إيصالها إلينا فى سجوننا ، وكنا نقرأها إلى أن تتهرأ أوراقها بين أصابعنا ، ولا نكاد نرى الكلمات المطبوعة إلا بواسطة العدسة المكبرة ..

كانت هذه فى تقديرى جامعة كبرى تخرجنا فيها نحن أبناء اليمن ..

وأضاف د. عبد العزيز المقالح ..

ـــ أريد أن أضيف منبعا آخر لثقافة جيل تال من اليمنيين .. أعنى به « البرنامج الثانى » من إذاعة القاهرة .. إذ كان يصلنا على موجة ليست بقوية ، لكننا كنا نعطيها آذاننا وقلوبنا .. ومن خلال البرنامج الثانى تعرفنا إلى أدباء العالم ، ومفكريه ، وإلى أروع ماصدر فى الدنيا من أعمال أدبية ، وبالذات فى مجال المسرح .. إذ كان يجسد لنا هذه المسرحيات بواسطة ممثلين شوامخ ومخرجين كبار ، حتى لنكاد نراها أمام أعيننا .

إن الأخوة فى اليمن كثيراً ما يتحدثون عن أثر الثقافة العربية عامة ، والثقافة المصرية خاصة عليهم ، والكثيرون منهم درسوا فى مصر ـــ فى بنى سويف وحلوان وطنطا ـــ وهم يذكرون هذه الأيام بحنين غريب ، يكاد يضع الدموع فى أعينهم .. كما أن أساتذة مصريين ذهبوا إلى اليمن لأداء رسالتهم ودورهم ، لكن هذه الصفحة الثقافية مازالت فى حاجة إلى المزيد من الدراسة والبحث ، ولابد من أن يؤرخ لها المؤهلون لذلك من زاويتين :

المعلم المربى ودوره ، الطالب والمتلقى من جانبه ، وأثر ذلك على المجتمع عامة .. وبعد ..

إن ترك هذه الصفحات مجهولة أمر نلام عليه ، مصريين ويمنيين ، لأننا نريد أن تكون العلاقات بيننا مبنية على أسس تاريخية راسخة ، وثابتة .. وما من سبيل لذلك أفضل من نفض الغبار عنها وتقديمها إلى الناس من خلال الكتب والدراسات .. بل من الضرورى أن يسهم فى ذلك وزارة الإعلام ووسائلها من صحافة ، وإذاعة مسموعة ومرئية ، لكى تضىء هذه الصفحات ، وتأخذ بيدنا إلى مزيد من التعارف والتعاون ..

وتحية طيبة ، لمن يبذل جهدا صادقا فى هذا السبيل ، وإلى من يرعى العاملين فى مجال هذه الدراسات لكى ينهضوا بها ، توثيقا لعرى الأخوة بين البلدين الشقيقين .

العلاقات الثقافية اليمنية ـ المصرية

الأستاذ أحمد حسين المرونى

العلاقة الثقافية بين مصر واليمن

لقد كانت مصر بحكم موقعها الجغرافى ، ومساحتها الواسعة ، وموانيها على شواطىء البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ، وحضارتها المتميزة ، لقد كانت مصدر إشعاع ثقافى جعل منها مدرسة للعلوم والفنون ومرتجعا لطلاب المعرفة ، وموكلا للمفكرين المطاردين من حكوماتهم الرجعية ، وكان لليمن صلة بمصر لا تنقطع عبر التاريخ فقد كانت القوافل التجارية المحملة بالبخور والطيور ومنتجات الهند تخترق الجزيرة العربية متجهة شمالا إلى العراق وسوريا والأردن وصولا إلى سيناء ومنها إلى مصر ثم تعود تلك القوافل التجارية محملة بمحاصيل مصر وسوريا عائدة إلى أرض سبأ ومعها الفكر والفلسفة والمعرفة ، بل لقد اقتبست اليمن من مصر بعض الرموز الدينية ، ولو تم الكشف عن الآثار السبئية والمعينية الحميرية المدفونة فى خرائب الجوف ومأرب وصروح وناعط والدخلة الحمراء لوجد الباحثون كثيراً من النقوش التى تشير إلى العلاقات الحضارية والثقافية بين اليمن ومصر بخاصة وبين اليمن والأقطار العربية بعامة هذا بالنسبة للعصور القديمة التى تتبدى من عصر التدوين بعد اختراع الحروف ، أما علاقة اليمن بمصر فى العصر الإسلامى فقد تجلت فى العصر الفاطميين إذ كان تبادل الوفود بين اليمن ومصر على المستوى السياسى والثقافى متصلا ومتناميا ، ولقد كان أول سفير لليمن فى مصر أثناء العهد الفاطمى هو الشاعر المرهف المثقف عمارة اليمنى الذى مدح الملوك الفاطميين فاحبوه وبقى فى القاهرة يأخذ من آدابها وعلومها ، ويعطى من افكاره وأدبه وقد مات فى مصر على يد الأيوبيين الذين اتهموه بالتآمر ضدهم ومحاولاته لإعادة الحكم الفاطمى ، وتعاقبت الأعوام وبقيت الصلة بين اليمن ومصر ممولة لاسيما فى المجال التجارى فصادرات البن والطباق من اليمن إلى مصر معروفة وواردات مصر إلى اليمن من الأقمشة الفاخرة

والمشغولات القيمة والغنية ، حتى إذا انتشرت العلوم والأبحاث الدينية وبدأت مطابع مصر فى طبع الكتب الإسلامية وعلوم اللغة العربية والتاريخية وتفاسير القرآن والسنة ، هنا ازدادت العلاقة الثقافية رسوخا وتنامت الأواصر الأخوية وصارت أكثر تشابكا عندما ظهرت جامعة الأزهر وتوجه طلاب العلم من أبناء اليمن إلى مصر وتخرج فى تلك الجامعة عدد غير يسير أمثال الأستاذ الشهيد محمد صالح المسمرى والأستاذ الراحل على ناصر العدسى وغيرهما ممن نالوا حظا وافرا من العلم والمعرفة ونادوا بالثقافة التى اشتهر بها علماء ومفكرو مصر ، وصار الشيخ محمد عبده رمزا لنهضة الفكر الجديد ، أما فى العصور القديمة فيقول العالم الأثرى المصرى الدكتور أحمد فخرى الذى انقطع فترة من الزمن ينقب خرائب مارب وصرواح والجوف يقول فى كتابه لليمن : ماضيها وحاضرها : (ولا تسمح لنا معلوماتنا الحالية بتحديد التاريخ الذى ينتهى فيه العصر الحجرى القديم فى بلاد العرب والتاريخ الذى يتبدى فيه العصر الحجرى الحديث أو العصر التاريخى فإن ذلك مازال رهينا بالأبحاث الأثرية المقبلة ، ولكن هناك حقيقة هامة وهى أنه فى الألف الرابع قبل الميلاد وصلت هجرات من جنوبى بلاد العرب إلى مصر وكان هؤلاء المهاجرون على قدر غير قليل من الثقافة ، كما أننا نعلم أيضا أنه ابتداء من حوالى ٣٠٠٠ الف سنة قبل الميلاد بدأت بعض القبائل السامية تهاجر إلى العراق واستقرت فى بلاد بابل ولم تمض عليهما إلا قرون قليلة حتى أصبحت صاحبة الأمر فى البلاد وليس من المعقول أن يتمكن المهاجرون من فرض أنفسهم على شعب ذى حضارة مثل الشعب السومرى إلا إذا كان هؤلاء المهاجرون قد وصلوا إلى مرحلة من التقدم تجعلهم يعرفون كيف يستفيدون من غيرهم وتصبح لهم السيطرة على البلاد وأن تظل لغتهم الأصلية وكثير من مظاهر ثقافتهم ملازمة لهم قرونا طويلة ، فإن فى هذا التماسك وهذه المحافظة على المميزات دليلا على أن السائقين الذين وصلوا إلى العراق قبل خمسة آلاف سنة من جزيرة العرب لم يكونوا قوما بدائيين بل كانوا ذوى ثقافة خاصة ولهم نظمهم وحياتهم الاجتماعية .

وعلينا أن ننتظر حتى تكشف لنا الأبحاث عن أسس هذه الحضارة فإنه فيما عدا إشارة قدماء المصريين إلى بلاد (بونت) وهى بلاد تشمل الشاطئين الإفريقى والآسيوى حول باب المندب وتجارة البخور والعطور من بلاد العرب والإشارة إلى بعض آلهتهم التى جاءتهم أيضا من بلاد العرب ، لم نعرف أخبارا تاريخية صحيحة إلا بعد فترة طويلة ، ونحن لسنا فى حاجة إلى التدليل على معرفة قدماء المصريين وقدماء سكان بلاد الرافدين لسكان بلاد العرب فإن هؤلاء كانوا التجار الذين اعتادوا على نقل البخور من بلادهم إلى أسواق البحر الأبيض المتوسط بل إنهم كانوا فى الحقيقة همزة الوصل بين أفريقيا والهند من ناحية وبين العراق وسوريا من ناحية أخرى ، إذ أن البخور كان مادة أساسية للعبادة فى جميع الديانات القديمة .

وفى كتاب الدكتور أحمد فخرى رحمه الله كلام كثير حول علاقة عرب جنوب الجزيرة بمصر وملوكها ، وإرسال الوفود على مستويات عالية من مصر إلى اليمن ومن

اليمن إلى مصر ، وقد جاء فى صفحة (١١) من كتابه اليمن ماضيها وحاضرها قوله : واقدم ماورد مسطراً على الآثار عن صلة مصرببلاد (يونت) هى البعثة التى أرسلها الملك ساحورع من الأسرة الخامسة حوالى (٢٥٥٠ ق.م) إلى تلك البلاد وبقيت بعض مناظرها على بقايا جدران معبده فى أبو صير ثم جاء ذكرها مرة ثانية على حجر (بارلو) وفيه تفصيل لما عادت به البعثة من خيرات (يونت) مثل جلود الحيوانات والعاج وريش النعام وبعض الأحجار الكريمة والصبغات وذلك إلى جانب البخور وأنواع الطيوب التى كانت السبب الرئيسى للقيام بهذه الرحلة وزادت الصلة بين مصر وبلاد (يونت) فى الأسرة السادسة إلى حد كبير وبعد سرد كلام كثير عن اهتمام ملوك مصر بعلاقتهم ببلاد (يونت) واشار إلى عدة أسر التى حكمت مصر .

ثم يقول الدكتور أحمد فخرى فى صفحة ١١٣ ، فإذا وضعنا فى ذهننا هذه الحقائق وأردنا أن نحدد مكان بلاد (يونت) لوجدنا ان راي علماء القرن الماضى ، وصدر القرن الحاضر وهو أن (يونت) هى بلاد اليمن اى جنوب الجزيرة العربية ، ثم يقول إننى أؤمن إيمانا قويا بالرأى القائل بأن بلاد يونت اسم عام على المنطقة التى تنبت البخور فى جنوبى الجزيرة العربية على مقربة من باب المندب .

وأعود مرة ثانية إلى القول بأن الآثار اليمنية المطمورة تحت التراب فى الجوف ومأرب ، وناعط ، وحضر موت ، وبقية الخرائب التى طمرتها الأتربة هذه الآثار هى التى ستكشف لنا الكثير عما خفى علينا حول العلاقة الحميمة بين مصر واليمن منذ القديم .

أما علاقة اليمن بمصر فى العصور الإسلامية فهى واضحة كل الوضوح ، وقد أشرت إلى ماحدث فى العهد الفاطمى وعلاقة بنى الصليحى بملوك مصر وتأثرهم بالثقافة والدعوة الفاطميتين ، والبعثات والرسل الثقافية والسياسية بين البلدين حتى جمع الأيوبيين وحكموا مصر والحقوا اليمن بمصر سياسيا وثقافيا ، ولا شك أن تبادل الهجرات بين البلدين قد زادت وتوثقت بها الصلة الحميمة بين مصر واليمن وقد أشرت

أنفا إلى سفير الفاطميين لدى البلاط الفاطمى ، وهو الشاعر الذائع الصيت الأستاذ عمارة اليمنى والذى ظل مع الفاطميين حتى قتل فى محبتهم ، ونجى إلى أوائل القرن العشرين فترى مؤلف تاريخ اليمن الفقيه المتحدث الشيخ عبدالواسع الواسعى الذى جعل من مصر مقرا له حيث طبع كتب التراث فى الفقه وغيره ونقل من مؤلفات علماء مصر إلى مكتبته فى سوق الكتب بصنعاء ، ومنها عرف اليمنيون كتب الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية وجازت الصحف والمجلات المصرية اهمها مجلة الرسالة التى أصبحت مدرسة لجيل الثلاثينيات والأربعينيات ، وفى أواخر الثلاثينيات بدا طلاب العلم يهاجرون إلى مصر ويلتحقون بمعاهدها ومدارسها وجامعاتها ، كما تخرج من تلك المعاهد أعظم المفكرين والمثقفين منهم الأستاذ احمد محمد نعمان ولحق بعده الأستاذ أبو الأحرار محمد محمود الزبيرى الذى نقل إلى الإمام يحيى ما راى فى مصر من حركة فكرية ونهضة علمية مما جعل الإمام يأمر بسجنه خشية من افكاره وقد خرج بعد السجن ليشعل الثورة الفكرية بين شباب اليمن ، ثم فتحت الطريق إلى مصر لشباب اليمن فتتابعت البعثات ، وتوافد اليمنيون لينهكوا من ينابيع مصر الثقافية وتخرج فى مدارسها وجامعاتها الطلائع المستنيرة التى اضاءت الحياة ونقلت إلى الشعب اليمنى ماأخرجه من عزلته ، ويكفى أن مصر هبت لنصرة الشعب اليمنى بجيشها وبعلمائها واساتذتها ووقف الجميع لمؤازة ثورة اليمن التى فسحت عن تاريخها غبار التخلف ، ومحت ظلام الجهل ، واطلقت الفكر المكبوت ، والألسنة الملجمة ، ومانعم به اليوم من تقدم فى مجالات الحياة .

ولازال توجه اليمن نحو مصر دائما لأن أواصر القربى تتجدد وتنمو ، وحسبنا أن تكون مصر هى الينبوع الصافى للعلم والمعرفة ..

ولاننسى بأن لليمن فى العراق وسوريا والأردن ولبنان ودول الخليج وشائج نسب ، وصلة قربى لايبليها الزمن ولا تقطعها الحوادث :

أخاك أخاك إن من لا أخ له .. كساع إلى الهيجاء بغير سلاح

العلاقة التجارية بين اليمن ومصر خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين

الدكتور محمد عبده السرورى

بالرغم من وجود العلاقات الطيبة بين اليمن ومصر عبر تاريخها الطويل ، إلا أنها لم تظل بنفس القوة فى جميع فترات تاريخها ، فقد كانت فى بعض الأحيان تلقى فتورا ملحوظا ، وفى البعض الآخر تلقى ازدهارا كبيرا ، من ذلك الازدهار ما حدث خلال الحكم الفاطمى والأيوبى لمصر وتبعية اليمن لهما ، لأن مصر فى عهدهما أصبحت مركزا رئيسيا لحكم الدولتين .

وقد ازدهرت العلاقات المصرية اليمنية خلال حكم الفاطميين والأيوبيين ونحن فى هذه الورقات القليلة لا نستطيع أن نحصر جميع أنواع جوانب العلاقات السياسية والدينية والعلمية . ولكن سنعطى لمحة تاريخية عن العلاقة المصرية اليمنية فى جانبها الاقتصادى خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين وحتى بداية القرن السابع الهجرى .

خلال تلك الفترة كان أهم نشاط تجارى بين اليمن ومصر هو النشاط التجارى البحرى ، الذى ازدهر بين البلدين بسبب عدة عوامل ، من هذه العوامل النزاع السياسى الدينى بين الفاطميين والعباسيين الذى أخذ يعكس نفسه على التجارة بين الدولتين ، سواء أكان هذا الانعكاس ناشئا عن منع الدولة العباسية وصول التجارة البحرية من الشرق إلى مصر ، أم كان ناشئا عن الحرب بينهما حول السيطرة على الشام ، مما أدى إلى تجنب القوافل التجارية العبور عن طريق الشام خوفا على بضائعهم من الحروب ، أم أنه كان ناشئا من الأمرين معا .

إضافة إلى تأثير ذلك العامل السياسى على التجارة البرية هناك عامل اقتصادى بالنسبة للتجارة نفسها ، فقد كان الطريق البحرى أقصر من الطريق البرى وأقل لاستغراق الوقت ، كما كان أقل تكلفة لنقل التجارة ، نظرا لأن حمولة السفن كانت أكثر

من حمولة القوافل البرية ، لذلك كانت السلع المنقولة فى البحر اقل تكلفة من السلع المنقولة فى البر[1] .

فضلا عن ذلك هناك عامل سياسى خارجى كان له اثر كبير فى ضعف التجارة البرية عبر الشام وازدهارها عن طريق البحر عبر عدن وعيذاب ، هى الحروب الصليبية التى قامت ضد المسلمين فى نهاية القرن الخامس الهجرى ، وسيطرت على بعض مدن الشام واسست لها دولة فى بيت المقدس سنة ٤٩٢ هـ .[2] لتلك العوامل السياسية والاقتصادية ازدهرت التجارة البحرية بين اليمن ومصر فى عهد الدولة الفاطمية والأيوبية .

ونتيجة للعلاقة العدائية بين الفاطميين والعباسيين اتجه اهتمام الفاطميين بمصر إلى جعل اليمن ضمن البلدان الموالية لهم بهدف محاربة العباسيين سياسيا وتامين التجارة القادمة من الهند والصين إلى اليمن ومصر ، وقد تمكنوا من ذلك حين أعلن على ابن محمد الصليحى طاعته للفاطميين وسيطرته على اليمن كله فيما بين سنة ٤٣٩ هـ - ٤٥٥ هـ (١٠٤٧ - ١٠٦٣ م)[1] ، فاصبح بذلك البحر الأحمر والمحيط الهندى منطقة آمنة للتجارة الواصلة إلى مصر . كذلك اهتم الأيوبيون فى جعل اليمن تابعة لهم من اجل تامين التجارة الواصلة لهم وظلت تابعة لهم ، فازداد النشاط التجارى بين اليمن ومصر عهدهم[2] .

تعتبر اهم المدن اليمنية للتجارة مع مصر مدينة عدن ، التى تعد اهم مركز تجارى بحرى يربط بين الهند والصين واليمن ومصر ، بسبب موقعها البحرى الموصل بين الشرق والغرب[3] فهى كما وصفت (قرضة اليمن وخزانة المغرب ومعدن التجارات)[4] و(مرسى أهل الهند)[5] و(مرفا مراكب الصين)[6] ومحط التجارة القادمة من (الصين والهند والسند والعراق وعمان والبحرين ومصر والزنج

---

(١) حسين بن ضيف الله الهمدانى : الصليحيون والحركة الفاطمية فى اليمن ، ص ٢٨٨ - ٢٢٩ ، دار المختار ، دمشق ، ١٩٥٥ م ، محمد كريم : عدن دراسة فى احوالها السياسية الاقتصادية ، ص ٣٤٧ ، جامعة البصرة ، ١٩٨٥ م .

(٢) د /عبد العزيز سالم : البحر الأحمر فى التاريخ الإسلامى ، ص ٤٨ ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ م .

(١) انظر الهمدانى : الصليحيون .

(٢)انظر ، محمد عبد العال : الأيوبيون فى اليمن .

(٣) بدر الدين حى الصينى: العلاقات بين العرب والصين ، ص ١٠٩ ، النهضة المصرية ، ط ١ ، القاهرة ، ١٩٥٠ م ، د / عبد العزيز سالم : البحر الأحمر ، ص ٢٥ .

(٤) المقدسى : أحسن التقاسم ، ص ٨٥ ، د /حسين العمرى وآخرون : فى صفة بلاد اليمن عبر العصور ، ص ١٥٦ ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ١٩٩٠ م .

(٥) د/ حسين العمرى وآخرون : فى صفة بلاد اليمن ، ص ٢٢٨ .

(٦) محمد عبد المنعم الحميرى : الروض المعطار فى خبر الأمصار ، ص ٤٠٨ ، تحقيق د /إحسان عباس مؤسسة ناصر للثقافة ، ط ١ ، ١٩٨٠

والحبشة)[٧] بذلك فهى (بلد تجارة)[٨] . جذبت الكثير من الناس للاستقرار بها والعمل بتجارتها من ذلك فقد استقر بها عدد كبير من المصريين من الإسكندرية والقاهرة والريف (الصعيد) خلال القرن السادس الهجرى ١٢/ميلادى[٩] منهم بنو الخطباء الذين استقروا بعدن من اجل التجارة وبنوا بها الدور[١٠]

وتاتى بعدها فى التجارة مع مصر من المدن اليمنية مدينة زبيد والتى وصفها الإدريسى بقوله : (بها مجمع التجار من ارض الحجاز ، وارض الحبشة ، وارض مصر)[١١]

اما بالنسبة للمدن المصرية فقد كانت اهم مدن على البحر الأحمر لها علاقة تجارية مع اليمن هى عيذاب التى تعد كما وصفت من احفل مراسى الدنيا انذاك (إليها مراكب الهند واليمن)[١٢] كما انها مرسى المراكب التى تقدم من عدن إلى الصعيد)[١٣] بالإضافة إلى مرسى القصير والسويس وغيرهما من المراسى المصرية على البحر الأحمر ، اما المدن المصرية الأخرى فقد كانت قوص والقاهرة والإسكندرية من اهم المدن التى كانت تتاجر مع اليمن عن طريق عيذاب .

خلال النصف الثانى من القرن الخامس الهجرى والقرن السادس الهجرى، نشطت الحركة التجارية بين اليمن ومصر نشاطا كبيرا ، خلالها اتخذ تجار الكارم منطقة عدن مركزاً رئيسياً لنشاطهم التجارى بين مصر واليمن والهند والصين[١٤] . كذلك اتخذ تجار الكارم منطقة عيذاب من المراكز الهامة لنشاطهم التجارى[١٥]

وكان اهم تجار الكارم ابو سعيد الدمياطى المسمى حلفون بن نيثا نيال ، الذى نشط كثيرا فى التجارة وتردد فى رحلاته التجارية مابين اسبانيا ومراكش ومصر وعدن والهند فى الفترة مابين (٥١٩ - ٥٤١ هـ) ١١٢٥ - ١١٤٦ م اثناء حكم بنى زريع فى عدن

---

(٧) آية فضل الله العمرى : مسالك الأبصار فى مماليك الأمصار ومصر والشام والحجاز واليمن ، ص ١٥٧ القاهرة ، ١٩٨٥ م .

(٨) الحميرى : الروض المعطار ، ص ٤٠٨ .

(٩) ابن المجاور : صفة بلاد اليمن ، ص ١٣٤ ، د/عبد العزيز سالم : البحر الأحمر ص ٢٧ ، محمد كريم : عدن ، ص ٣٤٨ .

(١٠) بامخرمة : تعز عدن ، ص ٢٠ ،

(١١) الإدريسى : نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق ، ٥٣/١ ، عالم الكتب ، بيروت ، طـ ١ ، ١٩٨٩ م .

(١٢) ابن جيبر : رحلة ابن جبير ، ص ٤٥ ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٤ م ، الحميرى : روض المعطار ، ص ٤٢٤ .

(١٣) عبد المؤمن البغدادى : مراصد الإطلاع ز ٩٧٤/٢ .

(١٤) د/عطية القوصى : تجار مصر فى البحر الأحمر ، ص ١٠٣ ، النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦ م ، د/عبد العزيز سالم : البحر الأحمر ، ص ٣٢ .

(١٥) عبد العزيز سالم : البحر الأحمر ، ص ٢٣ .

والفاطميين بمصر[١] . فضلاً عن يوسف اللبدى ، ويوسف بن إبراهيم العدنى ومضمون بن حافت وكيل التجار اليهود بعدن[٢] .

وساد نوع من الترابط فيما بين تجار البحر ، فقد كانت السفن التجارية لتجار الكارم المتجه من عيذاب إلى اليمن والهند والصين ، وكذا القادمة منها تسير فى مجموعات متقاربة من بعضها البعض خوفا من تعرضهم للصوص البحر أو الغرق[٣] .

تنوعت البضائع التجارية التى تاجرت بها اليمن إلى مصر وهى أنواع السلع التى استوردتها من الصين والهند وغيرها فضلاً عن المنتجات الداخلية لليمن . من تلك البضائع التجارية التى استوردتها اليمن وصدرتها إلى مصر وغيرها حسب وصف الحميرى : (الحديد والغرند ، والكيمخت ، والمسك ، والعود ، والفلفل ، والدار فلفل ، والنارجيل ، القاقلة ، والدار الصينى (القرفة) ، والخولنجان ، والبسباسة ، والهليلجان ، والأنبوس ، والذيل ، والكافور ، والجوز ، والقرنفل والكبابة ، أنياب الغيلة ، والرصاص القلعى ، والقنا والخيزران وأكثر السلع)[٤] .

وبالنسبة للبضائع التجارية اليمينة التى صدرتها اليمن من منتجاتها فهى أنواع الملابس مثل البرود ، ومنسوجات البيرم والسباعيات والملايات ، وشقق الحرير المصنوع بزبيد والفوط والأحواك وغيرها[٥] . فضلاً عن منسوجات الوشى والوصائل كذلك الكثير من الأحجار الكريمة مثل العقيق وغيره[٦] .

أما البضائع التجارية التى استوردتها اليمن من مصر فاكثرها من المنتجات الزراعية مثل (الحنطة والدقيق ، والسكر ، والأرز ، والصابون الراقى ، والأشنان ، والعطار ، وزيت الزيتون ، وزيت الحار ، والزيتون المملح)[٧] تلك أهم البضائع التجارية المتبادلة بين اليمن ومصر على سبيل المثال ليس على سبيل الحصر .

وفى مجال اهتمام الحاكم بتوسيع النشاط التجارى فيما بين مصر واليمن ، فقد عملوا على توفير الحماية لها ، ففى العهد الفاطمى لما تعرضت تجارة الكارم للصوص البحر عملت الدولة على حمايتها فوضعت اسطولاً حربيا بعيذاب يتولاه أمير من القيادة الفاطمية ، ويحمل إليه ما يكيفيه من الأسلحة ، مكونا من خمسة مراكب يقوم بحماية التجارة البحرية فى البحر الأحمر ، نتيجة تعرض التجارة فيها للصوص البحر ، فظل الأسطول يعمل فى البحر حتى حقق حمايته للتجارة فخفض الأسطول إلى ثلاثة مراكب[٨] .

---

(١) القوصى : تجار مصر فى البحر الاحمر ، ص ٨٧ ، محمد كريم : عدن ، ص ٣٤٩ .

(٢) القوصى : تجار مصر فى البحر الأحمر ، ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٣) القوصى : تجار مصر من البحر الأحمر ، ص ٨٩ .

(٤) الحميرى : الروض المعطار ، ص ٤٠٨ .

(٥) ابن المجاور : صفة بلاد اليمن ، ١/١٤١ ، محمد مسفر : الحياة السياسية ومظاهر الحضارة فى اليمن فى العصر الأيوبى ، ص ٢٧٧ ، دار المدنى ، جدة ، ١٩٨٥ م .

(٦) ابن رستة : الإعلان النغبة ، ص ١١٢ .

(٧) ابن المجاور : صفة بلاد اليمن ، ص ١٤٢ .

(٨) القلقشندى : صبح الأعشى ، ٣/٥٢٠ .

كما تعرضت السفن التجارية القادمة من اليمن إلى عيذاب سنة ٥١٢ هـ للنهب من قبل جماعة مرسلة من صاحب مكة قاسم بن أبى هاشم ، فشكى التجار إلى الوزير الفاطمى الأفضل شاهنشاه ، فقام هذا الوزير يتهدد بإرسال أسطول إلى أمير مكة ، مما جعل أمير مكة يعيد مانهب أصحابه من الأموال(١) .

وفى العهد الأيوبى تعرضت التجارة البحرية فى البحر الأحمر سنة ٥٧٨ هـ ـ ١١٨٣ م إلى هجمات الصليبيين الذين اتجهوا من الشام واستقروا بالكرك ، ومنها اتجهوا نحو أيلة ثم أبحروا فى البحر الأحمر حتى وصلوا إلى عيذاب ، وهى أول محاولة للصليبيين الوصول إليها ، فنهبوا بها مركبا للحجاج ، ونهبوا قافلة كبيرة قادمة من قوص إلى عيذاب وقتلوا جميع من فيها ، كذلك نهبوا مركبين قادمين بالتجارة من اليمن ، فضلاً عن قيامهم بإحراق أطعمة كثيرة على ساحل عيذاب كانت متجهة إلى مكة والمدينة(٢) .

نتيجة لذلك اضطر صلاح الدين الأيوبى أن يأمر بإعداد أسطول حربى من الإسكندرية والقاهرة تحت قيادة الحاجب حسام الدين لؤلؤ مع إنجاد من المغاربة البحريين ، فاتجهوا نحو البحر الأحمر ، فلحقوا بالصليبيين الذين كانوا لا يزالون يترصدون للتجارة والحجاج فى البحر الأحمر فادركوهم وقاتلوهم حتى قتلوا جماعة كبيرة منهم وأسروا الباقين وأخذوا الأسرى وفرقوهم فى البلدان منها مكة والمدينة والقاهرة والاسكندرية ، ليشهدوا قتلهم لما اقترفوه من أعمال ضد المسلمين(٣) .

ومن ضمن اهتمام الحكام الأيوبيين فى اليمن ، لحماية التجارة البحرية ، فقد قام سيف الإسلام طغتكين بإرسال السفن البحرية (المسمى الشوانى) إلى المحيط الهندى ، نتيجة تعرض التجارة إلى هجمات لصوص البحر فوصلت هذه السفن التى تحمى التجارة من اللصوص إلى الهند(٤) .

وفى سنة ٦٠٢ هـ ـ ١٢٠٥ م جهز الأنابك سنقر السفن البحرية (الشوانى) مرة ثانية لحماية التجارة من اللصوص ، نظراً لانقطاع وصول التجارة من الهند إلى اليمن لمدة سنة ، فوصلت سفن الأنابك الحربية إلى قلهات بالهند ، فأخلت اللصوص من البحر واستعادت التجارة نشاطها(٥) .

---

(١) عبد العزيز سالم : البحر الأحمر ، ص ٤٣ ـ ٤٤ .

(٢) لبن جبير : رحلة بن جبير ، ص ٣٤ ، القوصى : تجار مصر ، ص ١٥٤ ـ ١٥٥ ، د/عبدالعزيز سالم : البحر الأحمر ، ص ١٨٨ ـ ١٨٩ ، محمد كريم : عدن ، ص ٣٥١ .

(٣) ابن جبير : رحلة ابن جبير ، ص ٣٥ ، القوصى : تجار مصر ، ص ١٥٥ ـ ١٥٦ .

(٤) ابن المجاور : صفة بلاد اليمن ، ص ١٤٢ .

(٥) ابن حاتم : السمط الغالى الثمن فى أخبار ملوك الغر باليمن ، ص ١٣١ ، محمد كريم : عدن ص ٣٣٧ ، محمد سفر ، الحياة السياسية ، ص ٢٨٢ .

ومن ضمن اهتمام الحكام بتوسيع النشاط التجارى فى عدن فى العهد الأيوبى ، فقد بنى عثمان الزنجيلى وإليها من قبل تو رانشة قيصارية سميت بالقيصارية القديمة نظر لبناء اخرى بعدها ، كما بنى اسواق ودكاكين ودور (فنادق) للتجار[1] . كذلك بنى الزنجيلى خان البز بعدن[2] وفرضة عدن وهو مايسمى بالجمرك[3] . وفى عهد المعز إسماعيل بن طغتكين بنى جمعيها دكاكين للعطارين وضع عليها الأبواب وجعلها تغلق بالأقفال ، هى ما سميت بالقيصارية " حديدة[4] . كما بنى حكام مصر فنادق تجارية فى كل من القاهرة والإسكندرية .

وهكذا اعطيت لمحة تاريخية عن النشاط التجاري بين مصر واليمن واهتمام الحكام بحمايته .

---

(١) ابن المجاور ، صفة بلاد اليمن ، ص ١٣٠ ، بامخرمة : تعز وعدن ، ص ٢٤ ، د/عصام الدين الفقى : اليمن فى ظل الإسلام ، ص ٢٥٤ ، حسن صالح شهاب : عدن فرضة اليمن ، نشر مركز الدراسات اليمنى ، طـ ١ ، ١٩٩٠ م .

(٢) حسن شهاب : عدن فرضة اليمن ، ص ١٤٣ ، محمد كريم : عند ، ص ٣٣٣ .

(٣) بامخرمة : تعز وعدن ، ص ٢٤ .

(٤) ابن المجاور ، صفة بلاد اليمن ، ص ١٣٠ ، حسن شهاب : عدن فرضة اليمن ، ص ١٤٤ .

التأثيرات المصرية فى الحضارة اليمنية القديمة

د عبد المنعم عبد الحليم سيد

لاحظت أثناء عملى فى التدريس باليمن ، وجود مظاهر حضارية متعددة شبيهة إلى حد كبير بالمظاهر الحضارية الفرعونية فعكفت على دراسة صلات مصر باليمن فى العصر الفرعونى ، ولكننى خرجت من هذه الدراسة بنتيجة غير متوقعة مدعمة بالأدلة الكثيرة وهى عدم وجود أى اتصال مباشر بين المصريين وبين بلاد اليمن طوال العصر الفرعونى .

وهنا برز سؤال ملح إذن كيف وصلت هذه التاثيرات المصرية القديمة إلى اليمن ؟

لقد أرشدنى إلى هذا الحل دراسة الخط اليمنى القديم أو ما يسمى بالخط المسند . فقد تطور هذا الخط عن خط مصرى (هيروغليفى) محور ظهر فى سيناء فى القرن الخامس عشر قبل الميلاد ، ثم انتقل إلى اليمن وكان هو الأصل فى الخط المسند أى أن تطور الخط اليمنى القديم من الخط المصرى الهيروغليفى حدث نتيجة الظاهرة المسماه فى المصطلحات الحضارية باسم الانتشار الحضارى .

أى انتقال المظاهر الحضارية من شعب لآخر عن طريق شعب ثالث أو شعوب اخرى وسيطة .

وعلى هذا ففى حالة انتقال المظاهر الحضارية الفرعونية إلى اليمن كان الشعب الوسيط ـ كما يدل على ذلك انتقال الخط وهو شعب سيناء أى أنه كانت هناك علاقة مزدوجة بين كل من المصريين القدماء واليمنيين بسكان سيناء .

أما علاقة اليمنيين القدماء بسيناء فقد كانت علاقة مزدوجة أيضا أولها صلة الأصل فقد كان السينائيون من أصل سامى يشترك فى اللغة السامية مع سكان اليمن القدماء . ثم كانت صلة الاحتكاك المستمر ، فقد كانت سيناء تقع بالقرب من الطريق التجارى العظيم الذى كان يسلكه اليمنيون القدماء حاملين سلعهم إلى أسواق الشام ، وكان هذا الطريق يمر بمنطقة « مدين » المتاخمة لسيناء .

وبالنسبة لعلاقة المصريين القدماء بسكان سيناء ، فقد كانت حاجة المصريين إلى معادن سيناء وفي مقدمتها النحاس وحجرالفيروز (وهو حجر كريم) وافعالهم لارتياد سيناء حيث توجد مناجم هذه المعادن .

وكان الفراعنة يرسلون البعثات التعدينية لاستخراج هذه المعادن من المنطقتين المعروفتين باسم « وادى مغادرة » و« سرابيط الخادم » (خريطة رقم (١ . ب) بجنوب سيناء .

ولضخامة هذه البعثات فقد انشا الفراعنة المعابد في هذه المناطق كان أضخمها معبد سرابيط الخادم - الذى بدا الملوك المصريون في إنشائه منذ القرن العشرين قبل الميلاد . ثم اخذ كل ملك يضيف إليه ، واستمرت هذه الإضافات طوال تسعمائة سنة تقريبا مما يدل على استمرار تدفق البعثات المصرية على سيناء ، وبالتالى شدة تاثير حضارتها في سيناء والمناطق المتاخمة لها .

وكما قلنا كانت الكثافة في مقدمة التاثيرات الحضارية المصرية التى انتقلت إلى سيناء ، ولكن حدث بها تغيير جوهرى هو تحولها من النظام المقطعى إلى النظام الأبجدى .

اما سبب هذا التحول وطريقه فيبدو ان الكتابة المصرية الهيروغليفية بعلاماتها التى تصل إلى حوالى ستمائة وخمسين علامة بخصائصها المقطعية المعقدة والتى لم يكن يستطيع استخدامها إلا الذين نشاوا في البيئة المصرية ويحرسوا عليه منذ صغرهم ، يبدو ان هذه الكتابة استعصت على سكان سيناء من الساميين البسطاء ، فبسطوا بعض علاماتها بان حولوها من كتابة مقطعية (اى تنطق بصورتين او اكثر) إلى حروف ابجدية واتبعوا في ذلك طريقة يطلق عليها علماء اللغات اسم الطريقة الأكروفونية Acrophonic Principle .وهى تشبه الطريقة التى نتبعها في الوقت الحاضر لتعليم الأطفال القراءة ، فمثلاً عندما نريد تعليم الطفل قراءة حرف « ب » فإننا ننتقى كلمة « بيت » ونرسم له شكل بيت ونطلب منه أن ينطق اسم هذا الشكل ، ثم نكتب له الحرف الأول من الكلمة وهو « ب » وبهذه الطريقة يتعلم الطفل قراءة حرف الباء من ارتباط نطقه بكلمة « بيت » .

بهذه الطريقة نفسها ابتكر الساميون سكان سيناء الأبجدية البروتوسينائية مستخدمين في ذلك بعض علامات الكتابة الهيروغليفية المصرية . ومثال ذلك انهم عندما ارادوا اختيار علامة لتمثل حرف « ع » من العلامات الهيروغليفية ، اختاروا علامة على شكل عين الإنسان ، وكان المصريون يستخدمون هذه العلامة كمقطع ينطق « آر » في صلب الكلمات مثل كلمة « ارتت » ومعناها « لبن » ومثل كلمة (ارتيو) ومعناها « احزن » أو « حداد » ، ولما كانت هذه العلامة ترسم على شكل « عين الإنسان » التى تدعى ايضا في لغتهم السامية القديمة (وهو نفس اسمها في العربية الحالية) فمن المعروف أن اللغة العربية هى إحدى اللغات التى انحدرت من اللغة السامية القديمة ، اى ان الحرف الأول منها ينطق « ع » ، فقد أخذ الساميون شكل العين هذه

كعلامة لحرف « العين » أى حولوا العين المقطعية (آر) فى الكتابة الهيروغليفية إلى حرف « ع » الأبجدية فى كتابتهم .

بهذه الطريقة ابتكر سكان سيناء أبجدية من ٢٧ حرفاً أخذوا أشكالها من العلامات الهيروغليفية المصرية ، فنشأت بذلك أقدم أبجدية فى التاريخ التى يطلق عليها الباحثون اسم الأبجدية السينائية المبكرة أو الأبجدية البروتوسينائية Proto- Sinaitic فهى تسبق أبجدية راس شمرا المسمارية (أقدم أبجدية معروفة قبل أن يتوصل العلماء إلى حل رموز الكتابة البروتوسينائية) بحوالى ٢٠٠ سنة .

أما كيف انتقلت الأبجدية البروتوسينائية إلى اليمن وحضرموت ، فقد حدث ذلك كما قلنا عبر منطقة مدين المتاخمة لسيناء ، ومنها خلال الطريق التجارى الشهير الذى كان يخترق الجزيرة العربية من شمالها إلى جنوبها والأدلة على ذلك العثور على حروف مبكرة من الخط المسند فى منطقة مدين ، ثم العثور على حروف من الأبجدية البروتوسينائية فى جنوب الجزيرة العربية . أما بالنسبة للأمر الأول فقد عثر الباحثون على الأطراف المبكرة من الخط المسند فى المنطقة تل الخليفة المتاخمة لميناء العقبة وذلك فى إحدى الطبقات التى ترجع إلى القرن الثامن قبل الميلاد أى حوالى الزمن الذى ظهرت فيه الكتابة العربية الجنوبية فى اليمن وحضرموت أو بعده بقليل . وبالنسبة للأمر الثانى فقد وجدت أحرف بروتوسينائية محفورة على الصخر فى منطقة « العبرة » فى شمال حضرموت .

وأخيراً فإن الدليل الواضح على اشتقاق حروف الخط المسند من الأبجدية البروتوسينائية هو التشابه الكبير بين حروف هذا الخط وخاصة حروفه المبكرة وبين حروف الأبجدية البروتوسينائية .

ولم تكن هى المظهر الحضارى المصرى الوحيد الذى انتقل إلى الجزيرة العربية عبر سيناء ، بل هناك مظاهر أخرى مثل موائد القربان ومذابح البخور وأحواض التطهر فى المعابد وشواهد القبور .

١ـ موائد القربان

إن ذلك الشكل الخاص الذى يميز موائد القربان المصرية القديمة ، المصمم على هيئة مائدة مربعة مصنوعة من الحجر بها رسوم محفورة لأنواع الأطعمة وأوانى الشراب ، بينما فى وسطها تجويف يبرز من أحد جوانبها على شكل مجرى لتصريف السوائل ، هذا الشكل المصرى ظهر فى مذبح معينى وجد فى اليمن ولاشك أن التأثير الحضارى كان له دور كبير فى انتشار شكل مائدة القربان المصرية فى الجزيرة العربية بدليل أنه وجدت مائدة قربان مصرية بالشكل ذاته تقريبا فى منطقة سرابيط الخادم .

٢ـ محارق البخور أو المباخر

عثر فى معبد المصرى بسرابيط الخادم على مذابح للبخور تشبه بعض اشكال محارق البخور اليمنية القديمة .

٣ـ أحواض التطهر والاغتسال فى المعابد

عثر الباحثون فى بلدة صرواح عاصمة مكارب سبأ باليمن على معبد به حوض للمياه قائم الزوايا ومحاط باعمدة بعضها مثمن وبعضها ذو ستة عشر ضلعا . وهذا النظام فى وضع احواض المياه ، اى وجود الحوض داخل المعبد نفسه وإحاطته باعمدة يشبه النظام الذى يظهر فى المعبد المصرى بسرابيط الخادمة مع الفارق وهو وجود أربعة احواض صغيرة من الحجر ، بعضها قائم الزوايا وبعضها مستدير الشكل فى أماكن متفرقة من معبد سبرابيط الخادم والحوض المستدير او ذو الشكل الدائرى محاط باعمدة تعلوها رؤوس حتحور ، ربة المعبد ، ولعله فى ذلك يشبه الحوض الدائرى الكبير الموجود فى منطقة خريبة العلا (إذ كان من اغراضه التطهر والاغتسال إلى جانب السقاية او تخزين المياه على ما يظن) بالحجاز والذى يطلق عليه الأهالى اسم « محلب الناقة » .

وقد وجدت آثار احواض فى بعض المعابد المصرية منذ أقدم عصور التاريخ المصرى القديم ، ومثال ذلك الأحواض القديمة امام مدخل معبد أبى صير الذى يرجع لعصر الأسرة الخامسة (حوالى القرن الخامس والعشرين قبل الميلاد) . وفضلاً عن ذلك كان التطهر والاغتسال قبل الدخول إلى المعابد شيئا مالوفا فى العبادات المصرية القديمة . وقد وردت الإشارة إلى ذلك فى الرسوم المصرية ، وفى روايات الكتاب اليونان .

٤ـ اللوحات النذرية والتذكارية .

وجدت فى جبانة تمنع عاصمة قتبان القديمة بجنوب اليمن لوحات من الحجر ، وتتكون هذه اللوحة من شاخص او نصب يرتكز على قاعدة عليها نقش يحوى اسم صاحب اللوحة (او صاحبة اللوحة) والشاخص والقاعدة منحوتين من قطعة واحدة من الحجر ، هو المرمر فى اغلب الأحيان . وقد اعتبر مكتشفو هذه اللوحات انها من نوع اللوحات التذكارية او الجنائزية .

وقد عثر فى معبد سيرابيط الخادم على لوحات كبيرة بعضه له صفة جنائزية مثل اللوحات اليمنية ، ومثال ذلك لوحة لشخص يدعى سبك ـ حر ـ حب ، عليها نقش هيروغليفى هو عبارة عن صيغة جنائزية يطلب فيها « سبك ـ حر ـ حب » من الآلهة

حتحور ربة المنطقة ، ان تنعم على روحه بالقرابين وترجع هذه اللوحة إلى عصر الأسرة الثانية عشرة (حوالى ١٧٩٠ ق . م) وهناك تشابه كبير بين شكل هذه اللوحة وبين اللوحتين التى وجدت فى جبانة تمنع التى اشارنا إليها وهى تخص سيدة تدعى « سكينة (من قبيلة غريم) » ، والاختلاف الوحيد بين الوحتين هو ان اللوحة المصرية نقشة الكتابة عليها نفسها ، بينما شكلت قاعدتها على هيئة مائدة قربان ، بينما اللوحة اليمنية خالية من الكتابة (شان سائر اللوحات التى وجدت فى جبانة تمنع) ، فقد نقشت الكتابة على قاعدتها .

مما سبق عرضه من امثلة المظاهر المادية للعبادات فى جنوب الجزيرة العربية التى يبدو فيها التاثير المصرى القديم ، يتبين ان هناك تاثيرا مصريا غير مباشر فى حضارات جنوب الجزيرة العربية . ولاشك ان فارقا زمنيا كبيرا بين الأصول المصرية وبين النماذج اليمنية المتاثرة بها . ولكن ذلك حدث نتيجة – كما قلنا – للاتصال غير المباشر بين الطرفين ، اى لوجود تجمعات وسيطة نقلت هذا التاثير من سيناء إلى جنوب الجزيرة العربية ، كما راينا فى حالة انتقال الكتابة . وربما تكون الشعوب التى تسكن المناطق الواقعة على طول الطريق التجارى فى الحجاز الذى انتقل خلاله هذا التاثير ، قد تاثرت بدورها بالنماذج المصرية ، وربما ضاعت الآثار التى تمثل مراحل هذا التاثير ضمن ما ضاع من آثار هذه المناطق ، او ربما كان سبب ذلك قيام الحضارة فى هذه المناطق ، فى زمن متاخر نسبيا عن حضارات جنوب الجزيرة .

وإن ما ذكرنا فيما سبق هى الشواهد الاساسية على وجود هذا التاثير ، وهناك شواهد اخرى ثانوية ولكنها إذا اضيفت إلى الشواهد الأساسية ، فلا شك انها تؤكد حدوث ذلك التاثير ، وسوف نجمل هذه الشواهد الثانوية فيما يلى :

أ- شواهد القبور ذوات الفجوات

وجدت فى مارب مجموعة من شواهد القبور ذوات شكل خاص ، يقربها مما يعرف فى علم المصريات « بالأبواب الوهمية » ، إذ شكلت الشواهد اليمنية على هيئة لوحات مستطيلة بها فجوات بداخلها راس منحوت من المرمر لصاحب الشاهد او اللوحة ، وقد نقش اسمه على واجهة اللوحة اسفل الراس مباشرة ، ومن الأمثلة على ذلك شاهد او لوحة تخص رجلاً يدعى « أيل – شرح – احوض » .

هذا الطراز من شواهد القبور اليمنية يشبه من بعض الوجوه الأبواب الوهمية التى كانت تنحت فى الجدران داخل المقابر ، ويتميز بعضها بوجود فجوة بها تمثال نصفى للميت الذى كتب اسمه بالهيروغليفية اسفل ذلك التمثال .

ب ـ أوضاع بعض التماثيل اليمنية وهيئاتها

من بعض التماثيل اليمنية التى تشبه التماثيل المصرية ، التمثال البرونزى المشهور لمعبد يكرب الذى وجد فى حرم بلقيس فى مارب . ويرجع للقرن السابع والسادس ق . م . ، ويتمثل التاثير المصرى فى وقفة التمثال وخطوة القدم اليسرى إلى الأمام ، وكذلك فى جلد الفهد الذى يغطى ظهر التمثال ، وكانت بعض طوائف الكهنة فى مصر الفرعونية ترتدى جلد الفهد ، وخاصة الطائفة المسماة كهنة سم ، وكان أفرادها يقومون بالطقوس الدينية الجنائزية امام الميت .

وهناك تمثال آخر من الرخام لسيدة وجد فى إحدى مقابر تمنع ، ويلاحظ عليها أن خصلات شعرها صففت بطريقة تشبه الطريقة المصرية القديمة فى تصفيف شعر السيدات ، وكانت عينا التمثال مطعمتين بحجر كريم أزرق ، وربما تشبه فى ذلك طريقة تطعيم عيون التماثيل فى مصر الفرعونية .

هذه الأمثلة الواضحة من التماثيل اليمنية التى تشبه فى اسلوبها الأسلوب المصرى فى تشكيل التماثيل ، لا يستبعد أن تكون نتيجة تاثير مصرى ، بل يحتمل جداً أن نماذج مصرية كانت موجودة امام اعين الفنانين الذين اخرجوا الآثار ، فقد اثار البريبلبوس إلى وجود تماثيل من مصر فى بلاد اليمن .

جـ ــ وهناك فى اليمن ايضا امثلة من الزخارف المعمارية والصناعية تشبه إلى حد كبير الزخارف المصرية ، فمن الزخارف المعمارية يوجد منها ما يشبه الزخارف المصرية على هيئة ابواب او واجهات المنازل ، ومن امثلتها الزخارف المحفورة على لوحة سبئية مشهورة محفوظة فى متحف استنبول وهذا الطراز الزخرفى كان مألوفا فى مصر الفرعونية ، منذ عصر الدولة القديمة .

اما عن الزخارف الصناعية فهناك مثال بديع لها شكل زخرفى لمصباح سبئى من البرونز ، يظهر فوقه وعل وهو يقفز برجليه الأماميتين فوق المصباح ، وحركة الوعل هذه لها ما يشبهها فى مقبض إناء مصرى يرجع إلى عصر الدولة الحديثة الفرعونية ، عثر عليه فى منطقة تل بسطة بشرق الدلتا (بالقرب من الزقازيق) ، فقد شكل الوعل (او الماعز) فى الإناء المصرى ، وهو يرفع رجليه الأماميتين نحو الإناء مثل الوعل فى المصباح السبئى .

هذه الأمثلة من التماثيل والزخارف المعمارية والصناعية ، إذا اخذناها منفردة ربما لا تصلح لأن تكون أدلة على وجود تاثير مصرى فى حضارة اليمن ، ولكنها إذا اضيفت إلى الشواهد الأخرى التى ذكرناها ، فإنها تكون فى مجموعها أدلة واضحة على وجود ذلك التاثير ، وعلى انه كان تاثيراً غير مباشر ، بدليل ان التاثيرات التى ظهرت فى الآثار اليمنية ، كانت اقرب إلى الاقتباس والتحوير والتعديل وما إليها من الظواهر التى تحدث عادة نتيجة للتاثير غير المباشر ، منها إلى النقل الذى يحدث غالبا نتيجة الصلات المباشرة . اى انها كما قلنا نتيجة لظاهرة « الانتشار الحضارى » .

التأثيرات المصرية القديمة فى سفن البحر الأحمر والميحط الهندى

كان للمصريين القدماء نشاط ملاحى واسع فى البحر الاحمر ، تمثل فى الرحلات المستمرة للسفن المصرية إلى السواحل الافريقية لهذا البحر ، لجلب البخور وغيره من سلع البحر الاحمر ، مما أدى إلى انتشار تاثيرات ملاحية مصرية تظهر بوضوح فى الحضارة البحرية لشعوب البحر الأحمر والمحيط الهندى ، وفى اشكال بعض اجزائها .

وسوف نرى انه رغم ان المصريين لم يبحروا بانفسهم إلى سواحل الجزيرة العربية ، بل اقتصر نشاطهم على الساحل الأفريقى للبحر الاحمر ، فقد انتقلت هذه التاثيرات إلى السفن العربية القديمة بالنظر للنشاط الدائم لسكان الجزيرة العربية على السواحل الافريقية للبحر الاحمر والمحيط الهندى ، وترددهم بسفنهم على هذه السواحل واستقرارهم عليها ، وإنشائهم المراكز التجارية على سواحلها منذ اقدم العصور ، كما سنذكر بعد .

كان المصريون القدماء يستخدمون فى البحر الاحمر سفنا اطلقوا عليها الاسم « كبنت » ونسميها نحن السفن المخيطة ، او الخيطية ، اى التى تشد الواحها بالحبال ولا تستخدم فيها المسامير المعدنية ، والدليل على ذلك نص هيروغليفى يرجع إلى الأسرة السادسة الفرعونية (أوائل القرن الخامس والعشرين قبل الميلاد) ، جاء فيه ان احد رؤساء البعثات المصرية التى كانت تزمع السفر إلى إحدى مناطق البحر الاحمر ، قد قتله البدو أثناء قيامه ببناء سفينة من نوع كبنت . وقد استخدم النص كلمة « سبت » المصرية القديمة فى التعبير عن عملية بناء السفينة . ثم وردت هذه الكلمة فى نص آخر من العصر نفسه فوق منظر مثلث فيه سفينة وهى تبنى بشد الواحها بالحبال . ويلاحظ ان هذه الكلمة تستخدم حتى الآن فى اللغة الدارجة فى مصر لتدل على السلال ، والسلة التى تصنع من البوص أو الحبال بطريقة متداخلة تشبه الحبال لشد الواح السفينة المصرية .

وكان طراز السفن الخيطية هو الطراز الشائع للسفن العربية فى البحر الاحمر والمحيط الهندى ، سواء فى العصور القديمة أو العصور الوسطى ، كما تدلنا على ذلك الروايات التاريخية . ففى العصور القديمة ، اشار مؤلف كتاب البريلبوس (Periplus Maris Erythrac) ، إلى أن سفن رهابتا (منطقة على ساحل افريقيا الشرقى) كانت من نوع السفن المخيطة ، وان هذه السفن كانت صناعة عربية إذ يقول فى هذا الصدد : « ويوجد ميناء آخر فى ازاينا يسمى رهابتا (Rhapta) وقد اشتق اسمه من السفن المخيطة (Rhapta Plaiation) .. وكان امير معافر (دولة يمنية قديمة) يحكمها بمقتضى حق قديم يخضعها لسيادة المدينة التى تلقاها اول ما تلقاه على ساحل بلاد العرب ..

واهل موزا (مخا الحالية) يحكمونها الآن باسمه ، ويبعثون إليها بسفن تجارية يستخدمون فى معظمها وبابنة ووكلاء عربا يالفون اهل البلاد ، ويتزاوجون معهم الساحل واللغة » .

وقد لاحظ بعض الباحثين من ترجمة مؤلف البربيلوس لكلمة رهابتا بالسفن « المخطية » او « الخيطية » ومن إشارته لوجود تاثيرات عربية قومية فى رهابتا هذه ، أن الكلمة قريبة من الكلمة العربية « ربط » .

ولعلها نفس الكلمة لأنها تشير إلى عملية بناء هذه السفن يربطها بالحبال . ويبدو فى رأى هؤلاء الباحثين أن كلمة « ربط » حرفت على لسان الكتاب الكلاسيكيين إلى رهابتا .

والواقع ان السفن المخيطية كانت النوع المميز لسفن البحر الأحمر والمحيط الهندى طوال العصور ، بل حتى بعد معرفة سكان هذه المناطق للمسامير الحديدة استخدامها فى تثبيت الواح السفن ، فقد ظلت سفن البحر الأحمر والمحيط الهندى تثبت ألواحها ، وتشد إلى بعضها بالتسر وتخاط بالحبال إلى عهد قريب .

إن ظاهرة انتشار السفن الخيطية فى البحر الأحمر والمحيط الهندى ، واستمرار استخدامها طوال العصور ، حتى بعد معرفة السفن التى تثبت الواحها بالمسامير الحديدية ، قد أثارت تساؤلات الباحثين ، فذهبوا فى تفسير ذلك مذاهب شتى ، ولن يكاد يكون هناك إجماع على الرأى القائل بان السبب فى ذلك ، هو ما تمتاز به السفن الخيطية على السفن ذات المسامير ، وهى مرونتها وقدرتها على تحمل الاصطدام بشعاب المرجان التى تزخر بها شواطىء البحر الأحمر مما جعلها أقل تعرضا للكسر من السفن التى تثبت ألواحها بالمسامير .

وقد تساءل الباحثون عن أصل السفن العربية ومن اين جاءت ؟ وحاول بعضهم إرجاع أصلها للهند على أساس أن خشب الساج الذى كانت تصنع منه مصدر الهند .

غير أن التامل فى طريقة بناء السفن الخيطية العربية ، يلاحظ انها تشبه إلى حد كبير طريقة بناء السفن المصرية القديمة ، فكلاهما كان يعتمد على تثبيت الواح السفينة على التسر الخشبية وعلى الخيوط والحبال . هذا بالإضافة إلى قدم استخدام المصريين للسفن الخيطية فى البحر الأحمر كما اوضحنا ، مما يجعلهم الرواد فى هذا الميدان .

ومن هنا فإن من المرجح أن السفن الخيطية التى استخدمها العرب القدماء فى البحر الأحمر والمحيط الهندى فى العصور القديمة الوسطى ، والتى اطلق عليها الكتاب الاسم « جلبة » من المرجح أن ترجع فى أصلها إلى السفن المصرية الخيطية المسماه « كبنت » والتى استخدمها المصريون القدماء فى البحر الأحمر ، ولاشك ان استخدام المصريين القدماء للسفن الخيطية فى البحر الأحمر ـ بالإضافة إلى ملاءمتها لطبيعة هذا

البحر الذى تمتلىء شواطئه بشعاب المرجان ـ كما ذكرنا ـ كان يسهل عملية فك السفينة ونقلها بين شاطىء النيل وساحل البحر الأحمر ، نظرا لأن صناعتها كانت تتم على شاطىء النيل ، كما دلتنا على ذلك الآثار التى وجدت فى مصر .

هذا بالنسبة لتاثير نوع السفن العربية بالسفن المصرية القديمة ، اما عن اجزاء هذه السفن التى يحتمل انها ترجع فى اصولها لأجزاء السفن المصرية ، فإننا نجملها فيما ياتى :

١ ـ الشراع :

الملاحظ ان اغلب اشرعة السفن العربية مثلثة الشكل ، بينما اغلب اشرعة السفن القديمة متربعة الشكل ، ولكن توجد ادلة على استخدام الشراع المربع فى السفن العربية المبكرة وعلى تطور هذاالشراع إلى الشراع المثلث الشكل .

٢ ـ الدفة

يرى البعض ان صيغة التثنية فى الاسم العربى للدفة وهى « سكان » هى فى الغالب دليل على استخدام العرب للدفة المزدوجة ومن المعروف أن السفن المصرية تميزت باستخدام دفة مزدوجة على شكل مجدافين صغيرين .

٣ ـ الصارى

ظهرت فى البحر الأحمر والمحيط الهندى اشكال من الصوارى مثل الصارى الذى على شكل سلم ، والصارى ثلاثى الأعمدة ، وهذه الأنواع من خصائص الصوارى المصرية القديمة .

هذا فضلاً عن ان طريقة ربط الصارى إلى نصب مثلث فى قاع السفينة التى تظهر فى السفينة العربية ، هى طريقة مصرية قديمة .

٤ ـ طريقة تدعيم بدن السفينة بالحبال المجدولة btacing

تميزت بعض أنواع السفن العربية باستخدام الحبال المجدولة فى الإحاطة ببدن السفينة ، لتدعيمه ضد أمواج البحر الأحمر العاتية . وهذه الطريقة ظهرت فى السفن المصرية القديمة منذ اقدم العصور ، ومثال ذلك سفينة من عهد الفرعون ساحوروع من الأسرة الخامسة (اواخر القرن السادس والعشرين قبل الميلاد) .

العلاقة الثقافية بين اليمن ومصر

الأستاذ / أحمد المرونى

لو قلبنا صفحات التاريخ العربى والإسلامى لوجدنا ان العلاقة بين اليمن ومصر علاقة قديمة وحمية لاسيما فى الناحية الثقافية والعلمية ، ولا حاجة لنا بأن نذهب بعيدا لتتبع الهجرات اليمنية فى العصور القديمة فهذا ما ستكتشفه البحوث العلمية ، ومارب ، وناعط وحضرموت مما تركبه الدول المتعاقبة ايام المعينين والسبئيين ، والجمرمين ، والقتبانيين منذ ١٥٠٠ سنة ق . م . واعتقد ان العالم الاثارى الراحل الدكتور احمد فخرى قد اشار إلى ذلك فى ما كتبه عن اليمن اثناء زيارته المتعددة ، وقد جاء فى كتابه (بين آثار العالم العربى) التى اخرجتها مكتبة الانجلو الأمريكية سنة ١٩٥٨ ، وتولت طباعته (دار ممفيس للطباعة) . ما نصه « ولا يخامرنى شك فى اننا سنعرف الكثير من حضارات الشرق القديم يوم يتم حفر مناطق اليمن فإن تلك البلاد كانت محطات القوافل التى كانت تسير بين الأمم القديمة تحمل سلعها ومصنوعاتها ، سنعرف ايضا ما هو اهم من ذلك وهو الوقوف على اصدق المعلومات عن حضارة العرب القدماء وآدابهم وعوائدهم ودياناتهم أولئك العرب الذين يعتز بابوتهم اكثر من خمسة وسبعين مليون عربى من سكان هذا الجزء من العالم » . وفى بعض الدراسات التاريخية إشارة إلى ان الديانة فى مصر والعراق ، ويدل على ذلك وجود المعبودات من الآلهة . عثتر والمقة ، وهى تلتقى مع الآلهة عشتاء فى العراق . وفى مصر أبيس وهو العمل الذى يرمز إلى الخصوبة وإيزيس حارسة الأرض . وغير ذلك مما يدل على ان هنالك علاقة قوية بين مصر واليمن قامت على العقيدة ، ومن ثم كانت الحضارة التى نشات على خلفية ثقافية مشتركة ، ويهمنا فى هذا البحث ان نشير إلى العلاقة الحميمة بين اليمن ومصر ابتداء من أواسط القرن الخامس ايام ملوك بنى الصليحى والذين كان اتصالهم بمصر اتصالا وثيقا ايام الفاطميين . واستمرت إلى ان استولى الأيوبيون على مصر وارسل السلطان صلاح الدين واخاه طغتين ابن أيوب واليا على اليمن ومن هنا ازدادت العلاقة بين مصر واليمن رسوخاً ، واستمرت الاتصالات الفكرية والعملية وصار الأزهر غاية طلاب العلم ورواده ، ولا ننسى فى هذا السياق أن أشير إلى أن الشاعر اليمنى عمارة الأديب المؤرخ الذى كان أول سفير يمنى فى بلاد الدولة الفاطمية والذى اتخذ من مصر موطنا قال فيها اجمل القصائد ورثى الأمراء الفاطميين بصدق وحسرة ، حتى قتله السلطان صلاح الدين لتآمره كل قبل ضد الأيوبيين ، ولدعوته إلى

إعادة الحكم للفاطميين ، وتلاحقت الأحداث على مصر واليمن ، ومرت الاعوام ، وفى مطلع القرن العشرين نشط اليمنيون فى مجال الأدب واهتموا بالمخطوطات الدينية والتاريخية وما يتعلق باللغة العربية ، فاستوردوا الكتب التى كانت المطابع المصرية تطبعها .. واكثرها فيما يتعلق باللغة العربية من نحو وصرف وكتب المنطق ، وقد اهتم اليمنيون بصورة اكبر بكتب التفسير والحديث . كل انتفعوا بما كانت تصدره المطابع المصرية واهمها القرآن الكريم ، إذ لم تكن فى اليمن مطبعة ، ولم يكن هنالك وثوق بما فى ايديهم من مصاحف مخطوطة وكان اعتمادهم على ما يصدر من مصر ، وعندما ذاع صيت شيخ الإسلام محمد عبده ، وجاء بطريقه واسلوب جديد فى تفسير القرآن والاجتهادات فى علوم الشريعة . ارتاح العلماء فى اليمن لهذا العالم المجدد فراسلوه واستفتوه فى كثير من الأمور الشرعية الدينية واقتنوا كتبه واهتموا بمجلة المنار الذى اسسها تلميذه ومريده الشيخ رشيد رضا ، وكاتبوه واستفادوا من افكاره لأنهم راوه امتدادا لشيخه الجليل الشيخ محمد عبده . ولم يكتف العلماء والأدباء فى اليمن بما كانوا يقراون للشيخ محمد عبده وتلميذه الشيخ محمد رشيد رضا بل كانوا يتلمسون اى فكر جديد حتى سمعوا بتفسير الشيخ طنطاوى جوهرى وبهرهم آفاقه فى التفسير فاقتنوا تفسيره وجعلوه من المراجع المهمة ، ثم سمعوا بالأستاذ فريد وجدى واعجبوا بافكاره ، واقتنوا كتبه منها التفسير للقرآن ، وموسوعته الكبيرة الشهيرة بدائرة معارف القرن العشرين . وفى اواخر الثلاثينيات من القرن العشرين استقدمت الحكومة اليمنية الأطباء من مصر لمعالجة يحيى حميد الدين ، وكان لهم شان وتاثير فى الأوساط العلمية والادبية ، إذ لم يكونوا معزولون عن بعض المفكرين اليمنيين ولم تكن تخصصاتهم حائلاً بينهم وبين الادب ، ثم استقدمت الحكومة اليمنية عدد من المهندسين الزراعيين وخبيراً فى الغزل والنسيج فاوجدوا صلة ادبية وعلمية بينهم وبين الشباب والمفكرين اليمنيين ، واذكر منهم إبراهيم الجزار الخبير الزراعى والمهندس الأستاذ عبد القادر علام الذى انشا مدرسة لصناعة النسيج واستورد آلات للغزل والنسيج وتخرج على يده عدد من الطلبة الذين استفادوا من علمه وخبرته وادبه ، كل زار اليمن فى عهدهما الأديب جمال الدين حب الرمان والتقى بالشباب اليمنى وتطارح معهم قضايا ادبية ووطنية .

وفى هذه الأثناء استقدمت الحكومة اليمنية عددا من الاساتذة المصريين الذين اوجدوا المنهج العصرى فى التربية والتعليم ونفخوا فى الشباب اليمنى روح التطلع إلى مستقبل حر كريم ، وحدثوهم عن النوادى الأدبية فى مصر والفرق الرياضية والنقابات العمالية والتجمعات الوطنية . كما حدثوهم عن الصحافة وتنوعها ، وكانت الصحف المصرية تاتى للأساتذة فيطلعون الطلاب عليها . واذكر أن احد وجهاء هو الفاضل حسين بن صالح الحبشى رحمه الله الذى ترك اندونيسيا ليلحق بوطنه اليمن كان مشتركا فى عدة صحف مصرية منها المقطم والبلاغ والأهرام وروز اليوسف واللطائف المصورة ، كما كان يكاتب اليمنيين الذين يدرسون فى مصر ويطلبون منه ما

استجد من الكتب الثقافية من تاريخ واجتماع وادب ، وقد كانت الرسالة التى رأس تحريرها الراحل احمد حسن الزيات كانت هذه المجلة مدرسة مكتوبة ، وقد تتلمذ غير اكثر ادباء اليمن ومفكريها وقراوا فيها للدكتور طه حسين . وعباس محمود العقاد والأستاذ احمد امين والدكتور زكى مبارك ووجدوا فيها نافذة تطل على الفكر العربى والغربى مما كان يترجم لمفكري الغرب وادبائه وعندما اشتعلت ثورة سنة ١٩٤٨ كان فى اليمن عدد من الأساتذة المتخصصين فى صنعاء وتعز وكانوا يديرون المدارس الإعدادية والثانوية بجد ونشاط وحماس ، حتى إذا قامت ثورة سنة ١٩٤٨ شاركوا فيها بدون تردد ، واذكر أن الدكتور مصطفى الشكعة مدير جامعة العين فى الإمارات العربية المتحدة حاليا ، وهو احد افراد البعثة المصرية كان قد التحق بإذاعة صنعاء وكان يساعد مديرها على وضع البرامج السياسية والوطنية ويحرض المواطنين على التمسك بالثورة ومقاومة من يقف فى طريقها ، وله رسالة أشبه بالتقرير نشرها مركز الدراسات والبحوث اليمنى ضمن رسالتين احدهما للدكتور راشد البراوى والأخرى للأستاذ المجاهد الفضيل الورتلانى ، وفى رسالة الدكتور الشكعة وصف دقيق لرحلته فى مصر إلى اليمن وما لاقى أثناءها من معوقات وكيف وصل اليمن وهو يمنى نفسه بمقابلة الإمام أمير المؤمنين ، فلما لقيه خاب امله ورأى فيه شخصاً بخيلاً متخلفاً . إلى آخر الرسالة . وقد انهت البعثة الأخيرة مهمتها وسافرت عائدة إلى مصر ، وفى مصر توجهت بعثة تعليمية كان منها رئيس وزراء اليمن السابق الأستاذ محسن العينى ونائب رئيس الوزراء الدكتور حسن مكى الذى كان رئيسا لمجلس الوزراء ، كما كان وزيرا للخارجية وعدد آخر من وزراء ورؤساء مجالس إدارية للبنوك والمؤسسات الاقتصادية وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر اهتزت الجماهير اليمنية استبشارا وفرحا واحتفى بها الشعراء والأدباء ، وعدوها ثورة عربية ضد التخلف والاستبداد وقد حياها الأحرار وهم فى معتقل سجن حجة ورحبوا بها كما لو كانت ثورة الشعب اليمنى ونظموا فيها صدق التعبير شعرا واحتفوا بها بالرغم من أنهم يرسفون فى القيود ويعيشون تحت المراقبة الشديدة ، وماهى إلا ايام حتى تدفق اليمنيون إلى مصر واتخذوا منها قاعدة لمناهضة الاستبداد فى صنعاء والاستعمار فى عدن ، وقد سهلت لهم الثورة الظافرة وسائل التخاطب والتحدث للشعب اليمنى فكانت إذاعة صوت العرب منبرا لهم ووجهوا منها برنامجهم الإصلاحى ، وحركوا ضمير الشعب اليمنى بكلماتهم الثورية ، وحرضوا الجماهير اليمنية على الثورة ضد الاستبداد والاستعمار حتى إذا دخلت سنة ١٩٥٥ قامت حركة المقدم البطل احمد يحيى الثلايا ، وكان ينهى عهد الطغيان لولا خيانة الانتهازيين الذين اظهروا ولاءهم للثورة وأخفوا فى نفوسهم المؤامرة للوقيعة بقيادة الثورة فأجهضت فى أسبوعها الأول ، ولكنها لم تهدأ ولم تنطفىء حريتها .

ولقد أوفدت مصر بعثة عسكرية لتنظيم الجيش بقيادة احد الضباط الأحرار هو المقدم احمد كمال أبو الفتوح الذى كان ومجموعته ضمن خطوط البطل الثلايا لحركة

سنة ١٩٥٥ . وكما قلت آنفاً بأن المحاولات الثورية استمرت ، وفي سنة ١٩٦١ ظهر ضابطان فدائيان هما الملازم الأول محمد العلفي والملازم الأول عبد الله اللقية ، وقد تربص الإمام الطاغية احمد حميد الدين وانقض عليه بكل شجاعة وافرغ في جسمه عدة رصاصات من مسدسه وسقط الطاغية مضرجا بدمائه وتظاهر بالموت وظن البطلان الشجاعان بانهما قد انهيا ذلك القول اللئيم ، ولكن الأقدار اعادت له الحياة ليعيش معذبا بجراحه إلى أن أوفته المنية في سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، وبعد أسبوع من دفنه صمم الأحرار من ضباط ومشايخ ومثقفين على إنهاء الحكم الاستبدادى البغيض ، فقرروا القيام بالثورة ليلة الخميس ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، وكان الأحرار على ثقة من ان مصر لن تقف مكتوفة الأيدى أمام ثورة محكوم عليها بالموت من أعدائها الاستعمار والرجعية العربية ، فأعلنت القيادة المصرية بزعامة الراحل جمال عبد الناصر اعترافها بالعهد الجديد ، وبالثورة الشرعية في اليمن ، كما حذرت كل من يحاول ان يتدخل ضدها .

ولم تمض غير ثماني وأربعين ساعة حتى أقبل العون المادى والأدبى من مصر ، وكان ان تضاعفت المساعدة ، واشترك المصريون الأبطال مع إخوانهم اليمنيين الاحرار في الدفاع عن الثورة الوليدة . والتى جاءت بعد محاولات عديدة سقط خلالها المئات من الرؤوس بسيف الجلادين الطغاة ، ولم تكن المساعدة قاصرة على الجيش والعتاد ، بل رافقها حملة إعلامية من قبل شباب عربى مؤمن . تولت تنظيم برامج إذاعة صنعاء ، كان منهم الأستاذ أمين بسيونى ، والأستاذ إبراهيم مصباح ، والأستاذ حلمى البلك ، وغيرهم من محررين ومذيعين ، وكانت الحملة الإعلامية لا تقل اهمية وتاثيرا عن الحملة العسكرية إذ ان الكلمة لها وقع الرصاص .. وهكذا انتصرت ثورة اليمن لاسيما بعد أن جاء الزعيم الراحل جمال عبد الناصر إلى صنعاء ليحذر المتامرين او ليؤكد وقوف الجمهورية العربية المتحدة في نصرة ثورة اليمن في الشمال والجنوب . كما زار رحمه الله العاصمة الثانية تعز وخطب في الجماهير ، وخاطب الاستعمار في عدن قائلاً : اليوم يجب أن يرحل المستعمرون من عدن كما يجب عليهم أن يعوضوا الشعب اليمنى عما استغلوا من إمكاناته وفعلاً خرج المستعمرون يجرون أذيال الخيبة والفشل .

وهكذا كان لمصر أثر لا يمحى في نفوس اليمنيين ، وفي تاريخ النضال العربى . وإننا اليوم لنشاهد العلاقة بين مصر واليمن تنمو وتجدد ، فأساتذة الجامعة يزداد عددهم ، والبعثات الطبية والزراعية والصناعية لم تنقطع لاسيما بعد إعلان قيام مجلس التعاون العربى الذى جدد الأمل في إمكان قيام الوحدة العربية الشاملة .

إن الأمة العربية لن تنسى لمصر إسهامها في كل ما يدعم النهضة العربية الجديدة اقتصاديا وثقافيا وعلميا ، وأن اليمن خصوصا ستظل تلقن الأجيال ما قامت به مصر من دعم مادى وادبى للثورة اليمنية ، وما تقدمه اليوم من عون ومساعدة في مجالات الزراعة والثقافة والفكر .


علاقات
اجتماعية

العلاقات اليمنية المصرية وأثرها على التصريح اليمنى بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر

الدكتور / قائد محمد طربوش

هناك روابط كثيرة وعلاقات حميمة بين اليمن ومصر نشات بحكم الموقع الجغرافي للبلدين على طرفى البحر الأحمر . إحداهما على الطرف الجنوبى الشرقى منه ، والثانية على شماله الغربى . فتحكمتا بمصيره على مر التاريخ ، وعززت الصلات التجارية هذه العلاقات ورسخها التاريخ المشترك والدين واللغة .

وكان لقيام ثورة ٢٣ يوليو فى مصر عام ١٩٥٢ وثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ فى اليمن بالأهداف المشتركة فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الخ أن ساعد على قيام التحالف بين الثورتين بمختلف الأشكال بما فى ذلك مجال التشريع والدستورى منه على وجه الخصوص

والمعروف فى تاريخ علم السياسة أنه لكى يتم الحفاظ على قوة الروابط بين الدول وترسيخها واستمرارها لابد من قيام تشريعات دستورية وعادية متشابهة تسهل قيام نظام قانونى متقارب يؤدى بدوره إلى الانسجام أو التقارب فى العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية الخ .

ومن هذا المنطلق وبما أن التشابه فى التشريع بين الدول يؤثر إيجابيا على العلاقات الأخرى فإننا سنتناول فى هذه الورقة الأحكام الدستورية فى ج . ع . ى و ج . ع . م بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ فى اليمن وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر .

سنقسم هذه الورقة إلى مقارنة الشبه والخلاف فى الأحكام الدستورية اليمنية فى الإعلانات الدستورية اليمنية لأعوام ١٩٦٢ و ١٩٦٤ والمصرية لأعوام ١٩٥٣ و ١٩٦٢ والدساتير اليمنية لعامى ١٩٦٣ و ١٩٦٤ والدستور المصرى لعام ١٩٥٦ فى كل من :
١ ـ البنية الفنية ، ٢ ـ الحقوق والحريات ، ٣ ـ السلطات العليا للدولة .

وقبل أن نبدأ المقارنة نود الإشارة إلى أن الإعلانات الدستورية اليمنية والمصرية قد أخذت طابع النظام المؤقت فى حين أخذ الدستور المصرى بجوانب كثيرة من النظام

الرئاسى ، ويكاد يكون أول دستور فى البلاد العربية يقلب المعايير الدستورية فى الفقه الدستورى المعاصر . حيث جمعت أحكامه بين أحكام النظام الرئاسى والنظام البرلمانى بما يقوى صلاحيات رئيس الدولة ، وقد سبق فى ذلك الدستور الفرنسى لعام ١٩٥٨ م بينما اخذ دستور ج . ع . ى لعام ١٩٦٤ بالنظام المزيج من النظامين البرلمانى والرئاسى بشكل مبسط .

بدا التشابه فى البنية الفنية للإعلانين الدستوريين ، المصرى الصادر فى ١٠/٢/١٩٥٣ واليمنى الصادر فى ٣١/١٠/١٩٦٢ يتطابق ديباجيتهما شكلاً ومضمونا ، وفى عدد موادهما حيث كان عدد المواد ١١ مادة فى كل منهما .

ورغم هذا التشابه فى بنيتهما الفنية العامة ، إلا انه قد تغايرت تفاصيل بنيتهما الفنية . إذ أدرج فى المادة الأولى من الإعلان الدستورى اليمنى أهداف ثورة ٢٦ سبتمبر ، توزعت إلى ١٠ بنود ، كما توزعت المبادىء العامة فيه إلى ٦ مواد فى حين اتت المبادىء العامة فى ٧ مواد فى الإعلان المصرى ، وتوزعت النصوص الخاصة بنظام الحكم فى ٥ مواد فى الإعلان اليمنى ، وأربع فى الإعلان المصرى احتوت على نص اكبر من نص الإعلان اليمنى ، وأدى هذا التغاير فى ترتيب بعض مواد التشريعين الدستوريين إلى الاختلاف فى بعض نصوصهما .

وامتد التشابه والخلاف فى البنية الفنية للأحكام الدستورية اليمنية والمصرية إلى دستور ج . ع . ى لعام ١٩٦٤ والمصرى لعام ١٩٥٦[1] .

وإذا قارنا الإعلان الدستورى بتنظيم سلطات الدولة العليا فى ج . ع . ى الصادر فى بداية عام ١٩٦٤ بالإعلان الدستورى لعام ١٩٦٢ فى ج . ع . م لوجدنا أن اسم الهيئة العليا للدولة فى الإعلانين قد تغايرت مجلس الرئاسة فى إعلان ج . ع . م لعام ١٩٦٢ والمكتب السياسى فى الإعلان الدستورى اليمنى . فى حين تطابق النص الخاص بالهيئة التنفيذية : المكتب التنفيذى فى الإعلانين . على الرغم من انه قد ورد ترتيبه بالفصل الرابع فى الإعلان الدستورى لعام ١٩٦٤ .

وعلاوة على ما تقدم اضيف فصل جديد فى الإعلان الدستورى اليمنى لعام ١٩٦٤ (مجلس الأمن القومى) وضع من حيث الترتيب بعد المكتب السياسى اى الفصل الثالث فى هذا الإعلان ، وهو ما يجعل المرء يستنتج أن هذا المجلس قد احتل وضعا اسمى من المجلس التنفيذى . خاصة إذا أخذنا بالاعتبار الحرب الأهلية آنذاك باليمن .

وإذا كانت البنية الفنية للحكمين الدستوريين السابقين بالشكل الذى ذكرناه اعلاه فما هى أوجه الشبه والخلاف فى البنية الفنية للدستورين اليمنى لعام ١٩٦٤ والمصرى لعام ١٩٥٦ ؟

لقد اتسمت البنية الفنية للدستورين بتوزعهما إلى أبواب (فصل - فى بعض الأبواب) ومواد .

وقد استلهمت البنية الفنية للدستور اليمنى من الدستور المصرى من حيث المبدأ . غير انه نظراً لاختلاف الأوضاع العامة فى البلدين فقد فطن المشروع للدستور اليمنى أن

يوزعه إلى خمسة ابواب فى ١٥٥ مادة بحيث دمجت بعض المواد فى الدستور اليمنى إذا ما قورن .
بالدستور المصرى الذى تالف من ستة ابواب فى ١٩٦ مادة . لقد تطابقت ٩٠ مادة من الدستور اليمنى مع ٩٣ مادة من الدستور المصرى ، وهو ما سوف نوضحه فى الجداول فى الصفحات التالية .

ورغم التطابق فى تلك الكمية من مواد الدستورين . فإنه قد وجد تباين فى الباب الثالث منهما . .

وفى الفصول الأخرى عدا الفصل الثالث منه (مجلس الدفاع الوطنى) الذى كان ترتيبه الرابع فى الدستور المصرى لعام ١٩٥٦ .

وعلاوة على ماتقدم ادمج البابان الخامس والسادس من الدستور المصرى فى باب واحد فى الدستور اليمنى هو الباب الخامس .

ومع ان الدستور الدائم لعام ١٩٦٤ فى ج . ع . ى شانه شان غيره من التشريعات الدستورية اليمنية قد استمد من الخصائص المحلية اليمنية . إلا أنه قد استلهم مبادىء من الأحكام الدستورية المصرية سواء فى البنية الفنية أو النصوص الدستورية . ولتوضيح ذلك نعرض الجداول التالية :

الجدول - ١ -

المواد المتطابقة فى الدستورين اليمنى لعام ١٩٦٤ والمصرى لعام ١٩٥٦ فى الباب الأول

الدستور اليمنى لعام ١٩٦٤	الباب	الدستور المصرى لعام ١٩٥٦
٢ ، ٣	١	٢ ، ٣

اتفقت احكام المادة ٢ من الدستورين بنصهما على ان : السيادة للأمة وتكون ممارستها على الوجه المبين فى الدستور ، وان الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية المادة ٣ فى حين تغايرت احكامهما فى نص المادة ١ منهما حيث كان نصها : مصر دولة مستقلة ذات سيادة وهى جمهورية ديمقراطية والشعب المصرى جزء من الأمة العربية فى الدستور المصرى . فى حين وردت فى الدستور اليمنى أن اليمن دولة إسلامية عربية مستقلة ذات سيادة وهى جمهورية والشعب اليمنى جزء من الأمة العربية

وعليه فقد اتفقت احكام المادتين فى كل من ان الدولتين مستقلتين ذات سيادة وهى جمهورية والشعب جزء من الأمة العربية . بيد ان احكامها قد تغايرت فى كل من نص

الدستور المصرى على أن الجمهورية - جمهورية ديمقراطية وأن اليمن دولة إسلامية عربية فى الدستور اليمنى . لم ينحصر الشبه والخلاف على نصوص الباب الأول فقط بل وامتد إلى الباب الثانى فى الدستورين وفقا للجدول التالى :

الجدول - ٢ -

دستور ج . ع . ى لعام ١٩٦٤	الدستور ج . م لعام ١٩٥٦	
المــواد	الباب	المــواد
٥ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٠	٢	٤ ، ٧ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٨

يتضح من الجدول تطابق أحكام ٨ مواد من الدستور اليمنى مع ١٠ مواد من الدستور المصرى دمجت بعض المواد فى الدستور اليمنى حيث كانت المادة مادتين فى الدستور المصرى ، والمواد التى تطابقت أو تشابهت هى تلك المواد المتعلقة بكل من التضامن الاجتماعى والأسرة أساس المجتمع وتنظيم الاقتصاد القومى وفقا لخطة مرسومة ، وتشجيع الدولة للادخار والتعاون ودعم الأسرة وحماية الأمومة والطفولة والتضامن أمام الأعباء الناتجة عن الكوارث والمحن العامة وملكية الدولة للثروات الطبيعية . واعتبار الوظائف العامة تكليف الخ .

وبالمقابل تغايرت أحكام الدستورين فى هذا الباب فى كل من أن الدستور المصرى قد عنون باب المقومات الأساسية للمجتمع ، ولم يرد عنوان الباب فى الدستور اليمنى . كما كان الدستور المصرى قد قرر كل من استخدام رأس المال فى خدمة الاقتصاد القومى ، ولا يجوز أن يتعارض فى طريق استخدامه مع الخير العام للشعب (م ٩) وكفالة القانون للتوافق بين النشاط الاقتصادى الخاص والعام تحقيقا للأهداف الاجتماعية ورخاء الشعب (م ١٠) وتنظيم القانون للعلاقة بين ملاك العقارات ومستاجريها (م ١٤) . وتيسير الدولة للمراة التوفيق بين عملها فى المجتمع وواجباتها فى الأسرة (م ١٩) . وحصر إنشاء الرتب المدنية (م ٢٩) الخ . وهو ما يعكس التباين فى البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الـخ . فى البلدين وإعـلان المبادىء الاجتماعية والتنظيم السياسى الحاكم فى فلسفة الحكم فى مصر . فى حين لم تبلغ الأمور هذا الحد فى الإعلان لدى القيادة السياسية فى اليمن التى كانت مختلفة الاتجاه السياسى

والمنبت الاجتماعى . لهذا راعى مشروع دستور ج . ع . ى الواقع المعاش والأوضاع العامة وطبيعة التقاليد والعادات .

وامتد التغاير فى الدستورين إلى الباب الثالث الحقوق والواجبات .

الجدول - ٣ -

دستور ج . ع . ى لعام ١٩٦٤		دستور ج . م لعام ١٩٥٦
المـواد المتطابقة	الباب	المـواد المتطابقة
٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤	٣	٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٥٠ ، ٦٣

يتضح من الجدول تطابق نصوص المواد المذكورة فى الجدول المقارن أعلاه ، والمتعلقة بالجنسية والمساواة أمام القانون والحريات الشخصية وخطر تسليم اللاجئين وحرمة المنازل وحرية المراسلات وحرية الرأى والتعبير وحرية الصحافة والتعليم وكفالته وإشراف الدولة عليه وكفالة حق العمل وإنشاء النقابات وحق الرعاية الصحية والدفاع عن الوطن وأداء الضرائب ومراعاة النظام العام واحترام الآداب الخ .

بيد انه إذا كان دستور ج . ع . ى لعام ١٩٦٤ قد اشترط مراعاة النظام العام واحترام الآداب الإسلامية . فإن الدستور المصرى قد اشترط مراعاة النظام العام واحترام الآداب الاجتماعية واجب على المصريين . زد على ذلك أن الدستور المصرى قرر أن الانتخابات حق للمصريين على الوجه المبين فى القانون ومساهمتهم فى الحياة العامة واجب وطنى عليهم (م ٦١) وحق المصريين مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعهم ولا تكون مخاطبة السلطات باسم الجماعات إلا الهيئات النظامية والأشخاص الاعتبارية (م ٦٢) .

ويعبر هذا التغاير عن التفاوت القائم فى المجتمعين ومدى استقرار أوضاعهما آنذاك . خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الحرب الأهلية فى اليمن حينذاك وربطناها بالصمت عن حق الانتخاب فى الدستور اليمنى .

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه قبل أن نقارن الشبه والخلاف فى الباب الرابع من دستورى

ج . ع . ى لعام ١٩٦٤ ومصر لعام ١٩٥٦ علينا أن نبدى بمقارنة الأحكام الدستورية المؤقتة فى البلدين مثل الإعلان الدستورى لعام ١٩٦٢ فى ج . ع . م والدستور المؤقت لعام ١٩٦٣ والإعلان الدستورى لعام ١٩٦٢ فى ج . ع . ى بصدد السلطات العليا للدولة .

لقد قسمت هذه الأحكام الدستورية تلك الصلاحيات إلى : صلاحيات جماعية لهذه الهيئة (مجلس الرئاسة) لم تشرط موافقة رئيس الجمهورية عليها مثل إقرار جميع المسائل والموضوعات التى ينص عليها الدستور والقوانين والقرارات[1] واقرار السياسة العامة للدولة فى جميع النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ويراقب تنفيذها[2] وتعيين لجان خاصة للتحقيق والمراقبة تلزم جميع أجهزة الدولة بالتعاون معها فى اداء مهماتها[3] .

وهناك صلاحيات للهيئة العليا (مجلس الرئاسية) متطابقة فى الحكمين الدستوريين اليمنى والمصرى قيدت بموافقة رئيس الجمهورية . مثل ان يقرر مجلس الرئاسة إعفاء اعضائه او إضافة اعضاء له بعد موافقة رئيس الجمهورية (راجع م ١٢ من الإعلان المصرى وم ٤٣ من الدستور اليمنى) اما تولى رئاسة مجلس الرئاسة فتكون عند غياب رئيس الجمهورية من قبل اقدم نوابه فى حالة تعددهم او من يختاره المجلس لهذا الغرض من بين اعضائه بعد موافقة رئيس الجمهورية فى دستور ج . ع . ى لعام ١٩٦٣ (م ٤٤) فى حين صمت الإعلان الدستورى لعام ١٩٦٢ فى ج . ع . م عن النص على ذلك .

وتغايرت نصوص الحكمين الدستوريين فى حق مجلس الرئاسة فى الرقابة على المجلس التنفيذى (مجلس الوزراء) حيث قرر هذا الحق الإعلان الدستورى لعام ١٩٦٢ فى ج . ع . م الذى نصت المادة ١١ منه على أن يراقب مجلس الرئاسة أعمال المجلس التنفيذى وقراراته ، وله أن يلغى أو يعدل هذه القرارات على الوجه المبين بالقانون . فى حين صمت دستور ج . ع . ى لعام ١٩٦٣ عن النص على ذلك .

و إذا قارنا الإعلان الدستورى اليمنى الصادر فى بداية عام ١٩٦٤ بالإعلان الدستورى فى ج . ع . م لعام ١٩٦٢ لوجدنا أنه قد كان اكثر تطابقا فى تحديد صلاحيات الهيئة العليا للدولة (مع اختلاف تسميات هذه الهيئة . المكتب السياسى فى الإعلان اليمنى ، ومجلس الرئاسة فى الإعلان المصرى) حيث لا يختلف كثيراً عن أحكام الإعلان الدستورى المصرى والدستور المؤقت اليمنى .

وامتد التشابه فى كثير من الأحكام الدستورية فى الدستورين اليمنى لعام ١٩٦٤ والمصرى لعام ١٩٥٦ فى الباب الخاص بالسلطات العليا للدولة . ولتوضيح ذلك نورد الجدول التالى :

دستور ج . ع . ى لعام ١٩٦٤		دستور ج . م لعام ١٩٥٦
المـواد المتطابقة	الباب	المـواد المتطابقة
٤٥ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ،		٦٥ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ،
٥٤ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ،		٧٦ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٢ ، ٨٨ ،
٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ،	٤	٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ،
٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٩ ،		٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ،
٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٩ ، ٩٩ ، ١٠٢ ،		١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،
١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ،		١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ،
١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ،		١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ،
١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ،		١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ،
١٣٨ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠		١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ،
		١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٦٧ ،
		١٦٨ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ،
		١٨٤ ، ١٨٧**

لقد تطابقت نصوص الدستورين في عنوان الباب الرابع : السلطات . والفصل الأول منه رئيس الدولة ، الذى يحتوى فيهما على مادة واحدة بان : رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين في الدستور . كما تطابق عنوان الفصل الثانى في هذا الباب : السلطة التشريعية . وإن كانت احكامهما قد تغايرت بصدد تسميتها : مجلس الأمة في الدستور المصرى . ومجلس الشورى في الدستور اليمنى .

وقد تطابقت احكام الدستورين في كل من ان تتولى السلطة التشريعية مراقبة اعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين في الدستور ، وحق رئيس الجمهورية في دعوة هذه السلطة للانعقاد ، ومقر المجلس وعدم جواز اجتماعها في غير دور الانعقاد ، وحق الرئيس في دعوتها للاجتماع غير العادى ، وإلقاء رئيس الجمهورية في المجلس ، البيان المتضمن السياسة العامة للحكومة ، والبيانات الأخرى عن المسائل العامة التى يرى ضرورة إبلاغ المجلس بها واليمين الدستورية وعلنية جلسات المجلس وجواز انعقاد جلساته السرية بناء على طلب الحكومة أو رئيسه أو عشرة من اعضائه . والنصاب اللازم لعقد اجتماعات هذه السلطة .

وإحالة المشاريع التى يقترحها الاعضاء إلى اللجان للفحص وإبداء الراى الخ . وصدور القوانين بعد اخذ الراى فيها مادة مادة . وحق المجلس فى وضع لائحتـه والمحافظة على النظام فى المجلس وسماع الوزراء فى المجلس كلما طلبوا الكلام .

كما تطابقت الأحكام الخاصة بحق اعضاء المجلس فى توجيه الأسئلة او الاستجواب للوزراء وإجراء المناقشة للاستجواب بعد ٧ ايام ، وعدم جواز التدخل فى الاعمال التى تكون من اختصاص اى من السلطتين التنفيذيتين او القضائية من قبل اعضاء المجلس ، وإنشاء الضرائب وإلغائها بقانون ، وعدم جواز عقد القروض من قبل الحكومة او الارتباط بمشروع يترتب عليه إنفاق مبالغ من خزانة الدولة فى سنة او سنوات الخ . وان يكون القانون هو الذى ينظم القواعد والإجراءات الخاصة بمنح الالتزامات المتعلقة باستغلال الثروات الطبيعية الخ ، ومنح الاحتكار بقانون ، وان يعين القانون طريقة إعداد الميزانية ، وعرضها على المجلس قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة اشهر ، وموافقة المجلس على نقل اى مبلغ من باب إلى آخر من ابواب الميزانية ، وعدم معاقبة العضو فيما يبديه من افكار الخ . وعدم جواز إسقاط عضوية احد من عضوية المجلس إلا باغلبية ثلثى اعضائه وحق المجلس فى سحب الثقة من احد الوزراء الخ . وعدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الشورى وتولى الوظائف العامة ، وحصول عضو المجلس على مكافاة يحددها القانون .

ورغم ان احكام الدستورين اليمنى والمصرى قد تطابقت فى النصوص المذكورة اعلاه إلا ان احكامهما قد تغايرت فى هذا الفصل من هذا الباب (فصل ٢ باب ٤) فى طريقة قيام السلطة التشريعية بالانتخاب فى الدستور المصرى والتعيين فى الدستور اليمنى . حيث نصت المادة ٦٧ من الدستور المصرى على أن يتالف مجلس الأمة من اعضاء يختارون بطريق الانتخاب السرى العام ويحدد القانون عدد الاعضاء وشروط العضوية ويقرر طريقة الانتخاب واحكامه فى حين حدد الدستور اليمنى طريقة قيام مجلس الشورى بالتعيين وفقا للمادة ٤٨ ، التى نصت على ان يتالف مجلس الشورى من اعضاء يختارون من رجال اليمن وعقالهم ويحدد القانون عدد الاعضاء وشروط العضوية ويقرر طريقة التعيين واحكامه .

وامتد التغاير من طريقة قيام السلطة التشريعية إلى الإجراءات التى تعقب حلها بان يشترط فى قرار حل المجلس الدعوة لانتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز سين يوما فى الدستور المصرى (م ١١٢) والدعوة لاجتماع مجلس جديد معين فى ميعاد ستين يوما فى الدستور اليمنى . الأمر االذى سحب نفسه على موضوع الطعون بان مجلس الأمة المصرى هو الذى يختص بصحة الطعون لأعضـائه فى الـدستور المصرى (م ٨٩) والصمت عن ذلك فى الدستور اليمنى بحكم تعيين اعضائه السلطة التشريعية من قبل رئيس الدولة .

وإذا كان مجلس الامة هو الذى ينتخب رئيس المجلس والوكيلين فى الدستور المصرى (م ٧٩) فإن رئيس الجمهورية هو الذى يعين رئيس مجلس الشورى والوكيلين فى الدستور اليمنى (م ٥٨) .

وعلاوة على ما تقدم تغايرت احكام الدستورين فى مدة السلطة التشريعية بخمس سنوات فى الدستور المصرى (م ٦٩) وثلاث سنوات فى الدستور اليمنى (م ٤٩) ، وقد كان هذا التغاير ناجما عن رسوخ التقاليد الدستورية فى مصر وقيام السلطة التشريعية بعد انقطاعها بعد ثورة يوليو ، من ١٩٥٢ ـ ١٩٥٧ . فى حين اتى المشرع فى اليمن قيام السلطة التشريعية فى المرحلة الأولى بالتعيين كمحاولة للخروج من نظام الحكم المطلق الذى كان قائما قبل الثورة . سبقهما التجارب الأولى فى انظمة الحكم الدستورية فى البلدان العربية فى بداية حياتها الدستورية ، بما فى ذلك مصر حيث قام اول مجلس لشورى النواب بالتعيين فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

وفوق هذا وذاك لم تكن الأوضاع اليمنية مهياة للانتخابات آنذاك فى ظل الحرب الاهلية فى البلاد .

بيد انه لم ينحصر الشبه والخلاف على الأحكام الخاصة بالسلطة التشريعية فى الدستورين فقط ، بل وامتد إلى الأحكام المتعلقة بالسلطة التنفيذية ، لقد تطابقت احكام الدستورين اليمنى لعام ١٩٦٤ والمصرى لعام ١٩٥٦ فى النصوص الخاصة بان رئيس الجمهورية هو الذى يتولى السلطة التنفيذية إلخ . وشرط ان يكون مواطنا للدولة ومن ابوين من مواطنيها ويبلغ من العمر ٣٥ سنة . ونص اداء اليمين الدستورية . وأن يحدد القانون مرتبات رئيس الجمهورية . والحضر عليه مزاولة المهن الحرة إلخ . واتخاذ الإجراءات اللازمة قبل انتهاء مدة رئيس الجمهورية بستين يوما لانتخاب رئيس جديد . وحق رئيس الدولة فى وضع السياسة العامة للدولة بالاشتراك مع الحكومة . وحق الرئيس فى اقتراح القوانين والاعتراض عليها . وإصدار قرارات بقوانين ولوائح الضبط . وأن يكون رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة . وحقه فى إعلان حالة الطوارىء . وإبرام المعاهدات الخ .

بيد ان احكام الدستورين قد تغايرت فى كل من مدة رئاسة الدولة ست سنوات فى الدستور المصرى (م ١٢٢) وخمس سنوات فى الدستور اليمنى (م ٩٥) . وموضوع الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية . حيث إذا كان مجلس الأمة هو الذى يرشح بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاءه رئيس الجمهورية ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه ويعتبر المرشح رئيسا للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من اعطوا أصواتهم فى الاستفتاء فإن لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية رشح المجلس غيره يتبع فى شانه الطريقة ذاتها فى الدستور المصرى (م ١٢١) .

وبالمقابل يرشح مجلس الشورى رئيس الجمهورية ويتم الترشيح فى مجلس الشورى لمنصب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح ثلث اعضائه على الأقل ، ويتم انتخاب الرئيس

إذا حصل أغلبية الثلثين . فإذا لم يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المشار إليها أعيد الانتخاب مرة أخرى بعد يومين من تاريخ التصويت الأول ، ينتخب رئيسا للجمهورية من يحصل على الأغلبية المطلقة في الدستور اليمني (م ٩٤) .

وإذا كان الدستور المصرى قد صمت عن النص على تعيين نائب رئيس جمهورية . فإن دستور ج . ع . ى قد قضى بأن يعين رئيس الجمهورية نائبا للرئيس (م ٩٩) .

وخول الدستور المصرى لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب في المسائل العامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا (م ١٤٥) . بعد أخذ رأى مجلس الأمة . وينظم القانون طريقة الاستفتاء في حين لم يرد نص مثل هذا في الدستور اليمنى .

بيد أن الدستورين قد قررا نصا متقاربا يهدف إلى قيام تنظيم سياسى يحقق أهداف الثورة في كل من البلدين . مثال ذلك نص دستور مصر لعام ١٩٥٦ على أن يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ويتولى الاتحاد القومى الترشيح لعضوية مجلس الأمة ويبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية (م ١٩٢) . في حين اكتفى المشرع للدستور اليمنى بالنص على أن يشكل المواطنون تنظيما شعبيا للعمل على تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما (م١٥٥) .

إن التطابق في أغلب النصوص الخاصة بباب السلطات العليا في الدستورين قد كان في تلك المواد التى تأخذ طابعا متشابها في دساتير كثيرة ، وبالذات التى تأخذ بمبادىء نظام حكم متقارب من جهة . وتباين أحكام الدستورين في أهم النصوص المتعلقة بطريقة انتخاب الرئيس ومدة صلاحياته واتهامه والصلاحيات الخاصة بالاستفتاء . إن هذا التباين في هذه الأحكام يعبر عن أن مشروع دستور ج . ع . ى لعام ١٩٦٤ قد انطلق من طبيعة أوضاع اليمن آنذاك ومحاولة تلمس مخارج جديدة للخروج من نظام الحكم المطلق الذى كان سائدا في اليمن لفترة تاريخية كبيرة قبل قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ . في حين كان قد شرع الدستور المصرى لمجتمع فيه الأوضاع مستقرة نسبيا إذا ما قورنت بأوضاع اليمن في الستينيات . ولمجتمع له تقاليد دستورية عريقة إذا ما قورنت باليمن الذى كان يتهيأ لقيام نظام دستورى آنذاك .

وبخلاف التشابه الكبير والتطابق لكثير من النصوص الدستورية في الأحكام الخاصة بالأبواب المذكورة آنفا والفصلين الثانى والثالث من الباب الرابع في الدستورين اليمنى والمصرى فإن السمة الغالبة لأحكام الدستورين الخاصة بالشق الثانى من السلطة التنفيذية هى التغاير ابتداء بتسميات الفرعين - الحكومة في الدستور اليمنى - والوزارة في الدستور المصرى . واعتبار الحكومة الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ومسؤوليتها أمام مجلس الشورى في الأول . والصمت عن ذلك في الثانى .

غير ان احكام الدستورين قد اتفقت فى شروط تعيين الوزراء من حيث الجنسية والعمر واداء اليمين الدستورية ، وإيقاف المتهم من الوزراء . وجواز الجمع بين منصب الوزير وعضوية السلطة التشريعية .

وفى الاخير لابد من الإشارة إلى ان الاهداف المشتركة للثورتين وما تلاهما من عمل تثبيت نظام حكم جديد قد ادى إلى قيام علاقات متينة فى جميع المجالات والتشريعية على وجه الخصوص حيث لم ينحصر الأمر على تشابه كثير من النصوص الدستورية فقط ، بل امتد إلى الأحكام التشريعية العادية وبالذات فى الفترة ما بين ١٩٦٢ - ١٩٦٧ . حيث استلهم الكثير من القوانين اليمنية من القوانين المصرية نظرا لعدم وجود قوانين يمنية قبل ذلك (سنبين ذلك فى بحث خاص) .

بيد ان الاحكام الدستورية اليمنية قد بدات تستلهم بعض النصوص الدستورية العربية والسورية واللبنانية على وجه الخصوص منذ صدور دستور . ج . ع . ى المؤقت لعام ١٩٦٥ فما بعد . على ان الأحكام الدستورية المصرية المذكورة اعلاه قد تركت بصماتها على التشريع الدستورى اليمنى كله بما فى ذلك دستور الجمهورية اليمنية لعام ١٩٩٠ والمقترحات الدستورية الجديدة . وهو ما يسحب نفسه على العلاقات اليمنية المصرية واثرها على التشريع الدستورى اليمنى حتى اليوم .

---

(١) هذا وتجدر الإشارة إلى انه قد تطابقت البنية الفنية لدستور ج . ع . ى المؤقت لعام ١٩٦٣ والبنية الفنية للدستور المصرى لعام ١٩٥٦ فى الابواب التالية دولة اليمن - المعوقات الأساسية للمجتمع - الحقوق والواجبات - نظام الحكم - القضاء - احكام عامة .

(١) راجع م٨ من الإعلان الدستورى فى ج . ع . م و م٤ من الدستور المؤقت لعام ١٩٦٣ فى ج . ع . ى .

(٢) انظر م ٩ من الإعلان الدستورى لعام ١٩٦٢ فى ج . ع . م والمادة ٤١ من الدستور المؤقت لعام ١٩٦٣ فى ج . ع . ى .

(٣) راجع مادة ١٠ من الإعلان الدستورى فى ج . ع . م و م٤٢ من الدستور المؤقت لعام ١٩٦٣ .

** ملاحظة لقد دمجت بعض المواد فى الدستور اليمنى بحيث اصبحت المادتان فى الدستور المصرى مادة فى الدستور اليمنى . وهو ما يبرر الفرق بين عدد المواد فى الدستورين . وتقاربت مواد اخرى فيهما باستثناء عدد قليل منها (وإن كانت ذات اختلاف جوهرى) ، هذا وتجدر الإشارة إلى ان هناك تشابها فى بعض نصوص الاحكام مع دستور ج . ع . م الذى صدر فى ١٩٦٤/٣/٢٤ . ودستور ج . ع . ى الذى صدر فى ١٩٦٤/٤/٢٦ .

المرأة والديمقراطية فى اليمن

أمة العليم السوسوة

يبدو أحيانا أن التطور غير المتكافىء الذى نراه فى داخل المجتمعات العربية ومنها المجتمع اليمنى فى كل ما له علاقة بالمرأة والرجل ، وكأنه حدث تاريخى مستمر له جذوره الاقتصادية والثقافية فى بنية التطور اللا متكافىء الذى تدور داخله تلك البلدان فى داخل النظام الاقتصادى العالمى الذى أصبح مسيطراً منذ انتصار الرأسمالية فى أوروبا وأمريكا ثم فى العالم كله . وهذه ليست محاولة للقول بأن هناك علاقة سببية مباشرة بين القضيتين . ولكن للتأكيد على أن نماذج التطور فى كل مستوياتها تخضع لروابط هيكلية عميقة فى الواقع الذى نعيشه فى الأقطار العربية منذ تعرضنا للصدمة الثقافية التى جاءت مع أساطيله ومؤسساته وثقافته داخل هذه المثاقفة العنيفة برزت قضية تحرير المرأة وتحررها .

وعندما طرحت هذه القضية فى مرحلة الحكم الاستعمارى أو فى دولة الاستقلال فالأمر فى الحالين كان تلبية لحاجة مرتبطة بالتنمية ، وبدرجة معينة من نمو العلاقات الرأسمالية فما كانت بنى المجتمع التقليدية بحاجة إلى طرح القضية فى الأساس ويمكننا أن نميز مرحلتين فى تاريخ قضية تحرير المرأة . الأولى شديدة الالتصاق بصعود حركة التحرير الوطنى وقد انضوت فيها وبما هى جزء من إثبات الهوية الوطنية . ومن ثم كانت المشاركة فى المقاومة الوطنية ضد دولة المستعمر ملمحا بارزا فيها . ولم تسمح طبيعة المرحلة وأساليب المشاركة فى النضال التى أعتمدتها حركات التحرر الوطنى بتأكيد الجانب الذى لم يرتبط بالمرأة بما هى إنسان أى بتميز مطالب الحركة النسائية فلم يكن لها حتى استقلالها النسبى من مطالب الشعب والأمة أو الوطن كان إثبات الذات وانتزاع الاستقلال شغل الجميع الشاغل ولذلك توارت قضية المرأة . ومع تفاوت الحركة الوطنية من حيث أساليب النضال فى الأقطار العربية إلا انها جميعا شهدت حركات تحرير وطنى ، وكان اليمن الجنوبى جناح اليمن الذى خاض هذه الخبرة التاريخية ، ومن هنا نجد الفرق ماثلا فى تاريخ الحركة النسائية فى اليمن .

ففى الجنوب كانت القضية جزءا من الدفاع عن الهوية العربية بعدن والمحميات قد تمثلت فى الدفاع عن اللغة العربية ، وحق تقرير المصير ، ثم رفع شعار الاستقلال واضحا وصريحا ومشاركة المراة فى هذه الحركة جعلت قضيتها جزءا من مسار حركة التحرر الوطنى . ولم يكن دور دولة الاستقلال فى جنوب اليمن إلا استمرارا لذلك الدور التاريخى وجاء راديكاليا فى كثير من جوانبه لان المراة فى شروط تنمية جديدة ترفع شعار رفض التبعية كان لابد ان يجعل عمل المراة اساسا من اسسه . كما كانت الحال فى شروط الجزائر ومصر والشام وإن تميز الطرح الجزائرى بانه كان منذ البداية تاكيدا على التميز باسم الثقافة الإسلامية فى حركات الشباب والعمال والمراة لأسباب معروفة .

أما فى شمال اليمن ، فإن الدولة التى جاءت بعد إعلان الجمهورية عام ١٩٦٢ م لم تكن تملك اى برنامج بهذا الشان ، بل لعل إن قضية المراة نظر إليها ببساطة شديدة . فكل الأمور سوف تجد لها حلا بعد زوال الإمامة التى كانت تقف فى وجه ابسط انواع التجديد لا التحديث ؟ وذلك لأن الرجل ايضا كان غير موجود وفى المرحلة التى سبقت الوحدة كان باب التنمية هو الذى دخلت منه قضية المراة وإن كان فى شروط مختلفة عن تلك التى كانت سائدة فى الجنوب . والتجربة التاريخية العربية فى جميع أقطار الوطن العربى محكومة فى هذا المجال بسمة اساسية تتمثل فى إدراك الحكام ان التنمية والتحديث يتطلبان تحرير المراة والا استحال انجاز شىء ذى بال يقدم مبررا للبقاء فى الحكم .

ولكنهم فى نفس الوقت ينكصون إلى مايعتقدون انه بنية ثقافية أصلية يجب الوفاء لها وتكون نتيجة ذلك دائما هذا الازدواج فى المعايير ، والزمن الكبير بين المعلن وما يمارس وقدرة الالتزام بنصوص الدساتير والقوانين وكذلك بما توقع عليه من اتفاقيات وعلاقات دولية متعلقة بحقوق المراة والطفل للثنائية العقيمة للأصالة المعاصرة ماثل هنا فى قضية مركزية وليس نقاشا يتسم بالترف الفكرى يدور على جعل هذه الأشكال جزءا من مشاكل الواقع أم انه نظرى محض يتعلق بالثقافة (إلخ) تلك المحاولات التى كانت محور مؤتمر عقد فى القاهرة قبل عشر سنوات وصدر عنه مجلد ضخم . ومن المدهش حقا أن ذلك المجلد الذى اصدره مركز دراسات الوحدة العربية لايوجد فيه محور مستقل بقضية المراة الأمر الذى يدل بصورة قاطعة على أن مايسمى بالتنمية فى الأقطار العربية لم تفكر بعد فى قضية تحرير المراة بما هى قضية أساسية داخل شروط النهضة العربية وأن وعى الذكور غارق فى نرجسية تحول دون رؤية المجتمع العربى كله .

إن خطورة القضية تكمن فى تعذر قيام نهضة قطرية أو قومية لا يكون موضوع المراة اساسها فذلك يعنى حكما تحرير الرجل أيضا فقضية المراة فى ادق جوانبها أيضا قضية مصير الرجل فهى أخطر من أن تترك للنساء وحدهن أو للرجال وحدهم . إنها قضية تحرير الناس كلهم . وإذا لم يحكم مسيرة حركة التحرر منطلق مشترك وتصور

لمجتمع جديد يتساوى الرجل والمراة بموجبه ويصلان معا إلى عتبته الجديدة فإن الإخفاق الذى حدث اكثر من مرة سوف يتجدد فى المستقبل .

وقد أوجدت ظروف ما بعد هزيمة حزيران شروطا جديدة جعلت شعارات ومفهومات حركة النهضة والإحياء العربية يتراجعان فى الواقع وفى الوعى وبكلمات هشام شرابى بدا المجتمع العربى البطركى الحديث فى الإنتكاس لحظة كان يبدو موضوعيا انه قابل للتقدم

وبصرف النظر عن كلمة موضوعيا فإن ذلك هو ماحدث بدقة ويبدو حديث شرابى اكثر تماسكا عندما يربط التقهقر العام فى حركة المجتمعات العربية بروز السلطة الحديثة والنمو المنظم الذى رافقها فى الحركة الإسلامية الأصولية بوصفها نتيجة للقوى العميقة الجذور نفسها والمؤثرة داخل بنية المجتمع البطركى الحديث وخارجه اى نتيجة للثقافة القبلية .. البطركية وعلاقة التبعية التى انتجها الاستعمار الغربى والإمبريالية .

هذه الشروط العامة التى تصف حل الأقطار العربية تصدق على اليمن وبشروطه أيضا ولعل اهمها فشل الجمهورية فى مقاومة إرث الإمامة يجعل ذلك الإرث مؤثرا فى واقع اليوم وفى ما يخص الموقف من المراة ليس استمرارا لذلك الإرث فحسب بل اصبح جزءا من النظر إليها عند ممثلى الإسلام السياسى فى بلادنا والمتاثرين بتلك النظرة فى الأحزاب الأخرى . فليس كل جوانب التخلف والقصور قادمة من الماضى القريب أو البعيد إلا بقدر فشلنا فى تبنى مبادىء وممارسات معاصرة وإلقاء اللوم على الماضى ليس إلا دفاعا عن الممارسات الخاطئة على المستويين النظرى والعملى فى حياتنا الاجتماعية والسياسية والثقافية اليوم . وهذا يفسر إلى حد ما التناقض بين دور المراة فى الإنتاج الوطنى وحقوقها ومكانها فى التنظيم الاجتماعى للعمل فهى تمثل ٤٠٪ من قوة العمل فى الريف [٣] وكانت نسبة اعلى من تلك فى السنوات التى عرفت معدل هجرة عال إلى دول النفط . الأمر الذى ترتب عليه تانيث الأسرة وهى ظاهرة عرفتها مصر وتركيا فى تلك السنوات .

إن قوة الكبح التى تنتج عن العرف والتفسير غير العقلى للنصوص يضاعف الهيكلية العميقة التى تواجهها البلاد فى مجال التطبيب والتعليم والزراعة ولايمكن ان تحل إلا بدخول عدد متزايد من النساء إلى سوق العمل والتدريب والتاهيل المهنى وقد بينت دراسة (UNDB) فى مطلع العقد الماضى ان إنتاجية العمل فى كل تلك المجالات ممكن بإعادة تاهيل وتدريب المراة فى الريف وذلك بإدخال اساليب تقلل من الساعات التى تبذلها فى العمل المنزلى ولما كان نصيبها فى القطاع الحديث يمثل (٢٢,٦٪) [٤] فإن هذا القطاع ايضا بحاجة إلى نفس السياسة ويتعذر عمل شىء له قيمة فى هذين المجالين مع استمرار الحال فى ميدان التعليم فلا تزال النسبة الاجمالية للطالبات فى التعليمين العام والعالى متواضعة ـ [٥] واساس كل ذلك نسبة الأمية العالية فى صفوف النساء التى تبلغ (٩٣,٥٪) [٦] إن الزواج المبكر وحاجة الأسرة إلى عمل المراة والعمل الشاق

الذى يشوه جسد وروح المراة وهى فى مقتبل العمر يضاعف من التكاليف النفسية والاجتماعية والأخلاقية لأمية النساء ، والريف قاتم كيتم فى خريطة الوطن وتلك ثمرة التحيز الحضرى الذى نجده ماثلا فى كل برامج التنمية وخطط السنوات الخمس ولا يتجاوز سكان المدن ١٤٪ من سكان اليمن .

كما أن الهدر فى مجال التعليم عال بين صفوف النساء بصورة اكبر من تلك التى نجدها بين الرجال فتلك النسب المتواضعة فى مجال التعليم تزداد تواضعا فنرى أن نسبة المتعلمات المشاركات فى قوة العمل فى البلاد تصل إلى ٥,٦ (٧) إن تاثير القيم يبلغ هنا مداه . نوع التعليم المتاح ومركزه فى المدن يعزل المراة فى الريف ويحرمها من أهم حقوقها فالتعليم السائد نظرى فى الاغلب وحتى العملى منه لايملك الدارسون فيه فرصة التطبيق العملى الكافى وقبول الاعداد الكبيرة لأغراض الدعاية والإستجابة يزيد الأمر تعقيدا وتكون الحصيلة وجود مئات من الخريجات بشهادات فى بيت الزوجية ؛ إن تعارض الميلين الذى يشير إليه بين الحاجة إلى عمل المراة من اجل تسريع خطوات التنمية وهاجس الأصالة يكون هنا على اشده ولا يعرف اليمن ظاهرة بنوك النساء أو مشاركة المراة فى الغرف التجارية كما فى السعودية والخليج حيث يبدو أن المراة تشق طريقها إلى حقوقها وتحررها من المستوى الاقتصادى ولأن ريع النفط والغاز فى اليمن ليس كبيرا . ومن ثم فإن تركز المال فى يد اسر مدينية امر مرتقب مع تزايد الريع فى العقد القادم . ولكن الاستهلاك الاستعراضى بين الرجال والنساء فى ذروته منذ تدفق تحويلات المهاجرين وهو نزوع يستفيد من قيم المجتمع التقليدى ولنقل المؤسسة القبلية فى اليمن .

إن الوضع القانونى الصورى للمراة فى الدستور فى معظم القوانين خداع وحال المراة مع القوانين تذكر بالفارق القائم فى الممارسة بين حقوق المواطنين الزنوج فى الولايات المتحدة وبين الممارسة الفعلية لتلك الحقوق . ولعل حال المراة فى بلادنا اكثر مفارقة بسبب ضعف مؤسسات وهيئات المجتمع المدنى وقوة التقاليد وضعف القضاء . فكل الدساتير التى كانت سائدة فى الشطرين قبل الوحدة مع لغة خاصة بكل دستور مثل :-

دستور ١٩٧٧ م فى ج .ع .ى المادة (٣٤) النساء شقائق الرجال لهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون والمادة(٣٥) من نفس الدستور تكفل الدولة وفقا للقانون دعم الأسرة وحماية الأمومة ورعاية الطفولة والعجز والشيخوخة ومادة (٤٣) لايجوز للدولة أن تفرق فى الحقوق الإنسانية بسبب الدين أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الوطن أو المهنة .

وجاء فى دستور ١٩٧٢م فى (ج . ى .د .ش) فى المواد (٢٦ , ٢٧ , ٣٥ ، ٣٦) اكثر تدقيقا حيث النص فى مادة (٢٧) تشجع الدولة على الزواج وتكوين الأسرة وينظم القانون علاقات الأسرة على اساس المساواة بين المراة والرجل فى الحقوق والواجبات .

ومن المادة (٣٥) ـ المواطنون جميعهم متساوون فى حقوقهم وواجباتهم بصرف النظر عن جنسهم أو أصلهم أو دينهم أو لغتهم أو درجة تعلمهم أو مركزهم الاجتماعى وجميع الأشخاص سواسية امام القانون ... إلخ .

وفى المادة (٣٦) تضمن الدولة حقوقا متساوية للرجال والنساء فى جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوفر الشروط اللازمة لتحقيق تلك المساواة وتعمل الدولة كذلك على خلق الظروف التى تمكن المرأة من الجمع بين المشاركة فى العمل الإنتاجى والاجتماعى ودورها فى نطاق الحياة العائلية وتعطى للمرأة العاملة رعاية خاصة للتأهيل المهنى كما تؤمن الدولة حماية خاصة للنساء العاملات والأطفال وتقوم بإنشاء دور للحضانة ورياض للأطفال وغير ذلك من وسائل الرعاية كما يبين القانون .

وقد جاء قانون الأسرة فى الجنوب قبل الوحدة منسجما مع تلك المواد . أما دستور الجمهورية اليمنية لعام ١٩٩٠ فقد جاءت مواده دون أن تخص المرأة بذكر على اعتبار أن كلمة المواطنين تدل على المرأة والرجل وتنص المادة (٢٧) منه على : ـ المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ولا يميز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعى أو العقيدة .

أما التعديلات المقترح إدخالها على الدستور النافذ فإنها فيما يخص وضع المرأة تهدف إلى جعلها أساسا لقانون الأحوال الشخصية رقم (٢٠) لعام ١٩٩٢ والذى لايزال يمثل عائقا أمام أى تقدم ديمقراطى حقيقى فى هذا المجال فهو فى جوهره وسداده يضع العراقيل أمام المرأة مع إضافة ما توجبه الشريعة فالتعديل المقترح عودة إلى دستور عام ١٩٧٧م فى (ج . ع . ى) .

وكما هو الحال دائما هناك خلط بين الشريعة والفقه صريح بحيث وصل الاجتهاد الفقهى كما هو الحل فى قانون الأحوال الشخصية إلى مصاف الشريعة . إن القانون المذكور كان وراء حوادث الطلاق فى أيام الانتخابات فقد شد عزم الرجال القائم على الحق القبلى بالحق القانونى الصريح حيث جاء فى المادة (٤٠) من القرار بقانون (٢٠) لسنة ١٩٩٢م من الفقرة (٤) عدم الخروج من منزل الزوجية إلا بإذنه وليس للزوج منع زوجته من الخروج لعذر شرعى أمر ما جرى به العرف بمثله مما ليس فيه الإخلال بالشرف ولا بواجباتها ونحوه وعلى الأخص الخروج فى إصلاح مالها وأداء وظيفتها ويعتبر عذرا شرعيا للمرأة خدمة والديها العاجزين وليس لهما من يقوم بخدمتهما أو أحدهما غيرها .

إن قوانين العمل السارية لاتميز بين الرجل والمرأة سواء فى الأجر المتساوى من العمل نفسه أو الإجازات إلا بشكل طفيف فى إجازة الارضاع والوضع وعند وفاة الزوج بينما كان أكثر عدالة تميز المرأة فى هذا المجال ولايزال المجتمع ماضيا فى اعتبار العمل

المنزلى امرا لا علاقة له بالإنتاج مع أنه فى أساس ذلك العمل بما فى ذلك تربية الأطفال .

وعند تطبيق القوانين نجد أن التحيز أوضح فى قرارات كل الهيئات والمؤسسات والوزارات فالترقيات والتأهيل وشغل الوظائف ولاسيما العليا منها قاصر على الرجال دون النساء ويصدق ذلك حتى على النقابات العمالية حيث لاتزال العاملة أسيرة القصور المهنى ولا تمارس حقوقها النقابية على قدم المساواة مع الرجل وتستخدم نسبة القوة العاملة النسوية ذريعة لتبرير ذلك .

لاشك أن المرأة تتحمل قسطا من المسؤولية عن ذلك كله فهى قليلة الانخراط فى المنظمات والنقابات ينتج عن ذلك حضور مفرط فى تواضعه للمرأة فى الحقل النقابى . وذلك بلا شك دليل على عدم مقاومة المرأة ولاسيما المعلمة/ منطق مجتمع الذكور الذى يشجع وينظم اضطهاد المرأة ، ثم يقدم ضعف مشاركتها دليلا على صواب سياسته .

إن انتقال المرأة إلى المدينة من الريف يجعلها حبيسة دارها وهى التى كانت عماد الأسرة فى الريف فالتقاليد العائقة التى تحتقر العمل موجودة بين نساء المدينة وزاد ذلك فى فترة تدفق تحويلات المهاجرين . كما أن المدن كانت دائما مكان سكن الأسر الغنية وكبار الملاك والفئات الحاكمة وهذه شديدة الارتباط بالتصور التقليدى كما أن العمل فى نظرها دليل على تدنى المنزلة الاجتماعية والنسب والطائفة الاجتماعية .

وكان الحجاب ولايزال سنة مدينية فالريفيات لايعرفنه ومع تريف المدن وتصدير قيم المدينة التابعة إلى الريف يزداد زحف الشرشف الأسود ويلاحظ زيادة عدد الترزية المتخصصين فى صناعته والتنوع الذى طرأ عليه بعدما كان موحدا حتى سنوات قليلة مضت فقد اندرج ضمن دائرة التمايز الاجتماعى أو أظهرت منه أنواع وافدة من دول النفط .

إن المدينة التى تعلى من شأن بطالة نسائها الميسورات تجعل العمل قيمة محتقرة وتمجد اللاعمل علامة على ارتفاع المكان الاجتماعى . إن قيادة السيارات مع وضع اللثمة يكاد يكون ملمح التقدم الوحيد فى المدينة (٨) وإذا كانت المرأة مضطرة للقيام بمظاهرة احتجاج بالسيارات لإعلان حقها فى ممارسة قيادة السيارات كما حدث فى الظهران إبان أزمة الخليج فى الرياض فإنها فى اليمن لاتملك مكانا فى دورة الحياة الاقتصادية مثل تلك التى سبق الاشارة إليها فى الرياض .

جاءت الديمقراطية بعد الوحدة انقطاعا مفاجئا وسريعا عن تاريخ العقدين السابقين فى الجنوب والشمال . وكانت شروط قيام دولة الوحدة والانتخابات العامة القائمة على التعددية كانت أولى ثمارها .

وقد تأثرت قضية المرأة فى الانتخابات بعدة عوامل أحدها التفسير الدينى لحق المرأة فى التصويت والترشيح وثانيها كون الأحزاب السياسية التى لا تتبنى التفسير الدينى لم تكن حاسمة فى مواجهة الإسلام السياسى بل تمثل خضوعها لابتزاز التفسير الدينى السياسى فى قلة عدد المرشحات بذريعة صعوبات نجاح المرأة مع مستوى

لوعى السائد مع أن التجربة أثبتت أن المرأة فى الدوائر التى رشحت ولم تنجح فيها انت الثانية من حيث عدد الأصوات التى نالتها .

فعلى سبيل المثال حصلت سامية الأحمدى مرشحة المؤتمر الشعبى العام فى مدينة قع فى محيط قبلى فى رداع على (١٢٠٠) صوت وبرغم عدم فوزها فقد كان ترتيبها لثانية وحصلت طيبة بركات مرشحة الاشتراكى فى الحديدة على (٢٢٨٦) صوتا وكذلك ضية شمشير مرشحة الحزب الاشتراكى فى أمانة العاصمة على (٢٣٦٣) صوتا وكذا فراح الشينة مرشح المؤتمر فى إحدى دوائر عدن على (٦٨٨) صوتا وكانت كل منهن قد حتلت المرتبة الثانية رغم عدم فوزهن إن الاداء السياسى للجماعات الدينية وفى مقدمتها حزب الإصلاح انتقل من موقف المعارضة عام ١٩٨٨م عندما جرت انتخابات مجلس الشورى فى ج . ع . ي بإصدار الفتوى التى تحرم الترشيح للنساء إلى التأكيد على حقها فى الانتخابات عام ١٩٩٣ م ولكن فى إطار الفتوى أيضا التى تجعل السياسة والاقتراع والترشيح فيها جزءا من مبدأ الطاعة التى تفرضها القوى الدينية السياسية على المرأة . وقد كان واضحا فى الجزائر حيث أصوات جبهة الإنقاذ على أن يكون صوت المرأة بيد زوجها أو ولى أمرها وماذلك إلا لان العصمة للمرأة فى علاقة الزواج نفسها غير قائمة فإن ذلك ينسحب على الحقوق المدنية والسياسية .

إن الفتوى لاتزال ترفض ترشيح المرأة وقد حسم النقاش فى حزب التجمع اليمنى للإصلاح لصالح المتشددين قبيل الانتخابات العامة بينما أصبح الحماس للظفر بصوتها شديدا فليس عليها فى نطاق فكرة الطاعة إلا انتخاب الرجل المناسب ليمثلها فى مجلس النواب ورغم أن الكلام القديم السائد عام ٨٨م عن صعوبة وصول المرأة إلى مجلس النواب وعدم واقعيته قد خفت إلا أنه لايزال فى أساس السلوك السياسى للمؤتمر الشعبى العام فقد اتسم موقفه من المرأة فى الانتخابات بالشك العميق والالتباس فلم يساعد مرشحاته على قلة عددهن (اثنتان) على النجاح .

أما الحزب الاشتراكى الذى كان فى الماضى من الذين يضمن وصول عدد من النساء إلى مجلس الشعب فى الجنوب فى إطار القائمة الموحدة والانتخابات التى تجرى فى ظل هيمنة الحزب الواحد فقد فضل أن لايغامر بترشيح عدد كبير من النساء رغم نجاح امراتين عنه .

إلا أن هذا جعل تمثيل المرأة فى السلطة التشريعية رمزيا . وهذه الرمزية فى التمثيل مبدأ موجه للسلوك السياسى فى اليمن . فقد كانت المرأة ممثلة بواحدة فى اللجنة العليا للانتخابات (١٠) وهذا دليل قاطع على أن مبدأ المساواة المنصوص عليه فى الدستور والقوانين لايزال فى مستوى الرمزية أى أن مجتمعنا يدخل العصر من باب الرمزية التى تعنى أن دور المرأة مغيب وأن الأمر لايتجاوز الإعلان الإعلامى السياسى .

إنه لمن المؤسف أن الأحزاب التى تسمى نفسها علمانية أى تلك التى جعلت السياسة مستقة عن فتوى رجال الدين لم تكن منسقة مع برامجها وشعاراتها من حيث عدد المرشحات وهى لم تجعل حق المرأة شانا مركزيا فى بناء الدولة الحديثة والمجتمع .

العصرى وأى سياسة هجومية ونقدية فى هذا المضمار كان من شأنها أن تجعل الإسلام السياسى فى موقف الدفاع لا الهجوم .

وقد اتضح أثناء المعركة الانتخابية أن أنصار الإسلام السياسى تجنبوا الطعن العلنى فى المراة بما هى أنثى لاحق لها فى الولاية وإن وظفوا هذا الفهم فى الحملات الانتخابية فى جلسات القات والدعاية الشفهية ولم يستفد الطرف الآخر من هذا الذى مارسه ممثلو الإسلام السياسى . وأن قضية المراة لم تطرح فى برامج هذه الأحزاب باعتبارها قضية اجتماعية تاريخية وثيقة الصلة بافكار التراتب الاجتماعية فى المجتمع فالمراة أول من اضطهد لانتمائه إلى طائفة ذات مكان دونى فى المجتمع واضطهادها على هذه الشاكلة يندرج ضمن احتقار الفئات الدنيا فى المجتمع .. أبناء الخمس الدواشين والأخدام فتلك سمة موروثة من المجتمع القائم على الأعراف الاجتماعية للتراتب الاجتماعى داخل المؤسسة القبلية فهو تصور لايقوم على التفسير الدينى المسخر فى الصراع السياسى فقط بل يضرب جذوره فى الصورة السائدة فى الوعى الاجتماعى فى الريف والحضر . وكان حزب التجمع اليمنى الوحدوى الوحيد الذى إشار إلى هذه الحقيقة فى برنامجه الانتخابى ولكنه للأسف لم يرشح امرأة باسمه .

وتفاوت الموقف من قضية المراة فى برامج الأحزاب الانتخابية ويمكن تلخيصها فيما يلى :-

المؤتمر الشعبى العام

اكد على موضوع ان النساء شقائق الرجال ولهن دور اساسى فى كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحقوقها التى كفلها الإسلام والدستور ورشح باسمه سيدتين إحداهما فى عدن والأخرى فى رداع .

الحزب الاشتراكى :

اكد على ضمان حق المراة فى ممارسة النشاط السياسى والاقتصادى والاجتماعى والمهنى والوظيفى والثقافى وكل اشكال العمل الذى يخدم الوطن والمجتمع ويعلى من دورها ومكانتها .

حزب التجمع اليمنى للاصلاح :

أكد على إعطاء عناية خاصة التعليم الفتاة والاهتمام بالمراة وضمان حقوقها التى أقرتها الشريعة الإسلامية كحقها فى التعليم والعمل والتملك والارث واختيار الزوج والمشاركة فى بناء المجتمع ونهضته . كما اكد على التصدى لكل محاولات استغلال المراة وإفسادها وامتهان كرامتها .

حزب الحق :

شدد على موضوع تحديد مجالات عمل المراة وتخصصها وخص التربية والصحة والأسرة بالتاكيد مع وضع أحكام خاصة بالمراة فى القانون الوظيفى تتناسب وطبيعتها ولاتتعارض مع واجباتها الأخرى وتحفظ حقوقها كما اكد على إيجاد اقسام تعليمية خاصة بالنساء وإنشاء كليات متخصصة للنساء .

التنظيم الوحدوى الشعبى الناصرى :

الاهتمام بالمراة ورعاية حقوقها وفق الدين الحنيف والتراث الحضارى لمجتمعنا والاهتمام بالأسرة وكافة حقوق الأمومة والطفولة .

التصحيح الشعبى الناصرى :

أكد على ضرورة حصول المراة على كامل حقوقها وعلى تطوير قوانين الاحوال الشخصية بالاستناد إلى جوهر الشريعة الإسلامية وإلغاء كافة القيود التى تحول دون حرية المراة فى الحركة والانتقال والمشاركة فى الحياة العامة فى حدود مقومات المجتمع وعقيدته .

حزب البعث العربى الاشتراكى :

لم يشر هذا الحزب إلى قضايا المراة وإن كان قد رشح اثنتين ولم تفوزا . إن أكثر صور القصور فداحة يتمثل فى الغياب أو الحضور الضعيف للمراة فى مؤسسات المجتمع المدنى فذلك يحول فى الأساس دون تكامل المدنى والسياسى فى حياة المجتمع ويتاخر قيام العلاقة بين الاثنين فى الاستقلال والمبادرة وكذلك التاثير المتبادل بينهما

وذلك كما يشهد تاريخ الديمقراطية فى بلدان تنتمى إلى ثقافات مختلفة وذلك الأساس المتين للبناء الديمقراطى العصرى .

أما اتحاد نساء اليمن :

الذى لايزال يحكم القائمات عليه إما تفكير الأمس الذى ساد الشطرين قبل الوحدة من وجود منظمة نسوية تابعة بل وجزء من كيان الدولة والحكم فى الجنوب وجمعيات نسوية ست أساسية فى الشمال قائمة على أساس عمل اجتماعى وخيرى وهذا واضح فى تركيبة قيادة مكتبه التنفيذى حيث به خمس من عضوات الاشتراكى وثلاث من المؤتمر واصلاحية ومستقلة . ولا نذكر إلا اجتماعا يتيما لمجلسه المركزى منذ قرار دمج هيئات الاتحاد النسوى السابق فى الشمال والجنوب فى هيئة واحدة دون قيام أى مؤتمر توحيدى . وكانت قد رافقت عملية الدمج هذه كثير من أوجه اللعب السياسية التى أصابت كثيرا من المنظمات الاجتماعية والنقابية والمهنية حيث غلب السياسى على كل ماعداه ولا نتوقع فى الأفق القريب أى انفراج فى توجهه للعمل بشكل ديمقراطى فالعضوية لاتزال هى ذاتها التى سادت قبل الوحدة ولن نستغرب التفكير فى قيام انتخابات قادمة بنفس الوجوه من العضوات .

ولكن .. هنا سؤال يرتبط بكثير من منظمات وهيئات المجتمع المدنى هو هل يمكن أن يصبح الاتحاد ملجأ لكافة النساء بغض النظر عن انتمائهن السياسى والحزبى أو خلفياتهن الثقافية والاجتماعية ؟ وهل يمكن أن يحدث هذا التطور بسهولة أم أنه سيطغى على توجهاته التفكير السابق فى الاحتواء السياسى لهذا العمل الجماهيرى ؟ ولكن الأهم هل يمكن لهذا الاتحاد الهش الكيان الذى لم تدعمه كثير من الفاعليات النسائية هل يمكن له الاستمرار بهذه الطريقة وبهذه الازدواجية فى عمله وتركيبة قيادته ؟ ويبدو أن هذا مدخل مهم للحديث عن ضعف القطاعات النسوية فى الأحزاب السياسية حيث أن غالبية هذه القطاعات نشأت كرد فعل لعدم قدرة النساء المنضويات فى أحزاب كثيرة المشاركة فى العمل النسوى داخل المنظمة النسوية .

ولكن مع ذلك فإن الظفر وبلاشك بحق الترشيح فى الانتخابات الأخيرة خطوة هامة على رمزيتها فهى تثبت حق المرأة فى الولاية أى ممارسة التشريع والحكم والقضاء ولكن جعل ذلك أمرا غير قابل للرجوع عنه متوقف على أداء الأحزاب التى لاتلتزم بالحاكمية ، والفتوى فى —سية المرأة وعلى فاعلية اتحاد نساء اليمن والهيئات النسائية الأخرى إن الحال هنا تماما كما هى قضية الديمقراطية من أساسها فإن قوة الرفض لن تتراجع وتستند إلى تاريخ طويل بينما الممارسة الديمقراطية طرية العود ولم ترسخ . كما أنها تعرضت للحد والبتر لتشويه بأكثر من وسيلة بيد أن جبهة الحقوق الدستورية والمدنية والإنسانية للمرأة تتطلب جهدا إضافيا لكسر قوة العادة

والعرف وتفتيت منطق مجتمع الذكور وللتنوير الثقافى دور لاشك فيه فى هذا الشان داخل مؤسسات التربية والتعليم وفى المنظمات الاجتماعية .

إن مبدا الترخيص الذى يسرى على تنظيم الحياة السياسية هو الذى يعوق فى ذات الوقت بشكل مباشر وغير مباشر استقلال العمل النسوى وتاكيد نوعية وتميز قضية المراة فى هذا المجال فالمبدا السائد هو إما الترخيص على المستوى السياسى او إخضاع نشاط المراة فى نطاق الأحزاب إلى الدوائر التى تنظم هذا النشاط فيها . وفى الحالتين لايتم التعبير عن تميز وخصوصية قضية المراة فى المجالين الاجتماعى والسياسى .

استنتاجات

* اى تطور لاحق فى تغيير وضع النساء يمكن ملاحظته بشكل اساسى فى العواصم والمدن الكبيرة فقط ولابد من توسيع المجال ليشمل الريف .

*** اعمال الجمعيات والمنظمات النسائية تدور اغلب نشاطاتها حول الموضوعات الاجتماعية وأفعال الخير وغالبية من يعملن فيها من الميسورات ولابد من المشاركة الفاعلة لمؤسسات المجتمع المدنى النسوية .

* لابد من ربط اشتراك المراة فى الحياة السياسية بالرجل ومشاركته السياسية والتعليم فى هذا المضمار حجر اساس فنسبة الاميات إلى المتعلمات خيالية جدا .

* أوضاع النساء فى الريف تحتاج وقفة جادة من المجتمع لصالح التنمية والديمقراطية .

* زيادة عدد الجامعيات لايعنى ميكانيكيا تغيير اوضاع المجتمع اليمنى .

* غياب المراة المشرعة خلل فادح فى ركن مهم من اركان الحياة الديمقراطية .

* ضرورة قيام التنوير الثقافى على ترسيخ اسس القيم العصرية لمواجهة القيم التقليدية .

* الأحزاب السياسية وبرامجها يسودها تردد وغموض حول موضوع المراة .

* تهافت الأحزاب على كسب صوت المراة لم يعن طرح قضية المراة كقضية دائمة واستراتيجية .

* حضور النساء كناخبات حيث شاركت ثلاثمائة وخمسون الف امراة من حوالى خمسمائة الف سجلن انفسهن لم يتطابق مع تواجدهن كمرشحات وقلة عدد المرشحات ، ويفسر هذا بضعف القطاعات النسوية فى الأحزاب المختلفة وكذا عدم وجود منظمة نسوية تتولى الدفاع عن مطالبهن وكذا مقاومة الأحزاب السياسية للخطر اكتساح المجتمع السياسى من قبل المراة .

* لاتوجد اى جريدة او مجلة او مطبوع يتحدث عن النساء ويجعلهن موضوعا أساسيا له لاخاص ولا حكومى .

* غياب المراة عن الرئاسة الحزبية حيث لاتوجد نساء فى عضوية اللجنة العامة للمؤتمر او المكتب السياسى للاشتراكى او اللجنة التحضيرية العليا للتجمع اليمنى للإصلاح وكذا الحال فى بقية الأحزاب الأخرى معارضة او حاكمة .

إن الواقع السياسى الراهن وإن كانت تهيمن عليه إرادة ترفض التغيير وتقاومه إلا ان هناك بوادر تفتح آفاقا لدعم المراة وبالتالى لتحرير المجتمع وعندما ندعو إلى ضرورة مشاركة المراة فى جميع المجالات فلأنها اصبحت مؤهلة لذلك ، وتواجد المراة فى مجالات الحياة العامة يطرح ضرورة تطويرها ومسالة التمثيل السياسى وإن كانت لصيقة بالسلطة السياسية إلا انها تطرح فى نطاق واسع هو التنمية الاجتماعية السياسية وبدون ذلك يصبح الحديث عن اى مجتمع ديمقراطى حقيقى نوعا من الزيف .

الهوامش

١ ـ هشام شرابى : البيئة البطركية ، بحث فى المجتمع العربى المعاصر ، بيروت ١٩٨٧م صفحة ٦٤.

٢ ـ المرجع السابق صفحة ٦٦ .

٣ ـ نبيهة عبدالحميد : دراسة حول الديمقراطية ودور المراة فى التنمية الريفية وقد قدمت إلى الندوة الإقليمية حول المراة والنهج الديمقراطى والتحديث ، اليونسكو صنعاء ١٤/١٨ ابريل ١٩٩٣/ صفحة ٦ .

٤ ـ شفيقة الجماعى : دراسة حول الديمقراطية ودور النقابات مقدمة إلى الندوة التى نظمتها اليونسكو حول المراة والنهج الديمقراطى والتحديث صنعاء ١٤ ـ ١٨ أبريل ١٩٩٣ م .

٥ ـ فوزية نعمان : المراة اليمنية بين القوانين وواقعية التطبيق . ورقة مقدمة إلى الندوة الإقليمية حول المراة والنهج الديمقراطى والتحديث ، اليونسكو صنعاء ١٤ ـ ١٨ أبريل ١٩٩٣ م ص ١٨ .

٦ ـ د . بدر الأغبرى : واقع تعليم المراة فى الجمهورية اليمنية ، دراسة نظرية مقدمة إلى الندوة الإقليمية التى نظمتها اليونسكو حول المراة والنهج الديمقراطى والتحديث صنعاء ١٤ ـ ١٨ أبريل ١٩٩٣ م صفحة ١٥ .

٧ ـ نفس المصدر السابق ص ١٥ .

٨ ـ اللثمة : اللثام الذى يخفى الفم وجزءا كبيرا من الأنف ولايسمح إلا بعلنية العينين السوداوية الشهيرتين فى الشعر العربى . (أ . س) .

٩ أدبيات اللجنة العليا للانتخابات ، تقرير اللجنة الفنية للانتخابات ص ٢٨ ، صفحة ٢٩ مايو ١٩٩٣ م

١٠ ـ هى السيدة راقية حميدان ، محامية وقد كانت إحدى المستقلين فى اللجنة العليا للانتخابات ورشحت من قبل الحزب الاشتراكى اليمنى . ومن المفارقات أنه وفى يونيو ١٩٩٣ م لم يرشح مجلس النواب المنتخب أى امراة لشغل أى مكان فى اللجنة العليا للانتخابات التى ستعقد بعد أربع سنوات .

الابعاد التربوية والتعليمية للعلاقات اليمنية المصرية ١٩٦٢ - ١٩٩٢

كلمة الدكتور/ عبدالمجيد المخلافى

مقــــدمة

ياتى انعقاد ندوة اسبوع التضامن العربى حول العلاقات المصرية اليمنية فى فترة بالغة الخطورة تتعرض فيها امتنا العربية إلى مخاطر مصيرية كبرى ومهازل تاريخية لم يسبق لها مثيل، تهدد وجودها كامة لها كيانها التاريخى والحضارى والثقافى الذى لابد من استمراره كخيار من خيارات الإنسانية. الأمر الذى يضع الأمة بكافة انظمتها وبالذات النظام المصرى والنظام اليمنى امام مسئولية تاريخية إزاء التضامن العربى كوسيلة على المدى القريب من وسائل تحقيق الوحدة العربية على المدى البعيد والمحافظة على الكيان القومى للأمة بدلا من التمزق فى عصر التكتلات الكبرى التى لاتستغنى عنها القوى العظمى نفسها ومن اجل ضمان مستقبل سعيد للإنسان العربى المعاصر وللأجيال العربية القادمة. ونقول مصر واليمن بالذات لأنهما يشكلان قواسم مشتركة داخل الأمة العربية ماضيا وحاضرا ومستقبلا، كما أن التحكم المشترك بطرفى البحر الأحمر مصيره ماضيا وحاضرا ومستقبلا، واهمية مضيق قناة السويس ومضيق باب المندب كورقة عالمية، والتضامن بين الثورتين المصرية واليمنية والتقارب العميق بين أهداف الثورتين، والتشابه الكبير فى النظم القانونية والتشريعية والدستورية للبلدين، والتاكيد المشترك على اهمية الديمقراطية والطرح الديمقراطى، واهمية الثقل السكانى النسبى للبلدين مقارنة ببلدان الجوار فى الجزيرة العربية والشمال العربى الأفريقى، والقول التاريخى بأن مصر هى البوابة الأمامية للصراع العربى الإسرئيلى واليمن هى البوابة الخلفية لذلك الصراع، كما اثبتت ذلك

حرب أكتوبر ١٩٧٣ م ، كل تلك الحقائق والميزات تفرض اعباء تكليف ومزايا تشريف للبلدين معا ويحملهما مسئولية اكبر إزاء الشعبين وإزاء الأمة .

ومن هنا فإن معالجة موضوع الأبعاد التربوية والتعليمية للعلاقات المصرية اليمنية من منظور التضامن العربى كوسيلة من وسائل تحقيق الوحدة العربية يأتى باعتبار التربية والتعليم عوامل فعالة فى تغيير الإنسان العربى الذى يعتبر العنصر الأول فى التضامن الاداة الأولى لتحقيق الوحدة وسعادته هى الهدف الأول فى تحقيقها ، وعلى اساس ان اى نظام تربوى وتعليمى لأى قطر عربى لايقوم على أساس الروح التضامنية والنظرة القومية والغاية الوحدوية فى إطار المسار الحضارى والثقافى الواحد للهوية والواحدة التى لامهرب منها ، سيظل تعليما ناقصا وعاجزا عن تحقيق حتى الحد الأدنى من الأهداف القطرية لذلك القطر ناهيك عن تحقيق اى من الأهداف القومية وخاصة أن هناك ارتباطا عضويا ومصيريا بين ماهو وطنى وما هو قومى وما هو إنسانى . كما ان التضامن الحقيقى والفعال بين الشعوب لايكون إلا بالدعم المتبادل لثوراتها ضد الظلم الواقع عليها من الداخل او الخارج ، فالتاريخ بما يحويه من تغيرات وتحولات وثورات هو المدرسة الأولى للتربية والتعليم للأفراد والمجموعات داخل الشعب الواحد وبين الشعوب داخل الأمة الواحدة . وحتى الإصلاح الفعال لنظم التربية والتعليم لايمكن أن يتحقق وبشكل جذرى إلا فى مراحل التغيرات ومراحل التحولات الاجتماعية الجذرية كالثورات المتضامنة التى تشكل فى حد ذاتها مدارس لتربية الجماهير فى إطار الحركة التاريخية للشعوب [١]كما ان الإصلاح الفعال لنظم التربية والتعليم يمكن أن يسهم بدوره فى إحداث تلك التغيرات والتحولات والثورات السلمية خاصة إذا ماتم كل ذلك وفقا لفلسفة للتنمية الشاملة المتوازنة المستقلة العادلة ووفق فلسفة للتربية الشاملة للشخصية العربية المتكاملة وسياسات وخطط تربوية وتعليمية دقيقة ومحكمة وفى ظل انظمة سياسية لاتخاف وعى جماهيرها وتؤمن باستخدام التربية كوسيلة للتغير إلى الافضل ، ومن اجل انعتاق الإنسان وتحرير المجتمع وتعمل جاهدة على محو امية جماهيرها كعائق اول للتقدم ومن خلال كل المؤسسات التربوية والتعليمية التقليدية والرسمية وغير التقليدية وغير الرسمية ككيمياء مجتمعية وتفاعل مجتمعى شامل فى البيت والشارع والمدرسة والجامعة والمسجد والمؤسسة ومختلف مواقع وفعاليات الحياة المجتمعية[٢] .

إن الحديث عن الإسهامات المصرية فى التربية القومية والتربية العسكرية والتربية الإعلامية والتربية المدرسية والتربية الجامعية فى اليمن ، يأتى من باب الاعتراف بالحق والمصلحة المشتركة والاعتراف بالحق والمصلحة المشتركة فضيلة من فضائل التضامن ، ولايأتى من باب إثارة الحنين السلبى فى اى منا إلى ظاهرة الأبوية اللاديمقراطية او ظاهرة عقد النقص والدونية او ظاهرة القطرية الضيقة او ظاهرة القومية الشوفينية ، وذلك لأن إسهام شعب ما فى تنمية شعب آخر داخل الأمة الواحدة هو بمثابة عامل مساعد فى تنمية جناح مكسور من اجنحة الأمة التى لايمكن

أن تطير إلا به إضافة إلى الأجنحة الأخرى ، فالقضية ارتباط عضوى ومصيرى ، إذ لايمكن لفرد أو جماعة أو شعب ما أن يكون حرا داخل أمة مقهورة من المحيط إلى الخليج . فلقد كان المتغير المصرى فى الثورة اليمنية أولا وأخيرا متغيرا معجلا خارجيا لثورة لها تاريخها وقواها الاجتماعية وتنظيماتها السياسية مهما كانت أوجه القصور التى يمكن أن تنسب لهذا كله »[3] ومن هذا المنطلق فإننا نستطيع القول بأن الدور المصرى فى اليمن الذى أتى بدعوة من اليمن أصدق تعبير عن الفهم العميق للارتباط العضوى والمصرى بين ماهو وطنى وماهو قومى وماهو إنسانى فى القضايا المصيرية العربية . ولربما تجد الشعوب العربية فى التربية والتعليم والثقافة والعلوم الإعلام مصادر وقنوات ووسائل للتضامن المؤدى إلى التوحيد المأمول أكثر مما وجدته فى المجالات السياسية والعسكرية ، ومن هنا يكتسب موضوع الأبعاد التربوية والتعليمية للعلاقات المصرية اليمنية أهميته . وقبل الدخول فى تحليل تلك الأبعاد لابد من توضيح العلاقة بين التربية والتعليم وبين التضامن والوحدة .

التربية والتعليم والتضامن والوحدة

إن الرسالة التى حاولت بحوث ومناقشات ووقائع الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٧٩ م حول « دور التعليم فى الوحدة العربية »[4] أن توجهها إلى العرب شعوبا وأنظمة ، حرية بتوضيح أهمية العلائق والروابط بين التربية والتعليم والتضامن والوحدة ولعلنا نستطيع رصد وإحياء تلك الرسالة التى أجمع عليها نخبة من التربويين العرب بتلخيصها فى الحقائق التالية :

١ - أن التربية والتعليم والعلوم والإعلام والثقافة واللغة والدين عوامل مهمة ومساعدة فى تنمية الشعور التضامنى والوعى القومى العربى لما قد تفشل فيه أو لاتستكمله العوامل السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية نتيجة لغياب النظرة الشاملة المتكاملة لقضايا التضامن والوحدة . وخاصة أن لهذه العوامل التربوية والتعليمية والإعلامية واللغوية والدينية والعلمية والتكنولوجية دورا فعالا (إذا ماخطط لاستخدامها بتخطيط علمى ودقة إجرائية) فى تهيئة المناخ الملائم للتضامن كوسيلة وللوحدة كغاية تطمح الشعوب العربية لتحقيقها عاجلا أو آجلا .

٢ - إن النظم التربوية والتعليمية القائمة فى الوطن العربى ، فلسفة وأهدافا ومحتوى وطرائق وأداء ومناهج ، تمثل صورة لواقع التجزئة العربية ، وأن أية استراتيجية تضامنية فى مجال التربية والتعليم على المدى القريب لتسهم فى تعبئة الجماهير نفسيا وعقليا وتحيى لديها الشعور السياسى بضرورة وحتمية الوحدة على المدى البعيد ، ولابد أن تكون مبنية على فهم واقع التجزئة ، وذلك بربط مناهج التعليم والقائمين على التعليم بعمليات النضال التضامنى من أجل الوحدة دون

السماح للعقلية الاستسلامية ومشاعر اليأس والإحباط بأن تجد ثغرات تنفذ منها إلى العقل العربى فى الحاضر أو المستقبل .

٣ - إن الايمان بالتضامن على المدى القريب كوسيلة من وسائل تحقيق الوحدة العربية سلميا وديمقراطيا على المدى البعيد ، ينبغى أن يستند إلى فهم عربى ثورى شامل يرفض واقع التخلف والتجزئة ويناضل من أجل تغييره ، ويطلق الطاقات الكامنة فى الأمة العربية ويوظفها فى تحريرها من الاستعمار والصهيونية والتجزئة والتخلف والاستغلال ، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بخلق عقلية التضامن والوحدة ونفسيتها وسلوكها ، ولن يتأتى ذلك إلا بالتركيز على التربية والثقافة والإعلام والعلوم والدين كرسالة توحيد .

٤ - إن عقلية التضامن والوحدة إضافة إلى كونها عقلية اقتصادية وسياسية نضالية ، يجب أن تكون عقلية علمية وتربوية وتعليمية وثقافية وإعلامية ودينية . فلقد ولى ذلك الزمن وإلى الأبد الذى كان التساؤل الرئيسى فيه هو : هل البنى التحتية للمجتمع هى التى وتسير البنى الفوقية للمجتمع فى إطار التاريخ أم العكس ، حيث أثبتت حقائق العلم أن هناك تفاعلا وتكاملا وتأثيرا متبادلا بين البنى الفوقية والبنى التحتية للمجتمع وذلك التفاعل والتكامل والتأثير المتبادل بين تلك البنى جميعا هو الذى يفرض ظاهرة الحراك الاجتماعى والتحولات الاجتماعية الهادفة إلى تحقيق القضايا المصيرية وتغيير المجتمع إلى الأفضل من أجل مزيد من الانعتاق للإنسان ومزيد من التحرير للأمة .

٥ - إن الوحدة العربية الديمقراطية المحققة لسعادة الإنسان العربى كغاية نهائية هى ثورة بحد ذاتها ولايمكن أن تتحقق إلا بثورات فى ميادين الحياة كافة والثورة التربوية والتعليمية فى كل مجال له صلة بالتربية والتعليم واحدة منها . ولايمكن أن تكون التربية ثورة إلا إذا كانت منطلقة من فضائل ماضى الأمة والعناصر المستنيرة فى تراثها ونضرتها الحضارية المتجددة للإنسان والكون والتطور والتاريخ المبنية على فضائل العالم المعاصر ومن إيمانها بالجماهير ودورها فى التاريخ وفى قدرتها على خلق الحياة العربية الجديدة التى يجب أن تكون حصيلة تفاعل نوعين من الفضائل ؛ فضائل الماضى وفضائل العالم المعاصر لاحصيلة تفاعل نوعين من الرذائل ؛ رذائل الماضى ورذائل العالم المعاصر كما هو الحال فى الوقت الحاضر .

وعلى ضوء تلك الحقائق والمسلمات واستهداء بها ، برزت أهمية تقييم الإسهامات المصرية فى مجال التربية والتعليم فى اليمن تقييما يعتمد على منهج تحليلى يبرز التوجهات العامة دون التفاصيل والإيجابيات دون السلبيات والمغزى التاريخى للعلاقة دون الشكل الرسمى لها والغاية التضامنية والوحدوية دون الأهداف القطرية الآنية . وعلى هذا النحو نستعرض فيما يلى الإسهامات التربوية المصرية فى اليمن وبتصنيف إجرائى لايلغى صبغة التفاعل والتكامل بين مختلف الإسهامات التربوية بغض النظر عن مجال الإسهام وكما يلى :

أولا : الاسهام المصرى فى مجال التربية القومية :

لقد شكلت مصر شعبا وحكومة ومؤسسات فى فترة الخمسينيات والستينيات مدرسة قومية للتربية القومية للجماهير العربية من المحيط إلى الخليج ، فقد كان الزخم القومى الناصرى والبعثى المحتوى بمثابة المناخ التربوى الملائم ، والخطاب السياسى الناصرى بمثابة المحاضرات التربوية المناسبة ، وحركات التحرر الوطنى بمثابة ميدان الممارسة والتربية العملية للجماهير ، وقضية الوحدة العربية بمثابة الهدف الأول للتربية القومية ، وقضية فلسطين بمثابة نموذج تطبيقى تربوى ، والقاهرة بمثابة مركز التربية القومية ، وصوت العرب بمثابة الوسيلة التعليمية التكنولوجية الأولى للإرسال من المركز التربوى الأول ، والراديو بمثابة الوسيلة التعليمية التكنولوجية الأولى للاستقبال لدى الجماهير العربية ، وعبدالناصر بمثابة المعلم الأول فى التربية القومية ، والضباط الأحرار المصريون بمثابة فريق تربوى اول فى المركز التربوى الأول ، والضباط الأحرار اليمنيون بمثابة فريق تربوى اولى فى شمال اليمن والجبهة القومية وجبهة التحرير فرق تربوية اولى فى جنوب اليمن ، وبدا ان قيام ثورة يوليو بمثابة افتتاح لمدرسة محو الأمية الثورية العربية ، وثورة سبتمبر بمثابة افتتاح لمدرسة محو الأمية الثورية ضد الإمامة فى شمال اليمن ، وثورة اكتوبر بمثابة افتتاح لمدرسة محو الأمية الثورية ضد الاستعمار فى جنوب اليمن . اما مفردات المنهج التربوى للتربية القومية فقد كانت بسيطة وسهلة وممتعة تفهمها الجماهير العربية بيسر لأنها نابعة من معاناة شعوب الأمة وملخصة لقضاياها المصيرية التى لازال بعضها ملحا حتى الآن . فقد كان النضال ضد الاستعمار ، وتحجيم الصهيونية ، وتحرير فلسطين واولى القبلتين وثالث الحرمين ، والقضاء على انظمة الرجعية العربية ورموز التخلف الاجتماعى ، والكفاح من اجل الاشتراكية كعدالة اجتماعية نادى بها الإسلام كاول دين اشتراكى والتحرر من التبعية ، وتحقيق الاستقلال واستخدام النفط العربى من اجل التحرر العربى ، وهكذا كانت كل تلك القضايا والأهداف بمثابة مفردات بسيطة وسهلة وممتنعة جامعة مانعة لمنهج التربية القومية استوعبتها الجماهير العربية فى كل انحاء الوطن العربى وفى اليمن بالذات وبغض النظر عن ثقافتها واميتها او درجات وعيها . ومهما كانت تكاليف هذه التربية القومية فى تلك الفترة فإنها قد عادت بعشرات اضعاف تكلفتها فيما بعد كاستثمار فى البشر وفقا لأبسط قواعد علم التربية . ومهما قال المتقولون عن مصر الناصرية فى الخمسينيات والستينيات كان قال انها وجهت إمكانياتها لبناء العرب اكثر من مصر تجاهلا للارتباط العضوى والمصيرى بين ماهو وطنى وماهو قومى فإننا نقول لهم إن مصر الناصرية فى الخمسينيات والستينيات بدرجة رئيسية ومصر الساداتية ومصر المباركية بدرجة ثانوية قد حولت الوطن العربى كله إلى مجال حيوى للمصريين إما خوفا من مصر الناصرية او تاييدا لها او رغبة فى الانتقام منها او لسلخها من الجسد العربى كمجال

حيوى لها لاغنى له هو ايضا عنها او محاولة لتدجين المصريين الذين تاثروا بمصر الناصرية اكثر من اى مصر اخرى ، او تكبيلا للقوة التى ظهرت فى حرب اكتوبر ، أو تشاؤما من عودة المصريين إلى مصر ناصرية اخرى ، او للحيلولة دون نهوض مصر اكثر تطورا منها فى المستقبل . فيا ترى ما الذى سيكون عليه مستقبل مصر خصوصا والوطن العربى عموما فى القرن الواحد والعشرين بعد أن فقد العرب جميعا القرن العشرين إما بتفريطهم بالمكاسب السياسية والاقتصادية للانتصارات التى حققوها بتضامنهم او بعدم استفادتهم من الدروس والعبر من الهزائم التى تجرعوها بتمزقهم ؟ ذلك هو السؤال الذى يتوقف عليه مصير التربية القومية فى القرن الواحد والعشرين ليس فى مصر واليمن فقط بل وفى كل الوطن العربى .

ثانيا : الاسهام المصرى فى مجال التربية الدينية :

لقد كانت المدارس الفقهية اليمنية فى زبيد وجبله وذمار وصعدة وشهارة وصنعاء وحضرموت وتعز وغيرها مراكز إشعاع وتنوير ومعارضة فى التربية الدينية طوال التاريخ الإسلامى لليمن . وقد وجدت هذه المدارس الفقهية بجهود العلماء المستنيرين القادرين من الشعب ولم تكن ابدا نتيجة لسياسة تعليمية رسمية للإمامة او بتمويل منها . وقد ظل التعليم الدينى طريقا هاما للحراك الاجتماعى فى اليمن الإمامية[٥] وقد ظل على ذلك المنوال حتى قيام الثورة فى شمال اليمن ضد الإمامة عام ١٩٦٢ عندما بدأ التاثير المصرى يتزايد ويقوى وبدعوة وتاييد وتفاعل يمنى ، ولايجب أن يفهم مع ذلك ان « التاثير المصرى على اليمن قد بدأ بثورة يوليو . فقد كان التاثير الثقافى والسياسى لمصر حقيقة واضحة قبل الثورة سواء عن طريق الأزهر او البعثة التعليمية المصرية فى الاربعينيات او الإخوان المسلمين »[٦] غير ان ثورة يوليو ١٩٥٢ قد اضافت ابعادا جديدة وهائلة لهذا التاثير حتى قيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢ لتضيف هى بدورها ابعادا جديدة اخرى . اما فى الفترة من ١٩٦٢ فقد اتخذ الإسهام المصرى فى مجال التربية الدينية القنوات والاتجاهات التالية :

(أ) البعثات الدينية اليمنية إلى الأزهر للدراسة .

(ب) البعثات الدينية والتعليمية الأزهرية إلى اليمن .

(حـ) دور مدرسى التربية الدينية المصريين فى اليمن كمدرسين داخل المدارس أو كائمة للجوامع اليمنية او كضيوف شرف فى الندوات والاحتفالات والمناسبات الدينية .

(د) تبلور تيار الإخوان المسلمين فى اليمن ودور تنظيم الإخوان المسلمين فى مصر والاتصال المتبادل بينه وبين هيئة النضال فى اليمن[٧] .

(هـ) دور تيارات الصحوة الإسلامية والتواصل المتبادل بينها وبين تيار الإسلام السياسى فى اليمن عبر المعاهد العلمية اليمنية .

ثالثا : الاسهام المصرى فى مجال التربية الاعلامية :

للإعلام ووسائله المختلفة دور تربوى وتعليمى مساند للمؤسسات التربوية والتعليمية التقليدية ، ويطلق على هذا الدور مصطلح (التعليم عن بعد) فى الادبيات التربوية[٨] ، وخاصة انه موجه إلى الجماهير اكثر مما هو موجه إلى القطاعات الطلابية . ولقد كان لقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وادوات دعايتها الخارجية الهامة فى السياسة القومية لمصر من إذاعة وصحف ومجلات وسينما وانتشار الراديوهات فى اليمن ، والحملة الإعلامية للمعاونة ضد الإمامة والنظم الرجعية اثر كبير فى التربية الإعلامية وفى اهتزاز الإمامة فى اليمن ولقد توقع اليمنيون انعكاسات إيجابية فى اليمن لما يدور فى مصر وهتفت الجماهير فى الأسواق والشوارع بحياة الثورة والضباط الاحرار[٩] وخاصة ان شعبية مصر وعبدالناصر كانت قد بدات تاخذ مكانة متعاظمة فى اليمن بفضل الإذاعة إلى الحد الذى اجبر الإمام على الدخول فى الاتحاد ذى الطبيعة الكونفدرالية بين ج . ع .م واليمن لكى يضمن «اسكات صوت العرب اطول مدة ممكنة : [١٠] فإضافة إلى تاثير صوت العرب فى الساحة القومية عموما ، كان تاثير صوت العرب فى اليمن (شمالا وجنوبا) اكثر . إذ ان صوت العرب قد لعب دور المنبر للمعارضة اليمنية ، ولم تكن احاديث الزبيرى والبيضانى إلا نماذج مختلفة للدور الذى لعبه صوت العرب . [١١] فمن صوت العرب ولأول مرة « انطلقت الدعوة صراحة للثورة ضد الإمامة [١٢] وقد تعلق اليمنيون بالراديو والدعاية الإذاعية المصرية بالذات . ولم يكن تاثير صوت العرب مزعجا للإمامة فى الشمال فقط ولكنه كان اكثر ازعاجا لسلطات الاستعمار فى الجنوب . ففى الشمال انزعجت الإمامة من صوت العرب إلى الحد الذى ادى بالإمام احمد إلى « منع الراديو من القهوات فى المدن جميعا ، ثم امر الا يسمح بدخول اى مذياع من اى ميناء يعنى إلا برخصة خاصة منه شخصيا » [١٣] وكرد فعل من الجماهير غرقت المدن جميعا وكثير من القرى بالراديوهات المهربة . اما فى الجنوب فقد عبر تريفاسكيز عن تاثير صوت العرب على السلطات الاستعمارية بقوله فى الاسابيع القليلة الاولى التى تلت الانقلاب بقينا فى حالة من اليقظة بصفعات على وجوهنا اكثر من ان تجعل بمقدورنا ان نتجاهل الواقع القبيح ، ولم يكن على المرء سوى ان يقوم بجولة فى اسواق كريتر او الشيخ عثمان المزدحمة لكى يسمع عشرات من مكبرات الصوت الترانزستور تعلن ان الثورة سوف تكتسح الاستعمار فى جنوب اليمن كما اكتسحت الرجعية فى الشمال .. وكانت الجماهير تصرخ بنفس الرسالة فى مسيراتها بالشوارع . [١٤] لقد كان الترانزستور (الراديو) ثورة فى حد ذاته فقد كان يلتصق نهارا وليلا باذان الملايين فى اليمن التى اصغت باهتمام إلى تلك الحملات الإذاعية فى صوت العرب ضد اتحاد الجنوب والمؤيدين له ، الأمر الذى ادى إلى التفاف الحركة الوطنية فى عدن حول مصر عبدالناصر وزاد ذلك الالتفاف اكثر فى فترة احداث

السويس . وقد ذكر هيكل فى اكتوبر ٦٢ ان الترانزستور قد اوجد إلى جانب الولاء للقبيلة ولاء جديدا للإنسانية والتقدم وصنع تغيرات هائلة حيث كان الظن من قبل انه لاطريق إلى التغير »[١٥] ولما كان التعيير اول اهداف التربية فإن التغيير الذى أحدثه الراديو فى مجال التربية الإعلامية لابد ان يعطى حقه فى الرصد التاريخى ، ولما كان الإسهام المصرى فى مجال التربية الإعلامية قد اتخذ اكثر من قناة واكثر من اتجاه ، فإننا نستطيع ان نرصد القنوات والاتجاهات التالية :

(ا)دور خطابات عبدالناصر والراديو فى اليمن .

(ب) دور إذاعة صوت العرب كلسان حال المعذبين فى الوطن العربى وكصوت بدد الصمت فى عالم اخرس وكوسيلة إعلامية للمعارضة اليمنية وكنموذج للمحاكاة من قبل الإذاعيين اليمنيين وكمركز تدريب لبعض الكوادر الإذاعية اليمنية الأمر الذى جعل من صوت العرب (مدرسة الأثير) الفاعل فى التربية الإعلامية .

(حـ) دور الصحافة المصرية من صحف ومجلات وبالذات مجلة روز اليوسف التى تعلق بها اليمنيون حتى الآن [١٦] . وقد كانت الصحافة المصرية وسيلة تعبير للمعارضة اليمنية فى الداخل والخارج ووسيلة اطلاع وتنوير للقارىء اليمنى ونموذج تدريب للصحافيين اليمنيين ومصدرا لالتقاط الشعارات وصور عبدالناصر والتى كانت تبروز وتعلق على الجدران فى آلاف المنازل ، الأمر الذى جعل الصحافة المصرية حينئذ بمثابة مدرسة للتربية الإعلامية فى كل مدينة وشارع يمنى .

(د) دور السينما المصرية وبالذات سينما القطاع العام الملتزمة بقضايا الشعوب وتحررها والتى تبث افلاما من نمط « الرصاصة لاتزال فى جيبى » إذ على الرغم من قلة دور السينما فى اليمن إلا ان ماتوافر منها فى المدن الرئيسية كان ولايزال يختنق بالرواد الأمر الذى جعل السينما مدرسة للتربية الإعلامية فى كل مدينة .

(هـ) دور التليفزيون الذى يعتبر مدرسة فى كل بيت إذا ما حسنت برامجه ومحتواها على نمط « رافت الهجان » و « ليالى الحلمية » و «ضمير ابلة حكمت » وعلى الرغم من ان اليمن لم تبدا بمشاهدة التليفزيون إلا فى السبعينيات إلا ان الإسهام المصرى فى التربية الإعلامية يمكن ان يشكل قناة تضامنية بين الشعوب العربية إذا ما وظف بروح تضامنية ومشاعر قومية وغاية وحدوية وعبر كل فيلم ومسلسل ومسرحية وتقرير وخبر صياغة ومحتوى .

رابعا : الاسهام المصرى فى مجال التربية العسكرية :

إن الحرب مهما كان نوعها داخل الشعب الواحد او الأمة الواحدة ضارة إلا إذا كانت لرفع ظلم ، كما أن السلام مهما كان نوعه داخل الشعب الواحد او الأمة الواحدة نافعا إلا إذا كان سلاما يكرس الظلم . ويبدو ان العرب يخسرون فى عهد السلام الظالم الذى تفرضه التجزئة التى يستغلها اعداء الأمة وضد شعوب الأمة الواحدة اكثر مما يخسرون فى عهد الحرب العادل الذى يفرضه التضامن بين شعوب الأمة الواحدة . فالحروب نصرا وهزيمة تعتبر سببا من اسباب صلابة عود الجيوش ومصدرا للدروس والعبر والخبرة والتربية العسكرية . ولن تنتهى ظاهرة الحرب من اجندة التقدم البشرى إلا إذا افترضنا ان الطبيعة البشرية خير محض وذلك افتراض غير علمى يجب على كل شعب حى وعلى كل امة حية وضعه موضع التدقيق والمراجعة ، لأن اختراق جيوش الدول والاندساس فى مخابراتها وتهريب المخدرات بين شبابها وتسرب السموم إلى زراعتها والأمراض إلى مواطنيها وكافة انواع الحروب الجرثومية هى انواع من الحروب التى يمكن ان تكون اكثر خطورة من الحروب العسكرية الأمر الذى يفرض على القائمين بالتربية العسكرية العربية مسئوليات جديدة فى الوقت الحاضر .
ولقد كان لمجىء البعثات العسكرية من الخارج قبل الثورة وبعد الثورة لتنظيم وتدريب وتاهيل الجيش اليمنى وبالذات فى مصر والعراق والاتحاد السوفيتى دورا مؤثرا فى التربية العسكرية لأفراد الجيش اليمنى والقوى المدافعة عن الثورة ، وقد تفاعل اليمنيون مع تلك البعثات خبرة وتاهيلا وتدريبا (١٧) ، وعن طريق ذلك التفاعل اكتشف الجيش اليمنى الهوة التى تفصله عن الخبرة الحديثة فى المجال العسكرى . ونتيجة لاكتشاف الجيش اليمنى ـ على الرغم من خبرته التقليدية . للهوة الواسعة التى تفصله عن الجيوش الحديثة ، بدا بإرسال البعثات من الطلاب العسكريين اليمنيين للخارج لتلقى العلوم العسكرية وبالذات مصر والعراق والاتحاد السوفيتى (١٨) ولم يقتصر الأمر على البعثات بعد قيام الثورة بل إنها كانت قد بدات قبل الثورة وذلك مثل البعثة للفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٦٢ والبعثة للفترة من ١٩٤٨ ـ ١٩٥٢ والتى تخرجت عام ١٩٥٥ ، وهى نفس البعثة التى اصبح خمسة من افرادها قيادات بارزة فى ثورة سبتمبر ١٩٦٢ . (١٩) ولا يعنى ذلك باى حال من الأحوال ضعف الخبرة التقليدية العسكرية لليمنيين داخل الجيش وخارجه ، فلقد كانت تلك الخبرة التقليدية بمصدر استفادة مزدوجة لليمنيين والمصريين حيث استفاد اليمنيون من الخبرة الحديثة للمصريين واستفاد المصريون من الخبرة التقليدية لليمنيين . (٢٠) ولما كان من الصعوبة بمكان الدخول فى تفاصيل معينة فى هذا المجال ، فإننا نستطيع ان نرصد الإسهام المصرى فى مجال التربية العسكرية عبر القنوات والاتجاهات التالية :

أ ـ البعثات العسكرية اليمنية إلى مصر للتاهيل والتدريب .
ب ـ البعثات العسكرية المصرية إلى اليمن لتاهيل وتدريب العسكريين اليمنيين .
جـ ـ دور الجيش المصرى المناصر فى الدفاع عن الثورة فى اليمن .
د ـ الخبرات المتبادلة بين العسكريين اليمنيين والعسكريين المصريين فى الدفاع عن الثورة فى اليمن .
هـ ـ ادوار الجيش المصرى ومواقفه وخبراته فى الجلاء والسويس والعدوان الثلاثى ، وحرب ١٩٦٧ وحرب اكتوبر ، فلقد كانت هذه الأدوار بمثابة ورشات للتربية العسكرية لمختلف جيوش الدول العربية وتراثا عسكريا للأجيال اللاحقة ومصدرا للدروس والخبرة نجاحا والعبرة فشلا .

خامسا : الاسهام المصرى فى مجال التربية المدرسية :

إن تقييم الشوط الذى قد قطعته اليمن بعد الثورة فى مجال التعليم لابد أن يستند إلى فهم للحالة التعليمية فى اليمن قبل الثورة . وينطبق ذلك الأمر ايضا على عملية تقييم الإسهام المصرى فى مجال التربية المدرسية فى اليمن بعد الثورة وحتى عام ١٩٩٢ . فلقد كان التعليم فى يمن ما قبل الثورة خدمة متدهورة لا تحظى بها إلا قلة قليلة من السكان ، وكانت البنات محرومات كلية من التعليم ، وإن تعلمت بعض المحظوظات منهن القرآن فى بيوتهن ، ولم تكن الدروس موحدة فى المدارس اليمنية فقد نظمت كل مدرسة نفسها كما تشاء وتستطيع ، وكان التعليم شفويا يعتمد على ذاكرة التلاميذ وقد يقوم التلميذ الأكبر سنا بدور المعلم ولم يكن التعليم الابتدائى إلزاميا ، وكان التعليم الإعدادى والثانوى نادرا وذا مستوى منحط للغاية ، كما وجدت مدرسة عليا للمعلمين برامجها هى نفس برامج التعليم الثانوى ، ودوما كان الغرض من التعليم هو تخريج موظفين مخلصين للإمامة على قلتهم ، وكان التعلم الدينى مزدهرا نسبيا بجهود المستنيرين من الشعب حيث لم تكن هناك ميزانية للتعليم أسوة بغيره . وكان يعتمد بالدرجة الأولى على الأوقاف والهبات النادرة للإمام وعموما كانت حالة التعليم مزرية ونسبة الأمية تتعدى ٨٥٪ (٢١) . وعلى الرغم من أن مصطلح المثقفين يمكن ان يمتد ليشمل اولئك الذين تابعوا دراستهم محليا إلا أن الحالة السابق بيانها للتعليم فى اليمن قد جعلت العنصر الخارجى فى التكوين الفكرى للمثقفين يبدو واضحا ، وكان لهذا أثره الحاسم فى موقفهم الفكرى والسياسى ، فإن وضع اليمن الإمامية مقارنا بوضع اى بلد تلقوا تعليمهم فيه مثل مصر قد فرض عليهم الوعى بضرورة التغيير الجذرى ، وقد ظل بعض المثقفين اليمنيين مقيما فى الخارج ، أما الذين عادوا فقد عوملوا بطريقة أكدت الوعى السابق لديهم ، وقد كان حذر الامام منهم واشتباهه حتى فى أولئك الذين يتعاونون معه منهم مضرب الأمثال (٢٢) كان ذلك هو

حال التربية والتعليم فى شمال الإمامة قبل الثورة وكما تصفه مصادر المعاصرين والمؤرخين لتلك الفترة .

اما فى مرحلة ما بعد الثورة وفى الفترة من ١٩٦٢ ـ ١٩٩١ فقد حدثت قفزات تعليمية فى التعليم ، العام لا باس بها بغض النظر عن النواقص والنوعية فى التعليم او مدى ارتباطه بالتنمية من عدمه . ولا نريد هنا القيام بعملية تقييم للإنجازات التربوية والتعليمية اليمنية ، لكننا سنعطى مؤشرات سريعة للمقارنة بين وضع التعليم قبل الثورة كما اسلفنا وبعد الثورة لنصل إلى توضيح خارطة الاسهام المصرى فى كل ذلك . ولغرض المقارنة فقط نجد فى عام ١٩٩١ المؤشرات التعليمية التالية فى مجال التعليم العام كنموذج :

فى التعليم الأساسى :

بلغ عد الطلاب (١٩٠٢١٩٥) طالبا وطالبة منهم (١٤١٧٤٦٧) ذكورا و (٤٨٤٧٢٧) إناثا . اما جملة المدارس فقد بلغت (١٢٤٨١) مدرسة ، منها (٩٣٦١) ابتدائية و (٢٠٥٧) إعدادية و (١٠٦٣) مدرسة موحدة (٢٣) .

فى التعليم الثانوى :

بلغ عدد المدارس الثانوية (١٠٠٨) مدارس وعدد الشعب الدراسية (٣٧٩٢) شعبة دراسية وعدد الطلاب (٦١١٧٦) طالبا ، وعدد الطالبات (٢٢٧٠٣) طالبات (٢٤)

وعلى الرغم من عدم توفر اية إحصائيات رسمية عن المعلمين المصريين فى اليمن للفترة من ١٩٦٢ ـ ١٩٧٢ بسبب ظروف الحرب الأهلية فى شمال اليمن ، إلا ان ما توفر من إحصائيات للفترة من ١٩٧٢ ـ ١٩٩٢ يشير إلى حقيقة إجمالية بانه قد عمل فى اليمن اكثر من (١٢٦,٠٠٠) مدرس مصرى فى مختلف مراحل التعليم العام (٢٥) هذا مع العلم انه لا توجد اية إحصائية عن المدرسين المصريين العاملين فى جنوب اليمن خلال الفترة من الاستقلال ١٩٦٧ ـ ١٩٩٠ على تحقق الوحدة اليمنية . وقد كانت نسبة المدرسين والفنيين المصريين المعارين والمتعاقدين إلى المدرسين المصريين الذين التحقوا بالتدريس فى المدارس اليمنية عام ١٩٩٢/٩١ م فى عموم المحافظات وكل مراحل التعليم العام (٢٢,٧٪) وبتكلفة سنوية لعام واحد فقط (١٩٩٢/٩١ م) قدرها (٦٩٩٣٧٠٧٦٨) ريالا و (٥٨٤٨٠٨٩٧) دولارا . (٢٦) وهكذا فالإسهام المصرى فى مجال التربية المدرسية والتعليم العام بالذات فى اليمن ، يعتبر بمثابة فرص

عمل للمصريين ومجال اقتصادى لمصر . ولا يمكن ان تكتمل الصورة للاسهام المصرى فى مجال التربية المدرسية والتعليم العام بالذات بدون رصد الحقائق التاريخية التالية :

أ - عودة الجيش العسكرى المصرى من اليمن إلى مصر نهاية الستينيات واستدعاء الجيش التربوى والتعليمى المصرى إلى اليمن الذى لازال يؤدى دوره حتى الآن ، وبذلك تحولت اليمن من مجال لتادية واجب قومى له تكاليفه إلى مجال حيوى لمصالح اقتصادية مصرية ومجال فرص عمل للمصريين ليس فى مجال التربية والتعليم فقط بل وفى جميع المجالات التى لا يتسع المجال هنا لذكرها .

ب - اضطرار حكومة الشطر الجنوبى من اليمن إلى يمننة الكادر التدريسى فى التعليم العام بسبب اتفاقيات كامب ديفيد ومقاطعة مصر .

جـ - استمرار حكومة الشطر الشمالى فى اليمن فى الاعتماد على الكادر التدريسى المصرى فى التعليم العام برغم اتفاقيات كامب ديفيد ومقاطعة مصر .

د - استمرار حكومة الجمهورية اليمنية بعد الوحدة فى الاعتماد على الكادر التدريسى المصرى فى التعليم العام وغيره فى كل محافظات الجمهورية اليمنية .

هـ - المناهج المصرية كانت هى المناهج المدروسة طوال الستينيات إلى ان بدات المناهج اليمنية تستقيم على اقدامها فى السبعينيات .

سادسا : الاسهام المصرى فى مجال التربية الجامعية :

لقد كان الكادر الجامعى المصرى فى التربية الجامعية اليمنية يشكل نسبة ٨٠٪ عند تاسيس جامعة صنعاء (١٩٧١) ، وعلى الرغم من تزايد أعداد المؤهلين للعمل فى جامعة صنعاء من خريجى الجامعات المصرية ومختلف الجامعات فى العالم عبر السنين ، وعلى الرغم من بدء جامعة صنعاء بتنويع مصادر الكادر الجامعى المعار والمتعاقد من جامعات عربية اخرى إلا ان الكادر الجامعى المصرى فى جامعة صنعاء وفروعها لازال يشكل نسبة ٥٠٪ عام ١٩٩٢/ ١٩٩٣ ، ففى هذا العام بالذات هناك (٢٤٧) مدرسا جامعيا مصريا فى جامعة صنعاء . (٢٧) هذا مع العلم انه لا توجد اية إحصائية عن الكادر الجامعى المصرى العامل فى جامعة عدن وفروعها منذ تاسيسها وحتى الآن .

وعلى كل حال فإن الاسهام المصرى فى التربية الجامعية فى اليمن قد اتخذ القنوات والاتجاهات التالية فى الفترة موضوع البحث :

أ - دور الكادر الجامعى المصرى فى تاسيس جامعة صنعاء .

ب - دور الباحثين الجامعيين المصريين فى تاسيس البحث العلمى فى اليمن وعن اليمن .

جـ - البعثات الجامعية اليمنية إلى الجامعات المصرية .

د - استمرار دور المدرسين الجامعيين المصريين في الجامعات اليمنية حتى الآن .

هـ - المناهج المصرية كانت هى المناهج المدروسة فى الجامعات اليمنية طوال السبعينيات ولازالت إذ لم يبدا الجامعيون اليمنيون بتطعيم المنهج الجامعى من تاليفهم الخاص إلا نهاية الثمانينيات ولازال المنهج الجامعى اليمنى تضامنيا تكامليا من الخبرات المصرية اليمنية تاليفا وطباعة ونشراً حتى الآن .

و - اتفاقيات الإشراف العلمى المشترك على رسائل الماجستير والدكتوراة بين الجامعات المصرية والجامعات اليمنية .

خاتمة

إن دراستنا للابعاد التربوية والتعليمية للعلاقات المصرية اليمنية فى الفترة من ١٩٦٢ - ١٩٩٢ ، توصلنا إلى حقيقة هامة ، وهى ان هناك تفاعلا وتكاملا وتاثيراً متبادلا (سلبا وإيجابا) تختلف درجته من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر وفقا للضغوط الناتجة عن عوامل داخلية او خارجية ، او هما معا بين التوجهات التربوية والتعليمية المصرية والتوجهات التربوية والتعليمية اليمنية فى الفترة موضوع الدراسة ، سواء كان ذلك التاثير والتفاعل والتكامل فى مجال التربية القومية او التربية الدينية او التربية العسكرية او التربية الإعلامية او التربية المدرسية او التربية الجامعية . اما طبيعة واهداف ومرامى وغايات ومبادىء وقيم ذلك التفاعل والتكامل والتاثير التربوى والتعليمى فقد اختلفت من مرحلة إلى اخرى فى تلك الفترة وما قبلها على النحو التالى :

المرحلة الأولى : التربية والتعليم والثورة الوطنية والتحرر القومى (١٩٥٢ - ١٩٦٠) :

وقد اتسمت هذه المرحلة بالتركيز على القيم التربوية والتعليمية المعبرة عن طبيعة المرحلة مثل قيم الثورة كالاتحاد والنظام والعمل ، والثورة ضد الفساد ، والتحرر من الاستعمار ، والجهاد والتضحية ، وقيم الحرية والديمقراطية كالتقدم والشورى وحرية المواطن وحرية الوطن والديمقراطية والنظام الجمهورى ، وقيم التضامن والوحدة كالتضامن بين الشعوب ونبذ التعصب والإرهاب والوحدة العربية والوحدة الوطنية .

المرحلة الثانية : التربية والتعليم والتنمية القومية المستقلة (١٩٦١ - ١٩٦٦) :

وقد اتسمت هذه المرحلة بالتركيز على القيم التربوية والتعليمية المعبرة عن طبيعة المرحلة مثل قيم الاشتراكية والإسلام كالتاكيد على الإسلام كاول دين اشتراكى ، والرد على الرجعية ، وتهمة الحلف الإسلامى والاهتمام بالدوائر الثلاث ، والرد على الحلف الإسلامى .

المرحلة الثالثة : التربية والتعليم والعودة إلى الإيمان والبحث عن الذات (١٩٦٧ - ١٩٨١) :

وقد اتسمت هذه المرحلة بالتركيز على القيم التربوية والتعليمية المعبرة عن طبيعة المرحلة مثل قيم رد الفعل على الهزيمة ، وتهمة الكفر والإلحاد والربط بين الدين والإيمان والقدرية والتسليم والقيم الروحية والربط بين العلم والإيمان وعداء الدين للمعارضة والهوس الدينى .

المرحلة الرابعة : التربية والتعليم ومراجعة الموقف الحضارى (١٩٨١ - ١٩٩٢) :

وقد اتسمت هذه المرحلة بالتركيز على القيم التربوية والتعليمية المعبرة عن طبيعة المرحلة ، وذلك عبر الخطوط والمحاولات والتوجهات التالية :

أ - المقاومة الهادئة لعمليات سلخ مصر من الجسد العربى .

ب - العودة التدريجية لمصر كجزء إلى الجسد العربى ككل وعودة الجسد العربى ككل إلى مصر الجزء الذى لا يتجزأ من الكل الخاضع للتجزئة المفروضة .

جـ - الإثبات التدريجى لعدم صلاحية اتفاقات كامب ديفيد كإطار للسلام الشامل بين العرب وإسرائيل .

د - محاولات تحويل السلام من سلام ظالم إلى سلام عادل .

هـ - محاولات تحويل الانفتاح والخصخصة من عيوب مكلفة إلى مزايا مربحة .

و - محاولات بناء مصر فى ظل موجات دولية غير متواتية .

ز - محاولات مقاومة عملية تحويل الغرب لمصر إلى وكالة خدمات استراتيجية للغرب .

ح - التجديد التدريجى للطرح الديمقراطى ومحاولة دمقرطة النظام وتحقيق الوحدة الوطنية .

ط - التعاون العربى والدخول فى مجلس التعاون العربى ثم دعوة التضامن العربى .

ى - الاعتراف بدور عبد الناصر والناصرية والاعتراف بالحق فضيلة وعودة التنظيم الحزبى الناصرى كمؤشر ديمقراطى جديد .

ك - محاولات تنوير ودمقرطة التيار الإسلامى السياسى ونبذ التعصب والإرهاب .

وعلى كل حال ، فإن كل ماسبق ذكره يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن مصير التربية والتعليم فى كل من مصر واليمن خصوصا وفى كل الدول العربية عموما ، مصير واحد (سلبا وإيجابا) وهو نفس مصير المسار الحضارى والثقافى العربى . صحيح أن غياب الفلسفة التنموية الشاملة فى اليمن هو انعكاس لغياب الفلسفة التنموية الشاملة العربية ، وأن غياب تلك الفلسفة هو السبب الأول لغياب الفلسفة التربوية الشاملة على المستوى الوطنى والقومى ، وصحيح أن أزمة ، نوعية المعلم فى اليمن ما هى إلا إنعكاس لأزمة نوعية المعلم العربى عموماً أو جزا منها ، وصحيح أن الأزمة

التربوية التى تلف اليمن ما هى إلا انعكاس للأزمة التربوية التى تشمل الوطن العربى من المحيط إلى الخليج عموماً أو جزءا منها وصحيح ان الأزمة التربوية العربية ما هى إلا انعكاس لأزمة الثقافة العربية او جزء منها ، وصحيح ان ازمة الثقافة العربية ما هى إلا انعكاس لأزمة الفلسفة التنموى العربية وازمة الفكر التنموية للأنظمة القطرية العربية وفشل مشروع الدولة القطرية ومشروع التنمية القطرية ، إلا ان المعلم العربى وبالذات فى مصر واليمن امام خيار صعب ولكنه ليس مستحيلا ولا مفر من الاختيار لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الأجيال . ذلك الاختيار هو أن يكون جنديا من جنود تحرير العقل العربى او جنديا من جنود احتلال العقل العربى ، وخاصة أن احتلال العقل اخطر من احتلال الأرض وتحرير العقل اصعب من تحرير الأرض ، والمسئولية فى تحرير العقل العربى تضامنية بين المعلمين العرب . (٢٨) ويساندهم فى ذلك المثقفون العرب والإعلاميون العرب فعليهم أن يختاروا إما أن يكونوا جزءا من المشكلة او جزءا من الحل ومن لا يكون جزءا من الحل فهو بالضرورة جزء من المشكلة .

قائمة المراجع والهوامش

١ - بيشوب جى ، استراتيجيات بديلة للتربية ، ماكميلان للنشر ، لندن ، ١٩٨٩ ، ص ١٧٦ - ص ١٨٤ .

٢ - تلك هى الرسالة التى حاول المفكر التربوى العربى الدكتور عبد الله عبد الدائم ان يوجهها فى كتابه « نحو فلسفة تربوية عربية : الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، اغسطس ١٩٩١ م .

٣ - أحمد يوسف أحمد ، الدور المصرى فى اليمن : ١٩٦٢ - ١٩٦٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ ، ص ٦٣ ، ص ١١١ .

٤ - ذلك هو مضمون الرسالة التى حاول التربوين العرب المنتدبون فى ندوة « دور التعليم فى الوحدة العربية » التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٤ ، بيروت ، ١٩٨٧ م .

٥ - محمد أنعم غالب ، نظم الحكم والتخلف الاقتصادى فى اليمن ، سلسلة اضواء على طريق اليمنيين (٤) ، القاهرة : دار الهنا ، ١٩٦٢ ، ص ٢٩ .

٦ - القاضى عبد الله بن عبد الوهاب المجاهد الشماحى ، اليمن : الإنسان والحضارة ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٢ ، ص ١٧٦ - ص ١٧٧ .

٧ - عبد الله بن أحمد الثور ، ثورة اليمن : ١٩٤٨ - ١٩٦٢ ، دراسات يمنية ، القاهرة ، دار الهنا ، مارس ١٩٦٨ ، ص ٥١ - ٥٤ .

٨ - بيشوب جى ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ - ص ١٧٥ .

٩ - محمد أحمد نعمان ، لكى نفهم القضية ، الاتحاد اليمنى : لجنة النشر ، عدن ، مطبعة السلام ، بدون تاريخ إصدار ، ص ١٨ - ص ٤٦ .

١٠ - أحمد حسين شرف الدين ، اليمن عبر التاريخ ، ط ٢ ، القاهرة ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٩٦٤ م ، ص ٣٤٦ .

١١ - محمد على الشهاوى ، عبد الناصر وثورة اليمن ، القاهرة ، مكتبة مدبولى : ١٩٧٦ م ، ص ١٣ .

١٢ ـ حمروش ، قصة ثورة يوليو : عبد الناصر والعرب ، ط ١ ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ابريل ١٩٧٦ م ، ص ٢٠٧ .

١٣ ـ محمد احمد نعمان ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

١٤ ـ احمد يوسف احمد ، مرجع سابق ، ص ١٦٩ .

١٥ ـ محمد حسنين هيكل ، بريطانيا والثورة في اليمن ، الأهرام ، ١٩٦٢/١٠/١٦ .

١٦ ـ انظر كتاب عبد الرحمن البيضاني ، اسرار ثورة اليمن ، سلسلة كتب قومية ، جـ ١ ، بدون تاريخ إصدار ، الذى اعتمد بدرجة رئيسية على مقالات روز اليوسف التى غطت تلك الفترة .

١٧ ـ احمد يوسف احمد ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

١٨ ـ نفس المرجع ، ص ٦٣ ـ ص ٦٤ .

١٩ ـ عبد الله جزيلان ، التاريخ السرى للثورة اليمنية : ١٩٥٦ ـ ١٩٦٢ ، بيروت ، دار العودة ١٩٧٧ م ، ص ١٨ .

٢٠ ـ حول الخبرات العسكرية المتبادلة بين المصريين واليمنيين في حرب الدفاع عن الثورة ، انظر احمد يوسف احمد ، مرجع سابق ، ص ٤٨٨ ـ ص ٤٩٠ .

٢١ ـ محمد سعيد العطار ، التخلف الاقتصادى والاجتماعى في اليمن : ابعاد الثورة اليمنية ، ط ١ ، المطبوعات الوطنية الجزائرية ، نوفمبر ١٩٦٥ م ، ص ١٠٣ ـ ص ١١١ .

٢٢ ـ نفس المرجع ، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠ .

٢٣ ـ وزارة التربية والتعليم ، التعليم في الذكرى الأولى للوحدة ، إصدار الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط ، صنعاء ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ ، ص ٢١ .

٢٤ ـ نفس المرجع ، ص ٣٦ .

٢٥ ـ وزارة التربية والتعليم ، كتب الإحصاء التربوى السنوى للأعوام الدراسية من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٩٢ .

٢٦ ـ عبد الله علي الكميم ، الأزمة المستعصية في إعداد وأعداد المعلمين اليمنيين وأبعادها الخطيرة ، قضايا معاصرة ، عدد يناير فبراير / ١٩٩٣ م ، السنة الثالثة عشرة ، ص ٣٥ .

٢٧ ـ الإدارة العامة للشئون الأكاديمية وشئون هيئة التدريس : إحصائية صادرة عن إدارة شئون هيئة التدريس ، جامعة صنعاء ، ١٩٩٣/٩٢ م .

٢٨ ـ عبد المجيد غالب المخلافي ، الثنائية في النظام التربوى والتعليمى كعائق من عوائق المشروع الحضارى اليمنى الجديد ، قضايا العصر ، عدد يناير / فبراير ١٩٩٣ م ، السنة الثالثة عشرة ، ص ١٠١ .


علاقات
اقتصادية

صنعاء ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢ م

العلاقات الاقتصادية بين اليمن ومصر

علي لطف الثور

مقدمـــة :

نستطيع القول ان العلاقات الاقتصادية بمفهومها الشامل فى الخمسينيات بين اليمن ومصر كانت شبه معدومة بحكم الاوضاع المختلفة التى كانت تسود وتهيمن على كل حياة الناس فى اليمن فى ظل وجود الحكم الاستعمارى السلاطينى فى الجنوب والحكم الفردى المتحجر فى الشمال .

فالاستعمار كان له سياسة ثابتة فى ترسيخ التخلف فى مستعمرة عدن والمحميات ، وفى عدم السماح بإيجاد اية نافذة لرياح التغيير الحضارى فى الجانب الاقتصادى وخاصة مع ثورة يوليو العملاقة بزعامة الزعيم العظيم جمال عبد الناصر والحكم الاستبدادى فى الشمال ، حكم إذلال الشعب وحصاره وحرمانه من كل الحقوق وحتى ادنى صلات وعلاقات التواصل مع الآخرين ، وخاصة مع النظام الثورى الجديد فى مصر منذ عام ١٩٥٢ م .

ولم يكن فى اى من البلدين مصر واليمن اية مؤسسة او هيئة رسمية او اهلية ترعى او تقوم باى نشاط اقتصادى او تجارى للبلد الآخر ، ولعل العلاقة الوحيدة هى العلاقة السياسية الجماهيرية والعلاقات الثقافية والفكرية من طرف واحد .. فقد كان هناك تمثيل دبلوماسى بين الجزء المستقل فى اليمن فى الشمال والجمهورية العربية المتحدة فى حينه ، والذى امكن بوجوده ومن خلاله إحداث تغييرات فى الإعداد والتجهيز للثورة السبتمبرية .

وكانت هناك علاقات ثقافية يغلب الطابع الشعبى بالنسبة لليمن من خلال هروب العديد من ابناء اليمن وابتعاث القليل منهم إلى مصر التى فتحت مدارسها ومعاهدها وجامعتها المدنية والعسكرية لأبناء اليمن وبشروط قبول ميسرة ومزايا خاصة لهم لا يستفيد منها ابناء مصر ذاتها .. كما ان الإشعاع الفكرى والثقافى المتعدد الجوانب للثورة المصرية اضاء سماء الوطن العربى ودروبه وصدور ابنائه ، وفى مقدمتها

الشعب اليمنى من خلال الكلمة المسموعة او المقروءة المرسلة بكل الوسائل والتى لم تستطع كل حواجز وموانع الاستعمار والاستبداد ان تحجبها او تحول دون وصولها إلى ذهن المواطن اليمنى وقلبه .

اما فى الجوانب الاقتصادية وخاصة التجارية منها فقد حاولت ثورة يوليو العظيمة ان توجد بعض القنوات مع النظام الملكى المستبد فى الشمال ووجهت كل المساعى الخيرة بالرفض والإصرار على الانغلاق ، وذلك من خلال هيئات الاتحاد بين بعض الدول العربية بقيادة مصر الذى انضمت إليه اليمن ، او من خلال البعثات والشخصيات الاقتصادية التى ارسلت إلى اليمن .

العلاقات الاقتصادية بين اليمن ومصر بعد الثورة السبتمبرية :

حيث ان الورقة تتحدث عن الجانب الاقتصادى من العلاقات المتعددة بين مصر واليمن ، ورغم ان العلاقة الاقتصادية هى الانعكاس او التعبير العلمى للعلاقات السياسية بين البلدين ، فإنى لابد ان اثبت حقيقة هى ان النظرة للعلاقة الاقتصادية بين مصر واليمن فى وجهة نظر الثورة العربية فى مصر كانت مختلفة عن مفهوم العلاقات الاقتصادية بين الدول ـ حيث لم تكن تهدف إلى تحقيق مصالح متبادلة ، ولم تكن فى نفس الوقت متكافئة ـ حيث اخذت اتجاهاً وسلوكاً آخر ومن جانب الانسياب ، وفى اتجاه واحد وليس جانب الانسياب التبادلى للسلع والخدمات والخبرات الفنية .

بدأت العلاقات الجديدة فى الأيام الأولى لقيام ثورة ٢٦ سبتمبر الظافرة التى كان لثورة ٢٣ يوليو الدور التاريخى فى الدفاع عنها والوقوف بكل الإمكانات معها على المستوى الداخلى والقومى والدولى ، وفى شتى المجالات على ان ما يجدر الاشارة إليه هو انه فور قيام الثورة اليمنية وإرسال قوافل وإمكانات دعمها والدفاع عنها من قبل ثورة يوليو المصرية ، وجدت ثلاثة اتجاهات او اشكال التعاون مع الثورة والنظام الجديد فى اليمن تولتها هيئات عربية مصرية ذات صلاحيات وتفويض فى صنع وتطوير العلاقات الجديدة فى الجوانب السياسية والعسكرية ، والفنية هى :

١ ـ السفارة المصرية للجانب السياسى :

ودعمت بعناصر سياسية ذات صلابة مباشرة كجهات اتخاذ القرار السياسى وتعاملت مع القضايا السياسية البحتة سواء فيما يتعلق بالأمور الداخلية فى اليمن فى جوانب دور فعالية الأطراف السياسية والشخصيات الاجتماعية المؤثرة فى الأوضاع الداخلية فيما يتعلق بتنسيق المواقف على المستوى القومى والدولى ولست فى حاجة إلى الخوض فى تفاصيله ، او فى التحليل لمنطلقاته ووسائله او نتائجه .

٢ ـ القيادة العربية للجانب العسكرى :

وهى التى ارتبطت مسئولياتها بالقرار القيادى الأعلى فى مصر وتوفرت لها الامكانات

العسكرية استطاعت بها ان تتحمل الاعباء العسكرية كاملة فى كل المواقع وان نضمن للثورة السبتمبرية الدعم والإسناد العسكرى الكامل لمواجهة كل الحملات العسكرية المضادة للثورة والمدعومة باحدث الإمكانات العسكرية والموارد المالية والخبرات الاجنبية التى جندتها كل القوى الاستعمارية والامبريالية والانظمة المعادية للحرية والاستقلال ولثورة يوليو العظيمة للحد من نفوذها وتاثيرها الشعبى والرسمى على مجمل الأوضاع العربية والدولية وعلى المصالح المفروضة على الشعوب والنفوذ القهرى المتمثل فى شكل الاستعمار الغربى المباشر على العديد من الدول العربية والافريقية والآسيوية إلى جانب الهيمنة والتبعية الاقتصادية وعلى التسلط والنفوذ العسكرى المباشر وغير المباشر على انظمة الحكم الفردية والدكتاتورية المفروضة بقوة السلاح او بالوراثة التى كانت سائدة فى معظم الشعوب العربية والأفريقية والآسيوية .

٣ ـ مكتب المعونة الفنية :

استحدثت ثورة يوليو فى اليمن مكتباً خاصاً مستقلاً يديره فريق من الخبراء المدنين الفنين والاقتصادين للتعامل مع القضايا غير الساسية او العسكرية ، وكان له الصلاحيات والصلة المباشرة بجهات اتخاذ القرار على المستوى القيادى لثورة يوليو ما مكنه من اداء دوزه بكفاءة ونجاح وهذا هو الجانب الذى شكلت من خلاله ملامح واسس العلاقات الاقتصادية فى الستينيات بعد الثورة السبتمبرية .

لقد تولى هذا المكتب جميع الجوانب الفنية فى التعليم والثقافة والإرشاء والخدمات الصحية والهندسية وتوفير الخبراءت المتخصصة فى شتى المجالات ذات العلاقة المباشرة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية وخاصة فى الجانب المؤسس والقانونى وفى الجانب العملى والميدانى .

فمن خلال هذا المكتب الذى كان صلة الوصل بين المؤسسات اليمنية المتخصصة فى مصر فقد تم إحداث الخطوات الاقتصادية والمالية التالية :

أولاً : على المستوى المؤسسى : ١ ـ لجنة النقد اليمنية .

ساعد لجنة النقد اليمنية هذا المكتب على إنشاء أول مؤسسة مالية نقدية فى اليمن بخبرات عربية فى مصر وكوادر يمنية مؤهلة وهى لجنة النقد اليمنية النواة الأولى للبنك المركزى والتى تولت جميع المهام المالية والنقدية المتعلقة بالعملية اليمنية .

فإلى جانب انها كانت المستشار المالى للدولة والرقيبة على النشاط البنكى والمصرفى فقد كانت هى المسئولة عن الرقابة على حسابات الحكومة وارصدتها والتزاماتها الداخلية والخارجية التى تولاها البنك اليمنى للإنشاء والتعمير ، كما كانت جهة إصدار النقد وتنظيم الائتمان والرقابة عليه فى اليمن ولأول مرة .

وبحكم دقة نظمها ونزاهة كوادرها ومقدرة خبراتها من مصر الشقيقة امكن تحويلها من لجنة إلى بنك مركزى دون الحاجة إلى اتخاذ اية خطوة انتقالية او تدابير او

إمكانات او كوادر خاصة عدا تعديل الصياغات القانونية لمهامها واستطاعت ان تقوم فور تحويلها إلى بنك مركزى بجميع مهامه على المستوى الوطنى والدول .

٢ ـ تنظيم وإنشاء البنوك :

من خلال التعاون الفنى بين البلدين دخلت إلى اليمن بنوك عربية من مصر كبنك القاهرة وبنك مصر التى فتحت لها فروع فى اهم المدن اليمنية بعد الثورة بصنعاء والحديدة وتعز ، إلى جانب فروع البنك اليمنى للإنشاء والتعمير الذى استقطب كفاءات يمنية عالية وخبرات بنكية متخصصة ساعدت على تطوره وتحمل مهام البنك التجارى والبنك المركزى واتساع مساحة نشاطه وتعدد فروعه التى شملت عواصم المحافظات .

٣ ـ إنشاء الشركات المشتركة :

تاسست من خلال المعونة الفنية فى الجانب الاقتصادى عدد من الشركات المشتركة اليمنية المصرية كالشركات اليمنية للتجارة الخارجية وشركة التبغ والكبريت وشركة ملح الصيف .. إلخ . وكانت حينها ملكية مشتركة للقطاع العام اليمنى والمصرى والقطاع الخاص.

المشاركة فى راس المال شركات قائمة :

نظراً للظروف المالية والاقتصادية التى كانت تعيشها اليمن بعد الثورة والاهمية بعودة الأنشطة واثرها على الأوضاع السياسية والعسكرية فقد وجه التعاون المشترك نحو دخول راس مال القطاع العام المصرى مساهما فى بعض الشركات القائمة .

كشركة المحروقات « شركةالنفط حالياً » .

وشركة الطيران اليمنية .

والشىء الذى يجب التنويه إليه هو انه رغم التوجه الاقتصادى حينها فى مصر المعتمد على القطاع العام لا ان مشاركة ومساهمة راس المال المصرى فى اليمن كانت مشاركة مع القطاع الخاص والقطاع العام او القطاع المختلط .

ثانياً : على مستوى الجانب القانونى :

قامت الثورة السبتمبرية ولم يكن من ابنائها فى الداخل من يحمل مؤهلا قانونياً اكثر من ستة اشخاص فتم من خلال التعاون الفنى إيجاد الخبرات القانونية على المستوى القيادى فى رئاسة الجمهورية ، وفى الوزارات حيث وجدت الإدارات القانونية او المستشارين القانونيين فيها لأول مرة والتى من خلال هذه الشبكة القانونية الواسعة فى اجهزة الدولة ومؤسساتها وجد الحس القانونى المنظم والتى منها اصدرت القوانين واللوائح والقرارات ووجدت معها اجهزة قانونية للرقابة على تنفيذ القوانين وإصدارت لأول مرة فى تاريخ اليمن الجريدة الرسمية ، وامكن بذلك تنظيم الشركات والمؤسسات وتنظيم الوزارة والمصالح والهيئات الحكومية كالجمارك والضرائب

ووزارات المالية والنقل والتامين كما اصدرت القوانين والنظم واللوائح المنظمة للنشاط الاقتصادى والتجارى .

ثالثاً : على مستوى الجانب العمل الميدانى :

حيث ان متطلبات الانتقال من النظام المتجمد إلى النظام المتحرك ، ومن النظام المنغلق إلى النظام المنفتح ، وفي النظام غير الملتزم باية مسؤولية تجاه الأمة إلى النظام المسئول عن الخدمات الدفاعية والامنية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية وخدمات الطرق والمياه والكهرباء والاتصالات .

وفي ظل الأوضاع المالية البدائية المتخلفة والمنهارة واجهت ثورة سبتمبر اعباء لا طاقة لها بحملها مهما جدت واخلصت وخاصة في ظل الإغراءات المالية الهائلة التى وضعت تحت تصرف اعداء ومناهضى ثورة سبتمبر من عدد دول ومصاد تمويلية عربية وغربية .

فإلى جانب الدعم العسكرى والسياسى والفنى وتحمل مسئولية اعبائه من قبل ثورة يوليو ٥٢ المصرية ، فقد رافقه الدعم الاقتصادى والمالى المباشر من خلال التعاون الفنى والاقتصادى بين مصر واليمن ولعل ابرز معالم التعاون في هذا المجال مايلى :

١ - القروض المصرية السلعية .
٢ - التسويات المالية السنوية .
٣ - المساهمات النقدية في الشركات .
٤ - التبادل التجارى .

١ - في الجانب الأول المتعلق بالقروض قدمت إلى اليمن قروض سلعية اهمها القرض الأول والثانى والثالث ، وإن كانت قليلة المبلغ بمقاييس اليوم فإنها كانت كبيرة وذات اثر فعال في حينه والتى استخدمت حصيلتها لمواجهة الإنفاق على انشطة حكومية وساعدت هذه القروض على إنشاء شركات خاصة ونموّ القطاع الخاص في المجال التجارى وانشئت المؤسسات التجارية والمالية الأخرى .

٢ - اما الجانب الثانى هى التسويات المالية السنوية ، فقد كانت تعقد لإجراء التسويات لمبالغ القروض والنفقات المالية في مجال الدفاع والأمن والتعاون الفنى فإن اثرها الاقتصادى والمالى نابعة من كون الإنفاق العسكرية للقوات المصرية العاملة في اليمن والخبرات المتعددة الجوانب ، ايضاً انتعشت ظاهرة الادخار وحركة التجارة الداخلية والخارجية واحدثت أثرها في الشئون المالية حيث انتعشت العديد من الانشطة الزراعية والحرفية للوفاء بمتطلبات القوات المسلحة والأمن اليمنية والمصرية ، كما أوجدت فرص ومجالات عمل متعددة في المجالات التجارية والحرفية .

بسبب ذلك الإنفاق الكبير فقد شكل طلبا كبيراً على السلع والخدمات من الداخل

والخارج فبقدر ما أحدثه الإنفاق من انتعاش إنتاجى محلى فإنه قد شكل طلبا على سلع خارجية مستوردة أمكن منها زيادة الدخل الجمركى ، وكذا زيادة النشاط التجارى وبالتالى زيادة إيرادات الدولة من الرسوم والضرائب على السلع وعلى الدخل ، كما أن الكثير من النفقات العسكرية والفنية التى لا تغطيها قيمة القروض كانت تتم عن طريق الجهاز المصرفى فى حينه بإيداع المعادل فى الجهاز المصرفى اليمنى ، أو فى غطاء النقد بالعملة الأجنبية الحرة ، وفى غطاء النقد الثانى بالعملة المصرية أو بأرصدة قابلة للتصرف تقيد للجهاز المصرفى اليمنى من البنوك المصرية .

وأعتقد أنه بدون هذا الأسلوب المصرفى المتجرد من أية غاية مصلحية آنية أو مستقبلية لثورة يوليو العربية فى مصر .

كانت اليمن ستواجه إشكالات مالية ذات أثر على حياة الناس المعيشية ومصادر دخلهم اليومى وعلى الأوضاع السياسية والعسكرية .

٣ ـ المساهمات .

لقد ضخت إلى أوعية المال اليمنية قيمة المساهمات فى الشركات المشتركة ، إما من حصيلة بيع سلع مصرية قابلة للتصدير إلى اليمن . أو من وضع قيمة هذه المساهمات تحت التصرف لدى البنوك المصرية أو من إيداع بعض المساهمات لحساب اليمن بالنقد الأجنبى القابل للتحويل .

وقد أسهمت هذه المساهمات فى إيجاد مؤسسات اقتصادية مؤثرة لأول مرة أو لدعم مراكز ونشاط مؤسسات وشركات قائمة ، وكذا توفير النقد الأجنبى الذى كان مطلوباً لاستيراد السلع البديلة من الخارج فى غياب هذه السلع لدى هذه المؤسسات من إنتاج مصرى أو يمنى ، كما أن هذه المؤسسات كانت القاعدة الطبيعية لمؤسسات القطاع الاقتصادى القائم اليوم العام والمختلط والخاص .

٤ ـ التبادل التجارى :

من خلال العلاقات الخاصة والمتميزة فى حينها التى سنتها قيادة ثورة يوليو مع ثورة سبتمبر اليمنية نشطت السوق التجارية اليمنية واتسعت دائرة السوق المصرية وشكلت السلع المصرية نسبة عالية من إجمالى السلع المستوردة ونسبة محسوسة من سلع الاستهلاك وخاصة فى مجال الأدوية والسجائر والمنسوجات والمصنوعات الجلدية والعديد من السلع الغذائية كالزيوت والحلويات .

ومواد البناء كالأسمنت

والأثاثات المنزلية والمكتبية .

النقل التجارى البحرى .

وكان هذا الجانب من التبادل التجارى هو الجانب الذى كان يجب تطويره والحفاظ عليه . وكانت من جانب الشركات والمؤسسات المصرية فى مصر من القطاعات الاقتصادية المختلفة .

العلاقات الاقتصادية بعد حرب يونيو ١٩٦٧

لقد تأثرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين على المستوى الرسمى والمستوى الأهلى بالموقف السياسى الذى ساد العلاقات اليمنية والمصرية .

فقد كان من نتائج حرب حزيران ٦٧ إعادة ترتيب الأوضاع السياسية والعسكرية فى جمهورية مصر العربية التى تدخل فى أول قائمتها الوجود العسكرى لجمهورية مصر العربية فى اليمن لحماية الثورة والتصدى للحملات الرجعية والامبريالية الهادفة لإسقاطها والذى كان من أهم عوامل وأسباب سوء علاقات ثورة مصر ببعض الدول العربية والغربية المناهضة ، وكان من ضمن الترتيبات الجديدة للأوضاع السياسية والعسكرية فى مصر عودة القوات العربية إلى مصر تنفيذاً للاتفاق الذى سبق مع المملكة العربية السعودية على ذلك والمرتبط بوقف الدعم السعودى لمناهضة النظام الجمهورى والثورة اليمنية ، وكان من نتيجة ذلك الاتفاق نفذ من جانب واحد ولم يلتزم الطرف الآخر بتنفيذه ، بل عزز من دعمه العسكرى والمالى من أجل القضاء على النظام الجمهورى فى اليمن والثورة اليمنية .

ولم يقف الأمر عند التزام جمهورية مصر العربية بهذا الاتفاق بانسحاب القوات العسكرية المصرية من اليمن بل أدى إلى الانسحاب الشامل من كل المجالات الاقتصادية والفنية فاقفلت البنوك المصرية والمكاتب والهيئات الرسمية « عدا الجانب السياسى المعتاد » المتخصص التى وجدت خلال الأعوام السابقة فى ٦٢ و٦٧ وتبعها الانسحاب من المشاركة من رأس مال الشركات وانتهى الأمر إلى عودة العلاقات الاقتصادية إلى ما كانت قبل قيام الثورة .

وتركزت الجهود الرسمية على تصفية الآثار الإيجابية للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين على المستوى الرسمى والأهلى والتى لم تعوض ببدائل أخرى للعلاقات فى هذا المجال وقد يعود الأمر فى ذلك إلى أن إقامة جميع أشكال التعاون الاقتصادى والتجارى التى وجدت خلال تلك الفترة كانت بقرار سياسى أعلى ونفذت من قبل هيئات رسمية أو مؤسسات وشركات فى القطاع العام المصرى للدولة ، مما أدى إلى أن ينسحب إثر القرار السياسى الرسمى للدولة بعودة العلاقات المصرية على جميع المجالات والأنشطة الاقتصادية والتجارية والفنية فانسحبت وعادت القوات المصرية وكل أشكال العلاقات الاقتصادية الثنائية .

تتمتع اليمن بمساحة واسعة من الممارسات الاقتصادية الحرة والمفتوحة ويتركز نشاة القطاع العام فى الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والطرق والاتصالات والموانىء .

وظلت معظم أوجه النشاط الاقتصادى والتجارى مفتوحة للقطاع الخاص ولو ظلت الاتفاقات المعقودة فى المجال الاقتصادي معمول بها ولو بقيت الشراكة المصرية فى بعض الشركات المختلفة ولو انتقلت تلك المساهمات إلى القطاع الخاص فى مصر ولو استبدلت الأنماط العامة حينها بأنماط من العلاقات المباشرة لفئات القطاع الخاص لكانت العلاقات الاقتصادية أفضل مما هى عليه اليوم ولعل الأوضاع الدولية والعربية اليوم تدعو إلى مراجعة الأمر ونسج علاقات اقتصادية ومالية وتجارية ثابتة متكافئة ومتبادلة لمصلحة البلدين تتكافأ مع ما يمتاز به الشعب العربى من محبة وإعزاز وتضحيات غالية ووشائج تاريخية ونضالية خالدة .

الأمن الغذائى العربى والتحولات العالمية المعاصرة

دكتور / محمد أبو مندور الديب

مقدمـــــة :

اهتزت وبشدة مصداقية الامن القومى العربى بمحاوره المختلفة منذ حرب الخليج ، وتضافر مع هذا الخلل المروع انهيار الاتحاد السوفيتى والدول الشرقية مع بزوغ نظام دولى أحادى السيطرة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية .

وفى ضوء هذه التحولات العالمية والإقليمية الهائلة تعددت الحوارات حول مستقبل « المنطقة العربية » فى ظل الآثار المحتملة عالمياً وإقليمياً .

ولما كان فقدان الأمن الغذائى العربى أحد ملامح الخلل الهائل فى « النظام العربى » فإن السؤال المطروح هو : إلى أين يتجه الأمن الغذائى العربى فى إطار التحولات الجارية والمرتقبة ؟ .

وتسعى هذه الورقة إلى محاولة إلقاء الضوء على خبرة عقدى السبعينيات والثمانينيات قومياً وقطرياً من خلال إبراز مؤشرات العجز الغذائى ومخاطره ، وسياسيات وآليات المواجهة بهدف استخلاص الدروس الضرورية لمواجهة المستقبل .

وتنطلق الورقة من هذا الواقع إلى قراءة أولية لصورة المستقبل المنظور عالمياً وإقليمياً وقطرياً بهدف استشراف الآثار المحتملة بالنسبة للأمن الغذائى العربى .

مؤشرات العجز الغذائى :

سيظل ترديد مؤشرات العجز الغذائى العربى هدفاً لكل الباحثين الراغبين فى تبيان اسبابه ومخاطره باعتباره مقدمة اساسية للبحث عن البديل ، وربما يوضح مؤشر الاعتماد على الخارج منذ بداية عقد السبعينيات وحتى نهاية عقد الثمانينيات فى توفير

احتياجات الوطن العربى حالة التدهور الكبيرة فى الأمن الغذائى عبر هذين العقدين كما هو مبين فى الجدول قم [1] .

وتقدم بيانات الجدول رقم (١) صورة بالغة الدلالة على مدى الاعتماد المتزايد على الخارج لتوفير معظم الحاجات الأساسية من الغذاء وفى مقدمتها الحبوب والتى تزايدت نسبة الاعتماد على الخارج للحصول عليها من نحو ١٩,١٪ فى بداية السبعينيات إلى نحو ٥٠,٨٪ فى نهاية الثمانينيات ، كما تتجسد زيادة الاعتماد على الخارج من منتجات غذائية رئيسية أخرى ، وفى مقدمتها الزيوت النباتية والتى قفزت من نحو ٢٩,٥٪ فى مطلع السبعينيات إلى نحو ٦٩,٢٪ فى نهاية الثمانينيات ، ونفس الصورة تنطبق على البقول واللحوم والألبان ، كما أن بعض المنتجات تحولت من فائض إلى عجز فى نهاية الثمانينيات (البقول والخضر) .

وقد يقول قائل إن مفهوم الاعتماد على الذات أضحى مفهوماً متخلفاً إذا ما تجاوز مبدأ الميزة النسبية الذى يتحقق من خلاله فى ظل التجارة الخارجية التوزيع الكفء للموارد ، ومن ثم تحقيق توازن بين الصادرات الزراعية والواردات ، وبصرف النظر عن الملاحظات الأكاديمية والعملية المرتبطة بمفهوم النسبية فى التجارة العالمية إلا أن واقع التجارة الزراعية العربية يشير بدوره إلى تجسيد صورة العجز فى تحقيق التوازن فى المبادلات مع العالم الخارجي ، فبينما كانت الصادرات الزراعية تغطى نحو ١٢٩,٩٪ من قيمة واردات الغذاء فى عام ١٩٧٠ ، نراها تهاوت فى عام ١٩٨٠ ولا تغطى إلا حوالى ٢٤,٢٪ من قيمة واردات الغذاء وقدرت فى عام ١٩٨٩ بنحو ٢٤,٨٪ فى عام ١٩٨٩ ، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الصعوبات الناشئة عن توفير الغذاء للسكان فى بعض الدول العربية الفقيرة للعجز الكبير فى ميزان المدفوعات لكانت النسبة فى عام ١٩٨٩ أقل مما كانت عليه فى عام ١٩٨٠ .

ويوضح الجدول رقم (٢) بعض المؤشرات الدالة على العجز المطلق والنسبى فى التجارة الخارجية الزراعية ومنها الغذائية .

جـــدول رقم (١)

درجة اعتماد الوطن العربى على الخارج فى توفير الغذاء (٪)

مجموعة المحاصيل والمنتجات الزراعية	السنوات ١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٩	التغير السنوى (٪) ١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٨٩
جملة الحبوب :	١٩,١	٤١,٦	٥٠,٨	٨,١	٢,٢
منها القمح	١٧,٧	٤٩,٥	٥٤,٩	١٠,٨	١,٢
البقول	(٢٢,٩)	٧,٧	١٨,٤	—	١٠,٢
الزيوت النباتية	٢٩,٥	٢٢,٩	٦٩,٢	(٢,٥)	١٣,١
السكر	٦٦,٠	٧٣,٨	٦٥,٠	١,١	(١,٤)
الخضر	(٢,٥)	(٠,١)	٢,٣	—	—
الفواكه	(١٢,٦)	(٢,٤)	(٠,٨)	—	—
جملة اللحوم	٢,٥	٣٠,٧	٢٢,٢	٢٨,٥	(٣,٥)
لحوم حمراء	٣,٥	١٧,٧	٢٣,١	١٧,٦	٣,٠
لحوم دواجن	٧,٥	٤٧,١	٢٠,٧	٢٠,٢	(٨,٧)
أسماك	(٨,٢)	(٠,٤)	(٧,١)	—	—
ألبان	١٥,٧	٣٩,٧	٤٠,٩	٩,٧	٠,٣
بيض مائدة	٩,٣	٢٣,٣	٧,٢	٩,٦	(١٢,٢)

* الارقام بين اقواس تعنى وجود فائض ، الارقام فى درجة التغير بين قوسين تعنى قيماً سالبة ، القيم الشرطية تعنى وجود اعتماد ، قيم ٥٥ تعنى تحول من عدم الاعتماد على الخارج فى اولى الفترة إلى تحول إلى الاعتماد على الخارج فى اخرها .

المصدر) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اوضاع الأمن الغذائى العربى عام ١٩٩٠ ، جامعة الدول العربية ، الخرطوم ، سبتمبر (أيلول) ، ١٩٩١ ، ص ٨٤ .

وتقدم بيانات الجدول رقم (٢) مؤشرات العجز المتزايد والهائل فى كل من الميزان التجارى الزراعى والغذائى خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٩ إذ بلغ العجز فى الميزان التجارى الزراعى فى عام ١٩٨٩ نحو ٢١,٧ مليار دولار وزاد بنسبة تقدر بنحو ٦٨٢٠٪ عما كان عليه فى عام ١٩٧٠ ، وبالنسبة للعجز فى الميزان التجارى الغذائى فلقد بلغ نحو ١٦,٦ مليار دولار فى عام ١٩٨٩ ، وليصل إلى نحو ٢٥٧٢٪ مما كان عليه فى عام ١٩٧٠ .

مخاطر العجز .... التدخل والآثار :

تتجسد مخاطر هذا العجز المتزايد بدرجة اكبر إذا ما تم إلقاء الضوء عليها بصورة اكثر تفصيلاً على المستوى القطرى وخاصة بالنسبة للبلدان العربية غير النفطية ، والتى تعانى من عجز متزايد فى ميزان المدفوعات والميزان التجارى والزراعى ، وتئن من أزمة المديونية الخارجية والعجز الكبير فى موازناتها ، ففى بعض هذه البلدان تتجاوز الأزمة حدود هذا الانكشاف إلى ما هو أخطر وهو تعرض الملايين من ابناء شعوبها للجوع بسبب نقص الغذاء أو عدم توفره بالسعر المناسب وفى الأوقات المناسبة ، ومعظم هذه البلدان - والحال كذلك - باتت فى وضع « دفُعت » فيه لقبول كل (أو معظم) الشروط المملاة عليها من الصناديق والمؤسسات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والدول الدائنة بحجة اساسية وهى ضرورة الإصلاح الاقتصادى .

جـــدول رقـم (٢)

مؤشـرات التجــارة الخارجيـــة الزراعيـــة والغذائـــية(*)

	١٩٧٠		١٩٨٠		١٩٨٩	
	المطلق	النسبى	المطلق	النسبى	المطلق	النسبى
١ - التجارة الزراعية						
- الصادرات	١٧٥٥٧	—	٣٩٦٢٢	—	٤٨٣٢٦	—
- الواردات	٢٠٧٤٤	—	٢٢٠٣٩٩	—	٢٦٥٦٩٣	—
- الفائض أو العجز	(٣١٨٧)	٨٤,٦	(١٨٠٧٧٧)	١٨,-	(٢١٧٣٦٧)	١٨,٢
٢ - التجارة الغذائية						
- الصادرات	٧٠٤٥	—	٢٢٢٨٤	—	٢٨٠٢٤	
- الواردات	١٣٥١٥	—	١٦٣٦١٤	—	١٩٤٤٣٨	—
- الفائض أو العجز	(٦٤٧٠)	٥٢,١	(١٤١٣٣٠)	١٣,٦	(١٦٦٤١٤)	١٤,٤
٣ - تغطية الصادرات الزراعية للواردات الغذائية	—	١٢٩,٩	—	٢٤,٢	—	٢٤,٨

(*) يعد الفائض او العجز النسبى عن نسبة تغطية الصادرات للواردات ، القيم المطلقة بالمائة الف دولار ، العلامة بين قوسين تعنى عجز .

المصدر : اخذت وحسبت من :

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اوضاع الامن الغذائى العربى عام ١٩٩٠ ، جامعة الدول العربية ، الخرطوم ، سبتمبر (أيلول) ١٩٩١ .

ومن خلال المتابعة لمعظم الحالات القطرية التى عجزت عن أحداث التنمية الزراعية بمعدلات يعتد بها وقبلت شروط المؤسسات الدولية والدول الدائنة يبدو أن الحال لم ينصلح ، بل يتبين العكس وهو مزيد من التدهور فى أوضاع الغذاء من منظور أساسى وهو توفره بالسعر المناسب للغالبية العظمى من المواطنين ، وتتجسد آثار هذا الوضع فى حدوث مزيد من إهدار حقوق المواطن العربى فى هذه البلدان فى حصوله على احد حقوقه الأساسية المتمثلة فى نصيبه من الغذاء ، لقد نتج عن إهدار هذه الاحتياجات حدوث ما يسمى بانتفاضات الخبز فى العديد من البلدان العربية فى السبعينيات والثمانينيات ، وأدت فيما أدت إلى مخاطر اجتماعية وسياسية كبيرة [١]

الأمن الغذائى القومى بين المواجهات القومية والقطرية :

فى ظل الانكشاف العربى المتزايد على الخارج بمخاطره المتعددة ضمن مجموعة المخاطر المترتبة على فقدان العمل الاقتصادى العربى المشترك أجمع الملوك والرؤساء العرب فى اجتماعهم بعمان بالمملكة الأردنية الهاشمية فى نوفمبر ١٩٨٠ على الميثاق العمل الاقتصادى القومى ، والذى أكدوا فيه على « التزامهم الكامل بهذا الميثاق وحشد جهودهم وطاقاتهم ومواردهم لتنفيذه اقتناعاً منهم بان ذلك هو ضرورة حتمية »[٢] ، واستجابة لهذا الميثاق أصدرت جامعة الدول العربية مايسمى بـ « استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك » فى عام ١٩٨٢ ، والتى حولت فى بندها الرابع فى إطار الأولويات « تحقيق الأمن الغذائى بتوفير أقصى حد من الاستقلالية فى إشباع الحاجات الغذائية الأساسية فى تطورها وذلك بدعم العمل العربى » [٣] ، ولقد سارعت المنظمات والصناديق العربية المتخصصة هى الأخرى بتقديم خططها وبرامجها لمشروعات الأمن الغذائى العربى ، ومن أهمها المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والتى قامت بإعداد نحو ١٧٧ مشروعاً للأمن الغذائى العربى [٤] .

(١) تتضح الزيادات الحادة فى اسعار الغذاء كإحدى النتائج المباشرة للأخذ بسياسات كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، الأمر الذى نتج عنه حدوث العديد من الهبات الشعبية والتى اطلق عليها البعض بانتفاضات الخبز فى العديد من الأقطار العربية .

(٢) جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، ميثاق العمل الاقتصادى القومى ، مؤتمر القمة العربى الحادى عشر ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، نوفمبر ١٩٨٠ .

(٣) جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، الإدارة للشئون الاقتصادية ، استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك ، تونس ، ١٩٨٢ .

(٤) د . حسن فهمى جمعة ، المسألة الزراعية والأمن الغذائى فى الوطن العربى ، الخرطوم ، ١٩٨٥ ، ص ١١٣ .

وعلى الرغم من وجود العديد من مؤسسات الإنماء العربى على المستوى القومى والقطرى والتى يصل عددها إلى نحو عشر مؤسسات إلا ان صورة الواقع تشير إلى التعثر الملموس فى تنفيذ المشروعات المقترحة او المقرة . لقد شمل النشاط الإقراضى لهذه المؤسسات فى الوطن العربى ١٩ بلدا عربيا قدمت من خلالها قروضا تقدر بنحو ١٨ مليار دولار منذ بداية نشاطها وحتى نهاية عام ١٩٨٩ .

ولم تنل التنمية الزراعية إلا نحو ١٦٪ من إجمالى القروض واحتلت المرتبة الرابعة ، الأمر الذى يعنى عدم إعطاء هذا القطاع الاهمية التى تتناسب مع حجم الأزمة الغذائية قومياً وقطرياً(٥) وبصورة عامة يلاحظ أن العون العربى خلال الفترة من ١٩٦٥ ـ ١٩٨٩ لا يتجاوز نحو ١٧٪ من إجمالى الاستثمارات المطلوبة للبلدان العربية باستثناء الدول المانحة ، وهى عادة السعودية والكويت وقطر والإمارات(٦) .

وفى مجال التنمية الزراعية فإن حجم القروض التى قدمت من سبع مؤسسات عربية قطرية وقومية خلال الفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣ لعشر أقطار عربية لا تتجاوز نحو ٥٪ من المواد المالية المخصصة للتنمية الزراعية المحددة فى الخطط التنموية ، وذلك على الرغم من محدودية تلك الموارد المخصصة للتنمية الزراعية فى تلك البلدان(٧) .

إن اهم ما يلفت الانتباه فى المساعدات القومية ـ رغم ضآلتها ـ إنها غالبا ما توجه لمجالات مضمونة او شبه مضمونة تتوافر لها البنية الأساسية والتكنولوجيا ، وفى ظننا أن هذه الاستثمارات وجهت إلى القطاعات الحديثة دون الاهتمام بالقطاع التقليدى وهو القطاع المهيمن فى معظم الأقطار العربية غير النفطية والذى يعانى من محددات هيكلية فى مشروعات البنية الاساسية ، وخاصة فى الرى والطرق ووسائل النقل والتخزين . ومما يؤكد على هذه الملاحظة ما أورده وزير سودانى أسبق للزراعة فى مجال انتقاده لرأس المال العربى ، حيث أشار إلى مشروعات الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعى بالقول بانها « بدأت بالمشاريع الإنتاجية ولم تهتم بمجموعة مشاريع الهياكل الزراعية حيث أن هذه المشاريع ذات مردود إنتاجي فى الأجل الطويل من ناحية خدمتها للمشاريع الإنتاجية ، وإن البدء بالمشاريع الإنتاجية يؤدى إلى إجهاض استراتيجية التنمية طويلة الأجل »(٨) .

وعلى المستوى القطرى فإن حالة التنمية الزراعية تبدو جد مهملة فهى لا تحظى بالنصيب اللازم من الاستثمارات ، كما انطوت سياسات التسعير لبعض المنتجات الزراعية الأساسية على مظاهر تحيز لصالح المستهلكين فى الحضر وقطاع التصنيع على حساب المنتجين الزراعيين .

لقد غلب ـ أيضا ـ على سياسات الائتمان القصور الواضح فى كفاءة مؤسسات التمويل وصعوبة شمولها للمنتجين ، هذا بالإضافة إلى تحيزها للقطاع الحديث ولكبار الملاك سواء فى إمكانية الوصول او الاستفادة منها والدعم الذى يحصلون عليه ، وأخيراً تجدر الإشارة إلى ان سياسات البحث العلمى والتطوير تفتقر إلى الاهتمام الكافى سواء فى البنية المؤسسية او التمويل والموارد البشرية والأولويات(٩) .

وفى ظل اتساع قاعدة العجز العربى غذائيا وعلى مستوى معظم الاقطار ، وخاصة فيما يتعلق بتطوير التجارة البينية فهى - فى معظمها - طالبة الغذاء من خارجها حيث لا يوجد الفائض الكافى من ناحية ولا تتوفر للتجارة البينية العربية المزايا التفضيلية المناسبة ، ومن ثم كانت التجارة البينية فى مجال الغذاء محدودة ولا تتجاوز نحو ٩,١٥٪ من حجم المبادلات مع الخارج فى عام ١٩٨٠[١٠] . ومن المتوقع أن تكون هذه النسبة قد تدهورت فى نهاية الثمانينيات نظرا لتردى أوضاع الأمن الغذائى العربى .

التحولات العالمية وآثارها على الأمن الغذائى العربى :

يدخل « النظام العالمى » مرحلة جديدة بصرف النظر عن رؤية البعض له ووصفه إما بعالم احادى القطب (هيمنة الراسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية) ، أو بالعالم متعدد الاقطاب الراسمالية (اليابان مع نمور جنوب شرقى آسيا ، واوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية) ، او عالم مرحلة المخاض لولادة نظام عالمى جديد . إن اهم ما يعنينا فى هذا الصدد هو صورة المستقبل المنظور (حتى نهاية التسعينيات) ورصد الآثار المباشرة او غير المباشرة للتحولات الراهنة والمرتقبة على الأمن الغذائى العربى قوميا وقطريا ، وفى تقدير الباحث يمكن تحديد اهم ملامح هذه التحولات وآثارها فيما يلى :

١ - ادى الانهيار المروع للاتحاد السوفيتى سابقا مع غالبية الدول الشرقية إلى خلل اكثر عمقا فى النظام الاقتصادى العالمى الأمر الذى ستكون له انعكاساته السلبية على الدول العربية بصورة مباشرة او غير مباشرة . ومن اهم هذه الانعكاسات مايلى :

أ) انحسار بل وربما انعدام كل المعونات والقروض الميسرة التى كانت تقدم لبعض البلدان العربية خاصة بالنسبة لتلك البلدان التى كانت على علاقة سياسية متميزة مع الاتحاد السوفيتى .

ب) إنحسار فرص التسويق للعديد من الصادرات العربية وخاصة القطن وبعض منتجات الخضر والفواكه حيث كانت الدول « الاشتراكية » سابقا بمثابة سوق كبيرة لهذه المنتجات ، وخاصة مصر وسوريا - ويرجع هذا الانحسار لسببين أساسيين :

اولهما : تهاوى اقتصاديات دول الكومونولث الجديدة الأمر الذى يجعلها عاجزة عن استقبال الواردات فى ظل ندوة العمله الأجنبية .

ثانيهما : إن الدول الراسمالية الغنية ستسعى لتقديم بدائل لتلك الواردات من عدد من هذه السلع بشروط ميسرة خشية المزيد من انهيار دول الكومونولث الأمر الذى يعرض أوروبا والعالم لمخاطر اضطرابات سياسية غير مامونة العواقب .

جـ) إن الدول الراسمالية كانت تسعى فى ظل الحرب الباردة إلى إحداث نوع من التعادلية السياسية مع الاتحاد السوفيتى سابقا من خلال تقديم المساعدات لحلفائها أو جذب مناوئيها من خلال التلويح بالمساعدات . ومع نهاية الحرب الباردة وغياب عالم « الاستقطاب » بين القوتين العظميين فإن الدول الراسمالية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ستحد من المساعدات المقدمة للدول النامية ومن بينها الدول العربية . ومن المتوقع أن توجه جزء كبير من المساعدات التى كانت تقدم للدول النامية لدول الكومونولث وبعض الدول الشرقية المنهارة اقتصاديا .

د) من المتوقع ان يستمر مسلسل تفاقم الأزمة الاقتصادية فى دول الكومونولث وستنعكس بصورة مباشرة على أوضاع الزراعة والغذاء . فبينما كان الاتحاد السوفيتى سابقا أكبر مستورد للقمح فى العالم فإنه سيظل وبدرجة أكبر وبكثير عن ذى قبل . ويرجع هذا التدهور المتوقع إلى سببين أساسيين :

أولهما : عجز دول الكومونولث فى ظل أزمتها الاقتصادية عن توفير الاستثمارات الكافية للتنمية الزراعية ،

وثانيهما : اضطراب علاقات وقوى الإنتاج فى مرحلة الانتقال من العام إلى الخاص (من ملكية الدولة إلى القطاع الخاص) وسيؤدى هذا الاضطراب بدوره إلى آثار سلبية كبيرة ـ كما نتوقع ـ على الإنتاجية والإنتاج الزراعى . إن دخول دول الكومونولث فى السوق العالمية لواردات القمح بالكميات الكبيرة سيؤدى إلى زيادة الطلب على القمح وبعض المنتجات الغذائية الرئيسية الأمر الذى سينعكس فى زيادة الأسعار العالمية بدرجة أكبر ـ كما نتوقع ـ عن ذى قبل . إن أهم آثار هذا الوضع هى الأضرار بالدول العربية المستوردة للقمح وبكميات كبيرة .

٢ ـ من المتوقع أن تؤثر أوروبا الموحدة مع حلول عام ١٩٩٣ سلبا على أوضاع العديد من الدول العربية المصدرة لهذه السوق وخاصة مصر والمغرب والجزائر وتونس لأسباب متعددة من أهمها اندماج بلدان منتجة لمحاصيل « مشابهة » للصادرات العربية مثل اسبانيا والبرتغال واليونان ، ووضع القيود المحددة للكميات المصدرة لها من الدول العربية ، أو وضع شروط نوعية للحد من الواردات تحت مسميات مختلفة ربما يكون أهمها الشروط البيئية ، وفى مقابل هذه المحددات المتوقعة من السوق الاوروبية فمن المتوقع أن تنمو مكانة دول منافسة للعديد من الدول العربية مثل قبرص وتركيا وإسرائيل فى ضوء ما تتمتع به من صناعة تصدير متطورة .

٣ ـ على الرغم من تعثر مباحثات جولة أورجواى وخاصة فيما بين اليابان وأوروبا من ناحية ، والولايات المتحدة الامريكية من ناحية أخرى ، وبين الدول المتقدمة

من جهة ، والدول النامية من جهة اخرى فإن التسعينيات قد تشهد تنفيذا لجزء من تحرير التجارة الخارجية ، ويعنى هذا الوضع المحتمل باعتراف الدول المتقدمة حدوث آثار سلبية على الدول النامية ذات العجز الكبير فى الميزان التجارى الزراعى نظرا لما سينطوى عليه التحرير من خفض متعمد للأسعار العالمية من قبل الدول ذات الفائض الإنتاجى الكبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية (حالة القمح) والدول الأوروبية (منتجات الألبان) حيث كانت تتمتع هذه المنتجات وغيرها بدعم للتصدير .

٤ - ربما يرى البعض بان التقدم التكنولوجى الهائل المعتمد على « الثورة الخضراء الثانية » (ثورة البيوتكنولوجى) سيحدث طفرة هائلة فى الإنتاجية والإنتاج الزراعى فى الدول المتقدمة إلا أن الكاتب لا يتوقع حتى نهاية التسعينيات أن تحقق هذه « الثورة » نتائج اقتصادية ملموسة . وبافتراض حدوث بعض التقدم فى إنجازاتها فإن الدول النامية ستعانى من احتكار الدول المتقدمة لمدخلاتها وستحول دون وصولها للدول النامية ومنها البلدان العربية .

وخلاصة ما تقدم فإن التحولات العالمية الجارية والمرتقبة تبدو غير مواتية عن ذى قبل لمواجهة العجز الغذائى العربى .

التحولات الاقليمية وأثرها على الأمن الغذائى العربى :

ساهم انهيار الاتحاد السوفيتى سابقا مع معظم دول أوروبا الشرقية فى مقابل بزوغ « نجم امريكا وحلفائها » كقوة عالمية وحيدة (اقتصاديا وسياسيا) من ناحية ، وما آل إليه النظام العربى من انهيار بعد حرب الخليج من ناحية اخرى فى تهيئة المناخ السياسى والاقتصادى لفرض نظام شرق - اوسطى بديلا « للنظام الإقليمى العربى » ويتضافر مع هذا التحول المحتمل مجموعة من الآثار التى بدت ملامحها فى الظهور بعد حرب الخليج وغيرها من الآثار المتوقعة فى المستقبل المنظور . ومن اهم هذه الآثار السلبية مايلى :

١ - ينطلق النظام الشرق - اوسطى من بناء محور أو محاور للإجهاز على ما تبقى من محاولات لإحياء التضامن العربى فى مواجهة القوى الإقليمية المتربصة به وهى إسرائيل وتركيا وإيران . إن الواضح -حتى الآن على الأقل- أن إسرائيل لا تكتفى بالأرض مقابل السلام بل تسعى للحصول على مزيد من المياه العربية على حساب حاجة سكانها وامنها الغذائى ، وتتعدى هذا المطلب إلى فتح السوق العربية على مصراعيها للغزو التكنولوجى والاقتصادى . كما أن تركيا ببنائها لمشروع جنوب شرق الأناضول باتت تهدد -بل وهددت بالفعل- الحقوق التاريخية لكل من سوريا والعراق فى مياه الفرات ودجلة - وهاهى إيران تقوى

النزوع نحو انفصال الشيعة وتهديد وحدة شعب ودولة العراق ، وليس بخاف الآن الربط بين الضغوط التركية على كل من سوريا والعراق من جهة ، وعدم انصياع إسرائيل لسلام عادل من ناحية اخرى .

٢ - أدت حرب الخليج فيما أدت إلى خسائر اقتصادية وسياسية هائلة ربما كان اهم ملامحها فيما يتعلق بالأمن الغذائى مايلى :

أ) انحسار المعونات والقروض الميسرة من الدول العربية صاحبة الفوائض المالية إلى الدول ذات العسر المالى وخاصة بالنسبة للدول التى « انحازت » مع العراق إبان الأزمة . كما أن بعض هذه الدول وإن توافر لها فائض يمكنها من المساعدة فلم تعد متحمسة للعمل العربى فى ضوء عجز النظام العربى عن « إنقاذ » الكويت بعد غزو العراق له فى اغسطس عام ١٩٩٠ ويضاف إلى هذا البعد تقلص الفوائض المالية من جراء الحرب وما تبعتها من سحب جزء لا يستهان منها .

ب) الانحسار الكبير فى حجم هجرة العمالة العربية وخاصة من كل من مصر والأردن وفلسطين واليمن والسودان إما لاسباب تعود إلى عجز الدول المستقبلة عن توفير فرص عمل ودخل لهم مثل العراق ، او لأسباب سياسية نجمت عن مواقف بعض البلدان المصدرة للعمالة من ازمة الخليج ، وخاصة السودان والأردن وفلسطين واليمن ، ولا يخفى على احد الدور الذى كانت تمثله تحويلات المهاجرين فى إصلاح الخلل فى ميزان المدفوعات من ناحية ، او فى توجيه جزء من التحويلات للاستثمار فى التنمية الزراعية من ناحية اخرى .

ج) لا تزال ، وربما ستظل فى المدى المنظور ، آثار الانقسام السياسى العربى من جراء حرب الخليج محدداً أكبر للتجارة البينية العربية ، وستتقلص بدرجة اكبر عن ذى قبل فرص التبادل السلعى بين دول الفائض فى بعض المنتجات ودول العجز الأمر الذى سيؤدى إلى صعوبات متزايدة فى تنمية الصادرات الزراعية لبعض البلدان العربية بالإضافة إلى ما سبق ذكره من صعوبات على المستوى العالمى .

إن جماع تلك التحولات الراهنة والمرتقبة تعنى عجزا قطريا وقوميا متزايدا فى مجال تحقيق الأمن الغذائى .

الخلاصة :

إذا كانت نتائج عقدى السبعينيات والثمانينيات قد اوضحت مدى ما آل إليه الأمن الغذائى العربى من تدهور كبير فإن صورة التسعينيات بتحولاتها الدولية والإقليمية

تجعل صورة المستقبل المنظور تبدو اكثر فزعا وربما مدعاة للياس الكبير ومثل هذا التوقع ليس إحساساً ذاتياً بقدر ما هو رصد وتحليل الواقع الموضوعى الذى يحيط « بالنظام العربى » ككل وبمعظم اقطاره وخاصة « الفقيرة » .

لقد عشنا ردحا طويلا من الزمان ندعو للأمن الغذائى العربى نعقد له المؤتمرات والندوات واللقاءات الرسمية دون أن نعى محدداته الموضوعية ودون أن نواجه هذه المحددات بصراحة ، ولقد نبه كاتب هذه الورقة إلى العديد من أوهام ممكنات تحقيق الأمن الغذائى العربى بدون تجاوز تلك المحددات منذ ما يزيد على نصف عقد من الزمان[11] ، وها هى تلك المحددات ـ وللأسف ـ تؤكد مصداقيتها فى إطار الواقع العربى وخاصة منذ احداث حرب الخليج ، ولقد كان من السهولة بمكان أن يطرح كاتب هذه الورقة مجموعة من التوصيات الرامية لتحقيق المزيد من الأمن الغذائى العربى على المستوى القومى ولكن الامانة العلمية تقتضى أن يرفض وضع مجموعة من « الينبغيات » غير المستندة على إدارة سياسية قومية وقطرية ترتبط بسياسات وخطط وبرامج وآليات تمكن من تحقيقها بصورة فعالة .

إن خير ما يمكن أن نختتم به هذه الورقة قول الله تعالى ﴿ إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ﴾ .

اما وكيف يتحقق التغيير وبمن فإن الإجابة عنه تبدو جد عسيرة فى زمن ضاعت فيه الثوابت ، وازدادت القوى صاحبة المصلحة فى التغيير هشاشة وتهميشاً .

---

(٥) حسين مرهج العماش ، الصناديق العربية ودورها الإنمائى : تصورات التسعينيات مجلة المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (١٥٣) ١٩٩١/١١ ، ص ٥٧ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٥٩ .

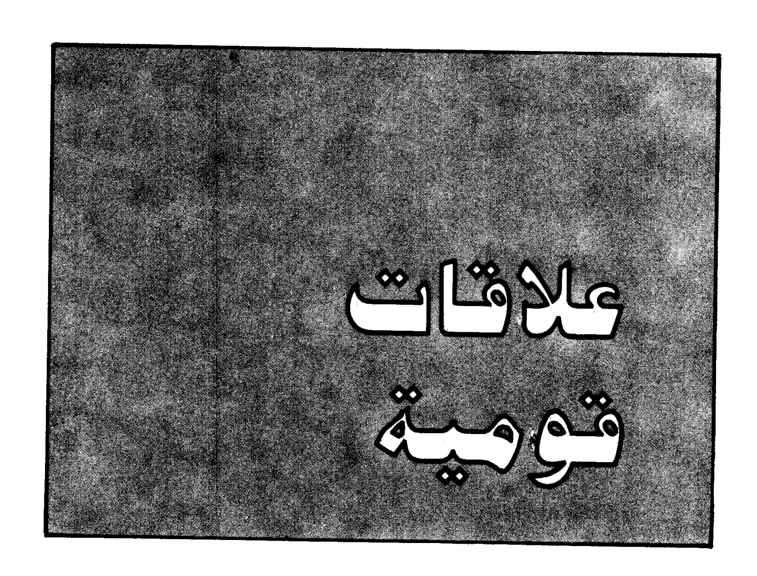
(٧) د . خالد تحسين على ، ازمة الغذاء والعمل العربى المشترك ، مجلة المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت العدد (١٢٣) ١٩٨٩/٥ ، ص ١١٠ .

(٨) الصديق عابدين ، تجربة الاستثمار الزراعى العربى فى السودان ، اعمال ندوة الأمن الغذائى فى الدول العربية والعالم الثالث ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٥ .

(٩) لمزيد من التفاصيل ارجع إلى :
المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية العربية ، الجزء الأول ، التقرير الشامل ، الخرطوم نوفمبر / تشيرين ثان ، ١٩٨٢ .

(١٠) لمزيد من التفصيل حول تدنى التجارة العربية البينية فى المنتجات الزراعية ارجع إلى : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة اقتصادية لمحددات واساليب التجارة البينية العربية الزراعية ، الخرطوم ديسمبر / تشرين اول ، ١٩٨٥ ، ص ١٢٤ ، ص ١٢٨ .

(١١) طرح كاتب المقال ملاحظاته حول مخاطر الوهم بتحقيق الأمن الغذائى العربى بصورة اكثر تفصيلا فى : الأمن الغذائى العربى ، اعمال الندوة التى نظمها منتدى الفكر العربى حول الأمن الغذائى فى الدول العربية والعالم الثالث ، عمان ، ٨ ـ ١٠ شباط / فبراير ١٩٨٦ ، عمان آب / اغسطس ١٩٨٦ ص ١١٧ ـ ١٢٣ .


علاقات
قومية

كلمة الدكتور / عصمت عبد المجيد

الأمين العام لجامعة الدولة العربية

السيد الأستاذ / أحمد حمروش - رئيس اللجنة المصرية للتضامن
السيد الأستاذ الدكتور / حسن محمد مكى - رئيس الوفد اليمنى
السادة و السيدات أعضاء الندوة

يسرنى نيابة عن الاستاذ الدكتور احمد عصمت عبد المجيد الامين العام لجامعة الدول العربية ، ان اتوجه باصدق مشاعر الاعتزاز والامتنان إلى جميع السادة المشاركين فى اعمال ندوتكم هذه ، التى تضم الصفوة من رجال الفكر والسياسة فى كل من جمهورية مصر العربية ، والجمهورية اليمنية ، متمنياً لكم كل النجاح والتوفيق فى تحقيق الغاية المنشودة من هذه الندوة ، وهى توطيد العلاقات المصرية اليمنية وفتح آفاق جديدة لها تاكيداً لوحدة المصير بين شعبى البلدين الشقيقين ، ودعماً للروابط العربية بصفة عامة ، والواقع ان عملكم هذا يتمشى مع ضرورة الإحاطة السليمة بتاريخ العلاقات الأزلية التى كانت ومازالت تربط مصر باليمن ، وتاثير الموروث الحضارى الضخم على واقع ومستقبل العلاقات بين الشعب العربى اليمنى والشعب العربى المصرى .

ايها السادة :

إن من نعم الله على الأمة العربية ودليل حيويتها ونقائها ان ترتفع اصوات فيها من هنا وهناك وبصفة ملحة داعية للإخاء والتضامن وجمع الشمل ، وتوحيد القوى لكى لا تتكرر على الأمة تلك المآسى التى عشناها فى وجداننا جميع أوجه حياتنا ، وكانت نتيجتها تعثر مسيرة التضامن وتحقيق اهدافنا القومية . وانه لمن المؤكد ان ندوتكم هذه تمثل خطوة هامة وإيجابية نحو دعم كل القوى القومية ، وجميع الجهود التى تبذل من اجل استعادة التضامن العربى ودعم مسيرته .

وإذا كانت جامعة الدول العربية تدعم كل المساعى الرامية إلى توثيق علاقات التضامن الأخوى بين كافة الدول العربية وشعوبها ، فإن الكشف عن مزيد من المزايا والسجايا المشتركة يمكن توظيفها وخاصة فى الوقت الراهن ، لكى تكون دافعاً ندعم به العمل العربى المشترك من اجل تحقيق التعاون والتكامل العربى فى جميع المجالات .

ايها السادة :

إننا لعلى ثقة فى أن الأمل سيظل معقوداً على جامعة الدول العربية رمزاً لوحدة الانتماء والمصير ، ومنبراً للحوار والتفاعل بين اعضاء الأسرة العربية الواحدة ، وإطاراً مؤسسياً شاملاً ينمو فيه بثبات العمل العربى المشترك من اجل بناء امن الأمة ، وتحقيق تنميتها المتكاملة ، وتشييد صرح وحدتها الشاملة .

وإننى ارجو أن تكون ندوتكم هذه استمرارا قويا للارتباط ما بين أصحاب القرار وأصحاب الراى فى العالم العربى ، وتاكيداً للإرادة العربية الحاسمة فى أن يكون لها مكانة مرموقة تنسجم مع إمكانياتها فى عالمنا المعاصر ، وأن يكون ميراثنا الحضارى ، وتاريخنا المجيد ، أدعى إلى بناء الثقة بين كافة دولنا العربية ثقة « أساسها » مبادىء واهداف ميثاق جامعة الدول العربية ، والمصلحة العليا لأمتنا .

هذا ويسعدنى أن أؤكد لحضراتكم ان ما سوف تتوصلون إليه من توصيات سيكون محل اعتبار لدى الأجهزة المختلفة فى جامعة الدول العربية وفى الوقت نفسه ، أرجو مساندتكم القوية فى دعم كل ما يصدر عن جامعة الدول العربية من موقف ومقررات قومية ، والمساهمة الفعالة فى تجسيد كل ما يصدر عنها من توصيات .

وفقكم الله إلى ما فيه خير امتنا العربية وسدد خطاكم نحو غد مشرق ينعم فيه المواطن العربى بالأمن والسلام والازدهار ، والله من وراء القصد وهو يهدى إلى سواء السبيل .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

المصالحة العربية كيف .. ومتى ؟
من أجل أسس جديدة لتضامن عربى أكثر واقيعة

كلمة الأستاذ / عبد الوكيل السروري

السكرتير العام للمجلس اليمنى والسلم والتضامن

نلتقى اليوم فى إطار الجولة الخامسة لندوة العلاقات اليمنية - المصرية على ارض مصر العربية التى كانت فى الماضى ومازال حتى اليوم قلعة للنضال القومى العربى ، ونبراساً يضىء طريق الأمة العربية نحو مزيد من اليقظة ، والنهوض القوميين ، من اجل إعادة صياغة اهداف التضامن العربى على اسس جديدة اكثر واقعية .

كانت مصر عبد الناصر السباقة والرائدة فى إشعال لهيب الثورة العربية من أجل التحرر والعزة والكرامة ، والتقدم الاجتماعى والوحدة .

وكانت ثورة يوليو ١٩٥٢ م سنداً فاعلاً لكل الثورات التحررية فى كل من آسيا وافريقيا ، وامريكا اللاتينية .

وفى تلك المرحلة احتلت امتنا العربية مكاناً خاصاً على الصعيد الإقليمى ، والدولى ، وفرضت على العالم ان يحسب لها الحسابات الدقيقة ويضع لها الاعتبارات المناسبة .

ولكن وضع الأمة العربية اليوم فى افول وانحسار وتذمر وتشرذم وتمزق رهيب لم يعد يقبله العقل العربى الجديد ، ونحن لا نريد ان نحاكم واقع اليوم وظروفه من واقع وسمات المرحلة الماضية . فقط نود ان نقول إن الفرق شاسع ، والظروف والتوازنات القديمة قد اختلت تماماً على المستوى الدولى ومعها اهتزت الموازين الإقليمية ، وبرزت توازنات ومعادلات جديدة ، والامة العربية بواقعها الراهن لم ولن ترقى إلى مستوى المواجهة لجملة الصعاب والتحديات الراهنة التى تهدد مصير امتنا

وأمنها واستقرارها وتقدمها بمزيد من التمزق والعقبات فى ظل المتغيرات الدولية وتاثيراتها على الوضع العربى الحالى والمستقبلى ..

فالننظر إلى أوروبا التى عاشت فى الماضى مرحلة مواجهة وحرب باردة طال امدها ، فهاهى اليوم تعمل جاهدة من اجل العيش تحت سقف واحد .. فاين نحن كامة عربية من كل ذلك . فى الوقت الذى نملك الثروة والعقول وكل الشروط الأخرى للعيش تحت سقف واحد .

إن النظام العالمى الجديد يدعو إلى تبنى قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان أبرز شعارات واهداف المرحلة الجديدة ، فكيف يمكننا وحال امتنا العربية كما اشرنا له سلفا التعاطى والتفاعل مع روح العصر ومتطلباته لتجاوز كل ما نحن عليه من تفكك ومصاعب سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها .

ولننظر على سبيل المثال لا الحصر إلى الحصار الدولى المفروض على شعبنا العربى فى العراق وليبيا بعد ان نفذت العراق كل القرارات الدولية ، ولننظر ايضاً إلى ما يفتعل من حولنا على أرض فلسطين والأراضى العربية المحتلة ، وجنوب لبنان ، والصومال ، وجنوب السودان ، وحالة الإرهاب والعنف السياسى فى اكثر من قطر عربى . إضافة إلى التفكك العربى والصراعات غير المبررة ، والهوة التى تتوسع يوما بعد يوم فى إطار التضامن العربى ، نحن نخشى فيما نخشى ان تتوسع هذه الهوة ويزداد التدهور فى البنية التضامنية العربية اكثر مما هو عليه فى الوقت الحالى ولنسأل انفسنا فى الوقت نفسه هل اتضحت مصداقية النظام العالمى الجديد واهدافه وشعاراته ؟ أم انها شعارات دون فعل .

والسؤال المطروح امامنا فى هذه الجولة المصالحة العربية كيف .. ومتى ؟ وهو سؤال وجيه علينا الرد عليه بكل موضوعية .

ولكن من بمقدوره أن يكون حكماً فى الرد الموضوعى المدلل بالوقائع والحيثيات على سؤال كبير كهذا فى مرحلة معقدة وصعبة تهدد مصير الأمة وحضارتها ووجودها بالانهيار ، وفى هذه الحالة هل نحن قادرون على خلق اسس جديدة لإعادة اللحمة إلى الصف العربى ؟ ضمن رؤية واقعية وقراءة صحيحة للمرحلة الراهنة ، ولكن دعونا فى هذا اللقاء قبل الرد على مثل هذا التساؤل ان نكون واعين للجوهر ، وايضاً واعين بأن المصالحة العربية تعنى الحفاظ على مستقبل امتنا العربية ، وكذا علينا فحص مصداقية اهداف وشعارات النظام العالمى الجديد فى ضوء المؤشرات سالفة الذكر فى هذه الورقة .

إن مبادرتنا للبحث فى هذا الأمر المتشعب ذو اهمية كبيرة لنا جميعا ، ليس فقط فى هذا الزمن الصعب ولكن لأن متطلبات العصر ومتغيراته الدولية تفرض علينا العمل الحثيث من اجل المصالحة العربية لأنه حان وقتها رغم تاخر موعدها الحقيقى ، ولكن لنقول إن للظروف احكامها ولتبدأ المصالحة من خلال خلق الثقة أولا ، وإزالة كل المسببات التى أدت إلى الفرقة العربية ثانيا ، لإيجاد الأرضية المشتركة والصائبة ، والتعامل العقلانى والواقعى مع الواقع العربى الراهن بكل علاقة ، وتعقيداته ، والظروف المحيطة به ، كما نعلم جميعا بانها تمت وتتم مشاورات وحوارات عربية على مختلف المستويات ، حول اهمية إعادة اللحمة إلى التضامن العربى ، من أجل سد كل الثغرات التى فتحت فى جسم التضامن العربى فى ظل ظروف وملابسات حرب الخليج ، فى سبيل إزالة كل المسببات التى أدت إلى ذلك ومن أجل التصدى والمجابهة للمخاطر التى تهدد وجود أمتنا العربية ، والتحديات المختلفة الأخرى التى تحيط بحاضر ومستقبل الأمة ، وهذه مسؤولية تاريخية تقع على عاتق الحكومات والمنظمات اللاحكومية وجماهير أمتنا العربية فى مشرق ومغرب الوطن العربى الكبير ، كما يجدر القول هنا بان مفتاح المصالحة العربية بيد الأنظمة العربية الرسمية . ولكن لا يمنع ذلك ابدا أن يكون للقائنا هذا اجتهاداته ومحاولاته للبحث عن صيغة يتقدم بها إلى جامعة الدول العربية ورؤساء وملوك وأمراء الأمة العربية قاطبة بهدف البحث عن أرضية سياسية وتضامنية واقتصادية واجتماعية ، ودفاعية جديدة للعمل المشترك فى سبيل إعادة الروح إلى التضامن العربى ، وتجاوز كل مواطن الضعف الماضية - والحاضرة استجابة لروح العصر ومتغيراته المتسارعة ، ومن أجل المستقبل الأفضل ، وتاسيساً عليه يمكننا القول بان المصالحة العربية من وجهة نظرنا تبدأ من خلال اتجاهات عدة أبرزها ، نلخصها على الأرضية التالية :

أولا : رؤيتنا من أجل حل النزاعات العربية - العربية - تبدأ من نقطة الصفر .. أى من نقطة إعادة الثقة المتبادلة بين الحكومات العربية من خلال الحوارات السلمية متعددة الأوجه بحيث تكون المكاشفة الموضوعية ، والنقد البناء هما المدخل الطبيعى لخلق الأساس الصالح للتفاهم والتعاون العربيين على أسس جديدة من اجل إزالة التناقضات القائمة بين اقطار أمتنا العربية خطوة - خطوة .

ثانيا : خلق الشروط الضرورية لضمان مصالح وحقوق كل الدول العربية وبشكل متكافىء بغض النظر عن أن هذا البلد غنى أو فقير .. كبير أو صغير للإسهام فى إيجاد أسس واقعية جديدة للتعاون السياسى ، والاقتصادى ، والاجتماعى ، والثقافى ، والعلمى وغيره فى سياق المصالح والمنافع المتبادلة التى يقوم النظام العالمى الجديد على أساسها .

ثالثا : العمل المشترك لجعل أمن منطقتنا العربية من خصوصياتنا من خلال إحياء ميثاق الأمن القومى العربى وإزالة كل ما من شأنه تعكير صفو هذا الاتجاه على أن يكون مترافقا مع إزالة القواعد العسكرية الأجنبية فى أى قطر عربى .

رابعا : تنظيم ورش عمل للباحثين والخبراء والمفكرين العرب للمساهمة فى وضع استراتيجية عربية جديدة تواكب متغيرات وتطورات وتقنيات العصر .. ولوضع منطلقات المشروع الحضارى القومى العربى المنشود كأساس للانطلاق نحو المستقبل .

خامسا الكفاح المشترك ضد عدونا الرئيسى فى الوقت الراهن وهو التخلف ، وإعداد العدة لمجابهته بشتى الإمكانيات والسبل المتاحة وعلى مختلف الأصعدة .

ـ هذه قراءة سريعة ورد متواضع على السؤال الذى تناقشه ورقة المصالحة العربية .. كيف ومتى ؟ كمساهمة من قبلنا فى سياق المداولات الجارية والرأى الآخر للبحث عن القواسم المشتركة والرؤية الجماعية ، والفعل الجماعى ، من أجل أسس جديدة لتضامن عربى أكثر واقعية .

دور المنظمات غير الحكومية في توفيق العلاقات بين الرأى العام المصرى واليمنى

ابراهيم نافع

اكتسب دور المنظمات غير الحكومية بمختلف انواعها اهمية متزايدة على الصعيد الدولى ، ولم يعد قاصرا على إسهام منظمات تطوعية عن دول الشمال فى اعمال تنمية أو إغاثة او مواجهة للفقر فى هذه او تلك من دول الجنوب . فقد برزت فى هذه الدول ايضا انواع متعددة من المنظمات غير الحكومية ، وقام بعضها بادوار مهمة تجاوزت الإطار الوطنى إلى آفاق إقليمية ودولية . والمؤكد ان منظمة التضامن الافريقى الآسيوى هى إحدى اكبر هذه المنظمات واكثرها فاعلية فى دعم الروابط بين العديد من شعوب المنطقة ، من خلال الجهود التى تبذلها اللجان القطرية للتضامن .

وتتميز اللجنتان المصرية واليمنية باتساع نطاق انشطتهما المتنوعة الأمر الذى يؤهلهما لاتخاذ مبادرة وإعداد خطة متكاملة تشارك فيها منظمات غير حكومية أخرى ، من اجل توثيق الروابط والعلاقات بين الراى العام فى البلدين .

ولعل نقطة البداية الضرورية فى هذا المجال هى التعريف بتجربتى البلدين ، وخاصة فى مجال التطور الديموقراطى ، وهو المجال الذى يتوقف عليه الكثير من جوانب المستقبل ، فضلا عن انه وثيق الصلة بدور ونشاط المنظمات غير الحكومية ، فهذه المنظمات تعد بمثابة القلب للمجتمع المدنى ، الذى يرتبط بنجاح التطور الديموقراطى بإمكانات تعزيزه ودعم فاعليته . وهناك حاجة إلى تعميق المعرفة

المتبادلة بالتجربة الديموقراطية فى البلدين . فقليلون هم الذين يعرفون فى مصر مثلا مدى التقدم الذى احرزته هذه التجربة ، المشكلات التى تواجهها ، ويندر أن نجد من يعرف الأحزاب والتنظيمات السياسية فى اليمن ، والتى وصل عددها إلى ٤٦ حزبا وتنظيما ، وفقا للكتاب الصادر حديثا عن مجلة « الثوابت » بعنوان (البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية فى الجمهورية اليمنية - دراسة مقارنة) ولذلك فإن إحدى مهام اللجنة المصرية للتضامن فى هذا المجال أن تعمل بالتعاون مع اللجنة اليمنية على نقل خبرة هذه التجربة إلى الراى العام المصرى ، فى نفس الوقت الذى يتم التعاون فى نقل خبرة التجربة المصرية إلى الراى العام اليمنى .

ويمكن تحقيق ذلك ، بالتنسيق ايضا مع منظمات اخرى غير حكومية ، من خلال تبادل المطبوعات وتنظيم مؤتمرات وندوات ولقاءات فكرية تنشر اعمالها وتوزع على نطاق واسع . فإلى جانب ما يتيحه ذلك من تفاعل خلاق مباشر بين عناصر من النخبة المثقفة والسياسية فى البلدين ، ينبغى الاهتمام بتوسيع قاعدة المعرفة المتبادلة بالتجربتين من خلال نشر اعمال مثل هذه اللقاءات على ارحب نطاق .

وتشتد حاجة الراى العام المصرى ايضا إلى التعرف على تجربة الوحدة اليمنية ، باعتبارها نموذجا رائدا لوحدة ديمقراطية قوامها الاختيار الشعبى بمناى عن اى نوع من القسر والإرغام ، الأمر الذى يوفر لها اساسا صلبا يكون من الصعب اهتزازه .

ولا يقل اهمية ابدا السعى إلى تحقيق تبادل ثنائى منتظم ومستمر ، بما يعمق المعرفة المصرية بالثقافة المحلية فى اليمن ، ويعزز المعرفة اليمنية بالثقافة المحلية المصرية ، ويؤكد فى الوقت نفسه العناصر المشتركة فى الثقافة العربية . وإذا كان جانب من الإنتاج الثقافى المصرى يجد طريقه إلى اليمن بسهولة ويسر ، فهو يكاد يقتصر على بعض الأعمال الفنية الأكثر شهرة على الصعيد العربى ، فيما تظل كثرة من هذه الأعمال فضلا عن مجمل الإنتاج الأدبى والفكرى والعلمى خارج دائرة التداول ، سواء من مصر إلى اليمن او بالعكس ، إلا فى حالات قليلة للغاية . ويمكن لبعض المنظمات غير الحكومية ان تبحث هذا الوضع وتعمل على تغييره تدريجيا ، بما يساعد على ضمان تدفق الإنتاج الثقافى بين البلدين . والمفترض أن لمنظمات منها مصلحة فى ذلك ، فضلا عما يحققه هذا التدفق من مصلحة عامة للشعبين ودعم للتواصل العربى ، وخاصة فى الفترة المقبلة التى تزداد الحاجة فيها إلى هذا التواصل فى ظل الترتيبات الإقليمية الجديدة التى ستترتب على السلام العربى - الإسرائيلى . فإذا كنا نريد مواصلة المعركة مع الصهيونية باساليب سلمية ، وأن نخوض صراعا حضاريا ، فلا مناص من تحقيق أكبر قدر ممكن من التواصل بين الشعوب العربية . ولمثل هذه المهمة ، نتوقع أن تتصدى المنظمات غير الحكومية ، وأن تضع فى مقدمة جدول اعمالها توثيق العلاقات بين هذه الشعوب ، وهو ما ندعو اللجنتين المصرية واليمنية للتضامن لأن تبادرا به .

نظرة عامة إلى الدور المصرى فى دعم ثورة السادس والعشرين من سبتمبر لعام ١٩٦٢

الدكتور محمد أحمد خلف الله

هذا المحور فرع من الموضوع العام المحدد للندوة وهو :
(العلاقات النضالية بين ثورتى ٢٣ يوليو و ٢٦ سبتمبر) .
والذين حددوا المحور حددوا له شروطه ، وهى :
(١) بحث الاتجاهات العامة لتطور هذا الدور ، وابعاده المختلفة ، والعوامل التى اثرت فى هذا كله .
(٢) يقوم بهذا البحث باحث سياسى متخصص .
(٣) معقب او اكثر .

ولست ادرى إلى اى حد تتوافر فى هذه الشروط كباحث ، لكنى ادرى انى قد بذلت من الجهد والطاقة ما مكننى من التعرف على هذه الاتجاهات العامة التى سوف اعرضها امامكم .

كان أول ما اتجه إليه ذهنى هو التعرف على الاتجاهات العامة فى المرحلة الزمنية السابقة على قيام الثورة فى السادس والعشرين من سبتمبر - من حيث ان هذه المرحلة هى التى احتضنت كل الأعمال التمهيدية او التحضيرية لقيام هذه الثورة ، وحددت هذه المرحلة فى البدء بثورة ٢٣ يوليو من حيث ان هذا التاريخ هو تاريخ بدء العلاقات النضالية بين الثورة المصرية والأعمال التحضيرية لثورة سبتمبر اليمنية .

وفى هذه الفترة الزمنية نستطيع التعرف على ما يلى :

أولا : من حيث الثورة المصرية :

نقف على حقيقتين هامتين جداً من حيث التأثير القوى فى الأعمال التحضيرية لثورة سبتمبر اليمنية .

اولى هذه الحقائق ، الحدث الثورى فى حد ذاته .

لقد قامت هذه الثورة ضد النظام الملكى فى مصر ، وهو من اقدم النظم الملكية فى العالم عظيما بلغ صداه العالم اجمع ، وبلغ تأثيره فى البلدان العربية ذات الأنظمة الملكية ما جعله :

(١) العمل المخيف الذى يجب ان يقاوم عند اصحاب العروش الملكية .

(٢) الأنموذج الحسن الذى يجب أن يحتذى عند الشعوب العربية ذات الأنظمة الملكية .

وثانى هذه الحقائق ، المبادىء الستة التى أعلنتها الثورة المصرية عند قيامها ـ وبخاصة المبدأ الأول الذى يتمثل فى محاربة الاستعمار ، ولقد حددت الثورة ميادين هذه المحاربة حين اعلنت علاقتها بالدوائر الثلاث : الدائرة العربية ، والدائرة الإسلامية ، والدائرة الأفريقية .

ولقد كان على الثورة ان تحارب الاستعمار فى كل بلد عربى يقوم فيه استعمار .

وهنا يجب ان نشير إلى ان الثورة المصرية قد اضافت إلى هذا المبدأ جديدا من الأمر عندما اعلنت الميثاق الوطنى فى مايو ١٩٦٢ .

كان هذا الجديد هو محاربة اعوان الاستعمار ، ومحاربة الرجعية العربية ، وكانت اولى ثمار هذه الإضافة الجديدة هى موقف النظام المصرى من ثورة سبتمبر اليمنية .

ثانيا : من حيث الأعمال التحضيرية التى سبقت الثورة اليمنية :

وهنا يجب ان نميز بين موقفين : موقف النظام الحاكم ، وموقف الشعب المحكوم .

فمن حيث النظام نقف على :

(١) ميثاق جدة الثلاثى بين كل من مصر واليمن والسعودية ـ ابريل ١٩٥٦ .

(٢) اتفاقية اتحاد الدول العربية ، الموقعة فى مارس ١٩٥٨ .

وهنا لابد من وقفة نبين فيها : كيف تحقق كل ذلك بين نظام ثورى فى مصر ، ونظم ملكية رجعية فى كل من اليمن والسعودية .

سبق ان اشرنا إلى ان العمل الثورى فى حد ذاته كان مخيفا بالنسبة للأنظمة الملكية ، وأن المبدأ الأول من مبادىء الثورة كان مقلقا للاستعمار ، وان الإضافة الجديدة له كانت مخيفة بالنسبة للرجعية العربية واعوان الاستعمار .

والآن نستطيع ان نستكشف الأعمال التى دفعت إليها هذه المخاوف بالنسبة لكل من النظام اليمنى ، والنظام السعودى ، والاستعمار البريطانى فى عدن وبقية المحميات .

والذى يعنينا هنا هو الموقف بالنسبة للنظامين : اليمنى والمصرى

لقد دفعت المخاوف الإمام احمد إمام اليمن إلى التقرب من عبد الناصر ، والاتفاق معه ، لتصبح فى يده ورقة رابحة يتعامل بها فى جبهتين :

الأولى : الجبهة الداخلية . حيث تستطيع هذه الورقة ان تهدىء من روع الساخطين على نظام الإمامة ، والراغبين فى القضاء عليه . كما تستطيع ان تسكت إذاعة صوت العرب التى كانت تبث الأفكار الثورية فى انحاء العالم العربى ، ولو بالنسبة إليه هو فقط .

الثانية : الجبهة الاستعمارية البريطانية الموجودة فى اليمن ، والتى تكره عبد الناصر ، وتحسب حسابه . فقد اصبح من الممكن مساومة الإمام احمد للاستعمار على اساس من العلاقة بعبد الناصر .

انه فى إطار هذه الدوافع وقع الإمام احمد ميثاق جدة فى ابريل ١٩٥٦ ، واتفاقية اتحاد الدول العربية فى مارس ١٩٥٨ .

والظاهرة الجديرة بالتسجيل من امر الإمام احمد انه كان يماطل فى الالتزامات التى كانت تفرضها عليه الاتفاقات ، وانه حين تحقق الخطر من النظام المصرى بعد إصدار القرارات الاشتراكية فى يوليو ١٩٦١ ، وبعد الانفصال السورى ، عمد إلى التحلل من التزاماته القانونية ، وكانت اداته إلى ذلك قصيدة شعرية هجا فيها عبدالناصر ونظامه اشد الهجاء ، واذاعها فى الناس بكل السبل الممكنة يومذاك .

والآن ـ ماذا كان موقف عبد الناصر من كل ما صنعه الإمام ؟

كانت الظروف التى تحيط بالثورة المصرية يومذاك ، هى الدافع القوى لعبد الناصر كى يلتقى بالإمام ـ على بعد ما بينهما من مسافات ـ حيث كان احدهما ثوريا لا حدود لثوريته ، والآخر رجعيا لا حدود لرجعيته .

وتتمثل هذه الظروف فى :

(١) كانت الثورة المصرية وليدة ، ولم يكن عمرها يومذاك يتجاوز عدد اصابع اليد الواحدة من السنوات ، وكانت فى حاجة إلى من يسالمها من الدول ، ويقف إلى جانبها ، وبخاصة الدول العربية .

(٢) كان عبد الناصر يرى فى وجود الاستعمار البريطانى بعدن الخطر الأكبر بالنسبة له من حيث أن عدن اخت السويس من حيث القواعد البريطانيون . فإما أن يخرج البريطانيون من عدن ، وإما أن يعودوا ثانية إلى السويس .

وفى الاتفاق مع اليمن والسعودية درءاً لهذا الخطر ولو لحين .

(٣) كانت هناك معركة حلف بغداد ، وكان تكتل الدول العربية فى مواجهة هذا الحلف هدفا من اهداف عبد الناصر .

(٤) وهو الأهم أن وجود المصريين فى اليمن مع تصالح الإمام احمد وعبد الناصر ، هو السبيل لبث الأفكار الثورية فى ارجاء اليمن ، ولحماية الجماعات الثورية من الشعب اليمنى ، من غضب الإمام وانتقامه .

وأفاد هذا الموقف الناصرى من غير شك ، فى الإعداد والتحضير لثورة سبتمبر من عام ١٩٦٢ .

افاد وجود المصريين فى كل مجال من مجالات الحياة اليمنية ، المجتمع اليمنى الذى كان محكوما يومذاك بنظام إمامى رجعى بغيض ، وزود الوجود المصرى الثورى الشعب اليمنى بالزاد الثورى الذى قامت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر على اساس منه .

ولقد كان الشعب اليمنى قد اعد نفسه من قبل لتقبل هذا الزاد الثورى . فقد كانت هناك الجماعات التى تناضل ضد الإمام يحيى ، والإمام احمد ، والتى كان من اشهرها جماعة : اليمنيون الأحرار - تلك الجماعة التى نشات فى اليمن الجنوبى ، ثم اتخذت فيما بعد من مصر لها مقاما .

وقبل أن ننهى الحديث عن هذه الأعمال التحضيرية ، نشير إشارة عابرة إلى تلك القطيعة التى كانت قد قامت بين النظام الإمامى وعبدالناصر - بسبب قصيدة الهجاء المشار إليها سابقا ، وكيف أن عبد الناصر جعل محاربة الرجعية ، وعملاء الاستعمار ، هدفا جديدا لثورة ٢٣ يوليو .

ومن العمل فى سبيل تحقيق هذا الهدف كان النضال ضد النظام الإمامى فى اليمن .

بعد هذه الأعمال التحضيرية نستطيع الوقوف وقفة اخرى مع العلاقة بين الثورتين : ثورة ٢٣ يوليو ، وثورة ٢٦ سبتمبر .

ونبدأ هذه الوقفة بحقيقة كبرى هى أن ثورة ٢٣ يوليو كانت الثورة الأم - لا بالنسبة للثورة اليمنية فحسب ، و إنما بالنسبة للثورات الأخرى التى قامت فى الوطن العربى من مثل : ثورة الجيش بالعراق والتى اطاحت بالنظام الملكى هناك ، وثورة الجيش فى ليبيا والتى جاءت بالقذافى ، وثورة الجيش بالسودان التى جاءت بالنميرى ، وغيرها من الثورات .

وكان من الطبيعى أن تحتضن الثورة الأم كل هذه الثورات ، وتقدم لها العون والمساعدة .

وتمتاز ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عن غيرها من الثورات السابقة عليها ، أو اللاحقة لها ، بهذه الميزات :

أولا : السرعة الفائقة لكل حد فى وقوف ثورة ٢٣ يوليو إلى جانب ثورة ٢٦ سبتمبر منذ اللحظة الأولى لقيامها ، ولقد ادت هذه السرعة الفائقة إلى مقولة أن ثورة ٢٣ يوليو كانت تعرف التوقيت لثورة ٢٦ سبتمبر بالضبط ، وانها لذلك قد أعدت العدة للاستجابة السريعة . فلم تكد اليمن تطلب حتى استجابت مصر .

ثانيا : هذه الكثرة الكاثرة فى المعدات العسكرية والآلات الحربية والقوى البشرية التى تقف مع الثورة اليمنية - الأمر الذى لم يتحقق ابدا مع اية ثورة عربية اخرى ، ولا مع الثورتين الكبيرتين : الثورة الجزائرية والثورة الفلسطينية .

ثالثا : هذه التضحيات الكبرى من الأنفس والأموال ، التى ضحتها مصر فى سبيل إنجاح الثورة اليمنية المشار إليها ، والتمكين لها من تحقيق اهدافها .

وتلك الميزات جميعها هى التى جعلت المحللين السياسيين يذهبون إلى ان التعامل مع ثورة ٢٣ يوليو هو نفس التعامل مع ثورة ٢٦ سبتمبر ، وانه الأصل فى ذلك .

وتتابع الأحداث السياسية من حيث الاتجاه العام لها فى مسيرتها التاريخية ، وكيف كان كل حدث منها يتأثر بالعوامل والظروف المحيطة به ، هو الدليل القوى على صحة هذه المقولة ، وعلى ان العلاقة بين الثورتين فى المرحلة الأولى ، تكاد تكون علاقة عضوية .

لقد كان الاتجاه العام لكل من الثورتين واحدا .

ولنقف الآن مع الأحداث السياسية الكبرى - كل حدث على حدة ، كى نستكشف الحقائق التى ترغب هذه الندوة فى استكشافها .

كان الاتجاه العام للثورتين واحدا ، وكان إلى تحقيق حدثين سياسيين هامين جداً ، ويدخلان فى إطار المشروع القومى الناصرى للأمة العربية ، وهما :

(١) القضاء التام على النظام السياسى الرجعى المتمثل فى الإمامة ، والذى عمل فى حرص شديد على ان يظل المجتمع اليمنى مجتمعا جاهلا متخلفا ، لا يعرف شيئا عن حضارة العصر الحديث .

(٢) تحقيق نظام جمهورى يكون الأداة القوية الفعالة فى إعادة بناء المجتمع اليمنى من جديد على اساس جديد . اساس قومى مستمد من مبادىء حقوق الإنسان ، ويتمثل فى التطبيق العادل لمبادىء : الحرية والإخاء والمساواة ، وتكون فيه العقيدة الدينية إلى جانب النظرية القومية كل فيما يخصه من ميادين العمل ومجالات الحياة .

كان هذا هو الاتجاه العام ، وكانت هذه هى الأحداث السياسية الكبرى التى تتجه الثورتان إلى تحقيقها فماذا كان ياترى من أمر هذا التحقيق ؟

لم يتحقق الحدث الأول بكامله ، وجاء ذلك من أن ثورة السادس والعشرين من سبتمبر لم تتخلص من الإمام البدر بقتله ، او القبض عليه حيا واعتقاله ، فلقد اختفى البدر مع زعم الثوار بانه قتل ، ثم ظهر وعقد مؤتمرا صحفيا اعلن فيه انه لا يزال حيا ، واخذ يستقطب بعض القبائل إلى جانبه ، ويواجه بهم حركة الثوار .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، وإنما وقفت إلى جانبه السعودية تؤازره وتمده بالسلاح والأموال ، ووقفت إلى جانب السعودية الأردن ، كما وقف الاستعمار البريطانى الموجود فى عدن والمحميات فى مواجهة الثوار ، وفى مساندة النظام الملكى الإمامى .

ولم تكن هذه المواقف من كل هؤلاء دفاعا عن البدر ونظامه السياسى ، وإنما كانت ضد الوجود المصرى فى اليمن ، ومساندته للثورة القومية - الأمر الذى تشهد به كل الحلول السياسية المقترحة لحل هذه المشكلة .

لقد جاءت جميع هذه الحلول المقترحة لتفض ما كان قائما بين السعودية والنظام المصرى من مشكلات - كما سوف نرى .

وتحقق الحدث السياسى الثانى ، وهو النظام الجمهورى ، إلى حد بعيد . فقد

اعترفت به معظم الدول - ومن بينها القوتان الأعظم : روسيا والولايات المتحدة - واحتل الجمهوريون مقعد اليمن في الأمم المتحدة .

ومع مضى الزمن تحقق هذا الحدث بكامله ، وقضى على الحدث السياسى الأول تماما ، وقام النظام الجمهورى باليمن ، واختفى النظام الملكى الامامى تماما .

انقسم اليمنيون إلى ملكيين وجمهوريين ، وكانت الحرب بينهما سجالا مدة خمس سنوات تقريبا ، وشعر الجميع بان الحل العسكرى بعيد التحقيق - من حيث ان النصر العسكرى لأحد الفريقين على الآخر كان بعيد الاحتمال ، وكان ذلك بسبب طبيعة الأرض اليمنية ، وبسبب الموقف الذى تقفه القبائل التى تعبد المال وتبغى الثراء ، وتقف إلى جانب الذى يدفع اكثر من غيره .

ثم إن الحدود المفتوحة بين اليمن الشمالية من جانب والسعودية واليمن الجنوبية من الجانب الآخر جعل الامدادات السعودية والإمدادات البريطانية تصل إلى الجانب الملكى في سهولة ويسر ، وتطيل في الوقت ذاته من امد الحرب .

كان الحل العسكرى ميئوسا منه ، وكان الحل السياسى هو الأقرب احتمالا وتحقيقا . فما هى المقترحات التى دار من حولها الحل السياسى ، وماهى العوامل التى احاطت بكل منها فجعلته مقبولا عند طرف ، ومرفوضا عند الآخر .

أولا : اتفاقية وقف القتال :

تحققت هذه الاتفاقية بمبادرة من الرئيس كيندى رئيس الولايات المتحدة التى اعترفت بالنظام الجمهورى في اليمن .

كان كيندى على وفاق مع كل من الرئيس عبد الناصر والملك سعود ، وكان يرى التوفيق بين الرجلين فيما يخص قضية اليمن ، وكان الذى يعنيه منهما الا يستمر الطيران المصرى في ضرب القرى السعودية التى تقع على الحدود اليمنية ، وكان يرى ان هذه الحدود من السعة بحيث لا يفيد في حمايتها مظلة من الطيران الامريكى .

رأى أن يراسل الطرفين : السعودى والمصرى ، وشعر باستعداد كل منهما لإجابة طلبه ووقف القتال ، وعندئذ لم يتصرف بمفرده وإنما اشرك معه هيئة الأمم في ذلك ، وجعلها تتبنى القضية .

اعلن يوثانت نص الاتفاقية في ٣٠ ابريل عام ١٩٦٣ ، وسبقه إلى هذا الإعلان راديو القاهرة في ١٣ ابريل ، وراديو مكة في ١٥ ابريل .

كان مضمون الاتفاقية :

(١) توقف العربية السعودية كل تاييد عسكرى لرجال القبائل اليمنيين الذين يؤيدون الإمام المخلوع .

(٢) على النظام المصرى الذى يؤيد الزعيم السلال والنظام الجمهورى أن يسحب قطعه العسكرية من اليمن ، وأن يوقف هجماته على الملكيين وعلى الحدود السعودية .

(٣) إنشاء منطقة منزوعة السلاح مساحتها ١٢ ميلا على الحدود السعودية اليمنية .

وفشلت هذه الاتفاقية بسبب عدم اخذ راى الملكيين ـ الامر الذى لم يلزمهم بوقف القتال .

وقدر الإمام يومذاك ان عدم اخذ رايه إنما يعنى إسقاطه من الحساب ، والعمل على إبعاده نهائيا ، ومن هنا طلب إلى اعوانه الاستمرار فى القتال .

ولم يكن فى وسع قوة هيئة الأمم إيقاف القتال لضآلة العدد ، ولاتساع الفجوة .

وهذا إلى جانب الشك وعدم الثقة من جانب المتعاقدين ، فلم يكن اى ؟؟ فى الآخر ، وكان كل واحد منهما يشك فى قيام الطرف الآخر بالمطلوب منه .

ثانيا : اتفاقية أركويت واتفاقية جدة :

بعد فشل الاتفاقية السابقة بفترة زمنية ، سعت القيادة المصرية فى ، وكان ذلك تحت وطاة :

(١) التكاليف الاقتصادية المتصاعدة لحملة اليمن .

(٢) وضوح الرؤية فى صعوبة تحقيق نصر عسكرى حاسم فى اليمن الملكيين بالدعم السعودى ، والدعم البريطانى ، وفى ظل ظروف القتال من حيث التضاريس الطبيعية فى اليمن .

(٣) الانقسام المتزايد فى صفوف الجمهوريين ـ الأمر الذى يدفع إلى الشك فى قدرتهم على ان يلعبوا دورا بارزا فى حياة الثورة اليمنية .

(٤) تذبذب بعض القبائل اليمنية بين الولاء للجمهورية والولاء للملكية ـ الأمر الذى كان يتحدد بالقدرة على دفع الأموال الطائلة التى ترضى عنها هذه القبيلة او تلك .

(٥) زيادة الالتزامات العسكرية للقيادة المصرية فى اكتوبر ١٩٦٣ باضطرارها إلى إرسال قوات لمساعدة الجزائر فى نزاع الحدود الذى تفجر مع المغرب فى ذلك الوقت .

وقد تبلورت مساعى التسوية فى إطار الالتزام بحماية الثورة اليمنية فى محاولتين :

الاولى : تعرف بمحاولة اركويت : اسم لضاحية بجانب بورسودان جرت فيها المباحثات التى انتهت بما يعرف باتفاقية اركويت ـ اكتوبر ١٩٦٤ .

وقع الملكيون والجمهوريون على هذه الاتفاقية التى اكتسبت ثقلها من الاعتراف بالطرف الملكى فى الصراع اليمنى ، ونصت الاتفاقية على ما يلى :

(١) وقف اطلاق النار ابتداء من الثامن من نوفمبر ١٩٦٤ .

(٢) عقد مؤتمر وطنى يوم ٢٣ نوفمبر لوضع أسس حل الخلافات القائمة سلميا .

(٣) مطالبة مصر والسعودية ببذل الجهد فى المساعدة على تنفيذ هذا الاتفاق .

لم ينفذ من هذا الاتفاق سوى وقف اطلاق النار ، وجاء ذلك من عمق التعارض بين

الطرفين ، وقد نظر كل طرف إلى الاتفاق على هواه . فاعتبر الملكيون أن المساس بالإمامة يكاد يكون من المستحيل – مع ابداء الاستعداد بالحفاظ عليها كمؤسسة دينية ، واعتبر الجمهوريون أن المساس بالنظام الجمهورى مستحيل ، وأن باتفاقية أركويت إنما كانت نصرة للنظام الجمهورى .

والثانية : تعرف باتفاقية جدة :

عقدت هذه الاتفاقية فى اغسطس ١٩٦٥ بين مصر والسعودية ، وليس بين الجمهوريين والملكيين .

وقد نصت الاتفاقية على أن يقرر الشعب اليمنى رأيه فى نوع الحكم الذى يرتضيه لنفسه وذلك فى استفتاء شعبى فى موعد أقصاه ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦ .

وأن تتعاون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة فى تشكيل مؤتمر انتقالى يتكون من خمسين عضوا يمثلون جميع القوى الوطنية ، وأهل الحل والعقد للشعب اليمنى – بعد التشاور مع الفئات اليمنية المختلفة .

يجتمع المؤتمر فى مدينة حرض فى نوفمبر عام ١٩٦٥ وتكون مهامه :

(أ) تقرير طريقة الحكم فى فترة الانتقال حتى إجراء الاستفتاء الشعبى .

(ب) تشكيل وزارة مؤقتة تباشر سلطات الحكم خلال فترة الانتقال .

(جـ) تقرير شكل ونظام الاستفتاء .

(د) تتبنى الحكومتان : المصرية والسعودية ، قرارات المؤتمر الانتقالى وتتعاونان فى إنجاح تنفيذها .

(هـ) تعلنان قبولهما لقيام لجنة محايدة تتكون منهما معا للمتابعة ، والإشراف على الاستفتاء إذا رأى المؤتمر ضرورة لذلك .

(و) تقوم المملكة العربية السعودية بايقاف عملية المساعدة العسكرية بكافة أنواعها فى الحال ، كما توقف استخدام الأراضى السعودية ضد اليمن .

(ز) تقوم الجمهورية العربية المتحدة بسحب كافة قوتها العسكرية من اليمن فى ظرف عشرة أشهر ابتداء من ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ ، وتوقف كافة الاشتباكات المسلحة فى اليمن فوراً .

(ح) تشكل لجنة سلام مشتركة من الجانبين ، تراقب وقف اطلاق النار ، وكذلك الحدود والموانىء ، وايقاف جميع المساعدات العسكرية .

(ط) تتعاون الدولتان : السعودية والمصرية ، ايجابيا على تأمين تنفيذ هذا الاتفاق ، وعلى فرض الاستقرار فى الأراضى اليمنية حتى إعلان نتيجة الاستفتاء .

تحملت الدولتان : السعودية والمصرية النصيب الأكبر فى تنفيذ هذه الاتفاقية ، وكانت لهما مصلحة فى ذلك – الأمر الذى جعل هذه الاتفاقية تمضى شوطا أطول من ذلك الذى مضت فيه الاتفاقية السابقة .

نفذ وقف اطلاق النار بالفعل ، وحدث انسحاب للقوات المصرية من منطقة الحدود السعودية ، واستطاع الجانب المصرى أن يقنع الجانب الجمهورى بحضور مؤتمر

حرض ، وعند عقد المؤتمر برز من جديد التعارض بين أهداف الجمهوريين والملكيين عند تفسير : طريقة الحكم فى فترة الانتقال . فقد راى الملكيون إلغاء كل من النظامين : الجمهورى والإمامى ، وراى الجمهوريون دخول الملكيين كأفراد فى مؤسسات النظام الجمهورى .

ولم تحجب مصر والسعودية تاييدها للطرف الذى تقف إلى جانبه ـ الأمر الذى أدى إلى فشل اتفاقية جدة أيضاً :

ثالثا : مؤتمر إسلامى لم يعقد :

بعد فشل اتفاقية جدة اخذ الملك فيصل يدعو إلى عقد قمة إسلامية أوائل عام ١٩٦٦ .

نظر عبد الناصر إلى هذا العمل من فيصل على انه حلقة جديدة فى سلسلة ربط الدول العربية والإسلامية بالأحلاف الغربية ـ وبعبارة اخرى اعتبر عبد الناصر محاولة فيصل من قبيل ترتيب اوضاع المنطقة حفاظا على النفوذ الغربى فيها بعد خروج البريطانيين من عدن . وواجه ذلك بالإعلان فى فبراير ١٩٦٦ ان قواته باقية فى اليمن إلى اجل غير مسمى ، واخذ يمارس الوضع على اساس مما سمى فى ذلك الوقت باستراتيجية النفس الطويل .

وطبقت هذه الاستراتيجية بنجاح إلى ان كانت حرب ١٩٦٧ مع إسرائيل .

فى أعقاب هذه الحرب ، وفى مؤتمر القمة بالخرطوم اغسطس ١٩٦٧ توصلت مصر والسعودية إلى اتفاقية الخرطوم .

نصت الاتفاقية على تكوين لجنة ثلاثية تتولى علاج مشكلة اليمن . تختار السعودية عضوا ، وتختار مصر عضوا ، ويختار وزراء الخارجية العرب العضو الثالث .

تضع هذه اللجنة الخطة لانسحاب القوات المصرية من اليمن ، ولايقاف المساعدات العسكرية السعودية للملكيين اليمنيين .

وتقوم اللجنة أيضاً بتمكين اليمنيين من التحالف والتالف لتحقيق الاستقرار ـ وذلك تمشيا مع رغبة اليمنيين ، وتثبيتا لحقهم فى السيادة والاستقلال الكاملين .

وتشاور اللجنة كلا من السعودية ومصر فى حل المشكلات التى تقف فى الطريق وصولا إلى التفاهم الذى تقبله الأطراف اليمنية .

اختارت مصر العراق ، واختارت السعودية المغرب ، لعضوية هذه اللجنة . واتفقت الدولتان على أن تكون السودان العضو الثالث .

وانسحبت القوات المصرية من اليمن فى ديسمبر ١٩٦٧ .

لكن ذلك لم يدفع بها إلى التخلى عن القضية اليمنية ، فقد ظلت كالعهد بها تؤازر اليمنيين ، وتقف إلى جانب النظام الجمهورى .

واكثر من ذلك ظلت واقفة إلى جانب الشعب اليمنى ليخرج من الظلمات إلى النور ، ويعيد بناء نفسه من جديد على اساس جديد .

ومضى الشعب اليمنى فى طريقه . طريق المعاصرة والنهضة الحضارية الحديثة .

من القاهرة إلى صنعاء
٢٣ يوليو ٢٦ سبتمبر
مسيرة نضال عربى - أفريقى - آسيوى

الدكتور عبد الله عبد الشكور

إن كل ثورة ضد ظلم او طغيان إنما هى اخت لكل ثورة ضد ظلم او طغيان كائنا ما كان موقعها أو أرضها التى اشتعلت فيها فالظلم هو الظلم ، قاساه ابيض أو عاناه أسود ، ونحن حين نقدر ثورة الفرس على ثورة الأفريقى ، مادامت قد قامت من أجل صالح الشعب ، وحريته وحقه فى الحياة ، ليس ذلك الموقف سياسة أو إنسانية ، وإنما هو دين كذلك ومن هنا فإننى أود أن يكون واضحا أن كلمتى هذه ليست بحثا بالمعنى المنهجى ، وإنما هى تحية إلى كل ثوراتنا العربية بل الافريقية التى كانت ثورة ٢٣ يوليو لها السند القوى والتأييد الأخوى ، والتضحية الصادقة ، خاصة ثورة سبتمبر اليمنية التى أصبحت هى الأخرى آية على جهد الأحرار ، وجهاد هؤلاء الذين قدموا كل شىء فى سبيل أن يكون لشعبهم حياته وحاضره وغده .

يحتل اليمنان (الشمال والجنوبى) موقعا استراتيجيا هاما يتحكم فى مداخل البحر الأحمر ودول الخليج العربى .. مما يجعل البلدين محطا لأطماع الاستعمار القديم منذ احتلال الحملة الفرنسية لمصر عام ١٧٩٨ .. وتلتها بريطانيا باحتلال جزيرة بريم فى منطقة باب المندب عام ١٧٩٩ .

وحتى بعد انسحاب الحملة الفرنسية من مصر ظلت لبريطانيا اهتماماتها فى اليمنين - خاصة اليمن الجنوبى - وعملت بكل السبل على إحكام سيطرتها على اليمنين مستهدفة أولا إبعاد النفوذ المصرى عن مداخل البحر الأحمر .. ومستهدفة ثانيا تأمين مواصلاتها مع الهند ضد أية أخطار مستقبلية .

لذلك كانت عدن موضع اهتمام المطامع الاستعمارية خاصة البريطانية باعتبارها أهم نقطة فى مدخل الخليج العربى لما لها من الصفات والمزايا خاصة منها لواقع الاستراتيجية والجغرافية والبحرية والتجارية وتحقق لبريطانيا ما كانت تريده من احكام سيطرتها على اليمن الجنوبى عندما افتعلت حادثة وهمية عام ١٨٣٩ وأرسلت قواتها لتحتل عدن .. وتحقق لها ذلك رغم المقاومة الوطنية خاصة ما اتسم منها بالصيغة الدينية بقيادة الشريف إسماعيل بن حسن شريف مكة الذى اعلن الجهاد فى اليمن ضد الوجود البريطانى .. لكن صراع القوى لم يكن فى صالحه وصالح المجاهدين معه وانتهى الأمر بإحكام سيطرة بريطانيا على اليمن الجنوبى .

وسلمت الدولة العثمانية ـ التى كانت مسيطرة على العالمين العربى والإسلامى أنذاك ـ بالنفوذ البريطانى فى عدن وقبلت مبدأ تقسيم الحدود بينها وبين الإنجليز فى جنوب اليمن خاصة بعد ان ضعفت شوكة الدولة العثمانية نتيجة لحروبها الطويلة مع إيطاليا ودول البلقان عامى ١٩١١ ، ١٩١٢ .

ولم يكن إحكام السيطرة البريطانية على عدن هو غاية السياسة البريطانية فى المنطقة وإنما كان ذلك نقطة انطلاق لتاكيد نفوذها فى منطقة البحر الأحمر ومنطقة الخليج العربى كلها .

الأوضاع التى مهدت لثورة ٢٦ سبتمبر فى اليمن الشمالى :

عاش اليمن الشمالى فى ظل حكم الأئمة اكثر من الف ومائتى عام تقريبا فى ظل اوضاع مجتمعية اقل ما توصف به انها كانت اوضاعا متخلفة .. الشعب يشقى ليجد قوت يومه .. الأمراض والأوبئة تفتك بالغالبية العظمى منه .. نصف الأطفال يموتون دون سن العاشرة .. البطالة سائدة ـ اما التعليم فدون المستوى الذى يدفع بشعب إلى مكانة يرضاها لنفسه او لتاريخه المجيد ، والامر كذلك بالنسبة لمواصلاته او البرامج المنظمة للخدمات الحياتية بالنسبة للشعب ... وحتى الحد الادنى الذى نادى به منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية بالنسبة إلى الخدمات الثقافية والاجتماعية او الصحية لم يكن مكفولا .

هذا بالإضافة إلى الملكية الزراعية لم تكن موزعة توزيعا عادلا .. إذ ان قرابة ١٥٪ من السكان كانت تملك اكثر من ٦٠٪ من مجموع الأراضى الزراعية .. منهم ٥٪ يملكون النصف تقريبا .

وزاد من سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ان المجتمع فى اليمن الشمالى كان يتكون إلى حد كبير من طبقتين .. الأولى وهى التى تنتمى إلى الأسرة المالكة .. والثانية وهى بقية الشعب تقريبا ، وبينهم قلة ـ تتصل بالأولى لتأمن عدوانها وتتصل بالثانية لأنها هى اليمن الحقيقية ، ولقد كانت الطبقة الأولى تشكل اكثر من ٣٪ من مجموع

السكان .. ومع هذا فهم يملكون كل شيء .. وغالبية الشعب لا تملك إلا ما يقوم باود حياتها ، تلك هى الصورة العامة للوضع الاقتصادى الذى لايكاد يختلف كثيرا عن مثيله الاجتماعى .

الاوضاع التى مهدت لثورة الجنوب فى عدن :

وإذا كان ذلك حال اليمن الشمالى .. فلقد عاشت اليمن الجنوبية فى ظل الاحتلال البريطانى وقبله تحت ظروف وأوضاع اجتماعية لاتقل تخلفا عن تلك التى سادت اليمن الشمالى مع وجود فارق متمثل فى بروز طبقات اجتماعية ارتبطت مصالحها بوجود المستعمر البريطانى .. ونخص منها بالذكر مجموعة السلاطين التى كانت تملك الأرض والمال والحظوة لدى المستعمرين .

وضاعف من حدة الأوضاع الاقتصادية الظالمة التى رسمت ملامح خريطة العلاقات الاجتماعية داخل مجتمع الجنوب اليمنى بروز طبقة جديدة من الراسمالية الأجنبية التى وفدت من خارج اليمن وارتبطت مصالحها بالاستعمار من جهة وبالسلاطين من جهة أخرى فى حلف كان كل هدفه استنزاف ثروات اليمن الجنوبى لحساب المستعمر والسلاطين والمستغلين الأجانب .

ثورة ٢٣ يوليو وعلاقاتها بالثورات التحررية فى العالم :

بعد هذا الاستعراض السريع للأطماع الاستعمارية فى اليمن ـ شماله وجنوبه ـ والأوضاع المجتمعية التى مهدت لقيام ثورة اليمن الشمالى فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، وثورة أكتوبر ١٩٦٣ فى اليمن الجنوبى فإنه يمكن ان نستبصر طبيعة الدور الذى لعبته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. باعتبارها الثورة الام التى اثرت النضال الوطنى ليس فى العالم العربى وحده ولكن فى كل دول العالم الثالث خاصة فى افريقيا و آسيا وامريكا اللاتينية .

فعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو تطلعت إلى ان لاتكون ثورة محلية تقصر اهتماماتها على الحدود الإقليمية داخل مصر .. ولذلك فقد سعت ـ لأسباب استراتيجية واقتصادية وسياسية ـ لأن توسع دوائر اهتماماتها عربيا وافريقيا و آسيويا وعالميا .. لذلك لم يكن غريبا أن تدعم مصر الثورة كل الحركات التحررية العالمية خاصة العربية والافريقية منها .

ولو استعرضنا فى عجالة تاثيرات الثورة المصرية ومساندتها للثورات العالمية عامة .. والعربية على وجه الخصوص لتبين لنا عظمة الدور المصرى ليس فقط فى مساندة ودعم تلك الثورات وإنما فى إشعال جذوتها وتمهيد الطريق لقيامها ايضا .

الثورة المصرية والمغرب العربى :

امنت ثورة يوليو بان القومية العربية هى عقيدتها وحصنها الواقى لذلك انطلقت بكل إمكاناتها تدعم حركات التحرر من الاستعمار البريطانى فى المشرق العربى .. والفرنسى فى المغرب العربى .. وبذلت كل مافى وسعها من المال والرجال والسلاح .. قدمته لأشقائها فى المغرب العربى (مراكش ، تونس ، الجزائر) حتى تحقق لهم الاستقلال وكانت مصر هى الشقيقة الكبرى لدول المشرق والمغرب العربى فاحتضنت ثوراتها ومكاتب التحرير بها .. بل وحتى حكوماتها المؤقتة وإذاعاتها التى انطلق صوتها من القاهرة .

ففى مراكش (المملكة المغربية) عندما ابعدت فرنسا الملك الراحل محمد الخامس عم ١٩٥٢ وعينت محمد بن عرفة بدلا منه .. ثار الشعب المصرى تاييدا لثورة الشعب فى مراكش المطالب بعودة ملكيه .. وفى اغسطس ١٩٥٣ اعلنت مصر الثورة انها تؤيد كفاح الشعب المغربى بكل إمكانياتها وكانت مصر هى الملجا والملاذ للزعماء المغاربة حتى عاد الملك محمد الخامس منتصرا وانتصرت معه الإرادة الشعبية المغربية .

ولم يكن حظ الثورة التونسية من التاييد المصرى المادى والمعنوى اقل من التاييد الذى حظيت به مراكش .. فمواقف الشعب المصرى وثور ٢٣ يوليو المؤيدة لاستقلال تونس مواقف يشهد عليها قائد النضال التونسى الرئيس الحبيب بورقيبة عاش فى مصر وهو يقود الكفاح الشعبى ضد الاستعمار الفرنسى فى بلاده حتى تحقق لها الاستقلال .

اما الثورة الجزائرية فقد نالت منذ قيامها فى أول نوفمبر ١٩٥٤ كل الدعم والتاييد المادى والمعنوى من الشعب المصرى وثورته .. فقد احتضنت الثورة المصرية .. الثورة الجزائرية وتلاحمت معها تلاحما عضويا جعل المستعمر الفرنسى يعتقد بان القضاء على الثورة الجزائرية يبدا بضرب القاهرة .. فكان العدوان الثلاثى على مصر عم ١٩٥٦ يستهدف - من وجهة النظر الفرنسية على الاقل - القضاء على الثورة الشعبية الجزائرية .. ولكن دعم مصر وثورتها للجزائر لم يتاثر بعدوان عسكرى او ضغط سياسى حتى تحررت الجزائر فى يوليو ١٩٦٣ بعد ان ظلت ترزح تحت نير الاستعمار الفرنسى منذ عام ١٨٣٠ .

الثورة المصرية وحركات التحرر الأفريقية :

لم يكن مقبولا من وجهة النظر المصرية ان يقف الشعب المصرى وثورته موقف المتفرج من الأحداث الدامية التى تقع فى القارة الافريقية .. حيث القلة البيضاء المستعمرة والمستغلة تفرض إرداتها بالقوة على الاكثرية الافريقية صاحبة الأرض

والحق .. لأن ارتباط مصر بافريقيا هو ارتباط مصير ومسير معا .. فمصر هى التى تحرس الباب الشمالى لافريقيا .. ومصر ياتيها النيل شريان حياتها من اعماق الجنوب الافريقى .. ومصر تربطها بالوسط الافريقى علاقات وطيدة منذ القدم تعود إلى روابط الدين واللغة والعروبة والمصير المشترك .. لذلك لم يكن غريبا أن تدعم الثورة المصرية كل حركات التحرر الافريقية دون استثناء .. فكانت القاهرة هى المأوى وهى المزار وهى المعين لكل احرار القارة الافريقية .. وكل الثورات فى كينيا وغانا وغينيا والكونغو والصومال واثيوبيا وانجولا .. وغيرها .. قد وجدت فى الثورة المصرية السند ورفقة النضال بل والدم .. هذا ولازالت مصر تدعم حركات التحرر فى الجنوب الافريقى خاصة ماكان منها ضد التمييز العنصرى .

ارهاصات لقيام ثورة ٢٦ سبتمبر فى اليمن الشمالى :

وعودة إلى ثورة سبتمبر التحررية فى اليمن الشمالى لنجد انها لم تنشا من فراغ وإنما كانت لها ـ كاية ثورة ـ مقدمات .. لعل من اهمها ثورة ١٩٤٨ وانتفاضة ١٩٥٥ عندما هب الشعب اليمنى ضد حكم الأئمة .. وحقيقة أن الثورة والانتفاضة لم يكتب لهما النجاح واستشهد الكثير من ابطالهما لكنهما خلفا الآمال فى نفوس اليمنيين الشماليين وتوجت الخلاص فلم يعد حلما مستحيلا كم كان يعتقد الكثيرون .. وتاكدت إمكانية تحقيق ذلك الحلم مع قيام ثورة ٢٣ يوليو المصرية والنجاحات العديدة التى حققتها على المستوى المحلى والعربى والافريقى والعالمى .. الأمر الذى جعل الشعب اليمنى ـ شانه فى ذلك شان الكثير من الشعوب العربية ـ يشعران الثورة المصرية هى ثورته وان نجاحها نجاحا له .. فتفجرت فى نفسه الآمال فى ان يصنع يوما مثل ما صنعته الثورة المصرية .

لهذا وغيره وهو كثير ، خاصة اصوات الاحرار اليمنيين داخل اليمن وخارجه تلك الأصوات التى لم تخمد قط فإن ثورة ٢٦ سبتمبر فى اليمن الشمالى لم تنشا من فراغ وإنما مهدت لحركات ثورية داخلية وخارجية ، واصوات ونداءات وتضحيات وطنية ، بلغت ذروتها بمحاولة اغتيال الإمام احمد الذى لم يلبث ان مات فيما بعد متاثرا بجراحه ليتولى ابنه البدر الإمامة من بعده والذى قامت الثورة فى عهده ولم تجد مقاومته نفعا إزاء التصميم الشعبى العارم .

ثورة ٢٣ يوليو وثورة ٢٦ سبتمبر :

عندما انطلقت ثورة سبتمبر فى اليمن الشمالى عام ١٩٦٢ لتضع حدا لحكم الأئمة فى اليمن .. كانت الثورة المصرية تكاد تكون هى السند الأول بل الوحيد لهذه الثورة .. ولم تكتف بمجرد التأييد المعنوى أو المادى فقط .. بل ساهمت بقوة الردع الأساسية فى قواتها المسلحة لتدعم الثورة اليمنية وتحمى ظهرها فقاتلت مع أبناء اليمن فلول الإمامة واستشهد على أرض اليمن الآلاف من ضباط وضباط صف وجنود ثورة ٢٣ يوليو ليؤكدوا بدمائهم عمق الروابط والصلات ليس فقط بين الثورتين .. ولكن أيضا بين الشعبين المصرى واليمنى .

ويخطىء من يظن أن علاقة مصر بالنضال الشعبى فى اليمن الشمالى قد بدأت مع ثورة سبتمبر فقط .. وإنما كان دور مصر قد أثبت مشاركته وفاعليته من قبل ذلك عندما أيدت مصر الإمام يحيى فى خلافه على الحدود بين اليمن الشمالى بين « محمية عدن » .. التى كانت تسيطر عليها قوات الاحتلال البريطانى وكان ذلك عام ١٩٣٤ ، ١٩٥١ .

وعندما أبدى إمام اليمن رغبته فى تغيير الأوضاع السائدة فى اليمن ، ولجأ إلى مصر لتعاونه فى عملية الحديث فى مختلف المجالات الحضارية (التعليم - الزراعة - التعمير - الصحة - النشاط العسكرى) .. تبنت مصر وجهة النظر اليمنية وقدمت لها كل التيسيرات الممكنة متحملة مكافات وأجور الخبراء فى مختلف المجالات ، بل واستقبلت أعدادا كبيرة من الطلاب اليمنيين وقدمت لهم المنح الدراسية فى مختلف فروع العلم المدنى والعسكرى .. وفى مجال علاقات اليمن الدولية لاسيما علاقتها بالقوى العظمى .. أيدت مصر موقف اليمن فى كل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية حتى تقف ثورتها على قدميها وتحقق آمال شعب يتطلع إلى أن يصل ماضيه المجيد ، بحاضره الشجاع ، استشراقا إلى مستقبل مأمول .

وحقيقة ، فإن ثورة ٢٣ يوليو المصرية .. كانت هى العون والسند لثورات تحررية فى عالمنا المعاصر وهى وإن كانت قد اكتفت بالعون المادى والأدبى أو كليهما معا لكل الثورات .. إلا أنها مع ثورة سبتمبر قدمت الدم إلى جانب الدعم المادى والأدبى .. إيمانا منها بأن صنعاء الثائرة هى نداء القاهرة الهادرة وأن الدم العربى فى كل الأرض العربية هو مداد القومية التى لاتمحى حروفه ، ولا تزول سطوره .

ومرحبا باليمن رئيسا وشعبا وحكومة ، وتحية إلى ثورة سبتمبر بل تحية وفاء ، ثم دعاء ورحمة لكل الشهداء الذين نحيى نجاحهم اليوم على أرض اليمن ، يمن التاريخ الأحرار .

(مصـــــادر)

١ - دكتور جاد طه - سياسة بريطانيا فى جنوب الجزيرة العربية - دار الفكر العربى القاهرة - الطبعة الثانية (غير موضح سنة النشر) .

٢ - اللواء عبدالله جزيلان - التاريخ السرى للثورة اليمنية - مكتبة مدبولى - القاهرة الطبعة الثانية - ١٩٧٩ .

٣ - دكتور عبدالرحمن البيضانى - أسرار اليمن - كتب قومية - العدد ١٨٣ - القاهرة ١٩٦٢ .

٤ - عادل رضا - ثورة الجنوب - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٩ .

٥ - محمود الشرقاوى - ثورة ١٩٥٢ - كتب قومية - القاهرة - العدد ١٧٠ (غير موضح سنة النشر) .

٦ - دكتور أحمد فوزى - اليمن ماضيها وحاضرها - القاهرة - معهد الدراسات العربية العالية - ١٩٥٧ .

٧ - توفيق على برو - العرب والترك فى العهد الدستورى العثمانى (١٩٠٨ - ١٩١٤) القاهرة - معهد الدراسات العربية العالية - ١٩٦٠ .

٨ - دكتور سيد نوفل - الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة العربية - دار المعرفة - القاهرة - ١٩٦٠ .

٩ - على عبدالعليم وأخرون - كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية - دار الطليعة - بيروت - ١٩٦٨ .

١٠ - دكتور محمد أنيس - الدولة العثمانية والشرق العربى (١٥١٤ - ١٩١٤) مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٦٣ .

صنعاء ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢

التضامن العربى والنظام العالمى الجديد

أ . د . محمد أحمد خلف الله

هذا هو الموضوع الذى كلفت بالكتابة فيه ، ويقتضى هذا التكليف ان ادرس الكيفية التى تقوم عليها العلاقة بين التضامن العربى والنظام العالمى الجديد - العلاقة الفاعلة التى تكون من طرف واحد او العلاقة المتفاعلة والتى تكون بين طرفين .

وهذه الدراسة لن تكون علمية بالمفهوم الرقيق للدراسات العلمية ، وذلك لسبب بسيط جدا ، وواضح جدا ، وهو ان الطرفين المطلوب دراسة العلاقة فيما بينهما لا وجود لهما فى الواقع العملى ، وان وجودهما فى الفكر النظرى غير واضح الصورة ولا محدد المعالم . انهما من الآمال المنشودة التى يكثر حولها الحديث ، ويدور فى شانهما الحوار .

فاولا : - التضامن العربى لايزال املا منشودا ، وليس عند كل العرب وإنما عند الإقليميين منهم فقط . اما القوميون فينشدون املا آخر هو الأمل الثابت عند الأمة العربية وهو الوحدة .

والتضامن العربى كهدف للإقليميين لم يتحقق بعد - على الرغم من وجود الأداة التى خلقت كى تحققه وهى جامعة الدول العربية .

لقد عجزت الجامعة عن أن تحقق التضامن العربى . بل عجزت عن أن تقدم الحلول للمشكلات العربية والتى تقوم حول الحدود ، وحول النظم السياسية والاقتصادية ، التى ادت فى الكثير من الأحيان إلى القطيعة بين الدول وسحب السفراء . ولقد يكفى فى ذلك ان نشير إلى القطيعة القائمة بين دولتين عربيتين تنتميان إلى حزب واحد ، هو حزب البعث .

إن عدم الثقة ، وعدم التضامن ، وهو الأمر القائم بين الدول العربية - الأمر الذى صحت معه مقولة : اتفق العرب على ألا يتفقوا .

إن التضامن العربى لايزال املا منشودا عند الإقليميين من ابناء الأمة العربية ، ومن هنا افضل ان تكون هذه الفقرة من عنوان الموضوع : الدول العربية - وليس التضامن العربى ، وذلك لأن الدول العربية الإقليمية هى الأمر الواقع .

وثانيا :ـ النظام العالمى الجيد ليس إلا دعوة تدعو إليها أمريكا وبعض الدول الأخرى ، وهى دعوة لنظام جديد يحل محل النظام الدولى القديم الذى يمثله ميثاق الأمم المتحدة .

والباعث على هذه الدعوة هو المتغيرات الدولية التى انهت الحرب الباردة وانهت وجود القوتين : الشرقية والغربية ، وأسلمت قيادة العالم إلى قوة واحدة ، هى أمريكا التى تعتبر نفسها اليوم : سيدة العالم .

لقد كان الميثاق القديم على اساس توازن القوى ، وحل الصراعات الدولية عن طريق المفاوضات ، وعن طريق السلام . وانه بانتهاء الحرب الباردة ، ووجود قوة واحدة ، اصبح الأساس القديم ـ اساس توازن القوى ، لا ضير فيه ولا مصلحة ترجى منه . ومن هنا اتجه الرأى إلى نظام دولى او عالمى جديد .

والنظام العالمى الجديد لم تتحدد معالمه بعد ، ولم ياخذ الشكل الذى يعطيه الصورة العملية المرجوة ـ وان يكون الأساس الذى يبنى عليه هو توازن المصالح بدلا من توازن القوى .

وهنا سؤال يطرح نفسه ـ مصالح من ؟ هل مصالح جميع الدول أم مصالح بعضها فقط ، وما هو هذا البعض ؟

اغلب الظن ان هذا البعض هو أمريكا حين تكون المصالح امنية عسكرية او سياسية ، وانه الدول السبع الكبرى الصناعية حين تكون المصالح اقتصادية .

واغلب الظن ايضا ان الميثاق الذى ينظم عمل النظام العالمى الجديد سوف يبنى على اساس قدراته فى تحقيق هذه المصالح .

لا وجود فى الواقع العملى لأى طرف من الطرفين ـ الأمر الذى يجعل هذه الدراسة غير علمية بالمعنى الدقيق لمفهوم الدراسة العلمية .

وليس معنى هذا اننا سوف نعجز عن دراسة هذه العلاقة ، وان نتعرف على الكيفية التى سوف تقوم عليها ، فنحن نملك من السبل ما يمكننا من ذلك بقدر المستطاع .

والمستطاع فى أمر هذه الدراسة هو ان نقوم بمايلى :ـ

١ ـ دراسة الوقائع التى حدثت فى الدول العربية الإقليمية تحت اسم النظام العالمى الجديد ، والتعرف من هذه الدراسة على المؤشرات التى تشير إلى الكيفية التى تقوم عليها العلاقة .

٢ ـ الاتجاه إلى العناصر التى يكثر حولها الحديث على أنها من مكونات النظام العالمى الجديد للتعرف على مدى قدرة الدول العربية الإقليمية على قبولها ، وعلى ممارسة الحياة على أساس منها .

هذان هما المحوران اللذان سوف ندير من حولهما الدراسة التى تمكننا بقدر المستطاع من التعرف على كيفية هذه العلاقة التى تقوم بين الدول العربية الإقليمية والنظام العالمى الجديد .

أولا : الوقائع التى حدثت تحت اسم النظام العالمى الجديد وتكاد تنحصر هذه الوقائع فى ثلاث :

الواقعة الأولى : ما حدث فى العراق .

والواقعة الثانية : ما يحدث فى ليبيا .

والواقعة الثالثة ما يحدث فى مؤتمرات السلام بين العرب وإسرائيل .

والواقعة الأولى تشهد على هذه العلاقة بمايلى :

لقد علا صوت أمريكا بالدعوة إلى العمل تحت لواء هذا النظام العالمى الجديد فى هذه المشكلة التى قامت بسبب غزو العراق للكويت وتمكنت الولايات المتحدة باسم هذا النظام ان تجر وراءها العديد من الدول لمحاربة العراق ومعاقبته على غزو إمارة الكويت . وباسم هذا النظام العالمى الجديد دمرت الولايات المتحدة قدرات العراق العسكرية والاقتصادية ، ولاتزال تحاول تدمير نظام الحكم فيه ، ومحاصرته دوليا .

ويذهب المحللون السياسيون اليوم ، وبعد ان تكشفت بعض الحقائق ، إلى ان تحرير الكويت لم يكن فى حاجة إلى مثل هذا الذى حدث ، وهو ان تجر دولة عظمى مثل امريكا وراءها اكثر من ثلاثين دولة من اجل محاربة دولة عادية مثل العراق ، وأن الهدف من وراء ذلك كله هو استمرار تدفق النفط الخليجى إلى أمريكا ، وعدم توقف هذا النفط عن الوصول إلى مصانع امريكا وشركاتها العملاقة ، وإلا اصاب الاقتصاد الأمريكى الضرر البالغ الذى قد لاينجو منه .

وهذا إلى جانب تدمير القدرات العسكرية العراقية لمصلحة إسرائيل ، وهى فيما نعلم جزء من مصلحة أمريكا .

إن قضية تحرير الكويت وإخراج العراق منه لم تكن إلا الغطاء للهدف الحقيقى وهو تدمير قدرات العراق العسكرية والاقتصادية والسياسية .

وإعلان أمريكا عن النظام العالمى الجديد فى مثل هذا الموقف وفى السعى من أجل تحقيق هذا الهدف ، لم يكن إلا استثمارا للشرعية الدولية من أجل استخدام القوة لتحقيق مصالح كل من أمريكا وإسرائيل .

وهنا نستطيع أن نقول أن هذه الواقعة تشهد بما لا يدع مجالا للشك بأن العلاقة بين الدولة العربية العراقية والنظام العالمى الجديد هى علاقة عدوانية من حيث أن النظام العالمى الجديد كان هنا من أجل الاعتماد على المشروعية الدولية فى استخدام القوة من أجل مصلحة أمريكا وإسرائيل .

إنه نظام يحمى مصالح أمريكا ، ويأذن لها باستخدام القوة العسكرية من أجل حماية هذه المصالح .

وهنا نشير إلى وجود القواعد الأمريكية فى منطقة الخليج من أجل حماية المصالح الأمريكية البترولية ـ الأمر الذى جعل الأمن العربى فى هذه المنطقة فى يد أمريكا ، وليس فى يد الدول العربية ـ الدول التى ساعدت فى تحرير الكويت .

الواقعة الثانية : مايقع فى ليبيا .

وتشهد هى الأخرى على أن النظام العالمى الجديد سوف يضع دائما الشرعية الدولية فى خدمة القوة التى تملكها امريكا ومن يحالفها ممن يملك القوة من امثال انجلترا وفرنسا .

لقد استطاعت هذه الدول الثلاث ان تستصدر قرارا من مجلس الامن بان تستجيب ليبيا إلى طلبات أمريكا وتسلمها اثنين من مواطنيها كى تحاكمهم أمريكا فى محاكمها بتهمة إسقاط طائرة امريكية فى سماء لوكربى البريطانية . وذلك بالرغم من ذهاب ليبيا إلى أن القانون الدولى يجعل من حقها هى محاكمة المتهمين ، وانها تطلب ادلة الاتهام لتقوم بالمحاكمة ومن ذهاب ليبيا أيضا أن القضية قانونية وليست سياسية وانها من اختصاصات محكمة العدل الدولية وليست من اختصاصات مجلس الأمن .

لقد اصرت أمريكا على موقفها ورفضت كل طلبات ليبيا ، ووقف مجلس الأمن مع امريكا ، وهذا إنما يعنى أن الشرعية الدولية هنا فى خدمة امريكا وليست فى خدمة المساواة بين الدول عند تطبيق هذه الشرعية .

ويضاف إلى ذلك أن مجلس الأمن الذى وافق على طلب امريكا وكل من انجلترا وفرنسا وطالب ليبيا بان تستجيب لأمريكا ، قد سن سنة سيئة وهى أن الخصم هو الحكم ، وأن الشرعية الدولية لاتمانع فى ذلك .

لقد كان من الممكن منع الدول الثلاث من التصويت ضد ليبيا لأنها الخصوم ـ لكن ذلك لم يقع وصوتت الدول على القرار وبذا كانت الخصم وكانت الحكم

الواقعة الثالثة : ـ وهى مؤتمر السلام بين العرب وإسرائيل .

وتشهد هى الأخرى بأن أمريكا هى التى تدبر الشرعية الدولية فتستثمرها حين تشاء ، وتحول بينها والاستثمار حين تشاء .

هناك قرارات قديمة صدرت عن الشرعية الدولية فى هذه القضية من أمثال القرارات ٢٤٢ ، ٣٣٨ فيما يخص القضية الفلسطينية وسوريا وبعض الجبهات العربية ، والقرار ٤٢٥ فيما يخص لبنان . وكان من الممكن تطبيق الشرعية الدولية بالقوة ولكن أمريكا رات غيرذلك . رات أن يكون هناك مؤتمر للسلام يعمل خارج هيئة الأمم ، وبعيدا عن استخدم القوة فى تطبيق الشرعية الدولية .

إن هذه الواقعة تشهد شهادة صدق بأن الشرعية الدولية فى يد أمريكا ، وأن أمريكا تجعل الشرعية الدولية فى خدمة القوة ..

لكن ليس معنى ما تقدم أن الدول العربية سوف تعارض الشرعية الدولية وتعادى النظام العالمى الجديد ، وإنما معناه الوقوف فى وجه أمريكا حتى تستقيم وتعدل ، والوقوف إلى جانب الشرعية الدولية والنظام العالمى الجديد حتى يقضى الله أمرا كان مفعولا .

والأمر الذى نتوقعه هو :

١ - إن سيادة امريكا اليوم ليست دائمة ، فهى سيادة جاءت بها الظروف المعاصرة ، وقد تاتى ظروف اخرى فتزيح امريكا - لاسيما وهناك تقرير بان المجموعة الأوروبية سوف تكون القوة العالمية الثانية فى المستقبل .

٢ - إن من الذين يحسنون الظن بالامريكان من يذهب إلى أن موقفهم من القضية الفلسطينية هو موقف من يرغب فى التوفيق بين الخصوم ، وان مؤتمرات السلام هى الاداة التى تراها امريكا الطريق إلى هذا التوفيق .

وعلى كل فليس يصح ان يصرفنا موقف امريكا المعادى للقومية العربية من الاعتراف والقبول للنظام العالمى الجديد .

اما العناصر التى يكثر الحديث من حولها على انها من مكونات النظام الجديد فتكاد تنحصر فيما يلى :

(ا) المساواة بين الدول واحترام إرادة الشعوب فى التعاون والتقارب .

(ب) عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول .

(جـ) عدم اللجوء إلى ممارسة الإكراه والضغط فى العلاقات الاقتصادية والتجارية إلا عند الضرورة القصوى .

(د) وضع حد للغزو الثقافى والإعلامى .

(هـ) حماية حقوق الإنسان .

وموقف الدول العربية من هذه العناصر كلها واضح ، وهو القبول لها ولو على أساس المجاملة للدول القوية التى تدعو إلى نشر هذا النظام وممارسة الحياة الدولية على أساس منه .

والمشكلة هنا فى التطبيق لعناصر هذا النظام وليس لقبولها .

فالدول العربية الإقليمية متهمة جميعها بعدم احترام حقوق الإنسان وتقريرات الهيئة الدولية لحقوق الإنسان هى الشاهد على ذلك ، والإنسان العربى لتخلفه لايعرف معنى حقوق الإنسان .

والمجتمعات العربية ذاتها لاتقبل بعض هذه الحقوق ، فهى لا تقبل المساواة بين الرجل والمراة فى الحقوق والواجبات ، ولا تقبل المساواة فى مجالات الطائفية والمذهبية والعرقية وما أشبه .

ثم إن حماية حقوق الإنسان قد تدفع الهيئات الدولية إلى اختراق السيادة الدولية ، والتدخل فى الشئون الداخلية للدول - مثل هذا الذى تفعله الهيئة الدولية لحقوق الإنسان .

وحتى مبدأ احترام إرادة الشعوب فى التقارب والتعاون قد يكون غير مسلم به حتى بين الدول العربية ذاتها ، فهى لاتتقارب أو تتعاون على أساس من المبادىء الإنسانية ، وإنما على أساس من العلاقات الذاتية بين الدول الإقليمية .

إن الدول العربية الإقليمية هى من دول العالم الثالث . من الدول التى يتحكم فيها التخلف ، وتتحكم فيها المواريث الثقافية ، وليس من السهل عليها أن تقبل الجديد فى سهولة ويسر ، ومن هنا يصبح من واجب المثقفين الذين يقودون النهضة الفكرية فى بلادهم أن يتولوا أمر هذا النظام فيبشروا به ، ويدعوا الناس إلى الاعتراف به وممارسة الحياة على أساس منه ـ بعد الاستيعاب لهذا النظام وهضمه ، وبعد التمثل لمبادئه وقيمه .

وأن أمامنا مرحلة تاريخية طويلة ـ لافى قبول هذا النظام العالمى الجديد ـ وإنما فى هضمه وممارسة الحياة على أساس منه .

أما الآن فموقفنا هو موقف الحذر الذى قد يعادى ما يجهل وسبحان مغير الأحوال .

صنعاء ـ ٣ سبتمبر ١٩٩٢ م

العلاقات السياسية اليمنية ـ المصرية

عبد الوكيل السروري

مقـــــــدمـــــة :ـ

شهدت نهاية الثمانينيات تطورات كبيرة شاملة وسريعة فى اكثر من مكان فى العالم ، محدثة انعطافة جديدة ، ومظهرة خارطة سياسية لم تتبلور بعد بشكلها النهائى ، فى سياق المتغيرات الدولية التى فرضت إعادة صياغة للأوضاع السياسية العالمية ومجمل العلاقات الدولية مبشرة بولود نظام عالمى جديد ، لم تكتمل ملامحه حتى اليوم .

ولقد قاد انهيار الاتحاد السوفيتى ، ودول أوروبا الشرقية ، إلى تطورات سياسية ـ وإقليمية ودولية عميقة تصدرت كل ذلك القوى العلمية المؤثرة وفى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والدولة الأعظم فى الوقت الراهن ، وهى تعمل اليوم على توجيه وضبط مناحى الحياة الدولية برمتها بما يخدم مصالحها وحلفاءها خاصة بعد أن اختل التوازن السياسى الدولى للأسباب سابقة الذكر ، حيث أصبح يعرف بعالم القطب الواحد ، فى ظل الاتجاهات الجديدة فى مجمل بنية العلاقات الدولية ، بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة ، وما ترتب على ذلك من بروز نسق جديد ، يقوم على أساس مصالح القوى العالمية الكبرى من جهة .. ومن جهة اخرى فقد افضت المتغيرات العالمية الجديدة إلى ظهور ردود افعال مختلفة ، وبروز تناقضات حادة ، وصراعات مختلفة ، قادت إلى فرز جديد واصطفافات ورؤى جديدة أيضا فى ظل الانفراج الدولى الذى وضع حدا حاسما للسلاح الاستراتيجى والنووى من حيث المبدأ . كما أن الانقلاب العالمى الجديد قد اثار جدلا واسعا حول مسألة الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، والتعددية السياسية ، والحريات الديمقراطية المشاركة الشعبية ، ونقد المفاهيم السابقة ، والدفع نحو إجراء إصلاحات سياسية ، واقتصادية واجتماعية ، فى تلك المجتمعات التى مستها رياح التغير .

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود جملة من المخاوف لدى المراقبين المتابعين لحركة التغير الدولية التى ترمى إلى تعاظم إمكانيات القوى الدولية الجديدة المتحالفة اليوم ، وجدية حركتها فى محاولة اعدت الهيمنة الاستعمارية ، والاستقلالية ، وقهر الشعوب ، وتصفية حركتها الوطنية والديمقراطية ، تحت مظلة الشرعية الدولية ، وهناك أكثر من واقعة على كوكبنا كما توجد احتمالات واضحة من خلال هذه القراءة السريعة من بروز تحالفات جديدة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية كقوة راسمالية قائدة حاليا من أجل توازنات مقبولة تتقاسم فى ظلها القوى الجديدة نفوذها وسيطرتها ومصالحها الدولية .

لمحة عن الأوضاع السياسية العربية الراهنة

إن الترابط وثيق بين الأوضاع السياسية الدولية ـ والوضع السياسى العربى الراهن وجملة التطورات الدولية التى اعطت انعكاسها على الأوضاع السياسية العربية إجمالا .. وتاثر النضال القومى بتلك المتغيرات وكونها قد لامست بنية النضال القومى العربى .. وأثرت على وحدة الصف القومى ، محدثة اختلالات خطيرة فى سياق هذه البنية وولدت صراعات مضرة بمصير ووجود وحضارة امتنا العربية الأمر الذى يتطلب رؤية واضحة وصادقة وحازمة لمعالجة هذه الاختلالات بكل واقعية ، ولأن استمرارها سيكون له نتائج وخيمة .. وخاصة بعد النتائج التى شكلتها حرب الخليج ومرحلة مابعد الحرب .

وعليه فإن إعادة اللحمة إلى الصف العربى اصبحت قضية هامة ورئيسية لإخراج أمتنا العربية من النفق المظلم الذى نصب لها .. ولكن ينبغى أن يكون بعيدا عن النوايا والاعلانات السياسية ، بل إن العقل العربى الجديد مطالب بمراجعة واقعية وممارسة عملية وفعل على أرض الواقع .. وخطاب سياسى جديد وذلك لن يتحول إلى حقيقة واقعية وملموسة إلا عبر مصالحة عربية صادقة تقوم على المحبة ، والخير ، ووحدة الكلمة ، والتفكير الجماعى ، والعمل المشترك من ناحية .. ومن ناحية أخرى حشد كل الطاقات والإمكانيات لمجابهة من الأخطار المحيطة بأمتنا العربية وأمنها القومى ومصيرها يتقدم من ذلك موقف سياسى تقدمى شمولى ومتواز ومقبول لدى كل الأطراف .. أخذين فى الاعتبار كل المتغيرات الإقليمية والدولية ، بيد أن مايجرى اليوم من أحداث ساخنة على الساحة العربية حسب تقديرنا إلى الأسباب سالفة الذكر مضاف إليها عوامل خارجية افضت وتفضى عن ظواهر غير طبيعية ولاتقود نحو مستقبل أمن ، وسعيد ، ومتقدم ، كما لاتقود إلى استقرار الأوضاع ، واستقلالية الوطن العربى الكبير ، وضمان مصالح أمتنا العربية العليا وعزتها وكرامتها ، وستكون الصورة واضحة وقريبة إلى اذهاننا إذا نظرنا إلى مايحدث اليوم

فى العراق من تهديدات ومؤامرات تهدد وحدة العراق بعد حصار طال امده إضافة إلى ماجرى ويجرى على الساحة اللبنانية من اجل إنهاء الحرب الاهلية وتامين السلام ، وإنهاء حالة التمزق والتحرس بليبيا .. كما ان مايجرى فى الجزائر من عنف وإرهاب يهدد الوحدة الوطنية ، زيادة إلى الاضطرابات الطائفية فى مصر والاغتيالات السياسية فى اليمن ، وما يجرى فى السودان والصومال من حروب اهلية مدمرة .

يضاف إلى كل ذلك قضية فلسطين ، والأرض العربية المحتلة ، وحوارات السلام (الأرض مقابل السلام) التى لم تتوصل إلى نتائج طيبة حتى اليوم .. ناهيك عن الممارسات الوحشية ضد شعبنا العربى الفلسطينى على ارض فلسطين المحتلة من قبل الآلية العسكرية الإسرائيلية .. هذه بعض الأمثلة الحية من واقع الوضع السياسى الراهن لأمتنا العربية .

قراءة فى العلاقات السياسية بين اليمن ومصر

ياتى انعقاد هذه الندوة بعد وحدة الوطن اليمنى وهى مكرسة لبحث نشات وعمق العلاقات السياسية اليمنية ـ المصرية تلك العلاقات التى نشأت منذ تاسيس الجامعة العربية الذى كان مقرها فى مصر حينها وتواصلت تلك العلاقات وازدهرت فى عهد مصر عبدالناصر اى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ م .. التى اعطت نفسا وروحا جديدتين لهذه العلاقات وفتحت آفاقا رحبة امام الشعبين الشقيقين .. واعطت الحركة الوطنية اليمنية زخما ثوريا جديدا بفضل المد الثورى القومى التحررى الذى قاده الراحل عبدالناصر فى مرحلة النهوض القومى التحررى من الاستعمار وحلفائه فى مشرق ومغرب الوطن العربى وشعبنا اليمنى وحركته الوطنية كانا فى حاجة ماسة لوقفة سياسية حازما وصارمة امام هول الظروف السياسية الصعبة والمعقدة التى كانت تعيشها اليمن فى تلك المرحلة الامامية المظلمة التى سبقت ثورتى سبتمبر واكتوبر اليمنيتين وفى إطار ذلك تواصلت اللقاءات والمشاورات بين نخبة من ساسة البلدين حيث توطدت اللقاءات وترسخت وخلقت تلك الظروف جوا من التفاعل السياسى العميق فكان له اعظم الأثر والدلالة . ولم تجد الحركة السياسية اليمنية غير عبدالناصر نصيرا لها فى تلك الظروف الحساسة التى اتسمت بذكاء الروح الثورية والقومية العربية التى ساهمت بتهيئة ظروف واجواء جديدة على الساحة الوطنية اليمنية لقيام الثورة اليمنية الأم ثورة سبتمبر ١٩٦٢ م كما ان المناخات السياسية والإقليمية والدولية حينها قد اسهمت هى الأخرى فى دعم المتغيرات الوطنية وفرض حركة التغير فى الشق الجنوبى من الجزيرة العربية حيث كانت هناك خطوط حمراء لايسمح لأى كان بتخطيها «ورغم ذلك فقد قامت ثورة سبتمبر التى هبت مصر عبدالناصر لدعمها عسكريا وماديا ومعنويا وغيرها لحمايتها من كل المتربصين بها من

اجل إنهائها وإفراغها من محتواها الوطنى .. وبفضل ذلك فقد تم تثبيت دعائم الثورة باهدافها الستة .. ناهيك عن كل المؤتمرات التى احيكت ضدها .. والصعاب والثغرات التى انتصبت امامها منذ لحظاتها الأولى ، ولكن بفضل التلاحم السياسى والكفاحى بين ثورة سبتمبر اليمنية ويوليو المصرية انتصرت الثورة .. ومدت السنة لهيبها لتعلن عن قيام ثورة اكتوبر اليمنية لتحرير جنوب الوطن من الاستعمار الانجلو سلاطينى .

خلال زيارة الزعيم الراحل جمال عبدالناصر لليمن وفى حفل جماهيرى مهيب فى مدينة تعز بتاريخ يناير ١٩٦٤ م اعلن صرخته المدوية للعالم كله بأن على بريطانيا ان تاخذ عصاها وترحل عن الجنوب اليمنى تلك الصرخة التى فعلت فعلتها واعتبرت مسمارا فى نعش النظام الانجلو سلاطينى فى جنوب اليمن .

لقد عمدت العلاقات السياسية اليمنية المصرية بالدعم .. وقدمت مصر خبراتها .. وخبراءها .. ودعمها فى مختلف الميادين ليقف النظام الجمهورى على قدميه وبغض النظر عن السلبيات لدى الجانبين اليمنى ـ والمصرى فى تلك الظروف الصعبة والحرجة .

والحقيقة فإن وقوف ثورة مصر بكل ثقلها إلى جانب اليمن وحركته الوطنية ـ قد اعطى زخما ثوريا وصمودا لا هوادة فيه امام كل التحديات والمؤامرات الداخلية والخارجية ، فضلا عن كل الهزات ، والظروف غير الطبيعية والتدخلات الخارجية ، والضغوط المختلفة لإسكات الزخم الثورى والقومى ورائدته مصر عبدالناصر ومع كل ذلك ظلت علاقات الشعبين اقوى وامتن .

ولقد تواصلت تلك العلاقات بعد رحيل القائد القومى الكبير ولكن على اسس جديدة .. وضوابط مختلفة ، ومنهجية تتحكم بها ظروف كلا البلدين والمتغيرات الأخرى .

ولقد اكدت جملة اللقاءات السياسية والحكومية والجماهيرية على تميز هذه العلاقات الفريدة الذى لايمكن لأى من البلدين الاستغناء عنها .. وفى سياق العلاقات المتميزة بين المجلس اليمنى للسلم والتضامن ولجنة التضامن المصرية اللذين حرصا على العمل الحثيث عل الدفع بهذه العلاقات خطوات إلى الأمام وإحياء مثل هذه الملتقيات الهامة سنويا فى اليمن .. ومصر .. وبفضل كل السياسيين المجربين الذين كان لهم بصماتهم فى الماضى .. والحاضر فى هذا السياق وهم اليوم يحرصون اكثر من أى وقت مضى على تعزيز وتقوية هذه العلاقات بين البلدين الشقيقين على مختلف الأصعدة .

حيث أن هذه العلاقات فى الوقت الراهن تشهد مرحلة تفعيل حقيقية مما يبعث على التفاؤل والنظرة الثاقبة لأهمية وأبعاد هذا التفعيل .. ونثق بانها ستتسع وتتعمق لتشمل مجالات جديدة خدمة لمصلحة البلدين والشعبين الشقيقين وانتصارا لأهداف أمتنا العربية الانية ، والبعيدة التى تفرضها متغيرات إقليمية ودولية فى سياق النظام الدولى الجديد .

كما أن العلاقات التى عمدت بالدم اليمنى والمصرى ستظل نبراسا يضىء الطريق أمام اليمنيين والمصريين على حد سواء .. لما فيه خيرهم وسعادتهم وتقدمهم وتعاونهم المشترك فى شتى مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها .

كما أن المناخات والإمكانيات متوفرة ، وشروط النجاحات هى الأخرى بمتناول اليدين لكلا الطرفين وما ينقصها فقط البرمجة والانطلاقة المدروسة لضمان السير الحثيث بخطوات حثيثة إلى الأمام وبما تمليه المصلحة العليا للبلدين .. والترابط الكفاحى بين الثورتين اليمنية والمصرية والمهمات الجديدة المنتصبة أمام القيادتين السياسيتين على المستويين الوطنى والقومى .

والحقيقة أن الحرص والانتظام فى عقد مثل هذه الندوات سنويا لدليل قاطع على الحرص والشعور بالمسئولية تجاه تقوية العلاقات وتمتينها وتجديدها برؤية جديدة وعمق أوسع لأنه لاغنى عنها أبدا مهما كانت الظروف وتاريخ هذه العلاقات لايعود إلى الخلف بل يسير بثبات إلى الأمام وهذه هى سنة الحياة .

المسئولية التضامنية فى إطار العلاقات السياسية

فى إطار هذه الندوة التى تحتضنها صنعاء بالتنسيق المشترك بين المجلس اليمنى للسلم والتضامن واللجنة المصرية للتضامن .. وبالتعاون مع الجامعة صنعاء .. وعدن وفى إطار احتفالات شعبنا اليمنى بالعيد الثلاثين لثورتى سبتمبر واكتوبر اليمنيتن .. واستشعارا بالمسئولية التضامنية فإننا نتقدم ببعض المقترحات انسجاما مع اتجاه لجنة التضامن المصرية التى حملتها رسالة رئيسها الأستاذ/ احمد حمروش التى وجهها إلى الأستاذ /الدكتور حسن محمد مكى النائب الأول لرئيس الوزراء ورئيس المجلس اليمنى للسلم والتضامن والمؤرخة ١٩٩٢/٨/١٧ م الخاصة بالعملية التنسيقية بين حركات التضامن العربية وها نحن نوجزها على النحو التالى :

أولا : أن تعمل حركة التضامن العربية فيما بينها من أجل تلمس الطريق وتفعيل دورها مع مواقع القرار السياسى فى اقطارها من أجل الدفع للخروج من النفق المظلم التى تمر به أمتنا العربية ، والبحث عن الوسائل العملية والمخارج المقبولة لتجاوز المحن والأزمات فى ظل المعطيات الجديدة والإقليمية والدولية .. ومن أجل ان تاخذ أمتنا العربية مكانها الطبيعى فى الخارطة السياسية القادمة .

ثانيا : - أن تبذل حركة التضامن العربية مساعيها الطيبة والإيجابية لدى جامعة الدول العربية لتفعيل دورها فى سياق مجابهة المخاطر التى تعصف بامتنا ووطننا العربى الكبير وأن تضطلع بمسئولياتها فى هذه المرحلة الدقيقة ، كما ينبغى من أجل تنقية الأجواء العربية وإعادة اللحمة إلى الصف العربى .

ثالثا :- أن تسعى حركة التضامن العربية فى الوقت الراهن بكل إمكانياتها من أجل المساهمة الإيجابية فى رفع الوعى الجماهيرى تجاه قضايا الوطن وخلق راى عربى فاعل ومؤثر تجاه كل قضايا الأمة العربية المصرية والقومية بكل السبل والطرق المتاحة .

رابعا : ينبغى التفكير والعمل الجاد لتاسيس اليه عمل جديد فى سياق تنسيق النشاطات والفعاليات التضامنية العربية والإقليمية والدولية .

خامسا : على المجلس اليمنى للسلم والتضامن .. ولجنة التضامن المصرية البحث عن آلية تنسيق وفعل مشترك للانتصار الكامل لهذه الاتجاهات باعتبارها مبادرة مشتركة .

صنعاء ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

مصر واليمن وسياسة التضامن العربى

حسن أبو طالب

لم يعان النظام العربى من فقدان التضامن بين اطرافه الفاعلة وغير الفاعلة مثلما الحال الذى يعانيه فى الوقت الراهن ، حيث تتجمع سحب شتى من التحديات والمشكلات والقضايا ، ورغم وضوح الدوافع الدولية والإقليمية وسطوة التحديات ، فمن المثير إلا يكون هناك اى جهد عربى حقيقى يحاول ان يوقف التدهور الحادث فى النظام العربى والمرشح لمزيد من التدهور بفعل الضغوط والتراكمات المختلفة ، الأمر الذى ينذر على المدى البعيد بمزيد من العواقب الوخيمة . وليس جديدا القول أن حالة النظام العربى الراهنة وفقدان تضامنه ارتبطت بصورة وثيقة باندلاع ازمة الخليج الثانية ، وما ترتب عليها من انقسام عربى رسمى وشعبى مازال موجودا حتى اللحظة الراهنة .. ومعروف انه فى خضم الأزمة تبلورت مواقف عربية عدة ، وانقسم اعضاء النظام العربى بين مؤيد لهذا الطرف او ذاك . ولم يكن انقسام النظام العربى انقساما قاصرا على الحكومات وحسب ، ولكنه شمل ايضا الوجدان الشعبى والتحركات الجماهيرية ، الأمر الذى جسد من عمق الأزمة العربية الشاملة . وتبدو أزمة النظام العربى صارخة فى اكثر من مظهر منها الانكشاف الأمنى الشامل ، وتغير منظومة القوى والتوازن بين العرب ودول الجوار الجغرافى على نحو سلبى واضح ، بما داعب طموحات واطماع الجيران فى الحصول على مزايا ومكاسب من العرب استغلالا لحال ضعفهم و انقسامهم . ومن المظاهر ايضا زيادة احتمالات انفلات بعض دول الأطراف العربية وتعرضها لأزمات حادة تهدد كيانها العربى ووجودها المادى ، فى الوقت الذى تعجز فيه المؤسسة العربية الجامعة فى اتخاذ اى عمل يحول دون ذلك المصير المؤسف ، والذى يبدو محتوما . ولعل ما يصيب العراق الشعب والموارد ومنظومة الأمن إلى جانب ما يتعرض له الصومال من تاكل الدولة بمؤسساتها وهياكلها وحتى شعبها ذاته ، ما يعبر عن الحال المتردى الذى وصل إليه النظام العربى من عجز وفقدان تضامن . ويمكن ايضا ان نضع الكثير من جوانب الأزمة الليبية الغربية فى نفس الإطار .

إن استمرار هذا الواقع الكلى بمؤشراته ودلالاته يعنى نتيجة واحدة وهى إن النظام العربى يتجه إلى فقدان مبررات وجوده ، وان توجهات دوله الراهنة تعطى الأولوية للداخل المحلى البحت على حساب التفاعلات العربية فى حدها الادنى ، ولانقول العروبية ذات المنحى القومى .

هذا الوضع العربى العام الكاشف عن عجز وانقسام ووهن يحتاج منا إلى وقفة ، ويحتاج من انظمتنا العربية الحاكمة ومن كل الجماعات التطوعية والأحزاب والمؤسسات النقابية والإبداعية قدرا من العناية والاهتمام . و لعل واحدة من المسائل الملحة والعاجلة فى لحظتنا تلك إعادة الاعتبار لمفهوم التضامن العربى الذى بلورته مواثيق عربية منذ حوالى عشرين عاما مضت ، وعبر عن حد أدنى من التوافق العربى على الرغم من اختلاف انظمتها السياسية والاجتماعية .

مستويات التضامن العربى :

وعلى وجه الاجمال يمكن تعريف سياسة التضامن العربى بانها الحالة التى تصل فيها تفاعلات النظم العربية إلى نوع من الاجماع والتوافق على سلوك سياسة معينة فى ظل ظروف تاريخية بذاتها ، وتجاه قضية أو عدة قضايا متشعبة ومختلفة . وهناك تفرقة واجبة فى هذا الإطار ، وهى بين مستويين من مستويات سياسة التضامن العربى .

المستوى الأول : هو المستوى النظامى ، والذى نشير فيه إلى واقع التعاون والمساندة المتبادلة بين الدول العربية وبعضها البعض ، وخاصة فى إطار المؤسسة الإقليمية الواحدة وهى جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة ، ووفق هذا المستوى هناك العديد من الاشكاليات الفكرية والسياسية والقانونية ، لعل ابرزها العلاقة بين السيادات القطرية والولاء القومى ، والعلاقة بين ضرورات العمل العربى المشترك وتباين الاجتهادات العربية بين قطر وآخر . وإشكالية المرجعية القومية التى يجب الاستناد إليها . وفيما قبل اندلاع أزمة الخليج الثانية ظهرت على سطح العلاقات العربية إشكالية تنظيم العلاقة بين التجمعات الإقليمية العربية الثلاثة التى وجدت آنذاك - وهى التجمع الخليجى والعربى والمغاربى - وبين المؤسسة القومية الأم . وقد وجدت فى هذا السياق اجتهادات عدة ، بعضها ربط بين وجود تلك التجمعات والوصول إلى درجة أرقى من التعاون الوظيفى على نطاق إقليمى فرعى ، والبعض الآخر وجد فيها مضاراً ومخاطر على عمل المؤسسة القومية ، والبعض الثالث انتهى إلى نقطة وسط ، واعتبر أن تلك التجمعات خطوة هامة شريطة إيجاد آليات عمل وتعاون مع الجامعة العربية .

أيا كانت الاجتهادات فى تفسير وتوصيف مسار التطور العربى قبل اندلاع أزمة الخليج ، فمن الثابت أن تلك الفترة كانت فترة مناسبة وملائمة لمزيد من التضامن العربى . المستوى الثانى : وهو ما يمكن أن نطلق عليه المستوى الشعبى ، نقصد به ذلك النابع من تفاعلات الحركات والمنظمات والتنظيمات الشعبية غير الحكومية ، إلى

جانب الاحزاب والتيارات السياسية والفكرية المختلفة . والذى يعكس فى تحركه وتفاعلاته المتعددة وحدة الانتماء القومى لكل الشعوب العربية على الرغم من واقع السيادات القطرية .

ووفق هذا المستوى تثور قضايا فكرية وسياسية عدة ، كالعلاقة بين حركة الجماهير وحركة الحكومات فيما يتعلق بالقضايا القومية المصيرية ، وهل هى علاقة تنافر وتعارض ، أم انها علاقة تماثل وتطابق ، ام علاقة تعاون وتنسيق ؟ . وما هى محددات تلك العلاقة وكذلك الكيفية التى يمكن من خلالها أن تسهم الحركات الشعبية المختلفة فى تعزيز العمل العربى المشترك وبناء مستقبل اكثر فعالية ؟ . وهناك أيضا مشكلات القيود التى تحد من انطلاق التضامن الشعبى على وجه العموم وكيفية التغلب عليه .

وبصفة عامة فإن المستوى الشعبى يثير إشكالية هامة وهى إشكالية الحيوية السياسية للشعوب العربية وإطارها المرجعى الذى تستقى منه اهدافها و تصوراتها و آلياتها العملية والحركية ، ولاسيما فى ضوء تباين الدول العربية فيما يتعلق بوجود وبمدى تطور حركة التنظيمات الشعبية المختلفة .

إن فعالية هذا المستوى قد عبرت عن نفسها خير تعبير اثناء تفاعل ازمة الخليج الثانية ، وقد راينا كيف لعبت المنظمات الحزبية والجماهيرية فى كل البلدان العربية - او على الاقل غالبيتها العظمى - دورا هاما فى تشكيل الوعى العام فى بلدانها إزاء الأزمة وكيفية النظر إليها ، ومن خلال هذا الوعى العام المحلى تشكلت الضغوط والمساومات على العديد من الحكومات .

ومثلما كانت هناك مواقف حكومية منقسمة على نفسها ، كانت هناك ايضا مواقف شعبية منقسمة على نفسها ، وكان طبيعيا أن توجد الأطر التنظيمية فوق القطرية التى يتفاعل فيها وبها كل قطاع على حدة .

ومن الواضح ان كلا المستويين له خصوصيته السياسية الفكرية والحركية ، وفى الوقت نفسه ثمة قواسم مشتركة بينهما ، ولاسيما فى الشق الخاص بالاطار المرجعى - اى الفكرة القومية ووحدة الأهداف والمصير - الأمر الذى يبرر عدم اعتبار احد المستويين بديلا عن الآخر ، بل تفرض نوعا من البحث والاجتهاد وصولا إلى صيغة شاملة تستفيد من طاقاتهما معا ، ونقاط القوة لديهما ، وتستند إلى منطلقاتهما الواحدة ، وهو ما يمكن أن نعتبره واحداً من المهام واولويات المرحلة العربية الحالية .

وواقع الحال أن البحث فى سياسة واستراتيجية التضامن العربى الحالى والمستقبلى هو بحث فى مجمل تفاعلات النظام العربى بمؤسساته وحكوماته وآلياته الشعبية وغير الشعبية ، وهو بحث ايضا فى الآليات والوسائل التى يمكن من خلالها - ويمكن بها - مواجهة التحديات الجسام التى طفت مجتمعة على السطح سواء أكان مصدرها النظام الدولى او النظام الإقليمى ذاته او بنية النظام العربى وما فيها من مثالب وعورات ، وفى هذا الصدد نشير إلى ثلاث ملاحظات رئيسية على النحو التالى :

الملاحظة الأولى أن هناك ضرورات ومحتمات لحظية وغير لحظية تستدعى التفكير فى صياغة استراتيجية للتضامن العربى الفعال ، والمستند إلى اسس قومية واعتبارات واقعية وموضوعية .

الملاحظة الثانية : أن الواقع العربى الحالى يتطلب حركة عربية فاعلة تشترك فيها اطراف عدة رسمية وشعبية تسعى إلى إعادة الاعتبار للعلاقات العربية التعاونية التى وصلت إلى قمتها قبل ٢ اغسطس ١٩٩٠ .

الملاحظة الثالثة : أن الدعوة إلى التضامن العربى فى ظل الظروف الراهنة هى دعوة تستهدف استنباط تفاعلات عربية خلاقة تغير الظواهر السلبية ، والإعمال المنتج للفكرة القومية العربية بكل ما فيها من طموحات نحو التوحد والقفز على التجزؤ ومواجهة التحولات العاصفة دوليا وإقليميا .

وتعنى هذه الملاحظات الثلاث ان الدعوة إلى التضامن العربى هى دعوة إلى إعادة الروح للنظام العربى والخروج به من دوامة الانقسام والتشرذم التى تكاد تعصف به ، كما انه دعوة إلى إحياء الأفكار القومية والعروبية بصفة عامة .

التضامن العربى .. النشأة والممارسة

من المعروف ان تعبير النظام العربى لايتاسس على مجرد علاقات الجوار الجغرافى ، ولكنه يعكس توجها سياسيا نظاميا يستند إلى تجانس ثقافى فريد ، وله عمق حضارى وتاريخى خاص ، والذى يتلخص فى الدعوة القومية العربية ، التى ترنو على المدى البعيد إلى تحقيق احد انماط الوحدة السياسية للإقليم ، ومن الأمور الهامة ان نميز بين ثلاثة انماط لتكون الإجماع أو حالة التضامن فى النظام العربى وهى :

١ - الإجماع السلبى ، وهو ما يمثل الحد الأدنى من التضامن العربى العام ، ونعنى به الالتزام من قبل غالبية اطراف النظام الإقليمى بنبذ خط معين للسياسة استنادا إلى قيم وقواعد ثقافية تتسع للنطاق العربى كله ، ولكن دون الالتزام بتبنى خط ما إيجابى ومترجم إجرائيا ، وتوزيع للمسئوليات لتنفيذ هذا الخط السياسى ، سواء كان يتعلق بقضايا الأمن او الهوية او القومية .

٢ - الإجماع الموضوعى الإجرائى ، وهو حالة تضامن أرقى من الشكل الأول ، ونعنى به الالتزام من قبل غالبية اطراف النظام بموقف او خط عملى ، وتوزيع للمسئوليات لتنفيذ هذا الخط على الصعيد العربى . ويتعلق هذا الخط بإحداث تغييرات فى صورة القضية فى لحظة أو مرحلة معينة دون الاتفاق على الطريقة النهائية لحل هذه القضية .

٣ - الإجماع الاستراتيجى ، وهو الشكل الأمثل من اشكال التضامن ، ونعنى به الالتزام من قبل غالبية اطراف النظام بموقف عملى وتوزيع المسئوليات فى تنفيذ خط

كامل للسياسة نحو قضية او مسالة معينة ، وذلك انطلاقا من الاتفاق حول الطريقة النهائية لحل هذه القضية او المسالة ، الأمر الذى يعنى ان هذا الالتزام طويل المدى ، وعلى درجة من القوة بحيث لايجرفه اختلاف فرعى او انحراف يسير فى سير المسالة او القضية .

إن هذه الانماط تتيح التعرف على مدى تطور النظام الإقليمى العربى ، كما تساعد على استخلاص نقاط القوة والضعف فى سياسة التضامن العربى مثلما برزت فى التجربة والواقع . ويمكن القول ان من اولى محاولات بلورة محتوى سلوكى معين لسياسة التضامن العربى قد تجسدت فى قمة الدار البيضاءالتى عقدت فى سبتمبر ١٩٦٥ حيث وقع الملوك والرؤساء العرب على «ميثاق التضامن العربى » والذى نص على :

(ا) العمل على تحقيق التضامن فى معالجة القضايا العربية وخاصة قضية تحرير فلسطين .

(ب) احترام سيادة كل من الدول العربية ومراعاة النظم السائدة فيها وفقا لدساتيرها وقوانينها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية .

(حـ) مراعاة قواعد اللجوء السياسى و آدابه وفقا لمبادىء القانون والعرف الدولى .

(د) استخدام الصحف والإذاعات وغيرها من وسائل النشر والإعلام لخدمة القضايا العربية .

(هـ) مراعاة حدود النقاش الموضوعى والنقد البانى فى معالجة القضايا العربية ووقف حملات التشكيك والمهاترة عن طريق الصحف والإذاعات وغيرها من وسائل النشر .

(و) مراجعة قوانين الصحافة فى كل بلد عربى ، بغرض سن التشريعات اللازمة لتحريم اى قول او عمل يخرج عن حدود النقاش الموضوعى والنقد البانى ، من شانه الاساءة إلى العلاقات بين الدول العربية او التعرض بطريق مباشر او غير مباشر بالتجريح إلى الرؤساء العرب .

ومن الملاحظ ان ميثاق التضامن العربى هذا دعا فى بنده الأول إلى تحقيق التضامن فى معالجة القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية ، وهو ما يعكس الدور المركزى لقضية تحرير فلسطين فى سياق تفاعلات النصف الأول من عقد الستينيات ولكنه فى نفس الوقت لم يحدد صراحة رؤية معينة لمعالجة هذه القضية المركزية . ويفهم من السياق العام ان التضامن العربى فى معالجة القضية الفلسطينية كان مجرد دعوة إلى التنسيق بين كل الأطراف العربية .

أما البنود الخمسة الأخرى ، فهى كلها تدخل فى باب الالتزامات السلبية التى تفترض الامتناع عن فعل شىء معين . وغلب على بنود الميثاق الجانب الدعائى الإعلامى نظرا لأن البيئة العربية فى ذلك الوقت كانت زاخرة بالحروب السياسية

والدعايات المضادة ، والتى لعبت فيها وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة الدور الأساسى . ويبدو أن الهدف الرئيسى من وراء تلك الالتزامات السلبية هو العمل على بناء مناخ سياسى إعلامى إيجابى بين الدول العربية وبعضها البعض . ويقوم فى جوهره على احترام الخيارات الداخلية لكل قطر . والامتناع عن الأعمال المناهضة التى تدخل فى باب التورط فى الشئون الداخلية للاقطار الاخرى . وهكذا يمكن استنتاج أن هذا المحتوى من التضامن العربى هو فى سياق النمط الأول ، أى نمط الإجماع السلبى .

إن ميثاق التضامن العربى بشكله المشار إليه جاء انعكاسا طبيعيا لنمط التفاعلات العربية الذى كان سائدا فى بداية الستينيات إذ غلب عليها الطابع الصراعى وتبادل الاتهامات بالعجز وبالخروج عن الخط القومى ، والانقسام بين فريقين من النظم العربية المختلفة فى توجهاتها الداخلية والخارجية ، بما انعكس سلبا على قدرة النظام العربى على مواجهة التحديات المختلفة ، ولاسيما فى مجال القضية الفلسطينية وتعاظم التهديدات الإسرائيلية . ولم يمنع توقيع ميثاق التضامن العربى ـ الذى عبر فى واقع الأمر عن حد أدنى من سياسة التضامن التورط مرة أخرى فى الصراعات الجانبية ، التى برزت فيما عرف آنذاك باسم أزمة مؤتمرات القمة العربية . ولم يكن قد مضى على توقيع ميثاق التضامن أقل من نصف عام .

استمر تفاعل أزمة مؤتمرات القمة العربية حتى يونية ١٩٦٧ ، وعكست تلك الأزمة فى شق منها عمق الصراعات العربية ، وفى شق آخر مدى ضعف الحد الأدنى من سياسة الإجماع السلبى فى تجاوز تلك الصراعات العربية ، وفى شق ثالث غياب القدرة العربية الجماعية وضعفها فى مواجهة التحدى الأساسى ، أى التحدى الإسرائيلى مثلما برز فى هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

إن آثار حرب يونية ١٩٦٧ لم تقف عند حد احتلال إسرائيل لأراضى ثلاث دول عربية وحسب ، بل امتدت إلى كثير من الأمور السلوكية والفكرية التى كانت سائدة فى الحياة السياسية العربية قبل الهزيمة . وبالرغم من أن الهزيمة العسكرية المباشرة لم تنل سوى ثلاث دول عربية محيطة بإسرائيل ، إلا أنها من الناحية السياسية اعتبرت هزيمة لكل العرب ، ولنمط تفاعلاتهم ولطريقة إدارتهم لشؤونهم السياسية والاقتصادية الجماعية . ومن هنا فإن ما تم تحقيقه فى قمة الخرطوم أغسطس ١٩٦٧ كان نوعا من مواجهة المضامين المختلفة للهزيمة على الصعيدين السياسى والعسكرى ، وقد وضعت القمة بدورها إطارا عاما للتفاعلات العربية بشقيها معالجة القضية الفلسطينية وإدارة علاقات النظم العربية وبعضها البعض . وفى الشق الأول تظهر اللاءات الثلاث (لاصلح لاتفاوض لا اعتراف) ، وفى الشق الثانى تأكدت مبادىء عدم التدخل فى الشئون الداخلية العربية ، وتجاوز الخلافات الاجتماعية ، وإحلال مصادر جديدة للزعامة العربية ، حتى صارت القوة الاقتصادية والمالية لا تقل أهمية وفعالية عن المناداة بالأفكار الثورية .

منذ تلك اللحظة دخل النظام العربى مرحلة الإجماع الإجرائى الموضوعى ، إذ تغيرت أولويات المجالات ، حيث قل الاهتمام بالتباينات الأيديولوجية فى بناء النظم الاجتماعية والاقتصادية العربية ، واصبحت قضية الوحدة الهوية القومية مؤجلة للمدى البعيد . ونالت قضية الأمن القومى العربى تركيزا شبه قطعى من عدد كبير من الدول العربية إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية ، واستند هذا الإجماع الإجرائى الموضوعى إلى الأسس التالية :

١ - تجنب الإفصاح والتعبير العنيف عن الخلافات بين النظم العربية .

٢ - التمسك بدائرة معينة للإجماع تتصل بالصراع العربى الإسرائيلى تمثلت فى الاجماع على اللاءات الثلاث .

٣ - قيام الدول العربية الغنية بدور مساند ، عبر عن نفسه فى تحمل جزء من الأعباء المالية لإعادة بناء الجيوش العربية لدول المواجهة مقابل التنسيق الدورى مع دول المواجهة من خلال مؤتمرات القمة العربية حول السياسات العامة .

إلا أن هذا النوع من الإجماع العربى لم يكن تماما ، إذ لم يبلغ مستوى التنسيق الشامل أو الاعتماد المتبادل القائم على توزيع المسئوليات بصدد المهام المشتركة . ونخص بالذكر هنا القضية المركزية - أى القضية الفلسطينية - حيث لم تحدد اللاءات الثلاث كيفية التعامل مع آثار الهزيمة على المدى البعيد ، ولم تحدد نوع الاستراتيجية المطلوبة للتعامل مع صلب القضية الفلسطينية بعد ما اعتراها من تطورات جمعت بين مهام تحرير الأرض المحتلة فى عدوان ١٩٦٧ ، ومهمة تحرير فلسطين المغتصبة فى ١٩٤٨ . ولم تمنع النظم العربية - خاصة التى احتلت أراضيها - من اتخاذ خطوات داخلية وخارجية وفق اجتهادات سياسية متباينة . وقد انعكس ذلك سلبا على المستويين العسكرى والسياسى معا .

ففى المستوى العسكرى بدا واضحا مدى الضعف الخاص فى تنسيق وإحياء الجبهة الشرقية ، وغياب الحد الأدنى من التنسيق بين مصر وسوريا إبان تفجر حرب الاستنزاف التى شهدتها الجبهتان المصرية والسورية لمدد زمنية متباينة . إما على الصعيد السياسى فقد تراكمت الخلافات العربية حول قبول مصر لخطة روجرز وحول جدوى المعالجة السياسية أصلا . وهو ما انعكس سلبا على سياسة مؤتمرات القمة ، وفى تفجر الأزمة بين المنظمة والنظام الأردنى طوال عامى ١٩٦٩ و ١٩٧٠ ، وعودة التراشق الإعلامى وتبادل الاتهامات بين النظم العربية . وهكذا تبلورت فى الواقع العملى حدود الإجماع الإجرائى الموضوعى من حيث الاحتمالات الكبيرة للعودة مرة أخرى إلى ممارسات وسلوكيات مضادة ومنافية لعملية الإجماع ذاتها . ومن هنا فمن الإنصاف القول أن الاجماع الموضوعى الإجرائى يظل قاصرا عن إيجاد آليات تمنع نشوء التعارضات والخلافات الحادة ، والتى قد تصل فى شدتها إلى تعطيل الأهداف المرجوة من عملية الإجماع ذاتها . ومع ذلك فإن إمكانية العودة إلى الخلافات الفرعية والجانبية صاحبتها عمليا إمكانية أخرى مضادة وهى إمكانية العمل بهدف محاصرة

هذه الخلافات ومنع وصولها إلى نقطة اللاعودة ، وقد افصحت هذه الإمكانية عن نفسها فى تطورين بارزين ، وهما محاصرة الأزمة الفلسطينية اللبنانية عبر اتفاقية القاهرة ١٩٦٩ . والأزمة الفلسطينية الأردنية عبر قمة القاهرة التى عقدت فى سبتمبر ١٩٧٠ . وهما الازمتان اللتان ساهمتا فى تقليل العوائد الإيجابية لسياسة الإجماع الإجرائى الموضوعى فى هذه المرحلة ، وكانتا انعكاسا للحدود القصوى لهذا النوع من الإجماع الإجرائى الموضوعى . اما التطور البارز الثانى فتبلور فى إعادة التنسيق مرة اخرى بين دول المواجهة وعلى الأخص مصر وسوريا ، ثم الأردن إلى حد ما ، وبين دول المواجهة ودول المساندة من جانب آخر ، من اجل خوض معركة عسكرية تزيل جمود الموقف .

وهكذا فى بداية السبعينيات استطاع النظام العربى بالفعل التغلب على ابرز صراعاته الجانبية ، وان يعيد نمط التفاعلات العربية بصورة إيجابية مكنته من دخول معركة عسكرية سياسية اظهر فيها افضل اداء عسكرى سياسى عربى منذ عهود طويلة ، واستطاع من خلالها إعادة صياغة عناصر الموقف العربى والإقليمى وفق سياق ومضمون جديدين ، ولصالح الطرف العربى جزئيا على ان حرب اكتوبر ١٩٧٣ وما ارتبط بها من تضامن عربى لم يستمر طويلا ، إذ سرعان ما تبلورت مجموعة من الانقسامات الحادة بين الدول العربية صاحبة المجهود الأساسى فى الإعداد وفى خوض الحرب . ونعنى على وجه الحديد مصر وسوريا ، واللتين شكلتا مع العربية السعودية ما عرف آنذاك بتكتل اكتوبر ، وقد تبلورت هذه الانقسامات حول الأسلوب الأمثل للاستثمار السياسى لنتائج الحرب عسكريا وسياسيا ونفطيا . وكانت الانقسامات فى حقيقة الأمر امتدادا لخلاف رئيسى بين القيادتين المصرية والسورية حول استراتيجية الحرب ذاتها ، وهل هى لتحرير الأرض ام لتحريك جمود الموقف وحسب . ثم عزز من تلك الانقسامات الدور الأمريكى الذى بلوره كيسنجر واستهدف آنذاك احتواء نتائج الحرب بما يتوافق مع اهداف الاستراتيجية الامريكية على المدين المتوسط والبعيد معا .

إلى جانب الانقسام المصرى السورى فيما بعد حرب ١٩٧٣ ، واجه النظام العربى قضيتين أخريين مارستا دورا هاما فى تقليل عوائد حالة الإجماع الموضوعى الإجرائى فى هذه المرحلة . وهما قضية تمثيل الشعب الفلسطينى ، ثم بداية الحرب الأهلية اللبنانية . وإذا كانت القضية الأولى قد حسمت عربيا عبر القمة العربية السابعة فى الرباط اكتوبر ١٩٧٤ ، والتى اقرت حق المنظمة فى تمثيل الشعب الفلسطينى ، فإن الحرب الأهلية اللبنانية بتطوراتها اللاحقة كشفت عن عجز النظام العربى فى معالجة هذه المأساة اللبنانية العربية فى آن واحد ، وقد تمثلت المحاولات الأولى عربيا لحل الأزمة اللبنانية فى قمتى الرياض السداسية وقمة القاهرة الموسعة اكتوبر ١٩٧٦ ، واللتين وضعتا إطارا للحل دمج ما بين تطورات الأزمة اللبنانية بشقيها الفلسطينى واللبنانى وتطورات عملية التسوية السياسية وما بها من تباينات ، وقد اثبتت

الأحداث فيما بعد عدم فاعلية هذا الحل بالعجز عن مواجهة الأزمة اللبنانية في السبعينيات ، واستمرار الانقسامات السياسية بين مصر وسوريا ، وفشل محاولات إحياء التضامن مرة أخرى ، وانقسام النظام العربي بين مؤيد ومعارض لعملية التسوية السياسية التي بدا أن القيادة المصرية لن تتراجع عنها ، لم تعد تفاعلات النظام العربي فيما بين ١٩٧٥ وحتى نوفمبر ١٩٧٧ وفق نمط الإجماع الإجرائي الموضوعي ، وبدت أقرب إلى نمط الإجماع الدعائي السلبي والذي يفتقر عمليا إلى مضمون التضامن الخلاق بالرغم من وجود بعض مظاهره على السطح . وتمثلت تلك المظاهر في ثلاثة أمور رئيسية وهي عدم رغبة كل من مصر وسوريا في تفاقم خلافاتهما إلى حد القطيعة الكاملة ، وسلوك بعض الأطراف العربية نوعا من السياسة المتوازنة التي لاترجح طرفا على آخر ، وعدم رغبة الأطراف المناوئة لعملية التسوية الرافضة لعملية تهدئة الصراع مع إسرائيل في عمل محاور علنية .

لم تكن علاقات بعض أطراف النظام العربي التحالفية مع بعض دول الجوار الجغرافي أحد مظاهر غياب الإجماع العربي حتى في نمطه السلبي وحسب ، بل جاءت بعض التفاعلات الصراعية العربية مع دول الجوار الجغرافي لتكشف عمق التحولات السلبية التي تفاعلت لمدة عقد كامل . وكانت أبرز تلك الصراعات حالات ليبيا /تشاد ، السودان / أثيوبيا ، العراق / إيران . فضلا عن استمرار الجمود في الموقف العام للصراع العربي الإسرائيلي حتى بالرغم من التغيرات الهيكلية التي أصابت شقه الخاص بالتفاعلات المصرية الإسرائيلية على الصعيد الرسمي . وبدا هذا الجمود في تعثر أية محاولة للتسوية إضافة إلى تعثر التنسيق الأردني الفلسطيني ذاته الذي بدأت أولى محاولاته في ربيع ١٩٨٥ . كذلك بدا أن هناك جمودا أكثر تأثيرا قد أصاب دور القمة العربية في هذه المرحلة الممتدة ما بين ١٩٨٢ وحتى قمة عمان نوفمبر ١٩٨٧ .

وفي حقيقة الأمر أن ما صدر من قمة عمان ١٩٨٧ من قرارات وما لحقها من تطورات يجعل منها نقطة فاصلة بين حقبة انهيار الإجماع وبين العودة مرة أخرى إلى حالة الإجماع السلبي الدعائي الذي سرعان ما تطور إلى حالة من الاجماع الإجرائي الموضوعي ، مثلما بدا في إعمال وقرارات قمة الدار البيضاء التي عقدت في مايو ١٩٨٩ .

في أعقاب تلك القمة وحتى اندلاع أزمة الخليج الثانية بدا النظام العربي في أفضل حالاته ، واستعاد قدرا كبيرا من حيويته وتعددت دلائل وقف الانهيار على نحو مثير وإيجابي . ويمكن أن نرصد من تلك التفاعلات مايلي .

- اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الباسلة واستمرارها طوال الأعوام اللاحقة ، واستعادة القضية الفلسطينية مركزيتها في إطار التفاعلات العربية والنظام العربي .
- استعاد العلاقات الدبلوماسية بين مصر وغالبية الدول العربية في أعقاب قمة عمان نوفمبر ١٩٨٧ ، واستكمال تلك العودة باستعادة مصر لعضويتها في الجامعة العربية

ومشاركتها لأول مرة فى القمة العربية بعد عشر سنوات ، تأثرت خلالها الحركة العربية الجماعية والمصرية . وفى هذا الصدد ثمة كلمة واجبة ، وهى خاصة بالدور اليمنى الذى سبق قرار قمة عمان المشار إليها . فقد كان النظام العربى متأثرا بعدد من وجهات النظر فيما يتعلق باستعادة العلاقات الدبلوماسية مع القاهرة . وكان لصنعاء موقفها الإيجابى من تلك المسألة ، وقامت القيادة اليمنية فيما قبل القمة وأثناءها بدور نشط لإقناع الأطراف العربية الأخرى بأهمية استعادة العلاقات الدبلوماسية مع القاهرة ، وخاصة أن كثيرا من الدول العربية كانت قد استعادت علاقاتها وتفاعلاتها واقعيا . كذلك كان لصنعاء دور فى القيام بما عرف بجهود فتح قنوات اتصال بين القاهرة من ناحية وكل من دمشق وطرابلس من ناحية أخرى فيما بعد قرار القمة العربية بغية التخلص من تحفظاتهما التى طرحت إزاء استعادة العلاقات الدبلوماسية مع القاهرة والتمهيد لعودة مصر إلى الجامعة العربية ، وكان الجهد اليمنى نابعا من أن مصر لها دورها الكبير وأن غيابها عن الساحة العربية قد أصاب النظام العربى بصورة سلبية ، وأن مصر فى عهد الرئيس مبارك قد غيرت كثيرا من معطيات الموقف عربيا وإقليميا ، وبحيث لم تعد مسألة المقاطعة معها مجدية أو ذات معنى . وقد عبر الرئيس على عبدالله صالح عن تلك الإدراكات فى كثير من تصريحاته ولقاءاته الصحفية فى الفترة السابقة مباشرة لقمة عمان وبعدها . وفى اختصار فقد لعب اليمن دورا فى قرار استعادة العلاقات العربية المصرية على الصعيدين الرسمى والشعبى معا .

● تأكيد عملية إحياء مؤسسة القمة العربية بعقد قمة طارئة أخرى فى الجزائر يونية ١٩٨٨ خصصت لبحث سبل دعم الانتفاضة الفلسطينية . ورغم أن القرارات التى انتهت إليها تدخل فى إطار التضامن مع الانتفاضة عن بعد أكثر من كونها تعبيرا عن الدعم المباشر ، فإنها اعتبرت آنذاك ذات مضمون إيجابى مع الأخذ فى الاعتبار الواقع العربى العام خلال السنوات السابقة .

● الانفراج السياسى فى منطقة المغرب العربى والذى انتهى بإعلان اتحاد المغرب العربى فى فبراير ١٩٨٩ .

● التطورات الإيجابية والهامة التى شهدها شطرا اليمن آنذاك وكانت خطوات رئيسية نحو استعادة وحدتهما بعد تجزئة وتشطير لمدة ثلاثة قرون متواصلة .

● تطور الأوضاع على جبهة الخليج - بين إيران والعراق - لصالح القوات العراقية التى استطاعت أن تحقق عديدا من الإنجازات العسكرية غيرت من مسار الحرب ، إضافة إلى تعاظم الضغوط الدولية على طهران ، إلى أن قبلت إيران قرار الأمم المتحدة رقم ٥٩٨ فى يولية ١٩٨٨ .

● تسوية النزاعات بين دول الجنوب العربى وأثيوبيا، حيث وقعت الصومال بيانا مشتركا تضمن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وسحب القوات من الحدود ، إضافة إلى تطور العلاقات الرسمية بين السودان وأثيوبيا بصورة طيبة والاتفاق على

اليات لبحث كيفية مساهمة اثيوبيا فى حل ازمة الجنوب السودانى .

● صدور إعلان المنامة الاقتصادى عن القمة التاسعة لدول مجلس التعاون الخليجى ديسمبر ١٩٨٨ ، الذى اكد على ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادى بين دول المجلس وإنشاء السوق الخليجية المشتركة .

● نجاح الاتصالات التى جرت فى ١٩٨٨ بين مصر واليمن والأردن والعراق فى إقامة تجمع عربى سمى بمجلس التعاون العربى واعلن عنه فى فبراير ١٩٨٩ .

وهكذا شهد النظام العربى فى هذه الآونة تزايدا فى الاتجاه العام لتطوير التفاعلات العربية على اسس تعاونية سياسيا واقتصاديا ، ولكن ظلت بعض النزاعات العربية الرئيسية بدون حل مثل حالة جنوب السودان والنزاع السورى العراقى والحرب الأهلية اللبنانية . ومع انعقاد قمة الدار البيضاء الطارئة عام ١٩٨٩ يمكن القول أن النظام العربى قد دخل مرحلة جديدة قوامها الإجماع الموضوعى . وكانت ابرز مظاهره حسم قضية عودة مصر للجامعة العربية بما فى مرحلة جديدة بين مصر وكل من سوريا وليبيا ، ووضع تصور إجرائى ذى طابع عربى عام لحل القضية اللبنانية بما يتوافق مع مصلحة لبنان الوطنية ولايؤثر سلبا على الأمن القطرى والأمن القومى العربى عامة .

استمرت تلك الاتجاهات فى تفاعلها الإيجابى حتى اغسطس ١٩٩٠ ، وتدعمت بمجمل القرارات التى اتخذتها قمة بغداد الطارئة مايو ١٩٩٠ - قبل فترة قصيرة من إندلاع ازمة الخليج الثانية - وفى تلك القمة برزت ثلاثة مطالب رئيسية وهى :

الأولى : ضرورة وضع استراتيجية للأمن القومى العربى تاخذ فى اعتبارها التغيرات والتحولات التى شهدها النظام الدولى منذ ١٩٨٥ .

الثانى : وضع استراتيجية عربية لمواجهة المخاطر الكامنة والظاهرة فى حركة الهجرة اليهودية السوفيتية المكثفة للكيان الصهيونى ، وما ارتبط بها من استيطان غير مسبوق فى الأراضى العربية المحتلة وخاصة فى الضفة الغربية وغزة .

الثالث : وهو وضع استراتيجية عربية لنقل التكنولوجيا المتقدمة إلى المنطقة العربية ، مع اعتماد مبدا تبادل المنافع فى العلاقات العربية مع دول اوروبا الشرقية سابقا والتى اخذت بعد انهيار حكوماتها الشيوعية السابقة فى تغيير مواقفها جذريا ازاء القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية .

ومن خلال تامل تلك القمة ومجمل الظروف التى عقدت فى ظلها يمكن الاستنتاج بأن تلك المطالب كانت نقطة بداية صالحة للوصول بالأمن القومى العربى بالنظام العربى إجمالا إلى حالة من الاندماج والتوافق الاستراتيجى ، وكم كانت الأوضاع العربية مؤهلة فى تلك اللحظة الزمنية اكثر من غيرها لاتخاذ قرارات هامة تصب فى المسار الذى يتعذر الآن تصور عودته مرة اخرى ، اللهم بعد فترة طويلة من الزمن . ومن نافلة القول ان المرحلة التى سبقت مباشرة اندلاع ازمة الخليج الثانية كانت قد شهدت عديدا من مظاهر التضامن العربى الجماعى الشعبى والرسمى لتاييد العراق

ومناصرته إزاء الحملة الغربية التى قادتها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل فى مواجهة العراق وتقدمه التكنولوجى ورغبته وحقه فى تطوير قاعدته العلمية والصناعية . وكان لكل من مصر واليمن فى تلك الآونة ـ بحكم ما يجمعهما مع العراق من عروبة وتضامن وعضوية مجلس التعاون العربى ـ مواقف مشرفة فى مساندة العراق رسميا وشعبيا . ولعب الرئيس مبارك دورا فى تهدئة الحملة الغربية فى نفس الوقت تاكيد مساندة العراق فى مواجهة اى عمل عدوانى قد تقوم به إسرائيل ضده .

وعلى اية حال فإن الوقت الذى فصل بين قمة بغداد واندلاع ازمة الخليج الثانية لم يكن كافيا بالمرة لاتخاذ اية خطوة ملموسة وجادة للوصول إلى الاستراتيجيات المطلوبة عربيا والتى اتفق عليها من حيث المبدا فى قمة بغداد . وجاء غزو العراق للكويت فى مطلع اغسطس ١٩٩٠ ليغير تماما من الاحوال العربية والإقليمية والدولية ، وليلقى بالنظام العربى فى اتون الانقسامات والتشرذم والعجز . وبدلا من تطوير منهج العلاقات العربية وصولا إلى استراتيجيات بعيدة المدى امنيا وعلميا واقتصاديا ، رجع الواقع العربى إلى نقطة الصفر .

ثمة دلالات يمكن الخروج بها من الاستعراض السابق لحالة النظام العربى وسياساته فى التضامن بكل صوره وحالاته . ومن هذه الدلالات مايلى :

١ ـ إن النظام العربى عرف تارجحا وحالات مد وجذر بين الصراع والتعاون .

٢ ـ إن سياسة التضامن العربى قد اخذت فى التطور بين نمطين احدهما عبر عن الحد الادنى ، واحدهما عبر عن الحد الاوسط ، وانه لم يصل إلى حالة تضامن قصوى يمكن وصفها بانها إجماع استراتيجى بعيد المدى .

٣ ـ إن الحالة التى سبقت اندلاع ازمة الخليج الثانية كانت حالة مؤهلة اكثر من غيرها فى تخطى بعض العقبات وتطوير نموذج عربى فى التضامن بعيد المدى مثلما عبرت عنه المطالب / القرارات الثلاثة التى اتخذتها قمة بغداد الطارئة مايو ١٩٩٠ .

مصر واليمن بعد عامين من أزمة الخليج الثانية .

بعد عامين من ازمة الخليج الثانية يبدو جليا الآثار السلبية التى نجمت عن غياب الحد الادنى من التضامن العربى ، حتى فى صورته السلبية . ولاشك ان الاطراف العربية جمعيها قد تضررت من تلك الازمة ومن استمرار نتائجها . كما ان هذا الوضع يضفى اعباء مضاعفة على عدد من البلدان العربية ذات المواقع الطرفية فى النظام العربى ، والتى تمثلها دول القرن الافريقى بشاطئيه الافريقى والاسيوى خير مثال ، فضلا عن حالة العراق حاليا شعبا وارضا وموارد . ومن العسير ان يوجد نظام عربى وقد ادعى الاستفادة من تلك الازمة ونتائجها الخطيرة وحال التدهور العربى الذى نجم عنها .

وتعد مصر واليمن من الأطراف العربية التى تأثرت سلبا سواء على صعيد وضعيتهما العربية أو على صعيد تفاعلاتهما الثنائية مع الأطراف العربية المختلفة ومع بعضهما البعض .

فعلى صعيد علاقاتهما الثنائية توقفت حال التنسيق العربى التى وصلت إلى قمتها قبل أغسطس ١٩٩٠ ، بالانضمام إلى مجلس التعاون العربى ، والذى مثل مظلة للتعاون الاقتصادى والسياسى الشامل بين أطرافه الأربعة . وبدت هناك مؤشرات على الصعيد الشعبى والإعلامى ، وأثار بعض العاملين من المصريين بعض الشكوى من تغير المعاملة معهم ، وكان مثيرا فى نظر الشعب المصرى أن تقوم مظاهرات ضد السفارة المصرية فى صنعاء . وبدا الإعلام المصرى واليمنى فى حالة اشتباك جزئى لم تكن مألوفة من قبل ، ولم يخفف من وطأتها سوى تصريحات رسمية قوامها الحرص على العلاقات رغم اختلاف المواقف إزاء أزمة الخليج . ودفعت كل تلك التطورات ملف العلاقات المصرية اليمنية إلى زاوية ضيقة لم تعرفه علاقات البلدين من قبل ، حتى فى اللحظات التى قطعت فيها علاقات البلدين دبلوماسيا . وتوقفت بالتالى العديد من مشروعات التعاون الاقتصادى المشترك .

أما على صعيد علاقاتهما العربية فقد واجهت البلدان مشكلات التكيف مع البيئة العربية ذات الانقسامات الحادة . ونظرا لتباين مواقفهما إزاء العراق والكويت وقرارات قمة القاهرة والقرارات الدولية التى صدرت عن مجلس الأمن ، بدا كل منهما ضمن فريق فى مواجهة الفريق الآخر . كما عانت كل من مصر واليمن من تدهور علاقاتهما مع عدد من الدول العربية ، فمصر واجهت مشكلات كبرى مع كل من العراق والأردن والسودان ، وإلى حد ما ليبيا والجزائر وتونس . أما اليمن فقد واجهت مشكلات مع دول الخليج وفى مقدمتها الكويت والسعودية ، ولكم تأثر الاقتصاد اليمنى من جراء قرار السعودية بوقف العمل بالمزايا التى خص بها اليمنيون من قبل ، مما دفعهم إلى العودة إلى بلادهم بصورة جماعية ومفاجئة . وقد حال هذا الأمر دون استفادة اليمن من العوائد التى كان يجنيها هؤلاء ويبعثون بها إلى عوائلهم فى الداخل . وشكل وجودهم فى فترة وجيزة وخطيرة أيضا من عمر دولة الوحدة مشكلة كبرى على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية .

والخلاصة التى يمكن أن تبرز هنا هى أن البلدين مصر واليمن قد عانيا على مستويات عدة من جراء الغزو العراقى للكويت ، وما تبعه من فقدان حالة التضامن العربى التى كانت تبشر بمزيد من التطور قبل حدث الغزو . ومن هنا تبرز حاجة قصوى لهما معا لتخطى تلك اللحظة بكل ما فيها من مشكلات ومعاناة .

لاتكتمل أهمية حالة التضامن العربى لكل من مصر واليمن دون الإشارة إلى أن عجز المؤسسات العربية يؤدى إلى إثارة مشكلات إضافية لكل منهما ، وتبرز هنا حالة التدهور العام فى القرن الأفريقى ، وبصفة خاصة حالة الصومال والتى تتلاشى فيها على نحو مثير مؤسسات الدولة ، ويزداد فيها الصراع الداخلى على نحو بالغ السوء . فى

نفس الوقت تبدو فيه اثيوبيا بعد سقوط نظام الرئيس السابق منجستو فى حالة تغير وتحول غير معروفة النتائج ، كما ان حالة جيبوتى ليست على مايرام ، ويطول التدهور الوضع فى جنوب السودان ، ومعروف ان هنك توترا ظاهرا فى العلاقات بين مصر والسودان حول قضايا عدة حدودية وامنية . ومن المؤكد ان تدهور الاوضاع فى تلك المنطقة يصيب فى الصميم مصالح مصرية ويمنية على السواء . ابرز تلك المصالح الأمن فى البحر الأحمر ، حيث يثير التدهور فى اوضاع المنطقة وتزايد صراعاتها البينية شهية اطراف إقليمية ودولية للتدخل فى شئونها ، الأمر الذى يتضمن حتما تعارضا مع المصالح العربية الكلية ومصالح مصر واليمن بصفة خاصة . وما نعنيه بالأمن هنا هو تلك الحالة الكلية التى يمكن من خلالها تحقيق مصالح الأطراف المطلة على البحر الأحمر ، وتنفى معها مبررات ودوافع ومحفزات الآخرين لتهديد امن الأطراف العربية او التدخل فى شئونهم . ومعروف ان احد جوانب الأمة فى كل من مصر واليمن هو تسرب اسلحة من الخارج إلى يد جماعات تعمل ضد الدولة فى البلدين . ويعد سوء الأوضاع فى الصومال وجيبوتى احد مصادر تهريب السلاح إلى كل من مصر واليمن . ولاشك ان امرا حيويا كهذا ـ يتعلق بامن المجتمع واستقرار الدولة ـ يمكن ان يمثل واحدا من المجالات للتنسيق المشترك .

وتظل قضية إعادة الروح إلى مجلس التعاون العربى احدى القضايا الحيوية التى يمكن ان يبنى عليها عربيا ومصريا ويمنيا فى آن واحد . ومعروف انه رغم اختلاف وجهات النظر المصرية اليمنية إزاء ازمة الخليج الثانية ، فإن البلدين لم يتخذا اية خطوة يفهم منها انهما قد انسحبا من المجلس المذكور والواقعية تقتضى الإشارة إلى ان استعادة فاعلية المجلس من وجهة النظر المصرية غير واردة طالما استمر نظام الرئيس صدام حسين فى قمة السلطة فى العراق . ومع ذلك فإن مصر تعتبر نفسها غير معنية وغير مشاركة فى اية جهود تتجه إلى إقصاء الرئيس صدام ، لأن ذلك عمل ينطوى على تدخل فى الشئون الداخلية لبلد عربى آخر ، وهو ما ترفضه مصر الرسمية والشعبية على السواء . فى نفس الوقت ثمة قرار وموقف مصر واضح لا لبس فيه بان عملية التغيير يجب ان تكون عراقية تماما ، مع الحفاظ على وحدة العراق وعدم القبول باية محاولات لتقسيمه .

إن الاختلاف فى الرؤية إزاء مجلس التعاون وإزاء النظام فى بغداد ، يقابلها توافق مصرى يمنى حول اهمية وضرورة حماية العراق الشعب والبلد والموارد ، وعدم الموافقة على تقسيمه تحت اى زعم واى حجة ، ويمثل هذا التوافق نقطة لقاء جوهرية .

وتكاد تتفق السياستان المصرية واليمنية على ضرورة تسوية القضية الفلسطينية ، وتدعيم المفاوض العربى فى عملية المفاوضة السياسية الشاقة والصعبة مع الجانب الإسرائيلى وصولا إلى تحقيق سلام شامل وعادل يعيد الحقوق العربية المشروعة إلى

اصحابها . كما يدرك البلدان اهمية التفاعل الإيجابى مع التحولات الجارية فى قمة النظام الدولى بحرص وحذر . وتكشف سلوكيات البلدين - مصر واليمن كل على حدة - سواء إزاء الولايات المتحدة او دول الكومنولث التى ورثت جماعيا والاتحاد السوفيتى السابق او إزاء القوى الكبرى الأخرى انهما يعيان ضرورة الانفتاح على كل القوى الدولية ، والتعاون معها وفق اسلوب تبادل المصالح وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، والاهتمام بتعظيم درجة الاستقرار الإقليمى .

ومن جملة المواقف والسلوكيات المتوافقة منها او المتباينة يمكن القول أن حجم التوافق فى السياستين المصرية واليمنية هو اكبر من حجم التباين ، وان كلا منهما يمثل عمليا امتدادا لسياسة الآخر . ومع ذلك فمن الإنصاف القول ان واقع العلاقة اليمنية المصرية يشهد قدرا من البرود غير المعهود وغير الطبيعى . ومن هنا فإن المهمة الأولى يجب ان تكون لإعادة الدفء فى علاقات البلدين رسميا وشعبيا ، وان تلك فى ذاتها تعد خطوة هامة سواء فى مشوار التضامن العربى بغية إعادة تجسيده والعمل بمبادئه ، او لتنشيط العلاقات بين البلدين .

وفى هذا الصدد يمكن وضع قائمة من مجالات التعاون المشترك التى تفرض نفسها بحكم تطور الأوضاع والظروف العربية والإقليمية وهى :

١ - التعاون فى مجال الأمن فى البحر الأحمر ، والمشاركة فى جهود الاستقرار فى دول القرن الافريقى .

٢ - إعادة تنشيط الاتفاقيات الثنائية فى مجالات التعليم والاقتصاد والمشروعات التنموية المشتركة .

٣ - البحث فى صيغة لإعادة التنسيق السياسى المصرى اليمنى ، تعمل على التمهيد عمليا ، ووفق مدى ابعد لاستعادة دور مجلس التعاون العربى .

٤ - تنشيط لقاءات السياسيين والإعلاميين المصريين واليمنيين .

٥ - التفكير بصورة مشتركة فى سياسة إعلامية يمكن من خلالها إعادة تقديم اليمن الموحد للمواطن المصرى ، خاصة فى ظل وحدته ومايقابله من تحديات .

وفى تصورى ان تلك الحزمة من المهام العاجلة يمكن ان تشكل اتفاقا مصريا يمنيا على بعض الآثار السلبية التى نجمت عن ازمة الخليج الثانية . وانه من خلالها يمكن التفكير بصورة مشتركة فى تحرك مصرى يمنى لإعادة الروح لسياسة التضامن العربى ، وما ينطوى عليه من مبادىء احترام السيادة واستقلال الدول العربية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية و البحث فى سبل التنسيق المشترك سياسيا واقتصاديا وامنيا .

آفاق التضامن العربى
فى ظل الواقع الراهن

د . ليلى عبد الوهاب

يمر الوطن العربى الآن بمرحلة تعد من صعب المراحل التى شهدها تطوره الحديث سواء فى أوضاعه الاقتصادية والسياسية ، أو فى علاقاته الداخلية والخارجية ، وتمثل هذه المرحلة بدون شك حلقة من أضعف حلقات النضال الاجتماعى والسياسى لشعوب المنطقة على الصعيدين القومى والدولى ، مما يدعونا إلى القول بأن حركة التحرر العربية تعانى الآن من حالة انكسار وانحسار خبت معها الكثير من الآمال والطموحات الدامية إلى تحقيق التنمية والتقدم والاستقلال لمجتمعات وشعوب الأمة العربية .

إن الواقع العربى الراهن بتناقضاته المختلفة وبأوضاعه المتردية لم يكن وليد صدفة كما أنه ليس بالتأكيد قدر ومصير لا مفر منه كتب على أبناء هذه الأمة ، كما يحاول أعداؤها تكريس وترويج ذلك من أجل فرض مزيد من الهيمنة على مقدرات شعوبها واستنزاف ونهب ثرواتها .

وإذا كانت مرحلة النضال الوطنى من أجل الحصول على الاستقلال السياسى ـ والتى امتدت سنوات طويلة قدمت فيها معظم الشعوب العربية تضحيات جسام من أجل تحقيق الحرية والاستقلال والعدالة الاجتماعية ـ عكست بحق تطورا وازدهارا فى الوعى الوطنى والقومى لشعوب المنطقة العربية ، فإن مرحلة ما بعد الاستقلال والتى تميزت بحكم وسيطرة البورجوازيات العربية الوطنية ، قد جاءت بنتائج مخيبة للآمال المعقودة عليها ، كما ساهمت وهذا هو الأخطر بدور أساسى فى تحجيم المبادرات الشعبية وقدراتها على الثورة والتغيير .

وعلى الرغم من بعض النجاحات التى حققتها بعض دول المنطقة فى الستينيات على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو الشعار والسياسة التى انتهجتها عدد من الدول العربية ، الراديكالية منها على وجه الخصوص ، وهى سياسة كان المقصود منها القضاء على التخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لشعوب المنطقة ، كذلك تحقيق قدر من التقدم والاستقلال الاقتصادى من أجل الحفاظ على السيادة الوطنية وحماية الاستقلال السياسى للمنطقة ، هذه السياسات والجهود التنموية لم تدم طويلاً فسرعان

ما تعثرت خطط التنمية بفعل مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية ، ولعل أبرز واهم العوامل الخارجية تتجسد فى ذلك التحالف الإمبريالى الغربى بزعامة الولايات المتحدة الامريكية مع العدو الصهيونى ليس فقط لتحقيق نصر عسكرى ولكن بغرض إحكام السيطرة الاقتصادية والسياسية على دول المنطقة وإخضاعها لتحقيق اهدافها ومصالحها ومطامعها فى المنطقة .

وقد ساعد من ناحية اخرى على تحقيق الأهداف الاستعمارية فى المنطقة عجز الأنظمة الحاكمة عن تطوير الهياكل والمؤسسات الاقتصادية والسياسية القادرة على حماية ما تحقق من إنجازات فى مجال التنمية خاصة مع سيطرة الأجهزة البيروقراطية على انظمة الحكم الوطنية وغياب الديمقراطية وحرية النقد والتعبير ، كذلك غياب أو تهميش المشاركة الشعبية فى وضع وتنفيذ خطط وبرامج التنمية أو فى اتخاذ القرار السياسى بشكل عام .

وتبدو المفارقة الحقيقية فيما آلت إليه اوضاع المنطقة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ فمن ناحية امكن تحقيق نصر عسكرى على العدو الصهيونى لأول مرة فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى ، ومن ناحية اخرى تدفقت اموال النفط نتيجة للارتفاع الكبير الذى حدث فى أسعاره على دول الخليج المنتجة له ، ويمكن الإشارة هنا إلى أن البلدان العربية السبع فى منظمة الأوبك قد حصلت خلال ثلاثين عاما (١٩٥٠ ـ ١٩٨٠) على الأكثر من ٥٠٠ مليار دولار ، كان نصيب السنوات الستة الأخيرة من هذه الفترة حوالى ثلاثة أرباع هذه العائدات وكان نصيب المملكة العربية السعودية نصف تلك العائدات .. وهذه الإشارة تكفى للتدليل على الزيادة التى طرأت على حجم العائدات النفطية وما تميزت به من حدوث طفرة مالية مفاجئة وكبيرة .

كان من المتوقع فى ضوء هذا التطور الجديد فى اقتصاديات بعض الدول العربية ، أن تدخل المنطقة مرحلة جديدة من التنمية الشاملة المعتمدة على الذات لتحقيق التقدم الاقتصادى والعدالة الاجتماعية ، وخاصة أن هذا التطور الجديد الذى حدث نتيجة الزيادة الكبيرة فى عائدات النفط قد جاء مدعما لكثير من المقومات الاقتصادية الأخرى التى تمتلكها المنطقة منها انها تمتلك ما يقرب من نصف احتياطى العالم من النفط ونسبة ١٤٪ من الغاز الطبيعى ، هذا إلى جانب امتلاكها لمساحة محصولية قدرت عام ١٩٨٢ بحوالى ٣٢,٧ مليون هكتار من الأرض ، ومساحة ارضية مروية تبلغ عشرة ملايين هكتار ، ومساحة اراض وصلت إلى ٣,٣ مليون هكتار ، و ٣٧,٦ مليون راس غنم تمثل ٣٪ من الثروة الحيوانية فى العالم ، ناهيك عما تختزنه الأرض العربية فى باطنها من العديد من الخامات والمعادن الصلبة كالفوسفات والحديد والرصاص والزنك والنحاس والمنجنيز والكوبالت والفضة والكبريت وغيرها من المعان التى لم توجه إليها الاستثمارات اللازمة فى مجالات البحث والتنقيب والاستخراج ثم التصنيع .

ومع وجود كل هذه المقومات الاقتصادية التى كان من الممكن إذا احسن توظيفها واستثمارها وتوزيعها توزيعا عادلا بين شعوب المنطقة ، أن تحقق كثيرا من الإشباعات

ان تسد كثيرا من الحاجات المحروم منها غالبية ابناء الوطن ، وان تجعل من المنطقة قوة اقتصادية وسياسية فاعلة ومؤثرة على الساحة الدولية ، نجد ان إهدارا كاملا قد حدث لمعظم هذه المقومات والعناصر مما خلق العديد من التناقضات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين شعوب المنطقة ، بل والأخطر من ذلك ان تتحول عناصر واسباب القوة الكامنة فى المنطقة العربية إلى عوامل تكرس علاقات التبعية بالمراكز الاستعمارية القديمة والحديثة ، بدلا من ان تكون اداة تطوير حقيقية تؤمن مستقبل شعوب المنطقة وتعطيها السلاح الاقتصادى القادر على ضمان استقلالها السياسى .

وإذا كنا بصدد الحديث عن آفاق التضامن العربى لدول وشعوب المنطقة ، فلابد من التاكيد بداية على أن التضامن ليس مجرد شعار يرفع ليعكس بعض النوايا الطيبة او الأمانى الصادقة ، بل إن التضامن العربى الحقيقى لابد أن يترجم إلى واقع ملموس يشعر به اكثر المواطنين حرمانه ، كما لابد أن يتحول إلى قوة فاعلة قادرة على مواجهة مختلف التحديات والأطماع الاستعمارية . بدون ذلك يصبح التضامن العربى شعارا خاليا من اى مضمون عاجز عن تطوير آليات جديدة للمقاومة والنضال الحقيقى ضد كل أشكال التخلف الاقتصادى والقهر الاجتماعى ، والتبعية السياسية .

إن البحث فى آليات جديدة للتضامن العربى فى ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية الحاكمة ، لابد أن يتوافر له الفهم العلمى الموضوعى لمختلف الأوضاع الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة عسى أن نتوصل فى ضوئها إلى استنباط آليات للعمل والتضامن العربى تتناسب وطبيعة وحجم التحديات الداخلية والخارجية التى تفرضها ظروف المرحلة الراهنة ، وهذا يدفعنا إلى إجراء محاولة متواضعة من جانبنا لرصد وتحليل ابرز المشاكل والتناقضات التى تعانى منها شعوب المنطقة على مختلف المستويات .

أولا : المستوى الاقتصادى الاجتماعى :

تشير معظم الدراسات والتقارير سواء الصادرة عن منظمات دولية (الامم المتحدة - البنك الدولى) أو منظمات إقليمية (جامعة الدول العربية) إلى تراجع واضح فى معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمعظم بلدان المنطقة العربية منذ منتصف السبعينيات وحتى نهاية الثمانينيات ، ويتجلى هذا التراجع فى المؤشرات التالية :

١ - شهد العقد الماضى انخفاضا ملحوظا فى نسب الإنتاج السلعى الصناعى والزراعى وهو ما يتضح من مؤشرات الانكشاف الاقتصادى العربى البنيوى والتجارى والمالى والغذائى والتكنولوجى ، ويبدو هذا الانكشاف فى الاختلال الواضح بين الصادرات والواردات العربية . فمع نهاية الثمانينيات نجد ان نسبة السلع المصنعة لم تتجاوز ١٤,٤٪ من جملة الصادرات العربية ، بينما مثلت تلك السلع نسبة ٥٥,٣٪ من

إجمالى الواردات العربية . هذا وقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من الحبوب إلى ٤٩,٥٪ فى عام ١٩٨٩ مقابل ٦٠٪ فى عام ١٩٨٠ .

٢ - احتلت الصناعة الاستخراجية النفطية مكانة هامة فى اقتصاديات ١٤ دولة عربية على الأقل ، ومع نمو حجم صناعة الاستخراج وارتفاع نسبها فى الناتج المحلى بالمقارنة مع نسب الإنتاج السلعى الزراعى والصناعى ، نجد أن الصناعة التحويلية اخذت فى الانخفاض والتراجع ، كما شهد قطاع البناء والتشييد رواجا نظراً لتوجيه معظم العائدات النفطية إلى تطوير البنى التحتية ، وقد تم ذلك على حساب غيره من قطاعات الإنتاج السلعى .

٣ - ادى الاختلال الواضح بين قطاعات الإنتاج إلى حدوث اختلال فى توزيع قوة العمل البشرية سواء على المستوى القومى بين دول مصدرة للعمالة ، وهى الدول غير النفطية ودول مستوردة لها ، وعلى المستوى المحلى بين قطاعات حدث بها تكدس كقطاع الخدمات ، وقطاعات تناقصت فيها العمالة بشكل ملحوظ كقطاع الزراعة والصناعة .

٤ - صاحب هذا التفاوت فى النمو القطاعى الاقتصادى تفاوت آخر فى الناتج القومى للفرد فى البلاد النفطية ، وغير النفطية ، فبينما كانت نسبة التفاوت تقاس عام ١٩٦٠ بـ ٢ - : ١ ، نجدها تقفز فى عام ١٩٧٩ لتصل إلى ١٦ : ١ ويبدو هذا التفاوت فى درجة الإشباع العام للحاجات الأساسية للمواطن فى مجال الغذاء والكساء والعلاج والتعليم والمسكن .. الخ ، ويتجلى هذا التفاوت فى اقسى صورة فيما يحدث الآن فى الصومال من مجاعات تهدد اكثر من مليونين من السكان بالموت جوعا ، ناهيك عن معدلات الفقر التى تتزايد بين غالبية سكان البلدان غير النفطية ، واستمرار تفشى حالة الأمية بنسب مرتفعة خاصة بين النساء ، وزيادة نسب التسرب من التعليم وزيادة اعداد العاطلين والهمشين إلى غير ذلك من المشكلات الاجتماعية الناجمة عن ذلك الاختلال والتفاوت فى الدخل بين دول المنطقة على المستوى القومى وبين طبقاتها الاجتماعية على المستوى القطرى .

٥ - شهد العقد الماضى ايضاً نمواً متزايدا فى العجز فى ميزان المدفوعات للدول العربية غير النفطية ، مما ادى إلى زيادة الاقتراض من الخارج وبالتالى مزيد من التبعية والاعتماد على النظام الراسمالى العالمى والخضوع لقوانينه وشروطه التى يفرضها من خلال مؤسساته كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

ثانيا : على المستوى السياسى :

ويمكن تحديد اهم ملامح صورة الواقع العربى على الجانب السياسى فى الآتى :

١ - ادت حالة الاستقطاب الاقتصادى العربى بين دول غنية ودول فقيرة إلى خلق تكتلات سياسية إقليمية تزايدت معها المصلحة والنزعة الإقليمية والقطرية على حساب المصالح القومية العليا للمنطقة وشعوبها .

٢ - أخذت الصراعات الطائفية والعرقية تتزايد بشكل اصبح يهدد امن ووحدة العديد من المجتمعات العربية ، فما برحت لبنان أن تنتهى من آثار ما خلفته الحرب الأهلية ، فإذا بمشكلة الجنوب فى السودان ، ومشكلة تقسيم العراق ، والمشكلة الطائفية فى مصر وغيرها من المشكلات المتعلقة بالحدود بين الدول العربية ، وتبرز لتقف فى مقدمة الصراعات ، لتتوارى معها قضايا العرب المصيرية وعلى راسها الصراع العربى الصهيونى والصراع ضد الهيمنة الاستعمارية من قبل الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية .

٣ - انحسار دور القوى التقدمية والديمقراطية العربية مع تصاعد دور التيارات الأصولية فى مختلف المجتمعات العربية ، ويرجع ذلك إلى العديد من الاسباب أولها : عدم قدرة هذه القوى على الحركة والتنظيم فى ظل غياب الديمقراطية فى معظم البلدان العربية وسيطرة اجهزة الحكم على معظم مؤسسات المجتمع المدنى .

ثانى هذه الأسباب يرجع إلى الجمود الفكرى والأيديولوجى الذى تميزت به هذه القوى وعدم قدرتها على الاقتراب الحقيقى من الواقع العربى والتعرف على خصوصيته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ثالث هذه الاسباب وأخرها ما حدث مؤخرا من انهيار للاتحاد السوفيتى وغيره من الدول الاشتراكية فى أوروبا الشرقية وانتهاء الحرب الباردة التى ترتب عليها انفراد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين على القوة فى العالم وتسخير المنظمات الدولية والإقليمية لتحقيق مصالحهم فى الهيمنة تحت غطاء ما يسمى بالشرعية الدولية .

ثالثا : على المستوى الثقافى :

يشهد الواقع الثقافى العربى ايضاً حالة من الاستقطاب يقف على احد اطرافه الانظمة الحاكمة بما تحاول أن تروج له من انساق للقيم والثقافة الإستهلاكية الغربية ، وذلك من خلال اجهزة الإعلام المختلفة ونظم التربية والتعليم وغيرها من المؤسسات الثقافية الرسمية ويقف على الطرف الآخر التيار الأصولى بافكاره المعادية لقيم التقدم والديمقراطية وحرية المراة إلى غير ذلك من القيم التى ناضل من اجل ترسيخها اجيال من المفكرين على مدى اكثر من قرن مضى .

وهنا يجد المواطن العربى نفسه بين « فكى الرحى » عاجز ببؤسه وفقره ووعيه الزائف على ان يجد مخرجا من مازقه اللهم الوقوع فى مزيد من الخرافة والشعوذة والغيبيات .

وهنا لابد من الإشارة إلى دور المثقفين العرب ومسئوليتهم تجاه مواطنى شعوبهم ، فالتاريخ والتجارب تؤكد انهم حملة شعلة التنوير وطليعة المناضلين ضد الظلم والقهر والاستبداد السياسى ، والهيمنة الاستعمارية ، ولكن عليهم لكى يمارسوا دورهم التاريخى أن يرتفعوا على مصالحهم الذاتية ، وخلافاتهم الحزبية الضيقة وان ينتظموا داخل اطر تجعلهم اقرب إلى الجماهير منهم إلى اولى الأمر من ارباب السلطة .

العلاقات المصرية اليمنية
والعمل الوحدوى العربى
فى ظل المتغيرات الجديدة

د . أحمد يوسف أحمد

تتسم العلاقات المصرية ـ اليمنية بخصوصية واضحة سواء من المنظور التاريخى او فى الفترة ، غير أن هذه الخصوصية كانت تتم دائما فى سياق أوسع ، ويعنى هذا أن العلاقات المصرية ـ اليمنية لم تكن ذات دلالة بالنسبة لطرفيها فحسب ، وإنما كانت لها اهميتها دائما بالنسبة لهذا السياق الأوسع ، وقد طرأ فى الآونة الأخيرة عدد من المتغيرات ، الهامة سواء للعلاقات المصرية ـ اليمنية فى ذاتها أو بالنسبة لسياقها العربى العام ، وتقدم هذه المتغيرات فرصا افضل لهذه العلاقات من جانب غير انها محملة بالتحديات والتساؤلات من جانب آخر ، وتختص هذه الورقة وفقا لمخطط الندوة التى تقدم إليها بالتركيز على اثنين من هذه المتغيرات وهما التطورات الأخيرة فى قضية إعادة تحقيق الوحدة اليمنية ومن قبلها نشاة مجلس التعاون العربى فى فبراير ١٩٨٩ الذى ضم كلا من الأردن والعراق ومصر والجمهورية العربية اليمنية ، وذلك بهدف مناقشة ما تمثله هذه التطورات سواء بالنسبة للعلاقات المصرية ـ اليمنية او بالنسبة لدورها فى العمل الوحدوى العربى العام .

١ ـ العلاقات المصرية ـ اليمنية بين الخصوصية الثنائية والاطار القومى :

تميزت العلاقات المصرية ـ اليمنية عبر التاريخ بخصوصية واضحة افاضت فى بحثها الندوتان الأولى والثانية للتان عقدتا حول هذه العلاقات فى صنعاء وعدن ، وبالذات هذه الأخيرة التى عقدت فى عدن فى يناير ١٩٨٩ ، ولذلك قد يكون من المناسب وقد اخذ البعد التاريخى حقه من البحث ان نركز فى هذه الورقة على الخصوصية

المعاصرة للعلاقات ، ولكن نقطة البدء فى التناول هى لحظة ميلاد اليمن الجديد فى السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ التى قدمت إطارا ثوريا وقوميا فى آن واحد للخصوصية فى العلاقات المصرية ـ اليمنية .

كان الثوار اليمنيون وقد تسلحوا بوعى تاريخى صحيح مستمد من التجارب النضالية السابقة للشعب اليمنى يدركون كل الإدراك الدور الحاسم الذى لعبه العامل الخارجى فى وأد محاولات التغيير التى بادر بها الشعب اليمنى وطلائعه الرافضة للنظام الإمامى ، ومن هنا كان الإصرار على ضرورة الدعم الخارجى للثورة الجمهورية اليمنية فى الشمال لموازنة التدخل الخارجى الأكيد ضد هذه لثورة ، فلو كان مرد الأمر هو ميزان القوى اليمنى ذاته لحسم الامر لصالح الثورة فى اليمن منذ البداية ، وكان منطقيا أن يتجه طلب الدعم إلى مصر التى كانت تلعب الدور القيادى فى الحركة القومية العربية فى ذلك الوقت ، وقد استجابت مصر لطلب ثوار اليمن ، وارسلت طلائع قواتها لنصرة الثورة الجمهورية ، ثم ما لبثت هذه الطلائع أن أخذت فى التزايد لمواجهة المخطط المضاد للثورة الذى تم بمباركة كاملة من الاستعمار البريطانى ثم الولايات المتحدة فيما بعد ، وخاصة الشعبان اليمنى والمصرى أشرف المعارك دفاعا عن حق الإنسان فى أن يحيا حياة كريمة تليق بإنسانيته .

ولم يقف الأمر عند هذه الحد ، فقد حتمت طبيعة الأمور أن يؤدى قيام الثورة فى الشمال إلى أن يتحول هذا الشطر من الوطن اليمنى إلى القيام بوظيفته الطبيعية التى تأخرت طويلاً بسبب النظام الإمامى كقاعدة للنضال ضد الاستعمار البريطانى فى الجنوب ، وهكذا شهد العام التالى مباشرة لقيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر بداية الكفاح المسلح الذى أفضى بعد أربع سنوات إلى الاستقلال ، وفى هذه السنوات الأربع كانت الجمهورية اليمنية الوليدة والقوات المصرية المساندة لها هى خير سند للنضال التحررى فى الجنوب .

ولقد مثلت التطورات السابقة الإطار الجديد للخصوصية المعاصرة ذات الطبيعة النضالية للعلاقات المصرية ـ اليمنية ، ومن الشائع أن تصور هذه التطورات باعتبارها فقط دعما مصريا للجمهورية اليمنية فى الشمال والنضال التحررى فى الجنوب ، وهى كذلك بالفعل من المنظور العسكرى البحت ، اما إذا نظر للمسالة فى سياقها السياسى والنضالى العام فسوف نجد أن الدعم كان متبادلا بين ثورتى اليمن ومصر .

ولعلنا نذكر أن الثورة اليمنية قد تفجرت بعد عام واحد تماما من انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ، ولم تكن دلالة هذا الحدث تتوقف عند انهيار أهم تجربة وحدوية فى النضال العربى المعاصر ولكنها امتدت إلى الحركة القومية العربية العامة ، فقد كانت هذه هى المرة الأولى التى تصاب فيها هذه الحركة بنكسة واضحة وأساسية تركت مركز القيادة فيها محاصرا أو شبه محاصر .

ويصف جمال عبد الناصر هذه الفترة التى سبقت قيام الثورة اليمنية فى إحدى خطبه التى ألقاها أمام قوات مصرية عائدة من اليمن بقوله : « كانت الأرض العربية تنعكس

عليها ظلال كئيبة من تحكم الرجعية والانتهازية فى مناطق عديدة منها كانت الرجعية والانتهازية والاستعمار بعدهما وإسرائيل يعيشون جميعا فى نشوة النكسة التى وقعت بالتقدم الثورى العربى بمؤامرة لانفصال .. ثم ما اعقبها من تطورات ظن فيها أعداء الأمة العربية انهم ملكوا فى ايديهم زمام توجيه القدر وانه بات فى وسعهم محاصرة الثورة العربية الشاملة التى فجرتها ثورة ٢٣ يوليو .. ثم ضرب هذه الثورة فى القاهرة والتطلع بعد ذلك إلى سيطرة عشرات السنين على الأرض العربية".

فى هذه الظروف تفجرت ثورة السادس من سبتمبر ١٩٦٢ فى اليمن لتكون احد الشواهد على استمرار وحيوية حركة الثورة العربية ، وتمثل تهديدا للوجود الاستعمارى عسكريا واقتصاديا فى شبه الجزيرة العربية وللنظم المتحالفة معه ، فمثلت بذلك اكبر دعم يمكن ان يوجه لحركة الثورة العربية عامة ولمركزها القيادى خاصة ، ولذا كان من المحتم على هذا المركز ان يتحالف معها ـ اى مع الثورة اليمنية ـ ويواصل المسيرة التى كان قد بدا انها بسبيله إلى التوقف .

ولم يقف الدعم عند هذا الحد ففى اعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ كان المتصور أن تفضى هزيمة المركز القيادى إلى سلسلة من الهزائم المتلاحقة بطول الوطن العربى وعرضه تتوطد بعدها دعائم السيطرة الاستعمارية ـ الصهيونية عليه ، غير انه ايضاً جاء الدعم من الجماهير العربية التى وقفت بعد الهزيمة تدعم صمود قيادتها القومية ، وجاء من مواقع للثورة العربية ظن الكثيرون انها ستسقط ، فإذا بها تصمد وتنتصر فى علامة واضحة على ان قوى الثورة العربية ، وإن اصيبت بضرر بالغ إلا انها لم تتاكل فضلا عن انها مازالت قادرة على الفعل ، وهكذا انتصرت ثورة سبتمبر فى القوات المصرية فى أعقاب حرب ١٩٦٧ سوف يؤدى إلى انهيارها ، وتدعمت اركان الجمهورية فى اليمن ضد إرادة خصومها الاقوياء لأنها كانت التعبير الحى عن الشعب اليمنى المتعطش للحرية ولحياة كريمة ولائقة ، كما اخذ النضال التحررى فى الجنوب يتصاعد فى اعقاب الهزيمة مباشرة حتى اضطرت بريطانيا إلى التعجيل بانسحابها فى نوفمبر ١٩٦٧ وتسليم السلطة عكس مخططها الأصلى إلى ممثلى الجبهة القومية ، وقد كان الصمود ثم انتصار الجمهورية فى اليمن ولمواصلة النضال التحررى فى الجنوب حتى النصر اكبر الأثر دون شك فى دعم الصمود المصرى والعربى فى وجه المخطط الصهيونى فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ .

ولم تتوقف خصوصية الدعم المتبادل هذه عند الحد السابق فقد كان إغلاق مضيق باب المندب فى وجه الملاحة الإسرائيلية بواسطة البحرية المصرية إبان حرب اكتوبر ١٩٧٣ عملا مصريا ـ يمنيا بكل معنى الكلمة ، او لنقل انه لم يكن ممكنا لو لم تكن هناك عن جمهورية مستقلة على المدخل الجنوبى من البحر الأحمر ، ذلك الممر المائى بالغ الحيوية والخطورة للمصالح العربية .

غير أن المرحلة اللاحقة لحرب اكتوبر ١٩٧٣ لم تكن فى مجملها مرحلة إيجابية فمن ناحية شغل اليمن بترتيب البيت الداخلى فى كل من الشمال والجنوب ، ومن ناحية ثانية ركزت السياسة المصرية على جهود التسوية السلمية مع إسرائيل الأمر الذى انتهى

بتوقيع معاهدة السلام بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ مما افضى إلى قطع شطرى اليمن لعلاقاتهما بمصر فى اعقاب توقيع تلك المعاهدة .

ومع ذلك فقد تميزت الثمانينيات باستمرار التفاعل بين الشعبين على الرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية ، فذهبت عشرات الألوف تدريجيا من العاملين المصريين إلى اليمن ، وقد وصف الأخ الرئيس على عبد الله صالح هؤلاء العاملين مرة فى احد احاديثه الصحفية بانهم جيش جديد للمصريين يساهم فى مسيرة التنمية فى اليمن .

وفى نوفمبر ١٩٨٧ نجح القادة العرب فى عقد مؤتمر قمة فى عمان اتخذ ضمن قرارات أخرى قرارا يقضى بان إعادة العلاقات مع مصر يعتبر من شئون السيادة الخاصة بكل دولة على حدة ، وفى اعقاب ذلك المؤتمر على الفور أعادت الجمهورية العربية اليمنية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر بحيث شهد عام ١٩٨٨ دفعة قوية لمجريات التنسيق بين البلدين ، وفى هذا السياق قام الرئيس حسنى مبارك باول زيارة لصنعاء منذ توليه رئاسة الجمهورية فى مايو من ذلك العام ، وقد تم الاتفاق اثناء الزيارة على إنشاء لجنة مشتركة على مستوى رئيسى وزراء البلدين وبرئاستهما لدعم العلاقات الثنائية ، وقد عقدت اللجنة أول اجتماعاتها بالفعل فى القاهرة فى اكتوبر ١٩٨٨ ، كما اعاد الشطرين علاقات الدبلوماسية مع مصر فى فبراير ١٩٨٨ ، وهكذا زالت العقبة الرسمية التى كانت تعوق تطوير العلاقات المصرية اليمنية ، وفى فبراير ١٩٨٩ اعلن عن إنشاء مجلس التعاون العربى الذى ضم كما سبقت الإشارة كلا من الأردن والعراق ومصر والجمهورية العربية اليمنية .

ويلاحظ فى كل ما سبق ان خصوصية العلاقات المصرية اليمنية لم تتناقض مع طبيعتها القومية الشاملة ، بل لعلها انبثقت دائما من هذه الطبيعة واكدتها ، فقد تمت أروع ملامح العلاقات المصرية اليمنية فى إطار قومى عام يزخر بإمكانات الحركة الثورية . كان دعم مصر لثورة سبتمبر التى كانت بدورها ردا على انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة ، ثم دعم مصر للنضال المسلح فى جنوب اليمن ضد الاستعمار البريطانى يمثل مرحلة هامة من مراحل النضال الثورى العربى ، وكان التعاون المصرى ـ اليمنى فى إغلاق مضيق باب المندب جزءا لا يتجزا من النضال العربى العام ضد المشروع الصهيونى الاستيطانى على ارض فلسطين ، بل إنه حتى لحظات التراجع الرسمى فى العلاقات المصرية ـ اليمنية كانت تتم فى « سياق عربى عام » رافض للسياسة المصرية تجاه إسرائيل فى ذلك الوقت ، واخيراً جاء تكوين مجلس التعاون العربى الذى يضم كلا من مصر والجمهورية العربية اليمنية فى فبراير ١٩٨٩ ضمن مرحلة « وقف التدهور » فى النظام العربى التى بدات بنجاح القادة العرب فى عقد قمة عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ ، ثم تلاها تفجر انتفاضة الشعب الفلسطينى فى الشهر التالى مباشرة ، ثم النجاحات العسكرية العراقية فى النصف الأول من عام ١٩٨٨ التى افضت إلى إجبار إيران على قبول وقف إطلاق النار الذى اضحى ساريا منذ اغسطس ١٩٨٨ ، وهكذا يتاكد لدينا أن الخصوصية فى العلاقات المصرية ـ اليمنية لم تكن فى يوم من الأيام

خصوصية « المحور » الذى يمكن أن يفرق بتعدد المحاور ، وإنما كانت دائما خصوصية « النواة » التى يلتئم الكيان حولها ويقوى » .

٢ - المتغيرات الجديدة فى العلاقات المصرية - اليمنية :

سبقت الإشارة إلى ان الشطر الشمالى من الوطن اليمنى قد اعاد العلاقات الدبلوماسية مع مصر فى اعقاب مؤتمر قمة عمان مباشرة ، بينما اعاد الشطر الجنوبى العلاقات فى فبراير ١٩٨٨ ، وان لجنة مشتركة على مستوى رئيسى الوزراء فى كل من مصر والجمهورية العربية اليمنية قد تكونت فى مايو من ذات العام لدعم العلاقات الثنائية ، وفى فبراير ١٩٨٩ تكون مجلس التعاون العربى كما سبقت الإشارة من كل من الأردن والعراق ومصر والجمهورية العربية اليمنية ، وكان هذا الحدث يعد بداية لمرحلة جديدة فى العلاقات المصرية - اليمنية تتعزز فيها العلاقات الثنائية ، بينما تبقى العلاقات مع الشطر الجنوبى ضمن إطار العلاقات الثنائية العادية فحسب .

غير ان دلالة إنشاء مجلس التعاون العربى لم تقف عند هذا الحد بطبيعة الحال . كان إنشاء المجلس ومن قبله بسنوات مجلس التعاون الخليجى فى ١٩٨١ ومعه اتحاد المغرب العربى فى فبراير ١٩٨٩ ايضاً يمثل انتصارا لوجهات نظر القائلين بان السعى إلى تحقيق الوحدة العربية دفعة واحدة من المنظور السياسى اضحى غير عملى على ضوء الخبرة السابقة للنضال الوحدوى العربى منذ الخمسينيات وحتى الآن ، وان المدخل العملى لتحقيق هذه الوحدة إذن هو إنشاء تجمعات عربية فرعية تجمع بين الدول المتقاربة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وجغرافيا بحيث يسهل فيما بينها اتباع نهج وظيفى للوحدة يركز على التكامل الاقتصادى الذى سيمثل حال نجاحه الأساس المتين للوحدة السياسية بدلا من القفز إلى هذه الوحدة مباشرة ، ومما يزيد فى جدارة هذا المدخل انه يمثل استجابة ضرورية للمتغيرات الدولية الجديدة التى تتمثل فى ظهور كيانات اقتصادية عملاقة لا يمكن للعرب أن يواجهوها فرادى ، لما كانت الوحدة الشاملة تبدو مستحيلة فى هذه المرحلة فإن نهج التجمعات الفرعية يبدو افضل اسلوب للمواجهة .

وفى مواجهة وجهة النظر السابقة كان هناك من يرى أن التجمعات الفرعية العربية وإن ادت وظائف مفيدة فى النظام العربى كتكتيل القوى وحل الصراعات العربية - العربية وتحقيق مزايا استراتيجية للعرب إلا ان هذه الوظائف لا تبدو كافية لمواجهة التحديات الهائلة التى تواجه العرب ، وان هذه التحديات لا يواجهها سوى العمل العربى المشترك ، فضلاً عن ان ضرر هذه التجمعات على المدى الطويل ربما يكون اكبر من نفسها ، فقد تحدث تشطيرا جديدا فى الوطن العربى قائم على أسس اكثر قوة من الدولة القطرية بحيث يكتسب جدارة اكبر بالبقاء وينهى موضوعيا الأمل فى الوحدة العربية ، وهذا ناهيك عن أن هذه التجمعات ليست محصنة ضد التناقضات الدخلية بين اعضائها .

وللإنصاف فإن مجلس التعاون العربى بدا اكثر التجمعات العربية وعيا بالتطور القومى العربى الشامل واقلها خطراً على فكرة العمل العربى المشترك ، فمن ناحية قدمت ديباجة اتفاقية تاسس مجلس التعاون العربى تحليلا متكاملا لموقع إنشاء المجلس من العمل الوحدوى العربى العام .

ووصفت المادة الأولى من الاتفاقية المجلس بانه « احد تنظيمات الأمة العربية » بينما اكتفى النظام الأساسى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ومعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربى بإشارات عابرة فى هذا الصدد .

ولعل نظام العضوية فى التجمعات الثلاثة يؤيد ما ذهب إليه التحليل السابق ، فقد أشار النظام الأساسى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فى مادته الخامسة إلى ان المجلس يتكون « من الدول الست التى اشتركت فى اجتماع وزراء الخارجية فى الرياض بتاريخ ١٩٨١/٢/٤ » وهى عبارة تفيد ان عضوية المجلس غير مفتوحة لغير هذه الدول وخاصة ان النظام الأساسى للمجلس قد سكت عن قضية قبول اعضاء جدد تماما ، اما معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربى فقد نحت منحى مخالفا تماما بان نصت فى مادتها السابقة عشرة على حق الدول الأخرى « المنتمية إلى الأمة العربية او المجموعة الأفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك » ، اما اتفاقية تاسيس مجلس التعاون العربى فقد اشارت فى مادتها الرابعة إلى ان عضوية المجلس مفتوحة « لكل دولة عربية ترغب فى الانضمام إليه » بشرط إجماع الدول الأعضاء ، ويعنى هذا انه بينما يعد مجلس التعاون الخليجى تنظيما فعليا على اعضائه الستة لا يمكن أن يتطور فى اتجاه عربى أشمل ، وبينما يعد اتحاد المغرب العربى تنظيما مفتوحا للدول العربية والأفريقية بما يجعله تنظيما يتجاوز الرابطة العربية فإن مجلس التعاون العربى هو المؤهل لأن يمتد بعضويته ليشمل مزيدا من الدول العربية دون غيرها .

غير أن الخشية ظلت مبررة بقيام مجلس التعاون العربى سواء بالنسبة لكل من مصر واليمن او بالنسبة للعمل العربى المشترك ، فمن ناحية من المعروف أن الحرب العراقية - الإيرانية قد عمقت كثيراً من الخلاف بين نظامى الحكم فى كل من العراق وسوريا تاييد سوريا القاطع لإيران فى حربها ضد العراق ، وعلى الرغم من ان الموقف السورى لا يمكن أن يكون مقبولا من المنظور القومى على الإطلاق فلم يكن مقبولا بذات الدرجة ومن نفس المنظور أن يسود منطق تصفية الحسابات بعد الحرب على حساب المصلحة القومية العربية ، ولم يكن مقبولاً ايضا ان يستخدم مجلس التعاون العربى فى هذا السياق خاصة بما عرف عن السياسية اليمنية من توجه عربى هام حافظت عليه رغم كل الخلافات العربية ، وما تطورت إليه السياسة العربية لمصر فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك مما جعلها تتجزا الجزء الأكبر من مهمة إعادة العلاقات المصرية - العربية . وفى التطبيق اثبتت كل من السياستين المصرية واليمنية مثابرتهما على ذات التوجهات فتحقق اللقاء المصرى - السورى ، ولعبت القيادة اليمنية ممثلة فى الأخ على عبد الله صالح دورا بارزا فى هذا الصدد ، واثبت مجلس التعاون العربى انه لا يمثل

عقبة فى وجه تدعيم العمل العربى المشترك .

ومن ناحية اخرى ثارت الخشية من قيام مجلس التعاون العربى على مشروع إعادة تحقيق الوحدة اليمنية ، وهو اكثر المشروعات الوحدوية العربية الجزئية جدارة بالتنفيذ نظراً لان اليمن تمثل الحالة الوحيدة فى الوطن العربى لدولة قطرية منقسمة إلى دولتين ، فالشعب اليمنى يمتلك اجتماعيا واقتصاديا وتاريخيا وجغرافيا كل مقومات الوحدة السياسية ، غير ان ملابسات انهيار نظام الإمامة فى الشمال فى سبتمبر ١٩٦٢ واستقلال الشطر الجنوبى فى نوفمبر ١٩٦٧ وتمايز النظامين فى الشطرين سياسيا واقتصاديا قد افضت إلى عدم تحقيق تقدم نحو هدف إعادة الوحدة اليمنية بل وحدوث مصادمات عسكرية بين الشطرين اكثر من مرة ، وبعد ان تحققت خطوات ملموسة على طريق الوحدة اليمنية فى النصف الاول من الثمانينيات جاءت احداث يناير ١٩٨٦ لتلقى بظلالها على مسيرة الوحدة اليمنية من منظورين اولهما ينعكس على مسيرة الوحدة ، ولو إلى حين ، والثانى بكل الانعكاسات السياسية المتصورة لهذا الوضع ، وقد جاءت نشاة مجلس التعاون العربى قبل ان يتمكن الشطران من تجاوز اثار احداث يناير ١٩٨٦ بالكامل على مسيرة الوحدة اليمنية ، ومن هنا كانت الخشية المبررة على ان يزيد المجلس من التباعد بين الشطرين .

غير أن مسيرة الوحدة اليمنية عادت لتبرز اصالتها من جديد ، فقد شهد شهر نوفمبر ١٩٨٩ مع احتفالات الذكرى الثانية والعشرين لاستقلال الشطر الجنوبى إنجاز اهم الخطوات حتى الآن فى صدد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية بتوقيع قيادتى الشطرين على بيان المصادقة على مشروع دستور دولة الوحدة ، وقد تمثلت اهم ابعاد هذه الخطوة تحديدا فى اصالة مشروع دستور دولة الوحدة الذى تم إنجازه من خلال عمل مضن لسنوات طويلة إلى السلطة التشريعية فى الشطرين لدراسته ومراجعته خلال ستة شهور على ان تتم إحالته إلى الاستفتاء الشعبى فى خلال ستة شهور اخرى ، ويعنىَ هذه ان البديل الذى انتصر هو بديل الوحدة الاندماجية إذ ان مشروع دستور دولة الوحدة يقوم على اساس دولة يمنية اندماجية واحدة توفق ما بين الاعتبارات العقيدية والسياسية والاقتصادية فى نظامى الشطرين ، ويتجاوز ذلك بكثير عددا من البدائل الأخرى التى كانت مطروحة فى ساحة العمل لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية مثل توحيد بعض الوزارات الهامة كوزارتى الخارجية والدفاع وغير ذلك من البدائل .

ومع كل الأمل والثقة فى استمرار مسيرة إعادة تحقيق الوحدة اليمنية واستكمالها بنجاح بإذن الله تبرز القضية الخاصة بوضع الدولة اليمنية الواحدة فى مجلس التعاون العربى ، وسوف يكسب وجود مثل هذه الدولة القوية المجلس مزيدا من القوة والمكانة فى العمل العربى الوحدوى غير انه من الضرورى من الآن ان نتامل فى الطريقة التى يمكن ان يستوعب بها مجلس التعاون العربى حقائق الموقف الوحدوى اليمنى الجديد ، وفى الواقع ان ثمة بديلين متصورين فى هذا الصدد .

اولهما : ان ينضم الشطر الجنوبى إلى المجلس قبل تاريخ المادة تحقيق الوحدة ،

ويتطلب هذا كما راينا إجماع الدول الاعضاء وهو إجماع يمكن ان نتصور حدوثه وإن كانت الإشارة واجبة إلى وجود اتجاه داخل مجلس التعاون يرى بعدم قبول اعضاء جدد حتى تتعزز مسيرة التكامل داخل المجلس ، وهو اتجاه ترد عليه تحفظات كثيرة ليس هنا مجال مناهضتها وخاصة ان الشطر الجنوبى ينبغى ان يعامل فى هذا الصدد معاملة خاصة نظراً لما سيؤول إليه الحال فى علاقته بالشطر الشمالى ، ومع ذلك فإن الصعوبات التى يمكن أن تحيط بهذه الصورة لانضمام اليمن الواحد إلى مجلس التعاون العربى تنقلنا إلى الصورة الأخرى الاسهل من الناحية القانونية ، وهى الانتظار لحين تحقق عملية إعادة الوحدة اليمنية وتمثيل الجمهورية اليمنية لليمن الواحد داخل المجلس دونما حاجة لإجراءات انضمام عضو جديد ، ولا يفترض ان تثير هذه الصورة اية مشكلات لانه لن يترتب عليها اى تغيير فى عدد اعضاء المجلس او الاتفاقية المنشئة له .

خاتمة : مستقبل العلاقات المصرية - اليمنية فى ظل المتغيرات الجديدة :

تميزت العلاقات المصرية - اليمنية عبر التاريخ وحتى الآن بخصوصية واضحة كان لها دائما سياقها العربى الاشمل ، ويعنى هذا ان العلاقات المصرية - اليمنية كانت لها دائما وظيفتها « العربية » وهو حكم ينسحب على المرحلة الحالية كما انسحب على ما سبقها من مراحل ، وتتمتع العلاقات المصرية - اليمنية حالياً - خاصة بعد ان تتم بنجاح إن شاء الله الخطوات النهائية على طريق إعادة تحقيق الوحدة اليمنية - بإطار اوسع للعمل يتمثل فى مجلس التعاون العربى ، وهو التجمع الذى سبق ان راينا انه اكثر التجمعات العربية الحالية جدارة بأن يقود السعى المطلوب نحو تحقيق غايات العمل الوحدوى العربى ، ذلك اننا إذ كنا يمكن ان نرضى بان التجمعات الفرعية العربية الحالية تمثل مرحلة افضل من مراحل العلاقات العربية - العربية فإننا لا يمكن بالتاكيد ان نرضى بتوقف عند هذه المرحلة فالتحديات التى تواجه العرب باتت هائلة يمكن ان ينوعوا بحملها جميعا فما بالنا وهم متفرقون سواء بين دول قطرية او تجمعات فرعية .

وتتحمل العلاقات المصرية - اليمنية مسئولية خاصة فى صدد توسيع نطاق مجلس التعاون العربى لكى يشمل شيئاً فشيئاً مزيدا من الدول العربية الموجودة خارج التجمعات توطئة للانتقال إلى المرحلة الأرقى الخاصة بالعمل العربى الوحدوى العام .
لقد نات كل من السياستين المصرية واليمنية بجانبها قدر الاستطاعة عن الخلافات العربية وحققت كل منهما نجاحا ملحوظا فى هذا الصدد فى عقد الثمانينيات ، ومن هنا الأمل فى الدور المصرى - اليمنى المنشود فى اتجاه تعزيز العمل الوحدوى العربى ، وتحقيق الغايات المشروعة للنضال العربى ، وياحبذا لو خصصت الندوة القادمة للعلاقات المصرية - اليمنية لدراسة ومناقشة قضية او قضايا يمكن لمصر واليمن ان يقوما بدور ملموس من خلالها لتعزيز العمل الوحدوى العربى سواء من خلال مجلس التعاون العربى او خارج إطاره .

العلاقات المصرية اليمنية بعد انتصار الثورتين حتى الآن محاولة للتقييم

حسن أبو طالب

لا تقترن علاقات مصر بأى من الدول العربية بمثل هذا الكم من المشاعر القومية والشعبية كما هو الحال فى علاقات مصر بشطرى اليمن . ولعل دماء الشهداء المصريين التى خضبت ارض اليمن فى كفاحها من اجل الحرية والتحضر والقضاء على التخلف والاستعمار ، وأرواحهم الطاهرة ترفرف على كل مكان يدور فيه الحديث عن مصر واليمن سواء أكان هذا الحديث عن الماضى أم الحاضر أم المستقبل . وتلك المناسبة التى تقدم فيها تلك المحاولة المتواضعة لتقييم الشق السياسى من العلاقات المصرية ـ اليمنية ـ على مدى العقود الثلاثة الماضية ـ مؤهلة اكثر من غيرها لأن تستشعر فيضا من مشاعر الود والاحترام والعرفان بالجميل بين شعبين ـ رغم ما يفصل بينهما من آلاف الكيلو مترات ـ سطرا معا صفحات مشرقة من الماضى القريب ويتطلعان معا إلى صفحات أكثر إشراقا فى المستقبل . على ان عالم اليوم بكل تعقيداته وتدخلاته من شمال وجنوب وشرق وغرب . وبين قمة النظام الدولى وقاعدته ، وبين قضايا الأمن والبيئة والتقدم التكنولوجى والتغير فى القيم والأفكار والمفاهيم ليلقى علينا عبئا ثقيلا ، تنوء بحمله الجبال ، ولا تكفى معه النوايا الحسنة والمشاعر الطيبة ، فبالرغم من أهميتهما فى تفاعلات الشعوب وعلاقات القيادات فهما وحدهما غير كفيلين بانجاز المهام الكبرى التى تنتظر شعوبنا فى الحاضر . والأمر يزداد تعقيدا كلما رمينا ببصرنا إلى المستقبل المنظور .

وعلى نحو مبسط ومباشر فإن تحديات اليوم ومهام الغد تتطلب اكثر من المشاعر القومية والنوايا الحسنة ، ومن الصعب ان يغفل المرء جدوى التخطيط وأهميته ـ وضرورة التنسيق بين القاعدة والقمة ، ودواعى النظرة الصائبة لما يجرى من تطورات دولية ودلالاتها . وتلك المهام لا تستقيم إذا ما تم إخفاء العيوب والتعتيم على المشكلات أو الأخطاء التى قد تبدو صغيرة وتافهة ، ثم سرعان ما تكبر مع الأيام

ويستعصى عند ذلك حلها وتترك آثارا يصعب محوها ولا سيما من ذاكرة الشعوب ، وإذ ذاك تستنزف الكثير من الجهد ، وبحيث يحرم هذا الجهد المبذول من ان يوجه إلى تفاعلات وعلاقات اكثر قوة وسلامة وفائدة .

وفي الجهد المتواضع التالي محاولة لتقييم بعض جوانب من خبرة الماضي القريب لعلها تفيد في معرفة بعض أوجه القصور في علاقات اليوم والذى بدورها تعد الأساس التى ستشيد عليه صروح الغد .

من المعروف ان علاقات مصر بكلا اليمنين تمتد إلى عمق التاريخ ، وقد تنوعت اساليبها ومظاهرها . كما ان لمصر دورا كبيرا في تدعيم وتثبيت الثورة في الشطر الشمالي . وفي تقديم العون العسكرى والسياسى لبعض فصائل حركة التحرير التى اندلعت في الشطر الجنوبى لمواجهة الاحتلال البريطاني . وارتبط هذا الدعم المصرى بصعود الفكرة القومية وبدور بارز - لا ينكره سوى جاحد - للقيادة الناصرية على الصعيدين العربى والإقليمى . وصحيح أن التدخل العسكرى المصرى المباشر في الشطر الشمالى قد جاء في اعقاب انهيار دولة الوحدة بشهور قليلة ، إلا ان هذا الأمر كان مقرونا بالأساس باعباء الدور القومى الذى كانت تضطلع به مصر في تلك المرحلة . وهو الدور الذى افترض بداهة مناصرة ودعم كل تحرك عربى يسعى لكسر حلقات التخلف او الخروج من افلاك الاستعمار . وفي هذا الصدد يجب أن نلاحظ ان الدعم المصرى لثورة سبتمبر ١٩٦٢ اختلف من حيث الكيف والنوعية - وبالتالى من حيث التاثيرات والانعكاسات - عن ذلك الذى قدم إلى حركة التحرير في جنوب اليمن . فالأول اخذ شكل التورط والتدخل المباشر الذى يغلب عليه الطابع العسكرى . اما الثانى فاخذ مسارا مختلفا حيث اقتصر على دعم عسكرى اقترن بدعم سياسى كبير لإحدى فصائل حركة التحرير (وهى جبهة التحرير لجنوب اليمن المحتل) ، في مواجهة فصيل آخر (وهى الجبهة القومية) . وهذه الملاحظة تعنى بالأساس ان هناك شمولا في دور الدعم المصرى للشطر الشمالى . وان هذا الشمول كان احد جزئياته تاجيج حركة التحرير في الشطر الجنوبى المحتل . وهو ما يتضح في أربعة عناصر تداخلت معا . وشكلت هذا الشمول ، فمن ناحية لعب التدخل العسكرى المصرى دورا كبيرا في تغيير الوضع الداخلى في الشطر الشمالى . والوجود المصرى - بالرغم من غلبة الطابع العسكرى عليه - لم تقتصر آثاره على تطوير هيكل واداء الجيش اليمنى وحسب ، بل شمل ايضا آثارا سياسية تمثلت في محاكاة الأسلوب المصرى في مواجهة المشاكل الداخلية والأزمات الإقليمية والدولية ترفض الأحلاف وهيمنة الغرب وعملائه الإقليميين والتمسك بالمبادىء الاشتراكية وقد تختلف التقييمات حول هذه الآثار السياسية ، العسكرية ، إلا انه من الثابت ان الشطر الشمالى لليمن وبالرغم من ماساة الحرب الأهلية قد دفع خطوات على بساط التحولات الاجتماعية من حيث نشوء قوى اجتماعية جديدة وجدت في التواجد المصرى خير دعم لها . وتكونت بالأساس من قطاعات المثقفين والعسكريين والبورجوازية الصغيرة وبالتالى تغيرت خريطة المواقع

الاجتماعية وخفت نسبيا حدة الركائز الطائفية والقيم القبلية . وساعد ذلك على تزايد درجة الوعى السياسى وتنامى الشعور بضرورة الإصلاح والذى تركز داخل المؤسسة العسكرية وقياداتها الشابة ومحاولتها التدخل بما لديها من قدرات اكثر كفاءة لايجاد حلول لمشاكل اليمن من خلال برنامج النقاط العشر وحركة يونية ١٩٧٤ والتى انهت حقبة بدات فى ١٩٦٧ وغلبت عليها التوجهات المحافظة ومحاولات تفريغ الجمهورية من مضمونها الحقيقى .

ومن ناحية ثانية يبدو شمول تاثيرات التواجد العسكرى المصرى فى بعد آخر يتعلق بالتوازن فى منطقة الخليج وجنوب الجزيرة تحديدا ولاسيما فى مواجهة الاحتلال البريطانى فى عدن وفى زيادة حدة حركة التحرر التى وجدت فى الوجود العسكرى المصرى بالشطر الشمالى خير دعم لها سياسيا ومعنويا وكذلك عسكريا . ويرتبط بالتوازن ايضا تلك المواجهة التى كانت مستعمرة آنذاك بين جناحين فى العالم العربى المحافظ من جهة وتقدره الملكيات ، والتقدمى من جهة اخرى وتقدره مصر الناصرية .

اما البعد الثالث فهو ما يتعلق بصلة الوجود العسكرى المصرى فى اليمن بهزيمة يونية ١٩٦٧ . وقد اثير هذا الامر فيما بعد الهزيمة ، وثمة آراء عديدة تناقلها ساسة وعسكريون حول صلة الهزيمة بدعم الثورة اليمنية ، باعتبار ان وجود اجزاء من الجيش المصرى فى اليمن قد حرم الجبهة المصرية من إمكانيات وقدرات أساسية ضاعت هباء بعيدا عن المواجهة مع إسرائيل .

وان قرار الدخول فى حرب اليمن كان قرارا سياسيا تم فى غياب استراتيجية عليا تربط بين حرب اليمن وما ينتظره من احداث وهى الاستراتيجية - على حد قول احد القيادات اليسارية المصرية التى شاركت فى حرب اليمن وهو اللواء فتحى عبد الغنى - التى تحدد توقيت وحجم الجولة المنتظرة مع إسرائيل ، بما شكل ورطة للجيش المصرى كان قوامها فتح مسرح عمليات على بعد آلاف الأميال من مصر دون أن يكون ذلك فى نطاق استراتيجية عامة تربط بين هذه الحرب وسلامة الوطن الأم .

وبالطبع فإن افتقار إمكانيات وقدرات قطاعات من الجيش المصرى كانت فى اليمن لها تاثيراتها السلبية على اداء الجيش المصرى فى مواجهة إسرائيل ، ولكن هذا وحده لا يفسر الهزيمة فى يونية ١٩٦٧ مثلما حدثت ونتائجها التى هزت الواقع العربى كله . والتركيز على هذا الأمر وحده وتحميله اكثر مما يحتمل هو نوع من الهروب وإغفال للأسباب الحقيقية التى قادت إلى الهزيمة . إن اعتبار نتائج الوجود المصرى العسكرى فى اليمن بمثابة كارثة او نموذج لقرارات استراتيجية متخبطة هو أمر بعيد كل البعد عن روح الحقيقة ، وبعيد ايضا عن استيعاب جوهر المسئولية القومية التى على مصر الوفاء بها رضت أم ابت وهو نوع من إهدار الحقائق التاريخية والتاثيرات الكبرى التى حملها ضد الوجود المصرى على نسيج المجتمع فى اليمن وعلى مسيرته نحو الحرية والبناء والتنمية .

وكما سبق القول إن تاثيرات هزيمة ١٩٦٧ شملت الواقع العربى كله . وبالنسبة للشطر الشمالى فقد تم الاتفاق فى قمة الخرطوم اغسطس ١٩٦٧ على عودة القوات المصرية ، وبذلك فقد الجمهوريون نصيرا قويا ، مما ادى إلى تحول فى موازين القوى الداخلية بين دعاة الجمهورية ومناصريها الحقيقيين ، وهؤلاء الذين تدثروا بها وكانوا فى جوهرهم من دعاة القبلية والمناوئين لكل عمليات التحول والتنمية ، وهكذا كان انقلاب نوفمبر ١٩٦٧ والذى مثل شيئا من التراجع عن مبادىء الثورة والاشتراكية والتنمية . على ان المؤسسة العسكرية التى حملت فى داخلها بذور الفكر المتفتح بفعل التلاقى مع العسكرية المصرية او قضت تلك المرحلة فى يونية ١٩٧٤ عندما قام المقدم الحمدى ورفاقه بمواجهة إفلاس القوى القبلية والإقطاعية فى مواجهة المشاكل اليمنية ، واقتلاع القيادات القبلية والإقطاعية وفتح الأبواب أمام قيادات شابة ذات فكر متفتح .

وبدوره تاثر اليمن الجنوبى بهزيمة يونية ، حيث فقدت جبهة التحرير الاساس الرئيسى لتفوقها المادى والمعنوى ، وادى ذلك إلى سيطرة الجبهة القومية المنافسة ، وتفاوض البريطانيون معها على اعتبار انها الممثل الوحيد للشعب فى الجنوب ، وبالفعل تسلمت الجبهة القومية الحكم فى البلاد - اكتوبر ١٩٦٧ - بعد ان حسمت الحرب الاهلية بينها وبين جبهة التحرير لصالحها تماما . على ان المشكلات التى واجهتها الجبهة القومية فى ظل وضعيتها الحاكمة الجديدة - وهى مشكلات بناء الدولة ومواجهة التخلف الاقتصادى وإعادة صياغة المجتمع - كان من الحدة والشمول بحيث اثارت انقسامات بين الأجنحة اليسارية وتلك التى اعتبرت ذات نزعة اعتدالية ومثلها الرئيس قحطان الشعبى واستمر التجاذب بين الفريقين حتى يونية ١٩٦٩ حين سيطر الجناح اليسارى على المناصب الرئيسية فى البلاد . ولم تسلم العلاقات مع مصر التى كانت تتجه نحو اسلوب جديد داخليا وخارجيا من تاثير التطورات التى جرت فى كل الشطرين . ففى اثناء سيطرة الحكم ذى النزعة القبلية فى الشطر الشمالى ٦٧ - ٧٤ وجدت مصادر جذب وتنافر فى آن واحد .

وكان التطور المضىء خاص بالمواجهة مع إسرائيل وتبلور ذلك فى دور يمنى هام فى إغلاق باب المندب بمساعدة البحرية المصرية فى وجه الملاحة الإسرائيلية . اما فى الشطر الجنوبى ولاسيما بعد يونية ١٩٦٩ فقد اخذت عوامل التنافر فى البروز رويدا رويدا وخاصة بعد تولى الرئيس السادات الحكم فى مصر خلفا للرئيس عبد الناصر .

ففى الشهور الأخيرة لحكم الرئيس عبد الناصر اعتبر الحكم فى اليمن الديمقراطى أن مصر من البلدان الاشتراكية التى يجب تدعيم الصلات معها سياسيا واقتصاديا . واستمر الحال حتى توقفت المعارك فى اكتوبر ١٩٧٣ . حيث تلاها بروز التحولات الكبرى فى السياسة والاقتصاد المصرى ، وإذ ذاك اخذت بذور الخلافات حول القضية الفلسطينية والتسوية السياسية فى النضوج إلى أن صارت حواجز حقيقية تمنع التلاقى او الحوار .

فى بداية السبعينيات ومرورا بمنتصفها كانت علاقات مصر والشطر الشمالى تتجه نحو انفراج ملموس ، وجاءت حركة المقدم الحمدى يونية ١٩٧٤ لتفتح آفاقا أرحب ، وقبل ان تتازم العلاقات بين مصر والشطر الجنوبى ، كان لمصر مبادرة فى غضون عام ١٩٧٤ موضوعها فتح صفحة جديدة من الحوار بين عدن وجيرانها ، وبهدف تهيئة الأجواء العربية للتركيز على المواجهة مع إسرائيل ، وساعد على ذلك مرونة الرئيس الأسبق سالم ربيع على فى ذلك الوقت ، ولكن الحصيلة النهائية لم تكن إيجابية تماما ، إذ شهدت عملية الوحدة بين الشطرين بعض الحركة وقليل من الانفراج . ولكن الخلافات الداخلية بين النخبة الحاكمة فى اليمن الديمقراطى لم تساعد على إنضاج هذه العملية . ذلك أن الجناح اليسارى والذى قاده آنذاك عبد الفتاح إسماعيل فى مواجهة سالم ربيع على لعب دورا معوقا لعملية الإنفراج الإقليمى ولعملية الوحدة اليمنية إذ ثبت تورط فى عملية مقتل المقدم انقسمى رئيس اليمن الشمالى يونية ١٩٧٨ ، مما جرت على اليمن الديمقراطى عزلة عربية ، واوقف محاولات الانفراج الإقليمى وترافق مع هذا مزيد من التقارب المصرى مع الشطر الشمالى ، ومزيد من الجفاء مع النظام الحاكم فى عدن . واثناء مصادمات مارس ١٩٧٩ وقفت مصر إلى جانب الشطر الشمالى .. وفى الواقع كانت علاقات مصر مع اليمن الديمقراطى مقطوعة منذ ديسمبر ١٩٧٧ بسبب إدانة الأخيرة لزيارة القدس ومحاولتها مع دول عربية اخرى مناهضة السلوك المصرى فى التسوية مع إسرائيل .

إن افتراق الشطرين بفعل تازم علاقاتها وتعثر الوحدة بينهما ، لم يمنعهما من التلاقى على إدانة السلوك المصرى الخاص بالمعاهدة المصرية الإسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ ، ومشاركتها فى تنفيذ القرارات العربية الخاصة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر وتجميد عضويتها فى الجامعة العربية . ومع ذلك يمكن أن نلحظ درجة من الخلاف فى حدة ودرجة القطيعة بين مصر وكلا الشطرين اليمنيين . ففى حين بادرت اليمن الديمقراطية بقطع العلاقات مع مصر منذ ديسمبر ١٩٧٧ ودخلت مع أربع دول عربية فى تجمع سمى بدول الصمود والتصدى ، فإن الشطر الشمالى اكتفى بتنفيذ القرارات العربية التى اخذت فى مارس ١٩٧٩ ، فى نفس الوقت الذى ظلت فيه التفاعلات غير السياسية مستمرة مع مصر . ففى يونية ١٩٧٩ ، وبعد اقل من ثلاثة اشهر من قرار قطع العلاقات الدبلوماسية طلب الشطر الشمالى فى ٣ يونية إعارة ١٣٤٠ مدرسا مصريا للعمل فى المدارس اليمنية ، كما افتتحت جامعة صنعاء مكتبا لها فى القاهرة ٦/٣٠ . وذهب مندوبون من الأزهر إلى المدن اليمنية فى يوليو ١٩٨٠ . ومع تولى الرئيس مبارك السلطة اتسعت مساحة الانفراج ، إذ عادت الصحف المصرية إلى اسواق اليمن فى مارس ١٩٨٢ ، وذهب خبراء اقتصاديون مصريون إلى صنعاء ديسمبر ٨٢ لتقديم استشارات اقتصادية وفنية للحكومة اليمنية كما تم توقيع اتفاق اقتصادى بين البلدين ابريل ٨٣ تلاه اتفاق حول توسيع قبول الطلاب اليمنيين فى الجامعات المصرية يناير ٨٤ ووصلت التفاعلات الإيجابية فى ظل القطعية الدبلوماسية إلى ذورتها

حين دعت اليمن مصر لحضور المؤتمر الإسلامى بصنعاء فبراير ١٩٨٤ ، تم لقاء وزيرى خارجية البلدين فى صنعاء ديسمبر ١٩٨٤ لبحث التعاون المشترك والأمن فى البحر الأحمر وترافق مع هذه التطورات تاكيدات وإشادات من الرئيس علىّ عبد الله صالح بدور مصر القومى وسياسات الرئيس مبارك واخذت الصحف اليمنية تدعو بين الحين والآخر إلى استعادة مصر إلى الصف العربى والجامعة العربية .

وهكذا يمكن القول إن علاقات مصر مع الشطر الشمالى لم تتاثر سلبا بالرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية . وفى مرحلة لاحقة وتحديدا فى اعوام ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ لعبت اليمن العربية دورا كبيرا فى التحضير والتمهيد لعودة مصر إلى الصف والجامعة العربية مثلما تم إقراره فى قمتى عمان والجزائر ، وقد استعيدت العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وصنعاء فى ١١ نوفمبر ١٩٨٧ ، وفتحت تلك الخطوة آفاقا ارحب لعلاقات البلدين ، حيث زار الرئيس مبارك صنعاء فى مايو ١٩٨٨ ، واظهرت الزيارة وما تخللها من مباحثات التنسيق المصرى اليمنى حول القضية الفلسطينية وحرب الخليج وتعزيز التعاون بين البلدين ، كما اقر تشكيل لجنة مصرية يمنية لوضع اسس التعاون المشترك فى مجالات العمالة وإعارة المدرسين وتنفيذ المشروعات الكهربائية فى اليمن ومجالات التعاون الصحى والزراعى ، الأمر الذى مهد إلى تكوين مجلس التعاون العربى مثلما تبلور عمليا فى فبراير ١٩٨٩ .

أما العلاقات المصرية مع الشطر الجنوبى فى حقبة ١٩٧٧ - ١٩٨٦ ، فقد شهدت جمودا كاملا بل تصعيدا فى محاورة عديدة هدفت إلى عزل مصر افريقيا إلى جانب عزلها عربيا ، وبدا ذلك فى محاولة توتير علاقات مصر مع اثيوبيا فيما عرف بقوس الأزمة الذى جمع بين بلدان اليمن الديمقراطى وليبيا واثيوبيا ، وبالمقابل سعت مصر إلى ان تكون مركزا لتجمع المعارضة للنظام الحاكم فى اليمن الديمقراطى وبالفعل احتضنت جماعة عبد القوى مكاوى ومحمد على هيثم وشيحان الحبشى . ومّما يجب ملاحظة ان تلك الفترة فى العلاقات الدولية كانت فترة تصعيد الحرب الباردة بين العملاقين ، وايضا فترة تصعيد مماثلة بين الدول العربية والإقليمية المحسوبة على هذا العملاق أم ذاك .

أما بعد أبريل ١٩٨٦ وتولى القيادات اليمنية الحالية ، فإن علاقات مصر اليمنية الديمقراطية تعرضت لتغير إيجابى وحدث انفراج ملموس عبر عن نفسه بإشارات من القادة الجدد باهمية عودة مصر إلى الصف العربى وإلى عضوية الجامعة ، ولكن فى ظل قرار جماعى عربى يصدر عن قمة عربية ، وبعد قمة عمان نوفمبر ٨٧ تواصلت الإرادة المشتركة للبلدين ، واعيدت العلاقات رسميا بينهما فى ١٠ فبراير ١٩٨٨ ، وتبع ذلك زيارة د . عبد العزيز الدالى وزير خارجية اليمن الديمقراطى لمصر فى مايو ١٩٨٨ حيث اتفق مع د . عصمت عبد المجيد على إحياء الاتفاقات الثنائية والبحث عن آفاق

جديدة وتطوير التعاون الأمنى والزراعى والإعلامى ، كما تم الاتفاق المبدئى على تشكيل لجنة مصرية يمنية ديمقراطية على غرار تلك التى شكلت من قبل بين مصر واليمن العربية . وفى ذات الوقت وضح قدر كبير من التفاهم بين البلدين حول القضية الفلسطينية ودور مصر الساعى إلى تنشيط جهود التسوية السلمية .

إن خبرة هذه الفترة تبرز عدة عوامل أثرت بدورها على تطور العلاقات بين مصر وكلا الشطرين اليمنيين ، وأول هذه العوامل هى القضية الفلسطينية وتحرير الأرض العربية والمواجهة مع الكيان الصهيونى . وكلما كانت مواقف القيادات فى البلدان الثلاثة متقاربة - ولا نقول واحدة - كلما ساعد ذلك على توفير مناخ وعلاقات طيبة .

ثانى هذه العوامل دور التغيرات الداخلية فى كلا الشطرين وما يرتبط بها من تأزم أو انفراج الموقف بالنسبة لقضية الوحدة اليمنية وبالتالى تأزم العلاقات أو انفراجها بين الشطرين اليمنيين ذاتهما . ولقد لعبت هذه التغيرات الداخلية - سواء بعد نوفمبر ١٩٦٧ أو يونية ١٩٧٤ ، كما فى الشطر الشمالى ، وبعد أكتوبر ١٩٦٨ ويونية ١٩٦٩ ويونية ١٩٧٨ وابريل ١٩٨٦ ، كما فى الشطر الجنوبى - أدوارا متباينة فى دفع أو تعطيل العلاقات مع مصر . وهذه التواريخ هى بمثابة نقلات فى نوعية الحكم والرؤية لما هو داخلى وخارجى ، والعلاقة مع مصر بدورها كانت تتعرض لشىء من التغير بين فترة وأخرى حسبما يرى القادة فى كل شطر .

وبصفة عامة تكشف تطورات الفترة ما بين ٧٩ ، ٨٩ أن علاقة كلا الشطرين اختلفت من حيث الحدة فى المواجهة والقطيعة . كذلك يتضح أن الانفراج الذى أخذ فى التبلور بين الشطرين فى الفترة التالية لأبريل ١٩٨٦ حول قضية الوحدة والانفراج الإقليمى فى علاقات الشطر الجنوبى قد قاد بدوره إلى اتفاق الشطرين حول ضرورة عودة مصر إلى الصف العربى والجامعة العربية بقرار عربى جماعى . مع الأخذ فى الاعتبار أن علاقات التعاون بين مصر والشطر الشمالى كانت أكثر كثافة وعمقا . فضلا عن قيام الشطر الشمالى بدور إيجابى فى التمهيد إلى عودة مصر إلى الصف العربى .

وأخيرا لابد من التنويه إلى أن إمكانيات التعاون المستقبلى بين مصر وكلا الشطرين كبيرة وبلا حدود ولاسيما فى ضوء التطورات الإيجابية حول الوحدة اليمنية والتى ستفرز بدورها واقعا جديدا - حال تحققها - يحتم النظر بإيجابية إلى مسألة انضمام الشطر الجنوبى إلى مجلس التعاون العربى ، ومن ثم مزيد من التعاون والتنسيق بين مصر ودولة الوحدة بشطريها معا .

علاقات عسكرية وأمن قومي

الأمن القومى لليمن الكبير

الفريق أول محمد فوزى

الأمن عامة :

* إن امن اى دولة يرتبط ارتباطا وثيقا بقوتها وتاثيرها على المنطقة الإقليمية التى تتعايش فيها .

وعوامل القوة هى - القوة الاقتصادية - قوة التماسك الاجتماعى - قوة التلاقى على هدف قومى محدد - واخيرا القوة المسلحة وإمكانياتها .

* ولما كانت هذه الجزئيات تشمل كيان الدولة وإمكانياتها - الإنسان - الأرض - الموارد - وعلى ذلك تغير مفهوم الأمن إلى مضمون اكبر اطلق عليه الأمن الشامل .

* ولما كانت مصالح الدولة هى النواة التى تبنى عليها خطط تامينها ضد التهديدات المتوقعة من الداخل او من الخارج وان هذا التامين يعتمد على القوى المادية والمعنوية التى يملكها شعب الدولة فاصبح توازن المصالح هو الأساس وحل الإصطلاح مكان توازن القوى ولكن اكتشف عند التطبيق العملى إنه ليس هناك توازن للمصالح فى عزلة عن توازن القوى إذ ان الاخيرة تؤكد وتعزز مطالب الأولى .

التهديدات المتوقعة لليمن الكبير :

١ - من الداخل :

إن العوامل المؤثرة على قوة اليمن الكبير والمذكورة عاليه جميعا متوافرة نسبيا إذا قارناها بما تتمتع به دول المنطقة الجغرافية المجاورة من إمكانات القوة إذا ما استخدمت إمكاناتها الموجودة حاليا بكفاءة بعد استطلاع ودراسة وتقنين وتخطيط جيد .

ولا توجد عوامل سلبية تعتنق إندفاع هذه الإمكانات إلى قوة متماسكة تحقق امن وسلامة اليمن الكبير سوى ما يشوب الدولة فى « قوة التماسك الاجتماعى » لوجود القبائل البدوية فى شمال وشرق البلاد وما يمثلون إليه من عزلة وتشكل فى الارتباط والانتماء الكامل لوطنهم الأمة .

وهذا يحتاج من الحكومة المركزية شيئا من الرعاية لجذب هذه القبائل إلى جانبها بالطريقة التى تراها مناسبة فى هذه الحالة .

٢ - في الخارج :

إن موقع اليمن الاستراتيجي الحاكم على طريق مرور بترول العالم يجعل مصالح الدول المستغلة لنفط الخليج ونفط الجزيرة العربية الذى يمر على مضيق باب المندب هو المصدر الذى ينطلق فيه التهديد الخارجي لليمن الكبير .

هذا التهديد إما يكون مباشرا من هذه الدولة ضد اليمن الكبير مستخدمة إمكاناتهم البحرية والجوية وقوة الانتشار السريع وتهبط على سيادة اليمن وتسيطر على موانيها وعلى مواقعها الاستراتيجية الحاكمة وبذا تتمكن هذه الدول المستغلة من إملاء إرادتها على إرادة اليمن - ومن امثلة هذه الدول - القوة الامريكية البحرية - والجوية المنتشرة في قواعد قريبة من مسرح عمليات اليمن .

وإما ان يكون التهديد غير مباشر باستخدام اراضى الدول المواجهة لليمن الكبير والمشاركة معه في تامين ممر باب المندب بوضعها نقطة وثوب إلى اليمن الكبير وان تمدها الدول الاستعمارية بإمكانات عسكرية بحرية وجوية لتمكنها من تحقيق اهدافها ضد اليمن كما لو كانت هي الفاعلية المباشرة ومن امثلة هذه الدول - إسرائيل - التى تمكنت بفضل اتفاقها مع مصر وتمركز القدرات الدولية وهى موالية لها السيطرة على خليج العقبة وعلى جنوبه - مضيق تيران وصنافر - ان تمد سيطرتها الجوية والبحرية إلى جنوب البحر الاحمر بمساعدة دولة ابتبديا - (اتفاقيات سياسية مشبوهة) ، او مع دولة جيبوتي (قاعدة فرنسية) ، وكلها دول تعتمد اساسا على التجارة للبترول المار في ممر باب المندب وترى ان تامينه ضرورة استراتيجية هامة تؤثر مباشرة على مصالحها الذاتية .

الحلول المقترحة :

١ - توسيع التكتل السياسى الاقتصادى الامنى مع دول اخرى في المنطقة مثل السعودية والسودان واثيوبيا ومصر منها خلق منطقة استراتيجية لها إمكانات وقدرات امنية اكثر اتساعا بحيث تعطى اكبر مساحة كافية في البحر الأحمر وبذا تسهل السيطرة على التدخلات التى قد تنشا في تهديدات خارجية بعيدا عن المنطقة .

٢ - إجبار الأمم المتحدة على إعلان منطقة البحر الأحمر انها خالية من التهديدات النووية - الكيماوية كما انها محصنة ضد تلوث البيئة .

٣ - العمل على تحديد استراتيجية دفاعية موحدة لليمن الكبير نابعة من إرادة الشعب والحكومة المركزية وان تعتمد على الإمكانات الذاتية لليمن الكبير .

وان وضع هذه الخطة من الآن والتدريب على إدارتها وممارسة فاعليتها تعطى

الفرصة للحكومة المركزة ان تعدل او تحسن او تغير فيها حسب مقتضيات واشكال التهديدات التى تشعر بها الحكومة من الآن .

٤ - إليكم نموذج لفكرة خطة تامين اليمن الكبير ضد التهديدات الخارجية المحتملة .

الهدف من هذه الخطة :

توظيف الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية والبشرية التى تتمتع بها الجمهورية العربية اليمنية الكبرى لخدمة مصالحها وتحقيق امنها القومى وحريتها وتقدمها ويمكن ان تنضم إلى هذه الخطة الدول التى ترتبط مصالحها الاستراتيجية وامنها القومى بهذه المنطقة ومنها :

* جمهورية مصر العربية .
* جمهورية السودان .
* المملكة العربية السعودية .

الهيكل العام للفكرة :

تخصص كل دولة من هذه الدول الأربع قوة مشتركة متعددة الجوانب من قوات بحرية وجوية ودفاع جوى وقوات برية تقودها قيادة مشتركة ولها غرف عمليات مشتركة للقيادة والسيطرة تستطيع تحقيق الإنذار والمراقبة والاستطلاع والحماية والتامين للمناطق الحيوية وخطوط الملاحة البحرية والجزر والمواصلات والشواطىء ومنابع الطاقة الطبيعية والهيئات الحاكمة والمضايق .

تخصيص كل دولة من هذه الدول مجموعة عمليات ضمن هذه القيادة المشتركة لها صلاحيتها العنصرية للاشتراك فى القيادة العامة المشتركة للمنطقة .

أسلوب التنفيذ

القيادة والسيطرة :

* مركز القيادة والسيطرة المشتركة فى جدة او الحديدة او برئيس مصر .
* مركز القيادة والسيطرة المتبادل (يعتبر كمركز متقدم وقت رفع درجات الاستعداد) ، ومركزه فى عدن .

عناصر المراقبة والاستطلاع والانذار:

* تخصص كل دولة عناصر للاستطلاع الاستراتيجى لاجواء وبحار الدولة مع التنسيق مع الدول الاخرى المشتركة معها إذ يمكن تخصيص قوة استطلاع استراتيجى مشترك لدول المنطقة ويقترح ان تكون فى مكان متوسط بالمملكة السعودية او فى صعده بالجمهورية العربية اليمنية الكبرى .

* تضع كل دولة خطة داخلية للمراقبة والاستطلاع والإنذار باستخدام كل الوسائل والوسائط الممكنة والمتيسرة مع اهمية الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة فى اجهزة المراقبة والإنذار والاتصال .

القيادة :

يعين قائد واحد يتولى قيادة القوات المشتركة ومعه مساعد من كل دولة من دول المنطقة كنائب له ومع كل قائد مجموعة قيادة متخصصة تشمل كل افرع القوات المسلحة .

قوة الانتصار السريع :

تخصص كل دولة قوة للانتشار السريع للعمل فى نطاق الدولة اساسا او فى حدود المنطقة بالتنسيق مع القيادة العليا المشتركة ، ويجب أن تتصف هذه القوة بالقدرة على الحركة برا وجوا وبحرا مع القدرة على الأبرار البحرى والجوى والعمل فى الصحراء وفى الجبال مع القدرة القتالية حتى يمكنها نجدة الاهداف الحيوية بسرعة وبقوة .

قوة الاحتياطى الاستراتيجى للمنطقة :

تتواجد على مستوى القيادة العليا للمنطقة كقوة انتشار سريع كاحتياطى هام متعدد المهام ولها القدرة على تنفيذ متطلبات الامن والدفاع عن دول المنطقة ودعم قوة الانتشار السريع فى اى من دول المنطقة .

تخطيط وتخصيص المهام :

تعتبر من مسئولية القيادة العامة لكل دولة تحت إشراف القيادة العليا للمنطقة .

التخطيط الادارى والفنى :

يتم على مستوى القيادة العامة لكل دولة وضع خطط الإعداد والتمويه والتاكيد الفنى والتكنولوجى مع القدرة على توفير الاحتياجات والإصلاحات والصيانة والإمداد .

خطة الحماية من التلوث :

يجب ان تبنى خطة حماية بحار واجواء كل دولة من التلوث على اسلوب عملى وتكنولوجى تتقدم فى الاستطلاع الكميائى واستطلاع كل انواع التلوث المحتمل خاصة فيما تخص السفن المختلفة الجنسية التى تمر عبر المجارى المائية لدول المنطقة .

تنظيم التعاون المشترك :

عند الموافقة على فكرة خطة الامن الخاصة بالمنطقة يعقد مؤتمر تنظيم تعاونى بين الدول المشتركة لإعادة تاكيد النقاط الهامة فى اسلوب التعاون ، وعمل تجارب مشتركة لاختبار درجات الكفاءة وقدرات الانتظار والمراقبة والاتصالات ومقدرة تحركات الوحدات المكلفة بالتنفيذ وتوقيعات وصولها إلى اهدافها ويقترح عقد مؤتمر لتنظيم التعاون كل ٦ اشهر او اقل لتاكيد المهام والاطمئنان على سلامة تفهم الخطة ووضوح الرؤيا ويجب ان نضع فى الحسبان ان العدو التقليدى لهدف المنطقة هو الاستعمار ممثلا فى ربيبته إسرائيل وقد تعمل منفردة او بالتعاون مع بعض دول حوض البحر الاحمر او القوى المتحالفة معها والمتمركزة فى المحيط الهندى .

العلاقات المصرية - اليمنية

١٩٦٢ - ١٩٩٠

اللواء : عبد المنعم خليل

« رأيت الشعب اليمنى فيكم اليوم فى تعز كما رأيته بالأمس فى صنعاء ومساره غدا فى عدن تتمثل فيه القوة والعزة والثورة والحرية ، هذا الشعب اليمنى الذى صمم على الحرية فثار ونصره الله وحقق له العزة والكرامة والحرية » .

من خطاب جمال عبد الناصر فى ساحة الشهداء بتعز ابريل ١٩٦٤ .

مقدمة :

لقد كافح العرب فى كل بلد عربى .. كافحوا لقسوة ومرارة وعزيمة وذاقوا حلاوة الاستشهاد ومرارة التعذيب من اجل إقامة الحرية التى كانوا يأملون فيها وفى الحصول على الحق الذى سلب منهم حتى يستطيعوا العيش فى ظل من العزة والكرامة ، ولكن الاستعمار واعوانه الذين تآمروا معه كانوا يكبتون هذه الحركات ويحاربون الآمال ويقتلون الأحرار ويشردون الأطفال ويعذبون رجال العرب الأوفياء الذين اعلنوا انهم لابد أن يجاهدوا من اجل تحقيق الآمال ومن اجل تحقيق الاهداف التى حاربوا من اجلها واستشهد من استشهد منهم فى سبيل تحقيقها ..

ولقد ادى كفاح الأحرار فى سبيل حرية وطنهم إلى سقوط الحكومات الموالية للاستعمار فى كثير من الدول العربية وارتفعت اعلام الحرية والحق واشتعلت شعلة المحبة والسلام واستيقظ المارد العربى الحر وفى نفسه ضغينة قرن كامل من الذل والحقد والغضب رافعا بيده راية الوحدة العربية مرددا .

إن وحدة العرب هى أول الطريق وآخره

ووسيلة المجد وغايته »

كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر هى باكورة الانطلاقة الكبرى نحو النور وتلتها ثورات الشعوب الحرة فى كل بلد حر إلى ان قام الجيش والشعب اليمنى بثورته الكبرى فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ رافعا اعلام الحرية محطما قيود الذل والعبودية التى عاش فيها مئات من السنين العجاف ونادى الشعب والجيش اليمنى - ان يا مصر قفى

معنا نواجه الاستعمار معا ، قفى معنا لنذوق طعم الحرية وحلاوة الحق والعدل .. ولبت مصر النداء وبدات بإرسال قواتها ومعداتها إلى ارض اليمن لمساعدة شعبها على الحياء وليمثل جيش مصر اداة استقرار وحماية للثورة اليمنية إلى ان يتكون الجيش اليمنى الوطنى ويستطيع ان يحمل العبء وحده . وعلى جبال اليمن اضاءت القوات المسلحة المصرية شعلة الحرية رمزا لقدرة البشر على التضحية من اجل العقيدة ونجح الجندى المصرى فى ان يتحمل امانة ربه وان يضحى وفاء للرسالة الإنسانية فى التقدم والسلام ..

واليوم وقد اوفت مصر بالعهد وحملت القوات المسلحة اليمنية امانة الدفاع عن وطنها والمحافظة على وحدته واستقلاله وتقدمه بفضل السواعد المخلصة والقلوب الوفية المحبة للخير والبركة والعقول المفكرة التى استطاعت ان تخطو بهذا البلد الشقيق إلى دنيا اليمن السعيد حقا فى كل مجالات التقدم والازدهار والحضارة والرقى واعترافا بفضل مصر بعد الله اقامت على هذه الجبال التى روتها دماء الشهداء رمزا للحرية والنضال والوفاء بالجميل كل من يراه يقرا نداء الحق للشهداء ويسمع دعاء الملائكة للابطال رمز النضال والوفاء والتضحية .

(وهنا اسمحوا لى ان ادعوكم للوقوف وقراءة الفاتحة تحية لشهداء مصر واليمن على ارض البطولة والأمجاد) .

الشعب العربى اليمنى واحد :

كان اليمن دائما رافعا للواء الإسلام ولواء الحرية فى مشارق الأرض ومغاربها حتى تكتل عليه من سامة الذل والعذاب وحبسوه بين حدوده ومنعوه من نشر رسالة الحرية والسلام فى العالم .. ولم يستكن الشعب اليمنى ابداً بل ثار دائما على الذل وعلى العبودية وعلى حكم الإرهاب والطغاة ولم يرهبه تقطيع الرؤوس او السجون المظلمة او الموت بالغدر بل كان يزداد قوة وصلابة ويشتد إيمانه ..

فالشعب اليمنى شعب واحد اراد الاستعمار ان يفرق حتى يسود وان يقسمه شيعا واحزابا لكى يضرب هنا وهناك .

ولقد تصدت بريطانيا للثورة اليمنية لان نجاحها سيقضى حتما على وجودها ونفوذها ودبرت المكائد ليضرب الأخ اخيه فى صنعاء وتعز وعدن وحتى يمكنه البقاء فى عدن ولكن ثورة ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ كانت بداية للنضال ولإرغام المستعمر على ان يحمل عصاه ويرحل .

وفى خطاب عبد الناصر فى تعز فى ابريل ١٩٦٤ قال الزعيم .

« إن الأمة العربية كلها تؤيد عدن وتؤيد الجنوب اليمنى المحتل ، وبريطانيا تحتج على الكلمة التى قلتها لإخوانكم فى صنعاء بالأمس ويبلغ السكرتير العام للأمم المتحدة

أن ما قاله جمال عبد الناصر في صنعاء بخصوص استقلال الجنوب المحتل إنما يسبب نقضا لقرار مجلس الأمن ؟ إن بريطانيا تغالط وانها لا تشعر بالحياء فما قاله جمال عبد الناصر في صنعاء قالته لجنة تصفية الاستعمار في الأمم المتحدة وهو ما قررته هيئة الأمم المتحدة .. فقد قررت أن تستقل عدن والجنوب المحتل وأن يعلن فيها تقرير المصير وأن تصفى فيها قاعدة الاستعمار البريطاني في عدن وأن ترسل لجنة من الأمم المتحدة إلى عدن وإلى الجنوب المحتل لكى تستقصى الحقائق فماذا كان تصرف بريطانيا ؟ رفضت بريطانيا توصيات الأمم المتحدة ورفضت استقبال اللجنة التى قررتها الأمم المتحدة » .

ثم قال الرئيس جمال عبد الناصر امام الجمع المحتشد في ساحة الشهداء في تعز يوم ٢٤ ابريل ١٩٦٤ .

« نادت إذاعة لندن منذ ٤٨ ساعة بضرورة انسحاب القوات المصرية من اليمن لماذا ؟ لانها تخشى ما انادى به اننا هنا شعب واحد لا فرق بين شعب يمنى ومصرى إننا امة عربية واحدة .. وكلنا عرب نعرف واجبنا وكلنا عرب نعرف هدفنا .. إن هدفنا هو الحرية وهو الاستقلال واليوم بعد عام ونصف من الثورة نشكر الله من كل قلوبنا انه نصرنا على الاستعمار ونعاهد الله ان نسير في طريق الحرية وطريق الوحدة العربية من اجل عزة العرب جميعا ومن اجل رفعة العرب جميعا هذا هو واجبنا جميعا في الأمة العربية .

ولقد كانت زيارة الرئيس جمال عبد الناصر للجمهورية اليمنية في ابريل ١٩٦٤ والتواجد المصرى في اليمن عاملا حاسما في إثارة الشعور الوطنى اليمنى ضد المستعمر البريطانى في عدن ، وفي الجنوب اليمنى حتى اضطر إلى حمل عصاه والرحيل وتم الجلاء عن عدن عام ١٩٦٧ .

دور القوات المصرية في حماية الثورة اليمنية :

في يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ قامت الثورة اليمنية للقضاء على الحكم الرجعى الفاسد وهرب الإمام البدر من صنعاء واختفى ومنذ صباح اليوم التالى للثورة وجميع القبائل في فرح وسعادة بانقضاء عهد الظلم والعبودية وانضم الشعب اليمنى وجميع شيوخ القبائل تقريبا إلى قواتهم المسلحة واعلنوا ولاءهم وهذا امر طبيعى بعد سنوات الظلام الطويلة ، ولقد استمرت القبائل في مساندة الثورة لعدة أيام وفي خلال ذلك تدخلت قوى خارجية كثيرة تثير الشكوك والقلاقل وبدات الأسلحة والذخائر تتسرب إلى داخل اليمن . وبدا الذهب يعرف طريقه إلى داخل الحدود الشمالية والشرقية وبدات القبائل تتردد بين مجمهر ومفسد ..» . تبعا لكمية الذهب والسلاح التى تصل إليهم .. وهكذا تطور الموقف بعد الثورة بايام قلائل .. وفي ٣٠ سبتمبر ١٩٦٢ طار احد

ضباط القيادة العامة المصرية إلى اليمن وكانت مهمة هذا الضابط الكبير هى وضع تقرير عن الحالة فى اليمن .. ثم طلب مجلس قيادة الثورة اليمنية مساعدات عسكرية من الجمهورية العربية المتحدة (مصر) فبدات بإرسال سرايا صاعقة ومظلات إلى اليمن لحماية الثورة ثم تطور الموقف بسرعة بعد ان ثبت رسميا التدخل الخارجى ضد الثورة اليمنية .. ووصول خبراء اجانب إلى اليمن لتدريب المتمردين على الأسلحة .. وهنا بدات مصر فى إرسال قواتها عبر آلاف الأميال إلى اليمن مكونة جسرا جويا وبحريا لنقل آلاف الرجال والعتاد والأسلحة إلى ارض اليمن .. وقد اتجه تفكير القادة إلى الوصول إلى القبائل البعيدة فى إمكانها ونشر مبادىء الثورة وحمايتها وهنا احتاج الأمر إلى المزيد من القوات والمعدات والأسلحة والطائرات والبواخر إلخ ..

الأسلحة التى ثبت وصولها إلى اليمن بعد الثورة مباشرة .

١٣٠ الف بندقية اى تسليح ١٣٠ الف جندى .

٥ آلاف مدفع رشاش تتنوع الاحجام .

١٣٠ مدفعا مضادا للدبابات .

٩٠ هاون.

١٦ مدفع مضاد للطائرات.

٢٠ مليون طلقة ذخيرة مختلفة الأنواع .

٨٦٠٠ لغم مضاد للدبابات .

ولقد اجتازت قواتنا المسلحة اختبارا قاسيا على مسرح العمليات باليمن ، فقد قاتلت تحت ظروف لم يسبق التدريب عليها ورغم هذا فقد حققت القوات المصرية اعمالا رائعة فى جميع المجالات رغم عدم وجود خرائط ذات مقياس مناسب وعدم الإلمام الكافى بالأرض وطبيعة السكان واختلاف درجات الحرارة والبرودة فى منطقة واحدة وتاثيرها على الأفراد والمعدات والأسلحة ورغم مظاهر التجمهر الخارجى والإفساد الداخلى لبعض المشايخ مثل الغادر وهنتش والميال و .. وما كان يطمئن نفوس الجنود وجود عدد من رجال اليمن المخلصين الأوفياء فى القبائل وفى القوات المسلحة كانوا لنا نعم العون والصديق والأخ الرفيق .

واسمحوا لى ان انقل ما سمعته اذناى عن الجندى المصرى من مشايخ القبائل اليمنية :

يد تبنى ويد تحمل السلام « والله وخيرة عبدالناصر حمران العيون »

* وأرسلنا عددا كبيرا من اليمنين لزيارة مصر والوقوف على التقدم فى العلم والصناعة والتجار والقوات المسلحة الخ .

* المحافظة على الرقى والنهوض بالمجتمع اليمنى ككل .

* التوعية الدينية والسياسية والاجتماعية والفكرية بواسطة الإذاعة واستخدام المنشورات وقوافل التوعية إلى داخل القرى ووسط الجبال .

* عقد مؤتمرات وندوات لمشايخ القبائل ومناقشة وجهات النظر بحرية .
* قيام الوحدات المسلحة كل فى مواقعها بمعالجة الجرحى وإسعافهم فى المراكز الطبية لهذه الوحدات مع قيام بعض الضباط والجنود بتعليم الصغار حتى تم فتح مدارس فى المدن والقرى ووصل عدد من المدرسين المصريين للتعليم .
* علونت القوات المسلحة المصرية فى حفر الآبار وتركيب الطلمبات وحرث الأرض وغيره .
* قوافل الشئون المعنوية ومنها افلام واجهزة سينما للعرض والتوعية مع المنشورات والمسجلات والهدايا .
* تم تدريب القوات المسلحة اليمنية فى كل مجالات التدريب العسكرى جوا وبحرا وبرا وعمليات الإبرار الجوى والهبوط بالمظلات وعمليات الصاعقة والضفادع البشرية والعمليات الخاصة .

ووصل إلى اليمن من مصر فى شهر مايو ١٩٦٤ لواء الثورة اليمنى بعد إتمام تدريبه وإعداده للمعركة .

كما استوعبت الكليات العسكرية طلبة العلم من الجمهورية العربية اليمنية وتخرجوا ضباطا فى كل الأسلحة والتخصصات .

العدوان الاسرائيلى على مصر ١٩٦٧
اقامة دولة اسرائيل :

« إن قطعة من الأرض العربية فى فلسطين قد اعطيت من غير سند من الطبيعة او التاريخ لحركة عنصرية عدوانية ارادها المستعمر لتكون سوطا فى يده يلهب به ظهر النضال العربى إذا استطاع يوما ان يتخلص من المهانة او يخرج من الأزمة الطاحنة ، كما ارادها المستعمر فاصلا يعوق امتداد الأرض العربية ويحجز الشرق عن الغرب ثم ارادها عملية امتصاص مثمرة للجهد الذاتى للأمة العربية تشغلها عن حركة البناء الإيجابى » .

جمال عبدالناصر
فى البيان ٢١ مايو ١٩٦٢

النكسة ثم حرب السبعين يوما :

بعد عدوان إسرائيل على مصر في ٥ يونيو ١٩٦٧ اضطرت القيادة العليا في مصر في ١٢ يونيو ١٩٦٧ إلى سحب ١٥ الف جندى وحوالى ١٥٠ دبابة وكل المدفعية الثقيلة لتعود إلى مصر للدفاع عن الوطن ، وقد وجدت القوة المعادية للثورة اليمنية أن اللحظة مناسبة لمد اثر المؤامرة ضد القاهرة على صنعاء نفسها ، وقد اطبق الحصار على صنعاء قبل الإعلان عن مغادرة آخر جندى مصر لميناء الحديدة في ٨ ديسمبر ١٩٦٧ !! وقد تم احتلال مدينة صنعاء في ١٧ يونيو ١٩٦٧ ثم محاصرة مدينة حجة وقطع طريق تعز في ٢٤ نوفمبر ١٩٦٧ وكانت القوات المناهضة للثورة وللجمهورية قد استعانت بالخبرات العسكرية الأجنبية الخ ..

ولكن جاء يوم ٨ فبراير ١٩٦٨ في مثل هذه الأيام منذ ٢٢ عاما إذ تقررت فيه شرعية الثورة وشعبية النظام الجمهورى اليمنى وتاكيدا للمكانة الشرعية للثورة اليمنية .

التقدم المذهل :

بعدما التامت جراح الحرب - التى لابد منها - واتضحت الرؤية وتفتحت أمام القيادة السياسية والشعب اليمنى المدارس والجامعات والعالم كله صاروا اليوم اكثر الناس فخرا بما صنعوا ومازالوا يقدرون دور مصر وقواتها المسلحة فيما قدمته لهم مما سيبقى دائما ، واليوم وبعد اكثر من ٢٧ عاما على ثورة الشعب والجيش اليمنى وبعد ٢٣ عاما من مغادرتى اليمن إلى الوطن أعود خلال شهر يناير ١٩٩٠ لأرى بعينى مالم . تصدقة اذناى وفي الطائرة الهليوكوبتر إلى مارب يوم ٢٦ يناير ١٩٩٠ الموافق ٢٩ جمادى الآخرة ١٤١٠ كتبت بقلبى .

لقد عشنا بينكم خمس سنوات حرب ضروس .

وبالروح ولدم تعاوننا وبنعمة الله اصبحنا من الفائزين ، ثم تركت جبال اليمن وسهولها ووديانها تبكى .

ودموع النصر على شهداء مصر واليمن الخالدين
واليوم عدت فوجدت عروسا رائعة الحسن والجمال
طرزت ثياب عرسها سواعد رجال هم حقا من المخلصين
وفى سماء مارب صاح هدهد سليمان الله الله
لقد اعاد الشرفاء بناء السد
وعرش بلقيس فبشروا اهل مصر والدينا بهذا النصر المبين

الخـــاتمة

تتميز العلاقات اليمنية والمصرية بخصوصيات فرضتها احداث التاريخ ، فبالإضافة إلى روابط المصير والدين واللغة والهدف المشترك لايمكن إغفال مشاركة القوات المسلحة المصرية والشعب المصرى عندما قدم آلاف الشهداء فى سبيل مساندة الثورة اليمنية ، وستظل هذه الذكريات باقية فى ذاكرة الشعب اليمنى بكل الإعزاز والإجلال .

وتلعب اليمن دورا استراتيجيا هاما لتامين البحر الاحمر بفضل موقعها المتميز على باب المندب بالبحر الأحمر ولا يمكن ان تنسى مصر المساعدات اليمنية والتعاون فى السيطرة على منطقة باب المندب خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

لقد كان العالم العربى كله هو الأبعاد الحقيقية لمهمة القوات المسلحة العربية فى مساندة ثورة سبتمبر ١٩٦٢ ، ولم ترتفع اعلام النصر فى صنعاء وحدها إنما ارتفعت فى بقاع كثيرة من العالم العربى التى اشرقت عليه الشمس من جديد .

وغدا بإذن الله تشرق شمس الأمل والنور والخير ويعود اليمن الموحد قوة رائدة عربية رافعة اعلامها مرددة نشيدها تخطو اقدامها نحو التقدم والرخاء والأمان والاطمئنان .

البحر الأحمر والأمن العربى

أمين هويدى

الأمن العربى بمعناه الواسع امنية عزيزة ومطلب ملح يدعو إلى تركيز الجهود للعمل على تحقيقه ، ونحن فى العقد الاخير من القرن العشرين . ولا شك أن المتغيرات الدولية والإقليمية التى تحدث من حولنا ربما تكون قد غيرت من بعض المفاهيم ، واقنعت بعض المترددين ، وعدلت فى الاسبقيات لأن الأمن القومى وإن كان عبارة عن كل لايتجزا فإنه يتأثر بالعوامل ونوع التهديدات وهذه دائمة التغيير والتنوع .

وهناك حقيقة تحتاج إلى تاكيد . إذ لا يمكن تحقيق امن الجزء إلا فى نطاق تحقيق امن الكل .. والبحر الاحمر مجرد جزء صغير يخترق قلب الكتلة الاستراتيجية العربية الكبرى من المحيط إلى الخليج ومن البحر إلى قلب القارة السوداء .. كتلة كبيرة ضخمة تتشابك فيها المصالح وفى نفس الوقت ربما تتناقض مع مصالح الغير .. وهى معرضة لتهديدات من خارجها Threats وتحديات من داخلها Chllenges .. البعض منها يتعلق بالمياه وتغيير الطقس والتصحر ومطامع الغير والتجمعات الاقتصادية الكبرى والبعض الاخر يتعلق بفجوات الغذاء والتخلف والتبعية والهياكل السياسية وحقوق الإنسان .

هذا النوع الاخير من التحديات هو الذى يجعل المفكرين والاستراتيجيين يركزون على ان القتال بين الدول الإقليمية سوف يتراجع حجمه ليفسح الطريق إلى القتال داخل الدول الإقليمية ، كما يحدث الآن فى الاتحاد السوفيتى وبريطانيا واسبانيا والسودان ولبنان وافغانستان وإسرائيل والفلبين بمعنى ان التهديدات الداخلية ستتفاعل مع التحديات الداخلية التهديد. الأمن القومى للدول المختلفة .

وقد كتب الكثير عن امن البحر الاحمر وعقدت الندوات المتعددة لبحث الموضوع وخرجت بتوصيات كثيرة اكثرها جاء بل وعقدت اجتماعات متعددة بين بعض الرؤساء دول المنطقة لبحث الموضوع ، ولكن كان مردود كل هذا الجهد محدودا ، وربما يكون منعدما لانه لكى تلعب دول المنطقة دورا اساسيا لتحقيق امنها لابد من توفر الرغبة والقدرة والرغبة وتوفرها لا تحل مشاكل الأمن القومى إذ لايمكن مواجهة هذه المشاكل إلا بتوفر الإرادة لأن الأمن اولا واخيرا لا يحققه أو يهدده ، إلا إرادات وإرادات مضادة .



والموضوع كبير ومتشعب وسوف تركز على عوامل ثلاثة نخرج بعدها بتصور عام لمواجهة المشكلة والعوامل الثلاثة هى :

١ - الموضع الجغرافى .
٢ - استراتيجية الانابيب .
٣ - الجزر البحر احمرية .

أولا- العامل الجغرافى

الجغرافيا عامل حيوى فى تعزيز وصياغة السياسة بل وتوجيه التاريخ والعلاقة بين السياسة والجغرافيا هى التى مهدت لعلم « الجنوبوليتكس » .

والجنوبوليتكس هو القاعدة التى تبنى عليها الأمن القومى وهو بدوره يتعامل مع الحقائق الجغرافية ، هذه الحقيقة هى التى مهدت الطريق فى اوائل هذا القرن إلى كتابات الفريد ماهان وهالنورد ماكندر وهاوسهوفر وفردريك هارتزل .

وإذا انطلقنا من حقيقة ان البلاد العربية البحر احمرية والبلاد العربية الخليجية البحر احمرية - باعتبار ان منطقتى الخليج فى الشرق والبحر الاحمر فى الغرب تكونان كتلة استراتيجية واحدة كما سنوضح بعد ذلك - كلها بلاد بحرية علينا ان نتمعن فى قول الفريد ماهان« ان السيطرة على البحار والممرات المائية ذات الاهمية الاستراتيجية عناصر هامة من عناصر قوة الدول ، فالدول التى لها مخارج على المحيطات العظمى تتاح لها اهم عنصرين عناصر القوة بدرجة اكبر من الدول ذات المخارج المعقولة لانها ستكون قادرة على التحكم فى الخطوط التجارية » .

وللحصول على القوة البحرية يرى ماهان ضرورة توفر عدة عوامل :

* تطل الدولة او مجموعة الدول على اكثر من بحر .
* مخارجها مفتوحة نحو البحر .
* تملك مساحات ارضية مناسبة .
* مركز تجارى هام .
* صلاحيتها كقواعد استراتيجية .
* تتحكم فى العدو المحتمل .

وواضح ان البلاد العربية التى تؤثر فى البحر الاحمر وتتاثر به تتمتع بكل هذه المزايا بالرغم من اننى لا اميل كثيرا إلى كلمات « السيطرة » و « التحكم » والتى مهدت بعد ذلك النظريات « المجال الحيوى » والاستعمار الثقيل الذى بدا قبل ذلك بكثير والذى تسربل بهذه الكلمات حتى يفرض سيطرته لانه مالم تتوفر القدرة الحقيقية لهذه

السيطرة يصبح الأمر حافزا للدول التى تتوفر لها القوة للعمل على السيطرة على هذه المراكز الجيوبلوتيكية الحساسة لانه إذا كان لدينا على سبيل المثال - المخارج المفتوحة للبحار وليس لدينا القوة الكافية لحماية انفسنا فى البحار المفتوحة سوف تاكلنا « الحيتان » التى تمخر فى هذه البحار وتسيطر عليه فى تحت الماء ومن فوق سطح الماء بل ومن الفضاء ، ولذلك فإن التحكم فى المضايقة لايتم ابدا بالمواصلات الداخلية ولكن بالسيطرة على المواصلات الخارجية فمن يسيطر على البحار المفتوحة يسيطر على البحار المقفولة .

والبوابة الشمالية البحر الاحمر وهى « مصر » تقع فى موقع متوسط بين قلب الأرمن الشمالى فى سيبريا وقلب الأرمن الجنوبى فى افريقيا الجنوبية فهى فى « سرة » الجزيرة العالمية التى تتكون من اوروبا وافريقيا وآسيا والتى تشكل الكتلة الاستراتيجية العالمية كما انها تتحكم فى اكبر مخزنين فى العالم : مخزن النفط فى الخليج والبحر الاحمر ومخزن المواد الخام الهائل - المواد المعدنية النادرة فى افريقيا .

والبوابة الجنوبية للبحر الاحمر فى باب المندب وما حوله هى التى قال عنها « مانستين او مايزينى » احد وزراء خارجية إيطاليا فى نهاية القرن التاسع عشر ان يسيطر على مصر فى باب المندب يسيطر على طرابلس فى الشمال إذا اتجة إلى اثيوبيا ودار فور فى السودان ثم شمالا إلى البحر وهذا ما اسميه بخطة « فانشنتين » ذات الذراع الواحدة فى كتاباتى فى البحر الاحمر وإن كانت خطة « فانشتين » ذات ذراع واحدة فإن ذراعا آخر فى جنيف إليها بعد الحرب الثانية وهى الذراع الممتدة من القرن الافريقى إلى عدن ثم الخليج وافغانستان والاتحاد السوفيتى وهو ماسمياه بخطة « فاشيين » ذات الذراعين التى كان يحاول الاتحاد السوفيتى تنفيذها - ومازال - بالتواجد فى بربرة فى الصومال - قبل التحول الكامل لزياد برى إلى الولايات المتحدة - ثم فى اثيوبيا - بعد مانجستوميريم - ثم فى السودان لفترة محدودة ثم ليبيا والذراع الاخرى كان يحاول مدها إلى عدن وافغانستان لتطويق المنطقة كلها بحركة كماشة واسعة .

اما البوابة الثالثة للبحر الاحمر فهى بعيدة هناك فى الشرق فى مضيق هرمز القريب من منابع النفط وقلب منطقة خطوط المواصلات لنقله والمتحكم الوحيد فيها قبل تنفيذ استراتيجية الانابيب التى سنتحدث عنها فيما بعد وقد حاولت إيران اثناء حرب الناقلات قفل هذه البوابة وتصدت لها دول المنطقة بطريقة او اخرى وحينما عجزت عن ذلك استعانت بالأساطيل الأمريكية والاوروبية وبادرت إلى تنفيذ استراتيجية الانابيب التى اشتركت فيها العراق والسعودية والتى فكرت فى تنفيذها باقى دول مجلس التعاون بمنطقة انابيب إلى خور فكان على بحر العرب والأسباب لا اعرافها لم يتم تنفيذ هذه الخطة التى مازالت الحاجة تدعو إليها .

« ترويكا المضايق » هذه تلعب دورا خطيرا فى الاستراتيجية العالمية ويكفى ان عبدالناصر حارب حروبة كلها على ضفاف قناة السويس وفى خط دفاعها فى سيناء وانه

ساعد شعب اليمن للتخلص من حكم الإمام ثم شارك مع ثوار عدن في التخلص من البريطانيين واليمنان يقعان على البوابة الجنوبية للبحر الأحمر وان حربا ضروسا استمرت ٨ سنوات استقرت على البوابة الثالثة في الخليج بين العراق وإيران واشتركت فيها كل القوى العظمى من وراء ستار ومازالت الحرب من مرحلة إيقاف المدة من النيران حتى الآن .

ولاتساع الفريقين للمنطقة العربية شرق وغرب البحر الأحمر يعطى ميزة استراتيجية كبرى واتساع المساحة يتناسب تناسبا طرديا مع مقدار وحجم الأمن المحقق إذ يهيىء الفرصة لتعدد البدائل الصالحة التى يتكفل المرونة في الحركة كما يحقق إمكانية التحكم في المنطقة الحيوية عن طريق الانتشار والتوزيع بالنسبة للمراكز الاستراتيجية كالقواعد البحرية والجوية ومناطق الحشد والتجمع للقوات أو للمراكز الاقتصادية كالمناطق الصناعية ومراكز الإنتاج واتساع الرقعة يهيىء الفرصة لاستغلاله استغلالا جسورا عن طريق تعدد القواعد الوطيدة تنوع اتجاهاتها لتشتت قوة العدو في حالة اى عدوان او لتحقيق مناطق المقاومات المتزايدة في العمق التى تعمل على امتصاص الضربات المعادية وهو مايعبر عن القدرة على امتصاص الضربة الأولى التى يوجهها العدو ثم القيام بالضربة الثانية لقصم ظهره .

والبحر الأحمر يقسم المساحة العربية إلى قسمين : القسم الشرقى : القسم الشرقى وهو مصدر الطاقة ، والقسم الغربى وهو مصدر الإنتاج الزراعى الذى تعتمد فيه مصر على نهر النيل بما في ذلك من احتمالات كثيرة تبعث على القلق والحذر واليقظة .

والمنطقة الجيوبلوتيكية التى تتحدث عنها هى قلب الدفاع عن الغرب حتى في عصر البيروسترويكا إذ يمكن تصور الخطوط الدفاعية الغربية كما شرحنا ذلك بالتفصيل في كتابينا « احاديث في الأمن العربي » و « لعبة الأمم في الشرق الأوسط » في الآتى :

١- خط الدفاع الأول

الهند - باكستان - افغانستان - إيران - تركيا هذا الخط ملىء بالتغييرات الواضحة ، فالهند دولة من دول عدم الانحياز اكثر قربا للاتحاد السوفيتى . اما افغانستان فحتى بعد انسحاب القوات السوفيتية مازالت تحت الإرادة الشيوعية وإيران دولة معادية على الأمل في الظاهر ... هذا الوضع خطير للغاية لان هذا هو الخط الأمامى الذى يدافع عن منطقة الزيت في خط الدفاع الثانى علاوة على انه يعتبر الجناح الأيمن لحلف الناتو والجناح الأيسر لجبهة جنوب آسيا واليابان واستراليا .

٢ـ خط الدفاع الثانى :

دول الخليج ـ العراق ـ الأردن ـ سوريا ـ الجزء الشرقى للسعودية وهو ما يمكن ان نطلق عليه خط الزيت وهو مملوء بالتغيرات لعدم استقرار الأوضاع هنا وهناك وقيام العديد من النقط الساخنة خاصة فى قوس الأزمات .

٣ـ خط الدفاع الثالث :

اليمن الجنوبى ـ اليمن الشمالى ـ السعودية ـ مصر ـ إسرائيل وهو مايمكن أن نطلق عليه خطوط المواصلات لنقل الزيت وهو خط ينقصة التجانس سواء من الناحية العنصرية او العقائدية ، ومن اجل إطفاء الحرائق فى هذا الخط انشئت قوة الانتشار السريع RDF والتى سميت بقوات القيادة المركزية .

٤ـ خط الدفاع الرابع :

الصومال ـ الحبشة ـ السودان ـ السنغال وهو خط كان مهددا بالحزام الأحمر السوفيتى والكونى وسط القارة السوداء ويسيطر على المناطق الخلفية للساحة الدفاعية كلها ويهدد هانى الخلف كذا على القرن الافريقى وفى نفس الوقت شكل خط الدفاع الأساس عن مخزن المواد المعدنية الخام فى افريقيا .

وفى مواجهة هذا التعدد نجد الاتحاد السوفيتى باستراتيجية مانشتين ذات الزراعيين يحاول القيام بتطويق المنطقة بحركة كماشة مزدوجة كما سبق القول .

والكلام مازال كثيرا عما يمكن ان تقوله الخريطة والمكان والجغرافيا ولكننا امام البحر الاحمر فائق الاهمية والذى يخترق كتلة استراتيجية واحدة احد طرفيها فى آسيا والطرف الآخر يبدا فى افريقيا ، ويمتد جنوبا إلى حوضى نهر النيل العظيم وهو جزء من المشكلة الكبرى امام الأمن القومى العربى .

ثانيا ـ استراتيجية الأنابيب

كتبنا منذ اواخر السبعينيات عما أسميناه باستراتيجية الانابيب بمناسبة مد خط انابيب الغاز من « يوريخومى » بسيبريا إلى دول اوروبا الغربية والذى ينقل ٤٠ بليون متر مكعب سنويا من الغاز بتكلفة ١٠ بلايين دولار إلى الغالبية العظمى من

اعضاء خلف الأطلنطى ، ومن خطة انبوب عملاق آخر بين منطقة « حاسى الرمل » فى جنوب الجزائر عبر البحر المتوسط المسافة ١٥٥٠ ميلا تحت مضيق صقلية ثم شمالا حتى العاصمة الإيطالية روما كمنافس ومعرقل للانبوب السوفيتى بل زكما يعتبره« لمارشال جولمان » مدير مركز الابحاث الروسية بجامعة هارنارد فى ذلك الوقت بديلا عنه .

وقد حدثت عدة احداث هامة فى منطقة الشرق الأوسط متسبب فى إنشاء العديد من خطوط الانابيب لتغييرين وضع منطقة خطوط المواصلات Communication Zone بالنسبة للمنابع الرئيسية لحقول النفط فى المنطقة اهمها : قفل قناة السويس اثناء حرب ١٩٦٧ ، ثم باب المندب بواسطة الأسطول المصرى فى حرب ١٩٧٣ ، ثم اخيرا الحرب العراقية - الإيرانية التى لم تحسم بعد بالرغم من إيقاف إطلاق النيران تنفيذا لقرار مجلس الامن رقم ٧٥٨ فتركزت منطقة خطوط المواصلات لنقل البترول المتجه شمالا إلى البحر المتوسط فى تركيا حيث يمر عبر اراضيها خط الانابيب العراقى - التركى الذى حل محل خط الانابيب العراقى السورى المعروف باسم خط بنياس الذى فعلته سوريا نتيجة للخلاف بين دمشق وبغداد ، وخط الانابيب الإيرانى - التركى وبذلك حدث تغير استراتيجى هام بالنسبة للثقل التركى فى المنطقة نتيجة تحكمها - امن تركيا - فى جزء كبير من النفط الإيرانى والعراقى المتجه شمالا عبر اراضيها إلى الموانى التركية فى شرق البحر المتوسط وتحكمها فى نفس الوقت فى المياه المتجهة جنوبا فى نهر الفرات إلى كل من العراق وسوريا .

واستمرت إيران - حتى فى اثناء الحرب مع العراق - فى الاعماق على نقل البترول بناقلات النفط عبر مضيق هرمز مع محاولات متتالية لدفع موانىء الشحن شرقا لتصبح خارج مدى السلاح الجوى العراقى بل اعلنت مؤخرا عنه نيتها لمد خط انابيب بطول ٣٣٠٠ كيلو متر لنقل الغاز الطبيعى فى حقولها وموانيها فى بندر عباس المطل على الخليج العربى إلى كل من مدينتى احمد ابادنى باكستيان وكلكتا فى الهند بتكلفة ١١ مليون دولار تساهم فيها الدول الثلاث بالتساوى حتى تتفادى إخطار مرور البترول فى مضيق هرمز فى حالة تجديد القتال ، كما قامت العراق بمد خط انابيب داخلى بين حقول النفط فى كركوك فى الشمال إلى الفاو فى الجنوب .

وفى السنوات العشر الأخيرة حدثت تغييرات هائلة على شاطىء البحر الاحمر يمكن إجمالها فى الآتى .

١ـ خط البترول السعودى Petro – Line

وطوله ١٣٠٠ كيلو متر لنقل البترول السعودى من «ابقيق» فى الشرق إلى ميناء ينبع فى الغرب وحجم البترول الذى يضخ يوما فى هذا الميناء ١,٨٥ مليون برميل / يوم

وجارى رفع هذا الحجم ليصل إلى ٤ ملايين برميل / يوم وانشئت صناعة بتروكيماويات ضخمة في المنطقة مما جعلها منطقة صناعية ذات اهمية خاصة .

٢. خط ايبسا العراقى :

وهذا الخط من الإنجازات الاقتصادية الاستراتيجية الهامة وتكلفته ٢,٧ مليون دولار وهو ينقل البترول العراقى من حقول الرميلة والزبير في العراق إلى ميناء المعجز على ساحل البحر الأحمر جنوب ينبع بـ ٥٠ كيلومترا وقد تم إنشاؤه على مرحلتين الأولى واسمها ايبسا (١) من منطقة الزبير إلى محطة الضخ الثالثة على خط بترولاين السعودى المتجه غربا إلى ينبع بطول ٦١٥ كيلو مترا والثانية اسمها إيبسا (٢) من منطقة الوسيع إلى راس المعجز بقطر ٦٥ بوصة وبطول ٩٦٠ كم مع إقامة ٦ محطات ضخ وميناء برى وبحرى في المعجز على الساحل الشرقى للبحر الاحمر ويضم الميناء البرى مستودعات ومضخات وعشرة خزانات سعة كل مليون برميل في حين ضم الجزء البحرى ميناء للشحن به ٣ ارصفة مجهزة لاستقبال مختلف انواع ناقلات النفط ومجمل طاقة هذا الخط ١,٦٥ مليون برميل/ يوم ، وتم افتتاح الخط نهائيا في ١٩٨٩/١٢/٢٢وطول الكلى ١٥٧٥ كم .

٣. الأنبوب اليمنى

وهو ينقل البترول من حقوله في اليمن الشمالى بالمنطقة الحدودية مع اليمن الجنوبى إلى ميناء راسى عيسى على البحر الاحمر بطاقة ٢٠٠,٠٠٠ برميل/ يوم ، وتقوم بعملية الإنتاج شركة هانت الأمريكية وينتج حقل تشبوه التابع لليمن الجنوبى ٣٠ الف برميل/ يوم من المنتظر رفعه إلى ١٣٠ برميل / يوم ، وتقوم بعملية الإنتاج شركة تكنواكسبورت السوفييتية .

وينتظر قيام تكتل عالمى يضم شركات توتال الفرنسية وهانت واكون الامريكيتين وتكنواكسبورت السوفييتية إلى جانب شركة الكويت للتنقيب الخارجى عن النفط للتنقيب في المنطقة المشتركة بين اليمنين كحل للخلاف الذى حدث بينهما .

الانبوب المصرى سوفيتى

وهو يبدأ من عين السخنة على البحر الأحمر إلى سيدى كرير على البحر المتوسط لاستقبال التاملات العملاقة لتفريغ حمولتها من البترول بواسطة خطوط انابيب

بحرية تمتد إلى ١٣ مستودعا للتخزين طاقة كل مستودع ٩٠ الف طن وتقدر طاقة التخزين ١,٢ مليون طن تفتح خلال خطين متوازين قطر ٤٢ بوصة وطول ٢٢٠ كم إلى ميناء سيدى كرير والذى يشمل ١٣ مستودعا وكافة التفريغ فى عين السخنة ١٣ الف طن / ساعة وفى سيدى كرير ١٢ الف طن/ ساعة ، وهذا الخط يوفر وقت وتكلفة نقل البترول الخام من مناطق التصدير بالخليج الغربى والبحر والأحمر إلى مراكز الاستهلاك باوروبا وامريكا بما يتراوح بين ٩ ايام ، ١٣ يوما بالمقارنة برحلة الناقلات حول راس الرجاء الصالح ويعتبر هذا المشروع نموذجا للتعاون العربى بإيجاد منفذ ثابت وأمنى لتسويق خامات دول الخليج التى تعلن الآن عن الأسعار بيع بترولها الخام تسليم سيدى كرير ، كما يحدث فى ميناء وتردام تماما وارتفع حجم كميات البترول العربى المنقولة عبر سوميد من ٤٢٪ عام ١٩٨٦ إلى ٧٥٪ عام ١٩٨٩ ، واصبح سوميد سوق حوالى ١,٢ مليون برميل/ يوم فى البحر المتوسط ، وبلغت الكميات المنقولة من بترول الخليج العربى إلى أوروبا سوميد حوالى ٥٤ مليون طن عام ١٩٨٨ بنسبة تزيد على اكثر من ٥٠٪ بالمقارنة بحوالى ١٨ مليون طن عبر القناة ، ٣٦ مليون طن فى راس الرجاء الصالح .

٥- الأنبوب الاسرائيلى :

من إيلات فى الخليج العقبة إلى أسدود فى البحر المتوسط وطاقته ٢٢ مليون طن يمكن زيادتها إلى ٦٠ مليون طن علاوة على اعتماد إسرائيل على ماتنقله من البترول المصرى بناقلات البترول بناء على ما اتفق عليه فى المباحثات التى تمت بين إسرائيل اثناء توقيع معاهدة السلام بينهما .

ونخرج بين ذلك بعدة حقائق استراتيجية لا يمكن إغفالها

١ - فالجهد العربى الذى بذل تحت ضغط الظروف والتهديدات المختلفة الربط بين المصالح العربية بطريقة جادة امر لايمكن المغالطة بعد إلا من خطوط المواصلات الطولية التى كانت تمر موازنة للسواحل العربية كعامل فصل اصبحت الخطوط العرضية الحالية عامل وصل لا يمكن التقليل من اهميته .

فإذا اضفنا إلى ذلك خط العبارات الذى يصل بين نوبيع والعقبة لنقل الركاب والبضائع بين مصر والأردن والجسر الذى تجرى دراسة إنشائه من الساحل المصرى إلى الساحل السعودى عبر جزيرة تيران للوصل بين البلدين لتفادى منطقة إيلات العازلة لوضحت امامنا حقيقة الجهد الذى بذل لعمل بناء . هذا علاوة على الاماكن

السياحية المتعددة والموانى المختلفة التى تعتبر بمثابة تعمير كامل لمناطق خالية والمناطق الخالية هى اكبر تهديد للأمن القومى العربى خاصة امام عدو هوايته احتلال الاراضى حتى ولو كان عليه شعب يسكنها منذ الاف السنين .

٢ - اصبح لمنابع البترول على الخليج العربى منافذ تبادلية توصلها إلى منطقة خطوط المواصلات الواسعة التى امتدت من مضيق هرمز للبترول المتجه إلى الشرق الاقصى او عبر شبة الجزيرة العربية المتجه إلى اوروبا وامريكا ، ولكن بالرغم من المزايا الحقيقية التى يحققها تعدد المنافذ إلا انها وفى نفس الوقت تضاعف من المسئوليات العربية لحماية منطقة خطوط المواصلات التى تعتبر منطقة مكشوفة للتهديدات واكبر مثل لذلك محاولات إيران - اثناء القتال - لنقل ميدان الحرب إلى البحر الاحمر علاوة على الخليج العربى . فقامت بمحاولات بث الالغام فى مدخل خليج السويس وفى باب المندب مما تسبب عنه تدمير ٧ سفن تجارية فى خليج السويس ، ١٨ سفينة فى باب المندب .

٣ - وجود منابع البترول على الخليج فى الشرق وموانىء تصديره على البحر الاحمر فى الغرب جعل من المنطقة كلها كتلة استراتيجية واحدة لايجوز التعامل معها إلا على هذا الأساس ، فمن المستحيل الفصل بين المنبع والمصب وخطوط المواصلات التى تربط بينهما كما خلق هذا الوضع حقيقة لايجوز إغفالها عند التعامل مع التهديدات المتوقعة وهى انه يمكن تهديد المنبع والمصب بقطع خطوط المواصلات فى اى مكان عبر مضيق هرمز إلى بحر العرب إلى باب المندب او باب الدموع كما يسميه القراصنة إلى البحر الاحمر والقناة البواخر او بقطع انابيب البترول إذ انقل البترول خلالها دون الهجوم المباشر على المنبع او المصب وهو ما يعرف باستراتيجية الاقتراب غير المباشر Indirect Approach ،فمثلا ثبت فى حرب اكتوبر انه يمكن تهديد إيلات ليس بقفل خليج العقبة ولكن على بعد مئات الكيلو مترات بقفل باب المندب ، كما ثبت انه اثناء حرب إغراق الناقلات فى الخليج وقبل إتمام خطوط الانابيب إن قل حجم ما ينقل من نفط عبر قناة السويس تماما كنظرية الأوانى المستطرقة .

٤ - إعادة التوازن للاهمية الجيواستراتيجية للبحر الاحمر مقارنة بالخليج العربى لانه مكمل له فلا فائدة من استخراج البترول دون إمكانية تسويقه كما خلفت هذه الاستراتيجية توازنا بين خطوط الانابيب وقناة السويس كوسيلتى نقل ، فاستراتيجية الأنابيب مكملة ومتكاملة مع قناة السويس ، فما كان يمكن للقناة ان تستوعب التزايد الكبير فى حجم التجارة التى تمر عبرها خاصة بعد مضاعفة إنتاج النفط وما كان يمكن لها ان تتمشى فى اتساعها وعمقها مع زيادة حجم وغاطس الناقلات فجاء سوميد ليل المشكلة .

٥ - إذا لاحظنا ان ينبع ميناء ضخ البترول السعودى على البحر الأحمر والمعجز ميناء ضخ البترول العراقى على البحر الاحمر تقعان على خط عرض واحد مع ميناء

راس بناس على الساحل الغربى للبحر الاحمر فقد يرى المستقبل توصيل البترول العراقى والسعودية بانبوب غاطس فى مياه البحر إلى راس بناس لتوصيله براس السخنة فى الشمال ، وبذلك يمكن ضخ البترول من حقول ابقيق والرميلة والزبير على الخليج مباشرة إلى البحر المتوسط فى سيدى كرير مما يوفر كثيرا من الوقت والجهد والمال ويزيد من الربط بين المصالح الحيوية لدول مجلس التعاون الخليجى ودول مجلس التعاون العربى إن ظلت نظرية المجالس سائدة كمظلات صغرى وكبديل للمظلة الكبرى وهى الجمعة العربية .

٦ - فى إطار حديثنا عن استراتيجية الانابيب والبحر الاحمر كمنطقة خطوط مواصلات لنقل الطاقة علينا وضع التهديدات التالية فى الحسبان :

(أ) البحر الاحمر ذو اهمية خاصة لإسرائيل لاتقل أبدا عن اهميته للبلاد العربية فقد حرصت على تبادل الخطابات مع الولايات المتحدة وضعت كمرفقات لاتفاقية السلام وخصوصا إمدادها بالبترول وحرصت ايضا على شراء مايلزمها من بترول من حقول سيناء المصرية ولو كان ذلك بالأسعار العالمية .

(ب) تفكر إسرائيل جديا فى قناة البحرين التى تصل بين البحر الميت والبحر المتوسط كمورد للكهرباء والمياة لتحليتها ولعمل بحيرات لتربية الأسماك كما تفكر فى تعمير النقب .

(جـ) إن البحر الأحمر والخليج العربى اللذان يحتضنان الكتلة الاستراتيجية التى تتعامل معها بحران مقفلان يتحكم بينهما المحيط الهندى على اساس ان البحار المفتوحة تتحكم دائما فى البحار المقفولة وتبعا لنظرية « ماهان » و « سبايكيمان » فى «ضروة السيطرة المتصلة الكاملة على البحار العالمية » نجد ان الولايات المتحدة تركز على السيطرة على المحيط الهندى متخذة ديجوجارسيا كمركز للحشد وهى على بعد ٢٧٠٠ ميل من الخليج الفارسى ،٣٨٠٠ ميل من قناة السويس ١٠٠٠ ميل من شبه القارة الهندية .

ثالثا جزر البحر الأحمر

اختلفت المراجع فى العدد الدقيق للجزر فى البحر الأحمر ، فبعض المراجع يذكر انها اكثر من ٢٠٠ وكتاب حمزة على لقمان عن تاريخ الجزر اليمنية يحددها بـ٧٦ جزيرة وبعض المصادر البحرية يحدد اهمها فى ٥٥ جزيرة موزعة على مصر والسعودية والسودان واثيوبيا وجيبوتى واليمن الشمالى واليمن الجنوبى واهمها تيران وصنافر والفرسان للسعودية وشدوان المصرية وبريم أو منون وحنشى الكبرى واليمن الجنوبية وكمران وزوكار وانتوفيشى رميدى لليمن الشمالية ودهلك وفاتيما وحاليب ودومريا للحبشة .

وقد قمت بزيارة اغلب الجزر التابعة لليمن الشمالى فى رحلة نظمتها وزارة الدفاع حتى جزيرة الفرسان شمالا على الحدود اليمنية السعودية ، كما قمت بزيارة جزيرة بريم (منون) المتخمة فى باب المندب فى رحلة نظمتها وزارة دفاع عدن .

وعلى اى حال فإن هذه الجزر ذات اهمية خاصة بالنسبة للأمن القومى للدول العربية البحر احمرية ولنا ملاحظات نجد من الأمانة ذكرها :

١ ـ فى المعلومات التفصيلية عن كل الجزر البحر احمرية ناقصة سواء تلك التى تخص الجزر العربية او الجزر الأثيوبية وهذا امر لايجوز .

٢ ـ هناك اعمال إيجابية لايمكن التقليل منها لمحاولة إشغال هذه الجزر بالمدنيين او العسكريين وبالرغم من ان الأمر يحتاج إلى جهود إضافية نتطلع إلى بذلها إلا ان الخطوات الأولية مشجعة يمكن استثمارها لتحقيق نتائج افضل فمحاولة وضع فى بعض الجزر محاولة طيبة ولكن إجراءات إضافية لراحلتهم ربما تساعد على الاستقرار والبقاء كذلك الحال مع محاولات احتلال الجزر بالقوات العسكرية فهى محاولات تستحق البناء ولكنها تحتاج إلى تعزيز ضمن خطة شاملة تنفذ على مراحل .

٣ ـ يكثر الحديث هذه الأيام خاصة بعد عودة العلاقات بين اثيوبيا وإسرائيل عن إحتمال اعطاء اثيوبيا بعض التسهيلات لإسرائيل فى بعض الجزر الأثيوبية مثل دهلك وفاتيما والأمر فى غاية السهولة والبساطة لقطع الشك باليقين فى مثل هذه الموضوعات الحساسة والتى لاتجوز تركها وسط الضباب فلابد من اتخاذ إجراءات مستمرة لوضع هذه الجزر تحت المراقبة الوقوف على اى نشاط معاد لنا بل والتدخل إيجابيا ضد اية تواجد يهدد امننا خاصة والبحر الأحمر بحر ضيق تظهر فيه اقل مظاهر الحياة على هذه الجزر المهجورة التى تحتاج إلى إمدادات مختلفة لأى عدد من الأفراد يقيمون عليها وهذا امر واجب رغم ان السلطات الأثيوبية تنكر وتنفى ذلك نفيا باتا .

٤ ـ واغلب هذه الجزر لاتصلح للإقامة عليها لافتقارها اساسا إلى مياه عذبة محلية فيما عدا بعض الجزر القليلة مثل جزيرة «فاشت» التابعة لليمن الشمالية فيها آبار عذبة الأمر الذى يحتاج إلى عمليات إمداد دورية مسمرة فى حالة الاضطرار إلى التواجد بصفة دائمة مما يشكل عبئا كبيرا على القوات المتحابة او المعادية . لذا فإن هذه الجزر لاتغرى باحتلالها بقوات كبيرة بالمعنى المفهوم لانه يسهل قطع المواصلات إليها سواء من الساحل او من الجزر ولذا فإنها اصلح لأعمال المراقبة او إقامة محطات التصنت والإرسال او لعمليات حرب عصابات بحرية لاستنزاف قوى المدافعين . وكذلك الحال مع السواحل فهى فى اغلبها غير صالحة لعمليات الإبرار البحرى إلا فى مناطق محدودة مثل منطقة الخوخة فى ساحل اليمن الشمالى جنوبى الحديدة حيث تتواجد مصادر المياه العذبة على ساحل البحر وعلى اعماق بسيطة جدا .. ولذلك فمن المستبعد قيام قوات معادية مثل القوات الإسرائيلية باحتلال بعض الجزر سواء فى السلم او الحرب إلا لأوقات محددة بفرض الدعاية او جذب القوات المدافعة بعيدا عن اغراض رئيسية

تقوم بها في اماكن اخرى اى لتشتيت الجهود كما حدث عند قيامها بالنزول في جزيرة شدوان او على ساحل خليج السويس بالقرب من عين السخنة اثناء حرب الاستزاف ثم انسحابها بعد ساعات قليلة وسط حملة دعائية ضخمة .

وعلى كافة الدول العربية البحر احمرية استكشاف الجزر التابعة لها والحصول لها على اكبر معلومات ممكنة عنها من إعداد الخرائط اللازمة وتبادل المعلومات التى يتم الحصول عليها كما يلزم التاكد مما يثار بين وقت وآخر عن التسهيلات التى تعطيها اثيوبيا لإسرائيل حتى لا تكون عدم دقة المعلومات سببا في اتساع الفجوة في العلاقات العربية الاثيوبية فيكفيها ما بها من ثقوب وفجوات . وخاصة انها تنفى بكل الوسائل ان تكون علاقاتها مع إسرائيل على حساب علاقاتها مع العرب وعلى اى حال فالأرض امامنا وعلينا مسح مع عليها وهذا في مقدورنا بدلا من ان نركن إلى الاخبار وليس المعلومات في تحديد اعدائنا واصدقائنا وهذا اكبر الأخطاء التى يمكن ان يقع فيها من يتعامل مع قضايا الأمن القومى .

رابعا. كيف نتعامل مع أمن البحر الأحمر ؟

في البداية علينا ـ نحن العرب ان نحدد ما نتجنبه في بحث هذه القضية وهى بالتحديد قضايا ثلاث :

* وهم الهيمنة العربية على البحر الاحمر فلم يعد اسمه البحر الفرعونى او بحر العرب كما ورد في كتابات ابن خلدون فهذا ليس في مقدورنا من جانب ، ولا يتفق مع الامر الواقع من جانب اخر فهو يستخدم لتحقيق المصالح العالمية والمصالح الدول الإقليمية . والهيمنة معناها الأمن المطلق وهذا امر محل شك لانه يتعارض مع تحقيق الأمن للدول الأخرى . ومن هنا فإن الأمن المتبادل الذى يعتمد على الناقص الأطراف المعنية هو المعقول والممكن والسياسة هى فـن الممكـن .

* وهم تحقيق المصالح العربية باستخدام القوة كعامل وحيد لممارسة السياسة فمثل هذه المصالح المتشابكة لايمكن حلها باستخدام القوة اى بناء على توازن القوى بل بناء على توازن المصالح وهذا هو البديل الوحيد للتقريب بين مصالح قوميات متعددة تطل على البحر الاحمر والخليج .. صحيح لابد من وجود القوة لإكساب السياسة مصداقيتها وإلاكانت سياسة رضيعة بلا اسنان فهذا امر واجب ولكن السؤال هو : هل هناك قوة عربية واحدة تحت قيادة واحدة تعمل لتحقيق غرض واحد متفق عليه ؟ مازال الشوط طويلا حتى نصل إلى هذا الوضع المؤمل .

* وهم اهميتنا البالغة بالنسبة لوضعنا الجغرافي بمعنى ان الوضع الجغرافي كفيل بتحقيق المصلحة العربية تلقائيا فإن تكون البلاد العربية الافريقية مطلة على السواحل الجنوبية للبحر المتوسط لايعنى ابدا اننا اصبحنا متحكمين فيه وكذلك

الحال مع الدول العربية البحر احمرية فليس مهما ان يكون الموقع متحكما فى المخارج والمداخل فقط فالأهم من ذلك هو القدرة الفعلية على ذلك وما مدى استغلال هذا الموقع لصالحها ؟ الا يتطلب ذلك وجود فكر مشترك ؟ خطة مشتركة ؟ توزيع ادوار ؟ خاصة والإمكانيات موجودة ومتوفرة فهناك فارق كبير بين المظهر والجوهر وهذه هى القضية الكبرى وحينمـا سمى اجدادنا بعد انتشار الإسلام البحر الاحمر بالبحر العربى كان اسما على مسمى بل وظل كذلك حتى ايام العثمانيين فى القرن ١٦ حينما احتلوا مصر والحجاز واليمن واعلنوا « ان البحر تطل عليه الأرض التى تتشرف بوجود الأماكن المقدسة فيها فيحرم على السفن المسيحية المرور فى مياه البحر » .

وفى إطار الممكن علينا ان نتساءل : ماذا نريد كدول عربية بحر احمرية او دول عربية خليجية بحر احمرية من البحر الأحمر ؟ ماهو الدور الذى نريد أن نلعبه فى هذا البحر ؟ هل هو دور دينى ؟ سياسى ؟ استراتيجى ؟ اقتصادى ؟ اظن انه حيوى بالنسبة لنا لأداء كل الأدوار وإن كانت اسبقية هذه الأدوار تتركز على الدور الاقتصادى .

ولكن هناك دول بحر احمرية ليست عربية تطل معنا على هذا البحر فهناك إسرائيل والحبشة عن طريق سواحل إريتريا بطول ١٠٠٠ كيلومتر وجزر عديدة متناثرة فى البحر امام هذه السواحل الممتدة . ومصالح إسرائيل حددها بن غوريون منذ إنشاء الدولة « فالنقب وجنوب إسرائيل هى نقطة الضعف الجغرافى والأمن الإسرائيلى ولكن فى نفس الوقت تكمن آمالنا العظمى هناك وهدفنا إقامة ميناء عالمى حيفا كمخرج لنا إلى دول آسيا وافريقيا ، وكنا فى حاجة إلى بذل جهد بناء لإنشاء هذا الميناء فى إيلات ليتصل بالبحر المتوسط عن طريق برى وانبوب نفط وبناء سلسلة من المستعمرات حول الطريق من إيلات إلى بير السبع وتوفير مصدر مياه يسمح بالتوسع بالتعمير واضيف إلى ذلك مستودع قناة البحرين من البحر المتوسط إلى البحر الميت . ولذلك فإن إسرائيل تعتبر اى تهديد لمصالحها فى البحر الأحمر بمثابة إعلان الحرب . وبهذا الخصوص علينا ان نتذكر عدة حقائق قد تثير حنقنا ولكنها امر واقع . فمعاهدة القسطنطينية عام ١٨٨٨ تقضى على حرية الملاحة فى قناة السويس فى زمن السلم والحرب وتم تاكيد ذلك فى مذكرة ارسلتها مصر عام ١٩٥٧ إلى السكرتير العام للأمم المتحدة ثم نصت المادة الخامسة فى معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩على حرية الملاحة للسفن والبضائع الإسرائيلية ، وان مضيق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مفتوحة لكل الدول جويا وبحريا .

واثيوبيا موجودة ايضا ولها مصالحها ومشاكلها التى تهمنا لانها تتعلق بإريتريا المسلمة بسواحلها بطوله ١٠٠٠ ميل على البحر الاحمر والتى تتحكم فيها أثيوبيا ولو على حساب استقرارها الداخلى لانه لا يجوز ان ننسى ان اثيوبيا بها عنصر امهرى مسيحى مسيطر رغما انهم اقلية فى مواجهة « الجالا » المسلمية الأكثرية المسحوقة

وهناك مشاكلها مع الصومال بخصوص الأوجادينى ومشاكلها مع السودان لمساعدتها لحركة جون قرنق فى الجنوب .

كل هذه الأمور لابد من أن توضع فى الحسبان مع تواجد فرنسى فى جيبوتى وتواجد امريكى وسوفيتى داخل البحر وفى المحيط الهندى وفى الخليج .

يعنى نحن امام قنبلة بها فتيل فى انتظار من يشعله .

وليس امامنا ونحن نعالج الموضوع إلا ببديلين :

١ـ البديل الأول :

وهو استخدام القوة لغرض الهيمنة اى إشعال الفتيل بالقنبلة .

٢ـ البديل الثانى :

هو استخدام الحوار لتحقيق الأمن المتبادل اى نزع الفتيل من القنبلة ونحن مع البديل الثانى خوفا ان تنفجر القنبلة فينا .

وفى تقديرى ان تحقيق ذلك يتم على خطوات :ـ

* اتفاق بين الدول العربية البحر احمرية وخاصة ان المصالح غير متعارضة بل هى متشابكة خاصة بعد خطوط الانابيب والعبارات والجسور على ان يشمل الاتفاق خطة استيطان الشواطىء المهجورة ، ويمكن ان يتم ذلك عن طريق الاستيطان المسلح ، إنشاء مطارات وموانى بها اساطيل من السفن الحربية صغيرة الحجم ، مشروعات مشتركة ، طرق عرضية للتجارة والحج والسياحة ، مشروعات سياحية .

* اتفاق بين الدول العربية الخليجية البحر الأحمرية مع الدول العربية البحر احمرية مع العمل على حل النزاع العراقى الإيرانى .

* اتفاق مع الحبشة وهذا هام جدا لمنعها من التمادى فى علاقاتها مع إسرائيل وللحيلولة دون إقدامها على بناء مشروعات وخزانات على النيل الأزرق تهدد بها موارد المياه المتجه إلى الشمال فمحاولة إزالة التناقضات مع أثيوبيا امر حيوى تحقيق الامن القومى .

* وتبقى مشكلة إسرائيل ولا اظن انه من الحكمة (التصدى لمصالحها فى الظروف الحالية غير المواتية مع العمل على عدم تمكينها من تعزيز هذه المصالح عن طريق دولة عربية او عن طريق اثيوبيا ولكن علينا ان نضع فى الاعتبار احتمال قيام إسرائيل بانتقال ازمات لتكسر عن طريقها جمود موقف يعتقد ان الوقت قد حان لتحريكه كعادتها .

ليس معنى الحفاظ على مصالحنا فى البحر الأحمر انتهاك لمصالح الغير فالبحر فى خدمة البشرية ورخائها يجب إبعاده عن الصراعات الدولية واطماعها فلا ينحاز لطرف دون آخر فهو بحر مفتوح للجميع ... نريده بحرا خاليا من القواعد والتسهيلات العسكرية ، نظيفا من الأسلحة النووية ، بعيدا عن الحوادث التى تلوث مياهه وبيئته .

هذا هو دورنا وكل دور يحتاج إلى ممثل يؤديه . فهل نحن قادرون .

العلاقات الاستراتيجية بين مصر واليمن

لواء أ . ح متقاعد طلعت مسلم

ترجع العلاقات بين مصر واليمن إلى احقاب تاريخية قديمة تصل إلى بدء ظهور الحضارات الإنسانية ليس فى المنطقة المعروفة حاليا بالشرق الأوسط فقط ، بل فى العالم كله . إذ أن اقدم الحضارات الإنسانية على الإطلاق قد وظهرر فى هذه المنطقة بالذات واقدم الحضارات داخل هذه المنطقة هى الحضارات المصرية واليمنية والبابلية القديمة . ولم يكن ذلك مصادفة ، وإنما يرجع فى الأساس لعوامل جغرافية سياسية وجغرافية عسكرية ترجع إلى العصور التى تكون فيها معالم كوكبنا « الأرض » وظهرت البشر والمجتمعات البشرية بعد ذلك .

ومن تكوين المجتمعات وظهورها كان احد المظاهر الرئيسية لحياة المجتمعات والعلاقات بينها ظهور علاقات الصراع ، وبالتالى ظهرت العلاقات الاستراتيجية بين الدول كاحد المكونات الرئيسية للعلاقات الدولية ، وهكذا كانت العلاقات الاستراتيجية بين المجتمع فى مصر القديمة والمجتمع فى اليمن القديمة من أوائل العلاقات الاستراتيجية فى تاريخ العلاقات الدولية .

لقد تاسست العلاقات الاستراتيجية بين كل من مصر واليمن فى البداية على الحقائق الجغرافية التى ربطت بين البلدين بواسطة البحر الأحمر الذى كان ولا يزال طريقا هاما للتجارة الدولية وللاتصال بين شرق العالم القديم وغربه . ورغم ان النيل الذى يشكل مصدر الحياة فى مصر لا يمر باليمن إلا ان قرب اليمن من منابعه كان سببا هاما فى العلاقات الاستراتيجية بين البلدين .

وكان ظهور الإسلام فى الجزيرة العربية وانتشاره فى اليمن وفى مصر وامتداده فى افريقيا مدخلا لتشكل الوطن العربى الذى يضم تلك الشعوب التى لم تتوقف عند اعتناق الإسلام فقط ، بل إنها اتخذت اللغة العربية لغة للتفاهم والحديث فيما بينها ، ولم يكن ذلك مصادفة ، وإنما هو ايضا يرجع إلى حقائق جغرافية وإنسانية اهمها وحدة هذا الوطن جغرافيا ، وانتماء شعوبه اساسا إلى أصول واحدة . ومع هذا الارتباط الجديد تعمقت جذور العلاقات الاستراتيجية بين البلدين والمجتمعين إذ ادركا مدى ارتباط بقاء كل منهما بالآخر ، وإن عدوانا على اى منهما لابد أن ينتقل إلى

الآخر إذا ما قدر له أن تتحقق له أهدافه . وهكذا ظهرت الروابط الاستراتيجية كتجسيد للعلاقات الناتجة عن العوامل الجغرافية .

ولقد انعكست هذه العلاقات الاستراتيجية على تاريخ البلدين على امتداد فتراته ، إلا أن تعرض المنطقة للاستعمار الأجنبى خلال القرن الثامن عشر أدى إلى انفصال بين الإقليمين رغم أنه لم تكن مصادفة أن يكون الاستعمار الأجنبى لكلا الإقليمين واحد ، ومع انحسار الاستعمار عن المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت بوادر هذه العلاقات ، وسرعان ما تعمقت فى زمن قصير نسبيا نظراً لجذورها الضاربة فى أعماق التاريخ .

إن البحر الأحمر يمثل الاتصال الرئيسى بين البلدين ، ويحقق أحد المصالح الرئيسية لكليهما ، ولم تكن مصادفة أن تتصل قناة سيزوستريس فى العصر الفرعونى ، وقناة أمير المؤمنين فى العصر الإسلامى بالبحر الأحمر دليلا على عمق الارتباط بين مصالح مصر والبحر الأحمر .

كذلك فإن الاستعمار الأجنبى البريطانى الذى سيطر على قناة السويس عمل على تأكيد سيطرته على جنوب البحر الأحمر وبوغاز باب المندب ووجد ضالته المنشودة فى اليمن .

كما أن هذا الاستعمار حينما أراد أن يستعيد أراضيه التى فقدها فى مصر وجد فى عدن فى جنوب البحر الأحمر نقطة الارتكاز مناسبة للانقضاض عليها . وحينما اضطر الاستعمار الأجنبى إلى الانسحاب من قناة السويس بعد فشل العدوان الثلاثى اكتشف أنه لابد من الانسحاب من اليمن فى جنوب البحر الأحمر .

يتأثر كل من الاقتصاد المصرى واليمنى بتأمين الملاحة فى البحر الأحمر إذ أن قناة السويس التى ترتبط الملاحة فيها بأمن وسلامة الملاحة فى البحر الأحمر تعتبر مصدراً هاماً من موارد الاقتصاد المصرى ، وكذلك فإن انتعاش الاقتصاد فى اليمن يرتبط ارتباطا وثيقا بسير الملاحة فى البحر الأحمر ، خاصة ما يتعلق بالتجارة العابرة « الترانزيت » ، هكذا لم يكن إغلاق قناة السويس بعد الحرب عام ١٩٦٧ وإلى عام ١٩٧٥ حرمانا لمصر من مورد هام لاقتصادها فقط ، بل لقد تأثر الاقتصاد اليمنى أيضا به نتيجة لتحول الملاحة عن البحر الأحمر للالتفاف حول رأس الرجاء الصالح ، ولاشك أن انتظام الملاحة فى البحر الأحمر يؤدى إلى زيادة موارد البلدين ، بينما تؤدى عرقلتها إلى انخفاض فى مواردها وتهديد لمصالحها الحيوية .

وبعد سعى العدوان الإسرائيلى للسيطرة على مضايق صنافير وتيران لضمان استمرار الملاحة الدخيلة والمشبوهة مع دول آسيا وأفريقيا ، وخاصة مع النظام العنصرى فى جنوبى أفريقيا ، كان اليمن نقطة الارتكاز التى تستطيع أن تخدم أهداف مصر والدول العربية فى الصراع ، والتى تبعد كثيراً عن متناول القوة العسكرية الإسرائيلية الدخيلة المدعمة من قوى الاستعمار العالمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، ولم يكن من الممكن تنفيذ ذلك إلا بالتعاون الاستراتيجى بين مصر واليمن .

ومع اكتشاف إسرائيل لحقيقة أهمية وضع اليمن وقدرتها في موقعها الاستراتيجي الهام على عرقلة أعمالها التوسعية والعداونية تسعى إسرائيل إلى أن تجد لها منطقة ارتكاز عسكرية في جنوب البحر الأحمر ، وتحاول التسلل بصفة خاصة إلى الجزر في هذه المنطقة ، وقد يكون ذلك من خلال التعاون مع أثيوبيا ، أو بالقيام بعمل عدواني لاحتلال إحدى الجزر اليمنية القريبة من البوغاز ، والتعاون الاستراتيجي بين اليمن بشطريه ، والذي نأمل تحقيق وحدته سريعا ، مع مصر هو الضمان الرئيسي لتحقيق الدفاع عن الجزر اليمنية في البحر الأحمر ، للحفاظ على الحقوق اليمنية في بوغاز باب المندب .

يرتبط أمن مصر والسودان ، بل يرتبط استمرار الحياة فيهما ، باستمرار تدفق مياه النيل إليهما بالكميات والقدر الذي يسمح باستمرار الحياة ومشروعات التنمية فيهما . إلا أن منابع النيل تقع خارج حدود الدولتين ، لذا فإن القدرة على منع أي عمل يمكن أن يؤثر على الموارد المائية لمصر والسودان أحد المتطلبات الرئيسية لضمان أمن مصر والسودان في حالة فشل الأساليب والوسائل الأخرى في تحقيق ذلك ، وموقع اليمن القريب من منابع النيل في الهضبة الاستوائية والأثيوبية والتعاون بين مصر واليمن يمكن أن يكون عاملا هاما في تحقيق هذه القدرة .

ارتبطت العلاقات الاستراتيجية بين مصر واليمن بروابط العلاقات الاستراتيجية بين الدول العربية في العصر الحديث . وكانت مصر واليمن من الدول المؤسسة لجامعة الدول العربية ومن أوائل الدول العربية . التي وقعت ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة .

وهكذا ارتبطت الدولتان بنظام دفاعي جماعي يكرس حقيقة أن أي عدوان على أي منهما يشكل اعتداء على الدولة الأخرى ، وينظم التعاون فيما بينهم في حالة التعرض للعدوان . وأصبحت هذه المعاهدة أساسا لترتيبات أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف تضمها . وقد اشتمل هذا التعاون على صور مختلفة كانت لها آثارها فيما بعد على تحقيق أهدافهما المشتركة . وقد اشتملت هذه الترتيبات على نواحي مختلفة بدءاً بالتدريب والإمداد بالأسلحة ، وحضور الدارسين لدراسات بالمنشئات التعليمية ، وتبادل الزيارات ، إلى المساهمة في بناء القوات المسلحة ، إلى التعاون العسكري ضد العدو المشترك المتمثل في الاستعمار الأجنبي والصهيوني . وأخيرا فإن تأسيس مجلس التعاون العربي الذي يضم كلا من مصر واليمن يضع لبنة جديدة في صرح التعاون بين البلدين ويمكن أن يكون منطلقا إلى مزيد من التعاون الاستراتيجي بينهما .

لقد انعكست الروابط السابقة على تاريخ العلاقات بين البلدين في مجالها الاستراتيجي . وكانت البداية حينما أرسلت مصر معلمين عسكريين لتعليم وتدريب الجيش اليمني في عهد الإمامة واستقبالها لطلبة من اليمن في كلياتها ومعاهدها العسكرية . ولقد كان لذلك بعض الأثر في تقوية الجيش اليمني الذي قام بثورته في سبتمبر ١٩٦٢ ، حيث تطور هذا المجال لتساهم القوات المسلحة المصرية في بناء

القوات المسلحة اليمنية الحديثة على اسس عصرية ، وواصلت هذا العمل مع تثبيت الاستقلال والحكم الوطنى فى اليمن بالخبراء والمدرسين حتى ان ذلك استمر فى الفترة التى انقطعت فيه العلاقات الرسمية بين البلدين .

كذلك انعكست العلاقات الاستراتيجية بين البلدين عندما تعرضت مصر للعدوان الثلاثى من كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل . واستندت بريطانيا على قاعدتها فى عدن للعدوان على مصر بأن أرسلت الطراد « نيوفوندلاند » عبر البحر الأحمر لمهاجمة البحرية المصرية وميناء السويس . كذلك فإن فشل العدوان الثلاثى فى تحقيق أهدافه ، واضطرار القوات المعتدية إلى الانسحاب بعد أن عانت هزيمة منكرة كان المقدمة الأولى لانسحاب الاستعمار البريطانى من قاعدة عدن ، ومن شرق السويس .

لم تمض سنوات على انسحاب الاستعمار البريطانى من السويس حتى قام الشعب اليمنى فى الشطر الشمالى على حكم الإمامة ، وكان إدراك القيادة المصرية لأهمية العلاقة الاستراتيجية بين مصر واليمن هو الأساس الذى دفع بها إلى مساندة الشعب اليمنى وثورته من أجل التخلص من حكم الإمامة الذى فرض عليه التخلف قرون طويلة ، ومنعه من المساهمة الفعالية فى تطوير مجتمعه . كذلك ادركت القيادة المصرية بزعامة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر انه قد آن الأوان للتخلص من الاستعمار البريطانى الجاثم فى جنوب البحر الأحمر ومن أعوانه فى المنطقة . وهكذا اسرعت القوات المصرية إلى دعم الثورة اليمنية فى الشمال بما سمى « بالعملية ٩٠٠٠ » ، فى حين بدأت فى نفس الوقت عملية موازية لها لدعم الثورة اليمنية فى الشطر الجنوبى لطرد بقايا الاستعمار وأعوانه بما سمى بالعملية « صلاح الدين » التى أثمرت فى النهاية ، مع تثبيت الثورة اليمنية فى الشمال ، تحقيق استقلال الشطر الجنوبى .

سرعان ما رد الشعب اليمنى الأصيل الجميل لشقيقه فى مصر مع اندلاع ملحمة جديدة من ملاحم الصراع العربى الإسرائيلى فى عام ١٩٦٧ ، والتى امتدت حتى عام ١٩٧٣ ، إذ حاولت البحرية اليمنية فى عام ١٩٦٧ اعتراض الملاحة الإسرائيلية فى بوغاز باب المندب ، وفى عام ١٩٧٣ استندت البحرية المصرية إلى القواعد اليمنية لفرض الحصار على الملاحة الإسرائيلية فى البوغاز فى تعاون وثيق مع القوات المسلحة اليمنية التى لم تكتف بتقديم التسهيلات للقوة البحرية المصرية ، وأبت إلا أن تشارك فيها .

كان الإمداد بالأسلحة والذخيرة والمعدات عنصرا هاما فى العلاقات الاستراتيجية بين مصر واليمن ، وقد بدأ ذلك حتى فى عهد الإمامة ، ولكنه نما واتسع نطاقه بدرجة أكبر عند دعم الثورة ، وانتقل من الشطر الشمالى إلى جنوبه ، ومازال هذا العنصر الهام فى العلاقة مستمرا ، وهو قابل للنمو والتطور خاصة مع تطور الصناعة العسكرية المصرية واتساعها ، وفى إطار مجلس التعاون العربى .

اختلفت طبيعة العلاقة التنظيمية للعلاقات الاستراتيجية بين البلدين وفقا للظروف المختلفة التى مرت بها البلاد . إذ بدأت بمعاهدة الدفاع المشترك ، واقيمت فى إطارها علاقات ثنائية بين البلدين فى عصر الإمامة ، تطورت فى ظل إنشاء اتحاد الدول العربية الذى ضمهما مع سوريا فى إطار الجمهورية العربية المتحدة ، حيث أصبحت لقوات الدولتين قيادة مشتركة . وفى إطار دعم الثورة اليمنية اشتدت هذه العلاقة حيث أصبح من الصعب التفريق بين القيادات الاستراتيجية للبلدين ، إلا أن هذه اتخذت وضع الاستقرار بعد تثبيت الثورة وانسحاب القوات المصرية من اليمن لانشغالها بالإعداد للحرب ، إلى تعاون محدد فى إطار القيادة العامة للقوات المسلحة العربية عام ١٩٧٣ ، ثم تعاون محدود بعد الحرب إلى أن توقفت العلاقة التنظيمية بين البلدين بعد توقيع مصر لمعاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩ ، إلى أن عادت العلاقة فى إطار معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى عام ١٩٨٨ ، ولم يحدد مجلس التعاون العربى إطاراً تنظيميا خاصا للعلاقات الاستراتيجية بين أعضائه إلا أنه يمكن أن يكون أساسا لعلاقة ذات طبيعة خاصة تتعدى آفاق التعاون داخل المعاهدة ولا تتناقض معها ، كذلك فإن هناك مشروعا لإنشاء تنظيم استراتيجى للدفاع عن البحر الأحمر تساهم فيه قوات الدولتين بالإضافة إلى دول أخرى مطلة على نفس البحر .

إذا كان من الممكن تصور تطور العلاقات الاستراتيجية بين البلدين فى المستقبل فإن المأمول أن يزداد الارتباط بعد تحقيق وحدة شطرى اليمن إذ تصبح اليمن قوة رئيسية ومؤثرة فى جنوب البحر ، وأن تكون هناك علاقات تنظيمية أقوى فى إطار معاهدة الدفاع العربى المشترك تشتمل على نظام لتبادل المعلومات والخبرات ، وإجراء تدريبات ومناورات مشتركة ، وتبادل الزيارات والدارسين بين المعاهد العسكرية ، وتنظيم الإمداد بالأسلحة والمعدات ، وتنمية الصناعات الحربية فى البلدين بحيث تساهم فى تحقيق أمن المجتمع المصرى واليمنى ، وأن يكون لذلك انعكاسه على أمن باقى الشعوب العربية ، بل وأمن العالم أجمع .

تقويم الدور العسكرى المصرى فى دعم ثورة السادس والعشرين من سبتمبر

اللواء. طلعت مسلم

مقدمة :

تعتبر محاولة تقويم الدور العسكرى فى دعم ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عملا صعبا فى مواجهة ندوة ما نشر عن الثورة اليمنية ، وعن الدور العسكرى المصرى فى دعمها ، وعدم توفر الوثائق اللازمة للبحث، واعتبار كثير من الوثائق من الأسرار العسكرية ، واخيراً وفاة كثيرين من الذى قاموا بادوار رئيسية فيها ، او انتشارهم على نطاق واسع ، وانشغالهم بامور اخرى بعد مرور اكثر من عشرين عاما على عودة القوات المصرى من اليمن، واخيراً وليس آخرا فإن كاتب الدراسة لم يحظ بشرف الاشتراك فى الدعم العسكرى المصرية للثورة اليمنية ، بل إنه لم يحظ بشرف زيارة الجمهورية العربية اليمنية حتى لحظة كتابة هذا البحث .

يزيد من صعوبة البحث فى مدى سلامة المنهج العسكرى الذى اتبعته القوات المسلحة المصرية فى دعم الثورة اليمنية انه لكى يعطى نتائج صحيحة لابد أن يتطرق إلى مجالات العلم العسكرى المختلفة بحيث يغطى فى الحرب بفروعه من السياسية العسكرية ، إلى الاستراتيجية ، إلى الفن التعبوى (فن العمليات) إلى التكتيك ، ثم إلى العلوم العسكرية المتخصصة المختلفة فيتطرق إلى استخدام أفرع القوات المسلحة الرئيسية ، واسلحتها ، وإلى دراسة الشئون الإدارية والفنية ، والشئون المعنوية وكل منها يحتاج إلى باحث متخصص او على الأقل إلى زمن اطول للدراسة ، ثم اخيراً فإنه لابد وأن يتطرق إلى العلوم العسكرية الفنية ومدى تطبيقها فى دعم الثورة اليمنية ولا يقل ذلك صعوبة عما سبق شرحه ، بل من المؤكد انه يزيد .

لذا فإن الدراسة تذكر على بعض النواحى الاستراتيجية والتعبوية تاركة تفاصيل هذه الموضوعات ، والموضوعات التكتيكية لأبحاث اخرى يمكن ان يقوم بها آخرون ، أو ان يقوم كاتب البحث بها فى وقت لاحق .

قياس سلامة النهج العسكرى :

يتطلب قياس سلامة النهج العسكرى لدولة ما ان نطبق عليه القواعد العامة التى تطبق على انواع الصراع المسلح المختلفة فى العالم سواء من حيث الإعداد له ، او إدارته . إلا ان الدور العسكرى المصرى فى دعم ثورة السادس والعشرين من سبتمبر لم يكن دوراً تقليديا او معتادا للصراع يمكن ان تنطبق عليه هذه القواعد العامة . ولذا فإن الدراسة لابد ان تتطرق إلى الظروف المحيطة بين الصراع ودور القوات المسلحة المصرية فيه ، ودراسة الهدف من الدعم المصرى لثورة السادس والعشرين من سبتمبر ، ثم الانتقال إلى الأساليب التى استخدمت لإدارة الصراع وتقييمها وكيف كان يمكن ان النهج العسكرى للدعم باسلوب افضل ، واخيراً التطرق إلى المردودات العسكرى للدعم على كل من مصر واليمن ، تاركة المردودات السياسية للباحثين فى الأمور السياسية .

ورغم محاولة البحث ان يقتصر على الأمور العسكرية ، إلا ان الباحث العسكرى عموما لا يستطيع ان ينحصر فى الأمور العسكرية اليمنية ، فالحرب كما نعرفها هى « امتداد للسياسية بوسائل اخرى » والمقصود بهذه الوسائل هى القوة العسكرية ، وهكذا نجد العمل العسكرى يبدأ من السياسة وتصاحبه السياسة ، وينتهى إلى السياسة .

الظروف المحيطة يبدأ بالصراع :

كان للظروف التى أحاطت بالصراع اثر كبير على النهج العسكرى الذى اتبع فى دعم الثورة اليمنية ، وعلى الإعداد له بصفة خاصة ، ولذا فإن دراسة كل من المناخ الدولى الذى قامت فيه الثورة اليمنية ، وكذا الأوضاع السياسية العسكرية لكل من مصر واليمن قبل قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر والتى صاحبتها ، وكذا ظروف قيام الثورة وعلاقتها بالجانب العسكرى ، وعلاقة الثورة اليمنية واليمن عموما والأمن القومى فى مصر تعتبر ضرورة لدراسة النهج العسكرى للدعم المصرى للثورة .

كان العالم فى أوائل الستينيات يمر بمرحلة الشعوب ضد الاستعمار والتخلف ، ونهضة حركة تحرر الشعوب ، بينما كان الاستعمار يتمسك بمواقعه ويدافع عنها الوسائل شتى ، اهمها الاستعانة بالحكومات المستفيدة التى تفرض التخلف على الشعوب ، ثم الدفاع عن مصالحه بالقوة العسكرية ، وقد سبقت الثورة فى اليمن صراعات مسلحة فى مختلف انحاء العالم بين الشعوب المتطلعة إلى التحرر ، وجيوش الاستعمار التى تتشبث بمواقعها ، كما قامت ثوراتها شعبية ضد حكوماتها من الطغاة الذين كانوا عملاء للاستعمار ، ولم تكن المنطقة العربية استثناء من القاعدة فهى كانت فى طليعتها ، وكانت ثورة الثالث والعشرين من يوليو تقود المدى الثورى التحريرى فى المنطقة .

كانت مصر قد خاضت قبل قيام الثورة اليمنية صراعا مريرا مع الاستعمار وصل إلى حد عدوان دولتين كبريتين هما بريطانيا « العظمى » وفرنسا ، وبالتعاون مع عميلة الاستعمار في المنطقة إسرائيل على مصر ، وقد خرجت مصر بقيادة الثورة وزعيمها الراحل جمال عبد الناصر منتصرة في صراعها مع العدوان وتحملت مسئولية قيادة ودعم التحرر الوطني في المنطقة العربية وافريقيا ، كما قادت حركة القومية العربية وشاركت في دعم الثورات العربية ، وحركات التحرر الوطني في كل من تونس ، والجزائر ، والعراق . إلا ان مصر قد وجدت من الضروري ان تعيد بناء قواتها المسلحة على اسس جديدة بعد العدوان الثلاثي ، وبدات منذ عام ١٩٥٨ عملية بناء قوات جديدة اشتملت على تغير شامل في مجالات التنظيم والعلم العسكري وفن الحرب ، وكان اساس بناء هذه القوات هو الإعداد للصراع المسلح بين مصر وإسرائيل وفقا لمسرح العمليات في المنطقة ، وتنظيم وتسليح القوات الإسرائيلية ، وللنظرية العسكرية السائدة في المعسكر الشرقي ، وقد حدثت في تلك الفترة تطورات هامة كان اهمها قيام دولة الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ الذي استلزم وحدة القوات المسلحة المصرية والسورية ، مما استلزم ايضاً جهدا جديدا للتنظيم والتدريب والتخطيط ، وكان ايضاً هو الصراع الاساسي ايضاً هو الصراع ضد إسرائيل ، إلا ان مصر في ذلك الوقت كانت قد بدات خطتها الخمسية الأولى واصدرت القوانين الاشتراكية واعقب ذلك الانفصال بين مصر وسوريا ، وقد اثر ذلك ايضاً على إعادة تنظيم القوات المسلحة في مصر ، وقد كان من أهم ما تم بعد الانفصال وضع أسس السياسة العسكرية لمصر التي حددت مهام القوات المسلحة المصرية ومسرح الحرب الذي نص بوضوح على أن مسرح الحرب للقوات المسلحة المصرية يمتد من الخليج إلى المحيط الأطلسي ، وإلى ضرورة قدرة القوات المسلحة المصرية على الحركة السريعة داخل هذه المنطقة . إلا ان ذلك كان في مايو ١٩٦٢ اي قبل قيام الثورة في اليمن بحوالي اربعة اشهر لم تكن كافية لوضع هذه السياسة موضع التنفيذ بالكامل ، ولا يمكن ان تتناسى في ذلك الوقت التهديدات الإسرائيلية للضفة الغربية للأردن وإحساس مصر بالتزامها نحو معاونة الفلسطينيين ، وفي مجال العلاقات الدولية كانت علاقات مصر العسكرية قد توطدت مع الاتحاد السوفيتي بحيث كان يمكن الاستعانة به في سد الاحتياجات الطارئة للقوات المسلحة المصرية .

كانت اليمن في ذلك الوقت ترزح تحت وطاة الحكم المستبد من الإمام ، وذلك الحكم الذي فرض التخلف على الشعب اليمني والقوات المسلحة اليمنية ، وعمق الانتماء القبلي على الانتماء القوي ، كما فشلت محاولات كثيرة داخلية للإطاحة بالحكم المستبد في اليمن ، وكان ملحوظا تخلف البنية التحتية للاقتصاد اليمني ، والافتقار إلى شبكة الطرق والمواصلات التي تمكن من إدارة عمليات عسكرية ناجحة وافتقرت اليمن إلى وجود خرائط مساحية يمكن الاستفادة بها في ذلك ، وقد ساعد هذا التخلف المضروب على اليمن في استقرار الاحتلال البريطاني في عدن والخليج ، وكانت عدن من اكبر ، واهم القواعد البريطانية في المنطقة ، وعلى الشاطيء الغربي للبحر الاحمر كانت اثيوبيا تحت

حكم الامبراطور هيلاسلاسى تمثل حارسا للمصالح الاستعمارية فى المنطقة ، اما فى الشمال فكانت المملكة العربية السعودية تؤيد حكم الإمام فى اليمن ، وتساعد على القضاء على الهيئات الشعبية التى تقوم للتخلص منه .

قامت ثورة السادس والعشرين من شهر سبتمبر فى هذه الظروف ، وكان قيامها فجاة فلم يتوقع احد ان ينقضى اليمن عنه غبار التخلف الذى فرض عليه ، وقام الشعب اليمنى بطليعة من عناصر الجيش اليمنى تمتلىء شعوراً بوطنيتها ورغبتها فى التخلف من هذا التخلف ، وبانتمائها العربى تتطلع إلى حياة افضل ، إلا ان هذه الطليعة كانت تقتصر بالضرورة إلى التنظيم والتدريب والتسليح الذى يستطيع ان يقود صراعا مسلحا مع العناصر المضادة للثورة والتى تغذيها مصادر خارجية بعضها عربى مثل المملكة السعودية التى ادت الإمام المخلوع ، وامدته بالرجال والسلاح وعناصر الاستعمار البريطانى والامبريالية الامريكية ، وقد تمكنت الثورة من الحصول على تاييد اغلبية الشعب وعداً كبيراً من القنابل إلا ان عمق الانتماء القبلى وتاثير القوى الخارجية المضادة للثورة دعم قوة العناصر اليمنية المضادة للثورة .

فى هذه الظروف كان على القيادة المصرية ان تحدد موقفها من الثورة واضعة الاهمية الاستراتيجية لليمن للأمن القومى المصرى . مهنى تذكر اولا ان الاستعمار البريطانى يسيطر على الشواطىء الجنوبية والشرقية للجزيرة العربية ، وان الامبريالية الامريكية تتمتع بقواعد فى المملكة السعودية ، وهما تذكر ثانيا ان عدن كانت إحدى القواعد البريطانية التى استندت إليها القوات البريطانية فى العدوان على مصر ، وان القواعد الأجنبية فى العالم العربى فى اليمن والعراق وليبيا كانت قواعد للعدوان عليها ، واستجبت مصر فى ذلك ان امن مصر لا يتحقق إلا بوجود نظام غير معاد لها يؤمن بقوميته ويرفض التدخل الأجنبى ، كما بدت اليمن بعد الثورة قاعدة انطلاق عربية للصراع ضد الاستعمار فى الجزيرة العربية كلها .

أثر الظروف المحيطة على الاعداد للصراع :

لقد اثرت هذه الظروف فى الإعدد للصراع فقد قامت الثورة فجاة فى وقت لم تعد مصر قواتها المسلحة فيه للتدخل فى اليمن ، وكان مثل هذا الإعداد إلى زمن طويل ، إذ كان لابد من دراسة مسرح العمليات المنتظر ، ودراسة القوى المعادية للثورة واساليبها ، ودراسة طبيعة الصراع واساليبه وتحديد اساليب القتال المناسبة والممكنة وتنظيم القوات بشكل يتناسب مع طليعة الصراع المقبل ، وتدريبها على الأساليب المناسبة ، وتحديد القوات اللازمة لذلك، كما ان طبيعة الدور العسكرى المحتمل تعترض ضرورة التعاون مع القيادة العسكرية اليمنية الجديدة ، وكل ذلك لم يكن متوافرا ، ويحتاج إلى وقت طويل لتحقيقه .

هكذا كانت البدائل الممكنة امام القيادة السياسية والعسكرية المصرية هى إما

الامتناع عن تقديم الدعم لثورة الشعب اليمنى لحين الإعداد له مما يسهل على قوى الاستعمار والرجعية المحيطة بها والتى تتخفى للقضاء عليها ، وإما أن تتحمل آثار المخاطرة بتقديم المعونة العسكرية للثورة الوليدة مباشرة ودون إعداد مسبق لها بما يحمله ذلك من احتمالات الخسائر فى الأرواح والمعدات فى مقابل تدعيم قواعد الثورة فى اليمن ، وإتاحة الفرصة لشعب اليمن لبناء حياته من جديد .

ولقد كان بعد المسافة بين مصر واليمن ، وعدم وجود اتصال برى بها يستدعى فى حالة اتخاذ قرار بدعم الثورة . القيام بعمليات نقل وإمداد على خطوط مواصلات بحرية وجوية طويلة نسبيا ، كما كان يحتم البدء بنقل قوات خفيفة يمكن نقلها جوا لحين وصول القوات الرئيسية بحراً .

ورغم أن مهمة الدعم العسكرى فى حالة إقرارها ـ يستلزم أن تكون القوات المسلحة المصرية دعما للقوات المسلحة اليمنية إلا أن الضعف الذى فرض على القوات المسلحة اليمنية وما أدى إليه من ضعف فى تنظيم وإمكانيات وخبرة القيادة العسكرية اليمنية فى ذلك الوقت جعل من الضرورى أن تتحمل القيادة العسكرية والقوات المسلحة المصرية العبء الأكبر فى تثبيت أركان ثورة السادس والعشرين من سبتمبر مع تحقيق أكبر تنسيق ممكن مع القيادة السياسية والعسكرية اليمنية الجديدة .

ولقد كانت سيولة الوقف السياسى للقبائل ، وسرعة تحولها من جانب إلى آخر سببا فى عدم إمكان تقدير حجم القوى المضادة للثورة ، وبالتالى فإنه لا يوفر أساسا جيدا لتقدير حجم القوات اللازمة لدعم الثورة .

وأخيراً فإن كون القوى المضادة للثورة هى قوى عربيا فى النهاية ، وأنه يجب اكتسابها قدر الإمكان إلى جانب الثورة ، وبالتالى إلحاق أقل تدمير بهذه القوى مما يفرض قيودا على الأعمال العسكرية للقوات قد لا تتمشى مع قواعد فى الحب .

قررت القيادة السياسية والعسكرية المصرية إزاء هذا الموقف والإحاطة بالأخطار التى تحدث بثورة الشعب اليمنى ، وتقدير آثار ذلك كله على الأمن القومى العربى والمصرى أن تتحمل المخاطرة ، وأن تدعيم ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عسكريا ، ويتخلص الهدف السياسى العسكرى للعملية الاستراتيجية فى اليمن بما يمكن التعبير عنه « معاونة الثورة اليمنية وعملية بناء المجتمع اليمنى فى حماية اليمن من الأخطار الخارجية ، وقوى الرجعية العربية والداخلية » .

لقد أثار هذا القرار ومازال يثير جدلاً كبيراً حول مدى صحته وسلامته ، فلاشك أنه نوع من المخاطرة ، إذ تدفع القوات لتنفيذ أعمال عسكرية لم تعد لها ، كما أنها كانت تحتمل تأثيراً على التوازن العسكرى المطلوب فى مواجهة الصراع مع إسرائيل ، ولكى يمكن تقويم هذا القرار لابد من المقارنة بين النتائج التى كان أن يحققها القرار، والمخاطر والخسائر التى كانت متوقعة أو محتملة.

كما يمكن مقارنة النتائج الفعلية للقرار، والخسائر الفعلية له .

والنتيجة الرئيسية التى كان يمكن أن يحققها القرار ـ والتى حققها فعلا ـ هى تأمين

الإقليم العربى من خطر التدخل الأجنبى من الجنوب ، ومعاونة الشعوب العربية فى الجزيرة العربية والخليج فى التخلص من ظلام التخلف الذى فرض عليها عشرات ، بل ومئات السنين ، وهى نتيجة تستحق كل تضحية من كل عربى ، وكل دولة عربية ، بما فيها مصر وثورة ٢٣ يوليو التى حملت لواء القومية العربية . اما المخاطر والخسائر ، فرغم ان حجم الخسائر المحتملة فى ذلك الوقت كان يقل كثيراً عما حدث فى الواقع إلا انه كان يمكن عند اتخاذ القرار أن نتصور أن حجم القوات المسلحة لقوى الاستعمار الرجعية كان محدودا بحيث يمكن للقوات المصرية التغلب عليها ، كما يمكن القول فى نفس الوقت ان الخسائر الفعلية التى جاوزت التقديرات الأولية كانت فى حدود قدرة القوات المصرية على تحملها ، وانها لم تكن بالقدر الذى يؤثر على الكفاءة القتالية للقوات المسلحة المصرية ، ويثور الجدل حول تاثير القرار على سير الصراع العربى الإسرائيلى ، ويدلل البعض على ذلك بان دعم ثورة السادس والعشرين من سبتمبر كان احد اسباب هزيمة القوات المسلحة المصرية فى الحرب عام ١٩٦٧ ، وإذا كان من الصعب تقويم اثر الدعم العسكرى المصرى للثورة اليمنية على نتائج الحرب فى عام ١٩٦٧ بدقة ، فإنه يمكن الجزم بان هذا صحيح بشكل عام ، ولكنه لم يمكن السبب الرئيسى للهزيمة نتيجة نقص فى القوات ، وإنما كان نتيجة لاخطاء متكررة ومتعاقبة فى إدارة الصراع تتحملها القيادات العسكرية والسياسية على المستويات المختلفة ، ونتيجة قصور فى الإعداد الشامل ، والإعداد العسكرى سواء الصراع المسلح فى اليمن ، او فى الصراع العربى الإسرائيلى ، ومن جهة اخرى فإنه إذا كان دعم ثورة السادس والعشرين من سبتمبر قد اسهم فى هزيمة القوات المصرية عام ١٩٦٧ ، فقد اسهم ايضاً فما حققته هذه القوات عام ١٩٧٣ حين تمكنت القوات المصرية من إغلاق بوغاز باب المندب فى وجه الملاحة من وإلى إسرائيل ، واخيراً فقد كان القرار مصحوبا بقرار آخر بمضاعفة حجم القوات المسلحة المصرية حتى لا يؤثر الدور المصرى فى اليمن على التوازن العسكرى فى الصراع العربى الإسرائيلى ، كما كان القرار مصحوبا بإجراءات اتخذت للتغلب على الآثار السلبية للظروف المحيطة بالإعداد للصراع .

مواجهة الآثار السلبية لظروف الاعداد المسلح :

كان تشكيل قيادة عسكرية للقوات المسلحة المصرية فى اليمن ، وتشكيل مجموعة عمل سياسية لإدارة الصراع على راس الإجراءات التى اتخذت لمواجهة مصاعب الإعداد للصراع ، وقد كلفت القيادة العسكرية ومجموعة العمل العسكرية للاتصال بالقيادة اليمنية ، وتنسيق العمل معها ، والتعرف على متطلبات إدارة الصراع ، ومن الناحية العسكرية فقد اشتملت القيادة العسكرية - بالإضافة إلى الافرع التقليدية لأى قيادة عسكرية على فرع لشئون القبائل لتتبع المزاج السياسى للسكان وانعكاسات على سير اعمال القتال .

ونظراً لبعد المسافة ، واهمية عامل الزمن ، وطبيعة الارض فقد تقرر البدء فى تحقيق المهمة بالاعتماد على قوات المظلات والابرار ثم قوات الصاعقة مع الشروع فوراً فى تشكيل عدد أكبر من وحدات الصاعقة ، لمقايستها وخبرتها بالعمل فى الأراضى الجبلية . كما تقرر البدء بنقل القوات جوا ثم اتباعها بنقل القوات بحرا .

وقد عملت القيادة العسكرية على توفير اسطول جوى للنقل ، ولما كانت طائرات النقل المنتشرة لدى القوات المصرية عند بدء الصراع غير كافية فقد استعانت بطائرات النقل السوفيتية بالتاخير ، كما عملت فى نفس الوقت على دعم أسطول النقل الجوى المصرى . اما بالنسبة للنقل البحرى فقد عبات القيادة المصرية عددا مناسبا من سفن النقل لنقل القوات فى اليمن ، وبحيث لا تؤثر على متطلبات خطة التنمية الاقتصادية المصرية .

اما القوات التى دفعت لدعم الثورة اليمنية فقد اجريت تعديلات مؤقتة على تنظيمها ، إذ أصبح على التشكيلات عند اتجاهها إلى اليمن ان تترك بعض عناصر تركيبها التنظيمى فى القاهرة لعدم الحاجة إليها مثل بعض الدبابات والمدفعية المضادة للطائرات ، وان تدعم ببعض الأسلحة والمعدات المناسبة للازمة للصراع فى المسرح فى اليمن . كما تم تعديل النظام الإدارى للإمداد والإخلاء بالتشكيلات بحيث يمكن للوحدات الفرعية تحقيق الاكتفاء الذاتى الإدارى والاعتماد على مواردها لفترات اطول .

اما مسرح العمليات فقد بدأ العمل فى إعداده منذ اللحظات الأولى بعد اتخاذ القرار بدءا بتجهيز موانىء ومطارات الشحن والوصول ، وخاصة الموانىء والمطارات اليمنية لاستقبال القوات مع تحسين البنية المحققة فى المناطق المحررة تدريجيا .

إذا كان من السهل علينا الآن عند تقويم إجراءات القيادة المصرية للتغلب على الآثار المترتبة عن عدم الإعداد المسبق للصراع ان تقول إنه « كان يجب » ، فإن هذا الذى كان يجب لم يكن سهلاً ولا متيسرا فى ذلك الوقت . إلا انه بالرغم من ذلك فإن الإعداد المعنوى للشعب والقوات لم يكن كافيا ولا مناسبا ، ولم تدرك القيادة المتطلبات المعنوية للصراع ، إذا كان أول صراع تدخله القوات المسلحة ضد قوى عربية ومسلحة منذ القتال فى السودان .

وقد افتقر الإعداد السريع ايضاً إلى تامين اعمال القوات بالاستطلاع الاستراتيجى الكافى رغم الأخطار والتهديدات الخارجية المحيطة بالثورة اليمنية الوليدة ، والقوات المسلحة المصرية ، تلك التهديدات التى كانت تتبع من رؤوس النظام الإمبريالى والاستعمارى العالمى ، ورؤوس الرجعية فى الإقليم العربى .

وعموما فإن ما كان يجب عمله وكان ممكنا فى نفس الوقت كان قليلاً ، وإذا كان اثر على اعمال القوات ، فإن هذا الأثر كان محدودا ، وامكن تلافى اغلبه من خلال تحليل اعمال القوات ، واثرها على الشعب اليمنى سواء فى ذلك من ايدوا الثورة ، او الذين قاوموها ، كما تلمست اعمال القوى الخارجية المضادة للثورة .

أساليب إدارة الصراع لدعم الثورة اليمنية :

لا يمكن ان نطلق على الصراع المسلح الذى ادارته القوات المسلحة المصرية اثناء دعمها لثورة السادس والعشرين من سبتمبر ما يمكن أن يسمى بالهجوم الاستراتيجى ، والعملية الهجومية الاستراتيجية ، وإنما هى اقرب إلى الحملات الحربية التى تعتمد فى إدارتها على إدارة عدة معارك منفصلة غير مرتبطة فيما بينها بفكرة عامة للقضاء القوات المعادية للثورة ، قد اتصفت هذه المعارك فى اغلبيتها بانها معارك اسلحة مشتركة تشترك فيها القوات من المظلات او الصاعقة ، او المشاه او كلها مدعمة بعناصر من المدفعية ، والمهندسين والاستطلاع ، والمدرعات احياناً ، كما اشتركت القوات الجوية فى بعض المعارك ، وقامت احياناً بمهام قتالية منفصلة بضرب مراكز تجمع القوى المعارضة للثورة وقواعدها بينما اقتصرت دور القوات البحرية على أعمال النقل البحرى .

وقد كان هذا الأسلوب نتيجة حتمية للظروف المحيطة بالصراع ، وخاصة النقص الشديد فى المعلومات عن القوى المعادية للثورة ، وسيولة المواقف والولاءات حيث كان يمكن بقتله ما ان تتجمهر يوما ، ، وتفسد يوما آخر وهكذا كانت التغيرات فى الولاءات السياسية تفرض على القيادة العسكرية إعمال قتال غير متوقعة ، وتحرمها من القدرة على تصور مسلسل معين لتدمير القوى المضادة للثورة . من جانب آخر فإن طبيعة الأرض لم تكن تسمح بالعمل بتشكيلات كبيرة كافية لإجراء عملية .

لم تتمكن القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية او اليمنية من تقدير حجم القوات اللازمة لتنفيذ الحملة منذ البداية ، او حتى فى المراحل الأولى ، ولم يستقر حجم القوات (القوات القتالية) للحملة إلا فى السنتين الأخيرتين تقريباً ويرجع ذلك إلى نفس الأسباب المذكورة سالفا .

لجأت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية إلى تشكيل عدد كبير نسبيا من كتائب الصاعقة . نظراً لان تدريبها كان يشمل على عناصر للتدريب فى مناطق جبلية ، ولكن ذلك كان على حساب مستوى وحدات الصاعقة ، كما ان وحدات الصاعقة غير مدربة على اعمال التمسك بالمناطق المختلفة وقد كان من الافضل تشكيل وحدات او حتى تشكيلات جبلية تنظم وتدرب على أساس مسرح العمليات ، وتستطيع ان تؤدى مختلف المهام التى يمكن ان تكلف بها ، او ان تحول بعض الوحدات والتشكيلات الموجودة فعلا إلى وحدات وتشكيلات جبلية مؤقتا ، مع تنظيم اسلوب إعادة تشكيلها إلى وحدات اعتيادية .

عمدت القيادة الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية إلى المحافظة على أن يكون الحشد الرئيسى للتجميع الاستراتيجى للقوات المسلحة المصرية فى الاتجاه الاستراتيجى الشمالى الشرقى (اتجاه سيناء) بحيث احتفظت بحجم كافٍ من القوات للصراع المحتمل مع إسرائيل ، إلا أن هذا الحشد من القوات لم يحظ بحشد كاف من الاهتمام بالمحافظة على استعداده القتالى ورفع كفاءته القتالية ، الأمر الذى أثر اداءه القتالى فى عام ١٩٦٧ .

اهتمت القيادة الاستراتيجية للقوات المسلحة بتامين اعمال قتال قواتها فى اليمن وخاصة التامين الإدارى والطبى والفنى ، فقامت بفتح قاعدة إدارية متقدمة ، ومستشفيات وورش قاعدة باليمن ، إلا ان تنظيم إجازات القوات وشئونهم المالية تاخر عن الوقت المناسب ، كما تاخر غيار الوحدات العاملة باليمن مما اثر على كفاءة اعمال القوات وروحها المعنوية .

وأخذ فقد ادخلت موضوعات التدريب فى المناطق الجبلية فى مناهج تدريب المنشات التعليمية العسكرية فى مصر ، واعطى هذا مجالا اكبر للقيادة لغيار الوحدات العاملة فى اليمن كما رفع اداء القوات .. إلا ان الخبرة المنقولة عن اعمال القتال الفعلية التى دارت فى اليمن لم تشغل حيزا مناسبا فى هذه الموضوعات .

إدارة أعمال القتال بواسطة قيادة القوات فى اليمن :

اتخذت قيادة القوات المصرية فى اليمن اسلوبين رئيسيين لإدارة اعمال القتال اسلوب فتح المحاور فى تامينها فى المرحلة الاولى والمطلوب تجميع القوات مع الاستعداد لتوجيه ضربات قوية إلى التجميعات الضارة للثورة فى المرحلة الثانية .

كان الاسلوب الأول نتيجة لشدة سيولة الموقف السياسى للقبائل فى المرحلة الاولى ، وقد استدعى ذلك فتح القوات وانتشارها على مواجهات واسعة ، وسرعة فقدان القوة الدافعة للهجوم وعدم توفر احتياطيات كافية للدفاع ، أما الأسلوب الثانى فقد اتخذ بعد تدعيم الأوضاع الداخلية وزيادة ثبات التاييد للثورة ، وقد وفرت الظروف المناسبة لتوجيه ضربات قوية إلى القوى المضادة للثورة إلا انه ادى فى بعض الأحوال إلى تعرض تجميعات بعض القوات للحصار .

افتقدت إدارة اعمال القتال إلى وضوح اتجاهات حشد الجهود الرئيسية وتحقيق التوازن بين التشكيل التعبوى ، وقد اثرتها طبيعة الارض وصعوبة تحديد اوضاع القوى المضادة للثورة على ذلك .

إن محاولة تقويم اساليب إدارة اعمال القتال وهى تضع فى اعتبارها ظروف بدأ الصراع لابد أن تشير إلى أن الموقف كان يفطر قيادة القوات المصرية فى اليمن إلى الكثير من ذلك إلا انه يمكن تصدر انه كان يمكن تركيز اعمال قتال القوات المصرية لحماية الثورة من الأخطار الخارجية المسيطرة على محاور إمداد القوى المضادة للثورة وفصلها عن مراكز الإمداد على أن يترك اعمال حماية الثورة ضد قوى الرجعية فى الداخل إلى القوى الثورية الداخلية ورغم أن الفكرة قد تبدو جذابة إلا انها كانت تعنى حرمان القوات المصرية من قاعدة عامة نسبيا للانطلاق منها للقيام باعمال القتال ، وكما كانت تحتمل ان

تتعرض قيادة الثورة الجديدة للتدمير مما يدخل البلاد فى دوامة من الفوضى التى لايمكن التنبؤ بنتائجها ، واخيراً فإن ذلك كان يعنى ان يكون التعاون مع قوى الثورة الوليدة استراتيجيا فقط ، بينما ينقطع التعاون التعبوى والتكنيكى ، والاسلوب البديل الآخر كان ، ان تقوم القوات المصرية بتدعيم وتامين قواعد عمل القوات اليمنية فى حين تقوم قوى الثورة الجيش اليمنى بالعمل الرئيسى ، إلا ان حجم وتسليح القوات اليمنية لم يكن يسمح بذلك .

اهتمت قيادة القوات بتلمس اعمال القتال سواء كان التامين الهندسى او الفنى او الإدارى واستخدمت المعاونة الجديدة على نطاق واسع فى الوحدات الفرعية ، كما اهتمت بحراسة وتامين الأرتال الإدارية ، وقد اهتمت القيادة بتلقين القوات التى تحضر للعمل باليمن ، إلا ان هذا التلقين لم يكن كافيا ، كما ان اهتمامها بتدريب القوات والوحدات على الأساليب المستنبطة من اعمال القتال لم يكن بدرجة مناسبة .

المردودات العسكرية للدعم العسكرى المصرى لثورة السادس والعشرين من سبتمبر

لقد كان المردود السياسى لهذا الدعم كبيراً ، ويمكن القول إنه غير الوضع السياسى فى شبه الجزيرة العربية ، كما ادى هذا الدعم بالتالى إلى تغير فى الوضع والميزان الاستراتيجى فى المنطقة .

لاشك ان اول مردود عسكرى هو بناء جيش وطنى يعنى قوى يستطيع ان يحمى الثورة اليمنية ، والجمهورية العربية اليمنية من الأخطار الخارجية ، وإذا كان هذا المردود تحسب اولاً لليمن ، فإنه يحسب بنفس الدرجة لمصر التى كانت ولا تزال - يهمها ابعاد الوجود العسكرى الأجنبى عنها .

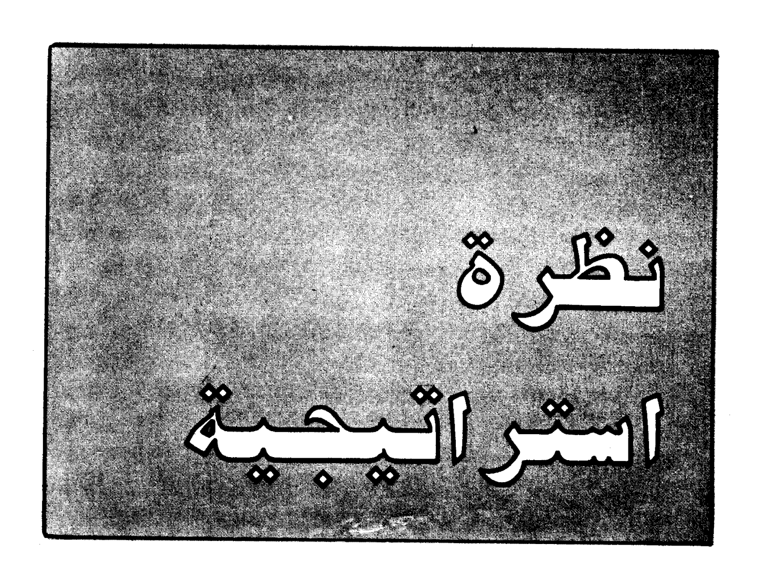
لقد كان لتثبيت اركان الثورة اليمنية مردوداً قوياً فى المحيط الذى كان يحيط بها ، ولاشك انه كان لذلك اثر فى تخلص المنطقة من القواعد العسكرية الأجنبية وخاصة فى عدن (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) ، وفى انسحاب الاستعمار البريطانى من منطقة الخليج وتصفية القواعد العسكرية الأمريكية فى المملكة العربية السعودية ، مما كان يعفى تاميناً لكل من اليمن ، ومصر (الجمهورية العربية المتحدة) من تهديدات خارجية متوقعة .

لقد كانت الآثار غير المباشرة لهذا الدعم سريعة فى مفعولها حينما وجود بعد الوحدات العسكرية المصرية ومنها بعض عناصر القوات البحرية عمقاً لها فى المملكة السعودية ، وفى السودان اثناء حرب الاستنزاف عامى ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، كما تمكنت مصر بالتعاون مع جمهورتى اليمن إغلاق مضيق باب المندب فى وجه المساحة الإسرائيلية ، وفرض الحظر البترولى على الدول المتعاونة مع إسرائيل عام ١٩٧٣ .

خلاصة

لم يكن الدعم المصرى للثورة اليمنية عملاً تقليدياً ، او سهلاً ، كما لا يمكن تطبيق مبادىء وأساليب الصراع المسلح التقليدى عليه ، وسيظل قرار دعم الثورة واساليب إدارة اعمال القتال فى هذه الفترة محلاً للنقد ، كما سيظل محتمل تصور بدائل مختلفة كان ممكن اتباعها ، ولا يستطيع احد ان يدعى ان القرار سواء على المستوى السياسى او الاستراتيجى كان مثالياً ، او انه لم يكن فى الإمكان احسن مما كان ، كما ان اساليب إدارة اعمال القتال فى اليمن ، وتامينها بما فى ذلك تعرف القادة والقيادات سواء فى أساليب تحضير وإدارة المعارك ، او فى اعمال التامين الخاصة بها . كما انه قد حدثت تجاوزات من بعض الأفراد ضد افراد من الشعب اليمنى الشقيق ، ولكن ما الغرابة فى ذلك وهو امر يحدث بين افراد الشعب الواحد ، إلا أن المؤكد والثابت ان الجهود كلها كانت تهدف إلى دعم وتامين ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ، ومعاونة الشعب اليمنى فى التطلع إلى حياة افضل .

واخيراً فإن الدماء المصرية التى اقترحت بالدماء اليمنية على قمم جبال اليمن وفى وديانها كانت مصدر الخصوبة والحياة لشجرة العلاقات العسكرية المصرية اليمنية وضربت جذورها عميقة فى أرض العلاقات الشعبية بين الدول العربية .


نظرة
استراتيجية

النظام العربى والنظام العالمى

محمد سيد أحمد

كثر الحديث عن «النظام العالمى » وايضا عن « النظام العربى » وقد يكون الجدير بتسليط المزيد من الأضواء عليه ، هو العلاقة بين المفهومين ، وبالذات فى إطار القول بان هناك «نظاما عالميا جديداً » وان هناك امتعاضا من التسليم بان « النظام العربى » ايضا لا يتصور له مستقبل ما لم يجر « تجديده » هو الآخر . فباى معنى ؟ وهل من جديد فى النظام العربى لايكون فى حقيقة الأمر تفريطا فيه ، وتخليا عنه ؟

وبادىء ذى بدء ، علينا ان ندرك ان إقامة « علاقة » ، او مجرد عقد مقارنة بين «النظامين » : « العالمى » (العام) و « العربى » (الخاص) ، امر تحيط به محاذير كثيرة ، ولو لمجرد ان «النظام العالمى الجديد » وهو الذى نحتكم إليه ، ونتخذه «قياسا» و «مرجعا» - مفهوم يكتنفه قدر غير قليل من الالتباس ، بصفته يشير إلى واقع دولى مازال فى طور التكوين ويتسم بالتالى بالسيولة الشديدة ومن هنا قد نسبت إليه مفهومات مختلفة تغيرت مرات متعددة فى فترة تاريخية وجيزة لا تتعدى بضع سنوات . فقد يتبلور له مفهوم ، ثم يتضح للأطراف المعنية ان المفهوم قاصر ، أو انه بحاجة إلى إعادة نظر . وليس ذلك بغريب . فلقد بدا لفترة ان « النظام العالمى الجديد » افرزته علاقة جديدة بين الدولتين الأعظم ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . وبدا فى ذاك الوقت انه كان «لبريسترويكا » جورباتشوف دور اساسى فى بلورة معالم وقسمات هذا «النظام العالمى الجديد » نظام كان عليه ان يحقق حسب تصور آخر زعيم سوفيتى التعاون والاعتماد المتبادل بين الدولتين العظميين بدلا من المواجهة بينهما ، وهكذا بدا ان الاتحاد السوفيتى كان المبادر فى تحديد ملامح « النظام الجديد » وآفاقه . ثم حدث الانهيار الذى نعرفه فى دول اوروبا الشرقية ، ثم فى الاتحاد السوفيتى ذاته . ثم جاءت ازمة الخليج واصبح الرئيس الأمريكى السابق بوش هو الذى استعان بهذا المصطلح ليبرر به تدخله فى هذه الأزمة ، وقد اسهمت هذه الأزمة بالفعل فى اظهار اننا لم نعد بصدد « نظام ثنائى القطبية » ، وإنما اصبحنا بصدد «نظام» آخر تعددت وتضاربت التشخيصات بشانه . فكان هناك القول باننا اصبحنا بصدد « نظام متعدد الأقطاب » وان ابرز هذه الاقطاب هى الولايات المتحدة واليابان واوروبا المتجهة إلى الإندماج . ولكن بدت ازمة الخليج وكانما حسبمت ان الولايات

المتحدة اصبحت هى الدولة الكفيلة وحدها بتقرير مجريات الأمور الأساسية ، وانها اصبحت بالتالى « القطب الأوحد » أو انها قد اصبحت القطب الأوحد «سياسيا» بينما مازالت هناك اقطاب متعددة من الوجهة « الاقتصادية » .

هكذا افترض ان هذا «النظام الدولى الجديد » قد نشا اثر انتهاء المواجهة العدائية بين المعسكرين العالميين ، تلك المواجهة التى هددت باشعال حرب نووية مهلكة .. وافترض انه من الممكن ان يقوم على نوعية جديدة من العلاقات الدولية ، تلتزم بالشرعية الدولية ، وبميثاق وبمقررات هيئة الامم المتحدة ، وانه قد اصبح للقانون وللاخلاق فيه دور بارز فى تقرير مجريات الأمور .. ولكن هناك ما برر القول بان هذا «النظام العالمى الجديد » قد اريد به تحاشى ان يترتب على الزلزال الذى اصاب اوروبا الشرقية ، فالاتحاد السوفيتى زلزال مماثل فى الغرب . بعبارة اخرى ، اريد به ان ينهار النظام الشيوعى «بهدوء» ، وبدون ردود افعال تنال من توازن العالم الأوسع المحيط ، وبالذات العالم الغربى المتقدم ، أى ان تجرى إزالة للنظام الشيوعى داخل « إطار نظامى ما » ، وبالاحتكام إلى قواعد معينة ، وان « النظام العالمى الجديد » بهذا المعنى إنما هو « نظام مرحلى » ، قصد به الانتقال من « القطبية الثنائية » إلى « القطبية الاحادية الجانب » ، قطبية « النظام الغربى وحده » قطبية الولايات المتحدة الأمريكية بالذات دون زلازل تهز الكوكب كله !.. ومن هنا صعوبة الحديث عن « نظام عالمى جديد » استقرت له معالم وتحددت له ملامح وقسمات نهائية .. بل إن الادق هو ان نقول ان هناك رغبة فى الانتساب إلى « نظام ما » ، ورغبة فى اكتشاف وبلورة «نظام ما » ، يمكن الاحتكام إليه فى ظرف انهارت فيه الضوابط السابقة وانهارت معها الروادع والنواهى التى كانت فى الماضى تحكم «نظام القطبية الثنائية » ، وان «الفراغ » الذى نجم عن انهيار هذه الأضاع السابقة إنما كشف عن الحاجة إلى البحث عن «نظام بديل » ولكن هذا « النظام البديل » مازال فى طور التكوّين ، ولم تتحدد معالم نهائية له بعد ..

ومع ذلك على ان أؤكد اننى لست من القائلين بانه لاتوجد هناك حاجة إلى « نظام عالمى جديد » فإن هذه الحاجة تنبع من دواع تحكمها ، فى التحليل الاخير ، إنجازات التكنولوجيا فى اواخر قرننا العشرين . وهى حاجة سوف يتعاظم شانها مستقبلا ، ونحن نقبل على الفية جديدة ، فلأول مرة برزت مشكلة لم تواجه الجنس البشرى من قبل هى إشكالية تعرضه لخطر الهلاك الكامل ، ووضع « نهاية للتاريخ » لا بالمعنى الذى قصده المفكر الأمريكى فوكوياما ، ولكن بهذا المعنى تحديدا !.. ليس بسبب اسلحة الدمار الشامل فحسب ، ولكن ايضا بسبب التلويث البيئى ، حتى فى ظروف السلم . لقد اتخذ الخلل البيئى صورا عدة ، منها ثقب الأوزون ، و «مفعول الدفيئة » الذى يعرض الغلاف الجوى لارتفاع درجة حرارته بصفة مستمرة ، ومنها تعرض نوعيات متعددة من الكائنات الحية للاندثار ، وهذه ثروة لا تعوض وكانت «قمة الأرض » التى عقدت بريو دى جانيرو فى شهر يونية من عام ١٩٩٢ عميقة الدلالة فى

هذا الصدد .. إن اسلحة الدمار الشامل كالتلويث الصناعى ، كلاهما من آثار تكنولوجيا العصر ، وقد اصبحت تتهدد البشرية فى صميم وجودها ، واضحت بالتالى تفرض عليها ضرورة لم تكن ابدا مطروحة من قبل هى ضرورة العمل من اجل تحاشى صور واسباب الصراع التى تفضى إلى الهلاك المتبادل الشامل .. معنى ذلك ان ثمة حاجة قد برزت لأول مرة فى تاريخ البشرية ، حاجة إلى فرض « قيود » على ممارسة الصراع ، بمعنى ان هناك اساليب صراع لم تعد مقبولة ، واصبح من الواجب حظرها كلية ، كالصراع بطريق الحرب النووية الشاملة مثلا ، او بنوعيات اخرى من الأسلحة الواجبة الحظر ، لا النووية فقط ، بل ايضا الكيماوية والبيولوجية والراديولوجية ، الخ .. ومن هنا نشات الحاجة إلى ضوابط يمكن الاحتكام إليها بهدف « ضبط » الصراعات ، والحيلولة دون تجاوزها حد الخطر الذى يتهدد استمرار الحياة فوق سطح الكوكب .

ولذلك ، ولأول مرة ، لم تعد تعنى الحرب مجرد انزال الهزيمة بالخصم ، وإنما اصبحت تنطوى الحرب على خطر الافناء المتبادل للفرقاء جميعا . ومن هنا الحاجة إلى ضوابط قانونية ، وربما أيضا اخلاقية .. ضوابط اصبحت تفرض ضرورتها على أن تكون مرجعا للجنس البشرى كله من اجل تجنب العنف الذى يتهدده بإنهاء مسيرة الحياة فوق سطح الكوكب نهائيا . لهذه الأسباب اقول ان هناك حاجة إلى «نظام عالمى جديد » ياخذ بعين الاعتبار هذه العوامل جميعا . ولكن يظل السؤال : ما هو الدافع إلى الالتزام بهذا « النظام »؟ وماهى الآليات التى تكفل بالتزام كافة الأطراف الدولية به ؟ فإن الحاجة شىء ، وما يجرى انجازه تلبية لمصالح الأطراف الأقوى شيئا .

والجدير بالملاحظة فى هذا الصدد انه قد يكون هناك دافع يلزم الأطراف عندما تكون القضية المطروحة هى خطر نشوب حرب عالمية ، او حتى حرب اقليمية وارد اللجوء فيها إلى اسلحة الدمار الشامل .. ولكن تاثير التلوث البيئى على سبيل المثال ، مفعوله بطىء . وفى اغلب الأحوال ، تطغى المصالح المباشرة على المصلحة البعيدة فى تجنيب الجنس البشرى خطر الهلاك الإيكولوجى . وبالتالى ، فليس هناك ما يلزم رجال السياسة بان يلتزموا فعلا بمتطلبات هذه الإشكالية الجديدة التى اضحت تواجه البشرية . ومن هنا ، فإن الحاجة الموضوعية إلى « نظام عالمى جديد » لا تعنى بالضرورة ان هذا « النظام » سوف تحترم متطلباته بالفعل ، بل ان هناك خطراً ان تتذرع بعض الأطراف بان إقامة « نظام عالمى جديد » ضرورة ، كى يستعينوا به لاستخدامه تكاه لأغراض اخرى لاتمت إلى « النظام العالمى الجديد » ، ولا إلى القانون ، لا إلى الأخلاق بصلة ، وبهذا المعنى يصبح « النظام العالمى الجديد » تكاة لتنفيذ سياسات سيطرة وهيمنة تقليدية ، بدلا من أن يكون تدشينا بالفعل لسياسة جديدة تحكمها ضوابط مختلفة نوعيا .

وهكذا ، فإن الإلتباسات عديدة بشان « النظام العالمى » الراهن . ومن هنا صعوبة الحديث عن تاثير هذا « النظام » على مناطق محددة من العالم ، وتاثر المواقع الإقليمية

المختلفة به ، بما فى ذلك « النظام العربى » فإن هذا كله موضع مد وجزر ، وموضع تغير مستمر .

شواهد عن تفسخ «النظام العربى»

الشواهد كثيرة على تدهور النظام العربى ، وعلى تعرضه للتفسخ واكتفى فى هذا الصدد بالشواهد البارزة التالية :

١ - لا بد لأى « نظام إقليمى » من اساس ايديولوجى . والأساس الأيديولوجى « للنظام العربى » هو ايديولوجية « القومية العربية » ، اى انتساب العرب جميعا إلى « امة واحدة » ومعنى ذلك ان « النظام العربى » رهن ، فى التحليل الأخير ، ببناء « الوحدة القومية » اى بتحقيق « الدولة العربية الواحدة » التى تجسد هذه « الأمة الواحدة » ومن الممكن القول بان « الدولة / الأمة العربية » ARAB NATION-STATE هدف منشود تحقيقه فى مستقبل قريب او بعيد ، وان عدم بلوغ هذا الهدف بعد ليس فى حد ذاته دليلا على ان « القومية العربية » قد اخفقت فى تحقيق غايتها ، بل قد يفسر القصور على ان العالم العربى مازال بصدد مراحل تمهيدية ، انتقالية ، على طريق بناء الدولة الواحدة ، او الكيان الواحد . ومع ذلك وفى ضوء قيام «نظام عالمى جديد» وبلوغ بلدان المجموعة الاوروبية خطوات متقدمة على طريق وحدتها الاندماجية ، فإن هناك الماخذ بان « الأمة العربية » مازالت منقسمة إلى دول متعددة ، بل وتزداد انقساماتها عمقا ، بينما الامم الأوروبية بسبيلها إلى تجاوز انقسامها ، وبسبيل بناء كيان أوروبي اندماجي واحد .. إن دول اوروبا تحقق انجازات مبهرة على طريق الوحدة ، دون ما حاجة إلى «قومية واحدة» ، بل بمقتضى آلية للوحدة تنطلق من ان الدول الأطراف ذات قوميات متعددة ومختلفة ، بل من كونها دولا كانت عبر تاريخها كله من اكثر دول العالم تاصيلا فى تميزها القومى ، وفى غيرتها على قوميتها ، وفى خوض حروب مهلكة ذودا عنها ! وهذه مفارقة خطيرة ، تحمل معنى ان العرب لايقتربون من هدفهم المنشود ، بل هم بطريقهم إلى الابتعاد عنه ، وهم يزدادون تخلفا عن مرماهم المعلن ، ولو من منظور مقارنة اتجاه حركتهم مع اتجاه حركة غيرهم !

٢ - ثم أن هناك حجة نظرية اخرى مثارة فى العالم الغربى بالذات ، هى أن « القومية العربية » مفهوم ايديولوجى من الوارد ان يصيبه ما اصاب مفهوم «الشيوعية» ، بوصفه هو الآخر مفهوما شموليا ! ولا يجادل أصحاب هذه الحجة فى ان الأيديولوجيتين مختلفتان ، ذلك ان لأيديولوجية « القومية العربية » مضمونا «قوميا» ، ولأيديولوجية « الشيوعية » مضمونا «امميا» ، ولكن يجمعهما - حسب قول هؤلاء - فوق عدم ملاءمتهما « للنظام العالمى الجديد » ، اوجه شبه اخرى فيما يتعلق بالجوانب التطبيقية ، وبالذات بهياكل الدولة والجوانب التنظيمية انهم ينطلقون من

ان هيكل « الانظمة الاشتراكية » فى العالم العربى قد انشىء على شاكلة هيكل الأنظمة التى اقيمت فى الدول الشيوعية . فإنها كلها انظمة تقوم على الحزب الواحد ، وعلى رفض التعددية ، وعلى رفض مبدا تداول السلطة ، وعلى تغليب اعتبارات « الحرية الاجتماعية » ، « الطبقية » على اعتبارات « الحرية السياسية » وعلى عدم الالتزام بالضوابط المقررة للديموقراطية ، وحقوق الإنسان ، ولفكرة « المجتمع المدنى » وفكرة « المواطنة » وبهذا المعنى ، ساد الاعتقاد ان الزلزال الذى أصاب دول أوروبا الشرقية كان لابد ان يعقبه زلزال مماثل فى البلدان العربية . وقد اقدمت بعض الأنظمة العربية ، درءا للخطر قبل حدوثه ، على القبول بدرجة محسوبة من التعددية والديموقراطية . واضحت تعترف بأن القضية «حقوق الإنسان» وجاهة ، ولو من حيث المبدا . ولكن الأحداث قد اخذت مجرى آخر . وتجسد الزلزال فى صورة ازمة حادة هى ازمة الخليج بدلا من انفراجة ديموقراطية عارمة . ورغم انتساب الأطراف العربية جميعا إلى « القومية العربية » بلغت النزاعات العربية / العربية ذرى لم يسبق لها مثيل !

٣ ـ لامفر من تقرير ان النزاع العربى الإسرائيلى قد احتل مقدمة المسرح فى مشرقنا العربى طوال السنوات التى فصلتنا عن الحرب العالمية الثانية ، ذلك أن موضوع هذا النزاع هو اغتصاب لأرض عربية ، ومصادرة هذه الأرض « حلا » لمشكلة لاتمت إلى العرب بصلة ، هى مشكلة تعرض اليهود فى أوروبا لأوجه اضطهاد شتى بلغت الذروة مع انتصار النازية فى المانيا وغزو هتلر لأوروبا خلال الحرب العالمية الثانية ، وإن كانت للمشكلة جذور امتدت إلى مختلف المجتمعات الأوروبية ، وبالذات الأوروبية الشرقية ، منذ بداية العصور الحديثة ، ولا غرابة فى ان يتمسك العرب بانه ليس من الانصاف قط حل قضية تتعلق باوروبا على حسابهم .

بيد ان هناك شواهد على ان القضية الفلسطينية وهى لب النزاع العربى الإسرائيلى قد تصبح من عناصر تمزيق الكيان العربى بعد ان اعتبرت طويلا عنصرا موحدا للأمة العربية ، باعتبارها ابرز تعبير عن ذود العرب عن ارضهم فى وجه الاغتصاب الصهيونى .

ربما كانت هناك عوامل توحيد اخرى للأمة العربية سابقة على القضية الفلسطينية .. هناك من يقولون مثلا بان أصل العقيدة « القومية العربية » تعود إلى فكرة بناء كيان عربى علمانى بدلا من كيان عربى ينتسب فى المقام الأول إلى دين بعينه بعد سقوط الخلافة العثمانية ، وبعد قيام نظام اتاتورك العلمانى فى تركيا ، وفى ظرف خشيت فيه بعض الطوائف والأقليات غير المسلمة ـ فى الشام بالذات ـ من تعرضها لأوجه اضطهاد مستجدة شبيهة بتلك التى عانت منها لدرجة أو أخرى من الحدة ، فى ظل العهد العثمانى . وكان هناك الاسترشاد بما جرى فى إيطاليا ، ثم فى المانيا ، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، أى عملية إقامة الوحدة القومية الألمانية على يد بسمارك ، والوحدة القومية الايطالية على يد جاريبالدى . ولم تكن صدفة أن العديد

من كبار المفكرين العرب الذين ابتدعوا وطوروا فكرة «القومية العربية» ، بالذات فى الشام فى بداية هذا القرن ، وممن اسسوا بعد ذلك الاحزاب القومية وحزب البعث العربى بالذات ، لم يكونوا من المسلمين .

ولكن منذ تاسيس دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ ، لا شك فى ان القضية الفلسطينية احتلت مكان الصدارة واصبحت القضية المحورية . ومع ذلك ، ومنذ مدة ليست بقصيرة ، أثارت القضية الفلسطينية فى الوقت ذاته اوجه تباين على اتساع الساحة العربية لم يكن هناك ابدا اعتراف صريح بها . فلقد كانت هناك « دول المواجهة » التى تحملت اعباء اغتصاب الأرض العربية فى صورة حروب متتالية مع إسرائيل ، وشكلت القضية الفلسطينية بالنسبة لها عبئا لايحتمل الانكار ، بينما استخدمت انظمة اخرى تاييدها للقضية الفلسطينية كعنصر أرادت به تعزيز مشروعيتها على الصعيدين القومى والمحلى ، حتى بدا وان هناك علاقة عكسية بين القول والفعل ، وبقدر تقاعس هذا النظام او ذاك عن الفعل ، كان تماديه فى علامات التاييد وبلوغها حد المزايدة ، ذلك ان المزايدة تدعم مشروعية الانظمة البعيدة عن ساحات المواجهة دون ان تحملها تكلفة ، على غير حال الدول الاكثر قربا من إسرائيل ، المتاخمة لها على نحو او آخر ، والمتحملة حتما آثار المزايدات غير المحسوبة وغير المسئولة الصادرة من اطراف اخرى ، ولو لمجرد ان اجواء المزايدة تقف عقبة فى وجه التقدم بحلول واقعية .. وبذلك فإن القضية الفلسطينية التى كانت تنسب لها صفة انها عنصر توحيد للامة العربية ، كانت تنطوى فى الوقت ذاته على بذرة التفرقة بين الدول العربية حسب موقعها الجغرافى ، قربا او بعدا من إسرائيل ، وحسب مردودات القضية الفلسطينية على كل دولة منها على حدة : إلى أى مدى حملها اعباء ، او حقق لها منافع !!

وقد تعددت منذ فترة غير قصيرة صور انسلاخ اطراف عربية عن النهوض بدور حقيقى فى الذود عن القضية الفلسطينية .. فلقد ترددت انظمة عربية عديدة فى ان تلتحق بالحرب العربية الإسرائيلية سنة ١٩٦٧ . وقد التحق الأردن بالحرب فى النهاية ونجم عن ذلك ان الهزيمة قد شملته هو الآخر ، بينما تحاشى العراق المشاركة الفعلية فى هذه الحرب ، مما جنبه آثارها السلبية . وعندما نشبت حرب لبنان سنة ١٩٨٢ ، إلتزم الجميع موقف المراقب من بعيد ، فقط سوريا وجدت نفسها متورطة لوجود قواتها اصلا داخل لبنان . وفى النهاية تركت الأطراف العربية لبنان يبتلع دون اى تحرك عربى ، ثم جاءت ازمة الخليج وفقدت القضية الفلسطينية « مركزيتها » على نحو لم يكن بوسع احد وقتذاك إنكاره .

٤ - ولكن تتداعى مما سبق إشكالية اخرى جديرة بالطرح : لقد كان باستمرار للتناقضات العربية/ العربية دور فى تعكير الجو العربى ، ولكن مهما بلغ التوتر فى العلاقات بين الأطراف العربية ، ظل التناقض مع إسرائيل فوق كل تناقض آخر . ظل الكفيل يحجب كل تناقض آخر . وربما كان ابرز شاهد على ذلك موقف الأنظمة العربية من النظام الساداتى ، بالذات بعد رحلته للقدس وإبرامه اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة

الصلح مع إسرائيل لقد اظهرت المقاطعة العربية للنظام المصرى فى ظل حكم السادات ان التناقض مع إسرئيل مازال فى نظر الأطراف العربية التناقض الذى ينبغى أن يهيمن على كل تناقض آخر . ولكن حملت معطيات الموقف وقتذاك معنى آخر ايضا . ذلك ان الموقف قد اظهر ان دولة عربية كبرى مثل مصر كفيلة بان تسير قدما فى طريق تسوية منفردة مع إسرائيل ، حتى إذا ما ترتب على ذلك إخراجها من « النظام العربى » .. وكان يحمل ذلك فى طياته معنى أن التناقضات العربية/ العربية كفيلة باكتساب اولوية على اى تناقض آخر ..

غير ان هيمنة التناقضات العربية / العربية على كل تناقض آخر ، بما فيها التناقضات العربية/ الإسرائيلية ، لم تكتمل معالمها إلا باندلاع ازمة الخليج . ويجدر بنا ان نتساءل : لماذا ؟ .. قد يكون للدور الذى نهضت به إسرائيل خلال حرب الخليج قدر او آخر من الاثر فى ذلك ، فلقد نجحت إسرائيل فى إشعار بعض الأطراف العربية بانها قد لعبت دورا حيويا فى انقاذها ! لقد لجأت إسرائيل إلى استراتيجية الامتناع عن الرد على العراق . وبامتناعها عن الرد على العراق عسكريا ، اشعرت معسكر الأطراف العربية الذى وقف إلى جانب امريكا أنها لم تحرجه ، ولم تضعه فى مازق ان يجد نفسه فى خندق واحد مع « العدو الصهيونى » فى حرب مع طرف عربى !

وبذلك اشعرت إسرائيل هذه الدول بانها مدينة للدولة العبرية بتجنيبها هذا الحرج الذى كان من الممكن ان ينال من مصداقيتها ومن شرعيتها فى الصميم .

لقد بدا بادىء الأمر ، قرار الحكومة الإسرائيلية بعدم الرد على صواريخ صدام حسين ، وعلى ترك مهمة الدفاع عن ارض إسرائيل لطرف خارجى هو الولايات المتحدة ، قرارا غريبا .. قرارا يتعارض مع مالوف مواقف إسرائيل التى لاتترك لأى طرف غيرها ـ حتى أقرب حلفائها ـ مهمة الدفاع عن كيانها ! وبدا انه كان بيد إسرئيل ان تتدخل للرد على العراق بشكل سافر ، وان تنهض بدور بارز فى عملية هزيمة العراق ، ولكنها امتنعت !

بدا ذلك وقتئذ امرا محيرا .. والحقيقة انه كان لإسرائيل دور هام فى تزويد القوات الأمريكية بمعلومات سرية كثيرة ، وهذه حلقة من ابرز حلقات اسرار الحرب التى لم تكشف كل عناصرها بعد . وهناك فى احاديث منسوبة إلى شوارتسكوف ما يؤيد أن إسرائيل قد قامت بدور بارز فى مساعدة القوات الأمريكية « لوجستيكيا » ضد العراق . وفى نفس الوقت ، استطاعت إسرائيل ان تقنع اطرافا خليجية بان امتناعها عن التدخل السافر ضد العراق قد رفع عن هذه الأطراف حرج وقوف إسرائيل علنا إلى جانبها ! وقد افسح ذلك المجال كى تتقدم واشنطن ، بمجرد انتهاء الحرب ، «لتقنع» هذه الأطراف بأنه يتعين عليها ان ترد الجميل ! وهكذا تشكل حلف ضمنى غير معلن ضم اطرافا عربية ومعها إسرائيل ، فى مواجهة اطراف عربية اخرى .

وما من شك فى أن هذا الموقف الإسرائيلى قد اسهم بدور لاينبغى التهوين من شانه فى تحويل عداء بعض الأنظمة الخليجية العربية لاسرائيل من العداء « المطلق » إلى

عداء « نسبى » ذلك مع تعاظم شان عداء هذه الأنظمة الخليجية لأنظمة عربية اخرى ، وتجاوز هذا العداء الحد المالوف ، واكتساب التناقضات العربية / العربية اولوية على كل تناقض آخر . وهكذا خفتت صورة الصهيونية بوصفها العقيدة التى تجرى محاربتها بلا مهادنة ، وإلى نهاية المطاف ، فى نفس الوقت الذى بلغت فيه هجرة اليهود السوفييت ـ وغير السوفييت ـ إلى إسرائيل حدا لم يسبق له مثيل !

وفى نفس الوقت الذى تضاءلت فيه صورة الشيوعية بوصفها الخطر الذى يفوق كل خطر آخر .. وهكذا برزت حاجة لدى انظمة عربية عديدة إلى « اختراع عدو » يحل محل الصهيونية والشيوعية بوصفهما عدوين بررا على الدوام حرص الأنظمة العربية على التعلق بقدر من التماسك فيما بينها .. وقد اكتشف هذا «العدو » فى القوى التى برزت فى الساحات العربية خلال ازمة الخليج ، وناصرت على نحو او آخر حكام العراق .. فإن هذه القوى قد جسدت فى نظر المنادين بـ « النظام العالمى الجديد » وعلى راسهم قادة امريكا ، الخروج على كل «نظام »، « اللانظام » و«العداء للنظام » ، لا داخل الأمة العربية وحدها ، بل على صعيد العالم كله ، الأمر الذى برر اتخاذها اكباش فداء لتبرير إطلاق حملات تعبوية محلية وعالمية ضدها !.. والمواجهة الناجحة مع النظام العراقى شجعت ان تكون هناك مواجهات مماثلة مع اطراف اخرى . واصبح النظام الليبى على راس القائمة .

٥ ـ ثمة شواهد عديدة إذن على ان التناقضات العربية/ العربية قد اصبحت لها الأولوية على كافة اشكال التناقض الأخرى فى المنطقة ، وان الوضع العربى قد اخذ يتردى على نحو لم يسبق له مثيل فى التاريخ العربى المعاصر ، ولكن لا مناص من التسليم ايضا بان للتناقضات العربية/ العربية جذورا ضاربة فى التاريخ العربى الحديث على امتداده .

بمعنى انه كان هناك على الدوام « نزاع » داخل الوطن العربى ، ولو بصورة ضمنية او كامنة ، « نزاع » جاز إرجاعه ، إذا ما اردنا الغوص فى اعماق الموضوع ، إلى الخصائص الجغرافية/ الجيولوجية للأرض العربية ، وتصور تمييز بين نوعين منها : نوع يمكن وصفه «بالأرض الخضراء » اى بالأرض الزراعية ، وآخر يمكن وصفه «بالأرض الصفراء » ، اى بالأرض الصحراوية ، فلقد بدا عبر قرون ان الاستيطان الزراعى قد حل ، فى جل الأحوال ، محل نمط الحياة البدوية كابرز مصادر رزق الإنسان العربى ، ولذلك كان للبقاع الخضراء امتياز على المساحات الصفراء ، علما بان هذه الأخيرة شملت اغلب الأرض العربية .. ولكن اكتشف مع بدايات هذا القرن ان القول بان ما يمكن ان نرمز له بـ « الأخضر » هو مصدر حياة وتمدين وإزدهار ، وان « الأصفر » محكوم عليه بان يظل على هامش الحياة ، وغير صحيح فإن اغلب النفط العربى تبطنه ارض صحراوية « صفراء » ، والنفط مصدر ثروة هائلة فى عالم يقيم حضارته على الطاقة ، عالم سوف يظل النفط فيه ، ولمدة طويلة ، اكثر صور الطاقة تيسرا . ومن هنا فإن العالم العربى المعاصر تحكمه معادلة دقيقة . فإن بؤرته وارد ان

تنتقل من « الاخضر » إلى «الاصفر » ، بينما يظل « الأخضر » بالضرورة اكثر مواقعه اكتظاظا بالسكان وتمدينا .

لقد دخل العالم العربى الذى وصفناه بـ « الاخضر » العصر الحديث اولا . فالدول العربية الأولى التى نالت استقلالها هى تلك التى امتلكت قدرا او آخر من الأرض الخضراء فإن مصر ، على سبيل المثال ، تملك شريطا ضيقا من الأرض الخضراء - هو وادى النيل - فى محيط واسع من الأرض الصفراء ولكن لوادى النيل تراثا طويلا ، منذ فجر التاريخ ، كدولة ذات حضارة . وكان لمصر دور رائد فى حركة الاستقلال ، وفى النهضة العربية المعاصرة عموما .

ثم كانت هناك المواجهة بين العرب وإسرائيل . وغدت تشكل هذه المواجهة العنصر « المحورى» فى تقرير مقدرات المنطقة ، ولأن أرض فلسطين محاطة بأرض « خضراء » سواء من جانب الشام او من قبل المناطق العمرانية بوادى النيل ، فلقد اصبحت القضية العربية الإسرائيلية تحتل موقع الصدارة على صعيد العالم العربى كله . وتكررت الحروب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨ وعام ١٩٥٦ ، ثم وقعت الهزيمة العربية الكبرى عام ١٩٦٧ ، وقد استنزفت هذه الحروب اطراف المواجهة العربية ، والمتوطنة كلها فى الأرض الخضراء . ولكن مع حرب ١٩٧٣ ، وهى الحرب التى اهتزت فيها صورة إسرائيل كقوة كفيلة بردع العرب فى كل مواجهة عسكرية ، وهى ايضا الحرب التى اوجدت ظروفا سنحت للعرب برفع اسعار النفط ، انتقلت بؤرة العالم العربى فعلا من الأرض « الخضراء » إلى الأرض « الصفراء » بمعنى أن العالم العربى المنتسب إلى « الأخضر » قد استنزف وانتكس مع الهزيمة التى تعرض لها على يد إسرائيل عام ١٩٦٧ ، وبينما كان العالم العربى المنتسب إلى « الأصفر » هو المستفيد الاكبر ، مما اسفرت عنه حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ . فلقد أوجدت الحرب ظروفا سمحت بتسويق النفط باسعار محكومة فى الأساس ، لا بالنهب الغربى كما كان الأمر من قبل ، وإنما بقواعد التجارة الدولية ، وبمبدأ العرض والطلب . وبذلك انتقلت بؤرة العالم العربى من الأرض الخضراء إلى الأرض الصفراء . وراجت وقتذاك نظرية أن حقبة « الثروة العربية » قد حلت محل حقبة « الثورة العربية » .

وهكذا اصبح « الاصفر » لايرمز إلى « خلاء » الصحراء ولا إلى «قلة» الموارد ولا إلى «فقر» و «ندرة» السكان ، ولا إلى «هوامش» العالم العربى ، وإنما إلى «النفط» بصفته احد مقومات الحضارة الصناعية العصرية ، وإلى «الثروة» التى اضحت تتحقق بفضله . واخذ « الاصفر » يحتل موقع « المركز » و « القلب » .. ذلك بينما استمر « الاخضر » يعانى من تعثرات فى المواجهة مع إسرائيل . وربما تجددت « الثورة » فى صورة « الثورة الفلسطينية » ، ولكن لم يعد « الأخضر » يحظى بمكانته السابقة ، حتى من قبل المتمسكين بانه كان موطن « الثورة العربية » ، ومنبعها . لقد اصبحوا ينطلقون من فرضية أن «الثروة» لا « الثورة » ، اصبحت مصدر « القوة » العربية .. اصبحت هى العنصر الفاعل ، والفاصل ، فى تقرير عناصر المعادلة العربية .

ولكن ظلت هذه المعادلة مهزوزة ، لأكثر من سبب فإن الدول العربية جميعا تنسب نفسها إلى امة واحدة ، إلى هوية اساسية واحدة ، والأنظمة العربية جميعا تستمد شرعيتها ـ إلى حد او آخر ـ من انتمائها إلى هذه الأمة الواحدة . ومع ذلك فإن اوجه التباين داخلها تزداد حدة لا العكس . ومن ابرز مظاهر هذا التباين هذا الذى وصفناه بالتمايز بين « الأخضر » و « الأصفر » إنه تمايز يبرز ، فى تعبير موجز ، التباين ما بين دول عربية محدودة السكان ذات عوائد مرتفعة بفضل النفط ، واخرى مكتظة بالسكان وذات مشاكل اقتصادية مزمنة مستعصية الحل . ومما يزيد المعادلة تعقيدا ان لأطراف كثيرة تنتمى إلى « الأخضر » جيوشا متمرسة ، ليس فقط لأنه كان عليها ان تتصدى لإسرائيل ، او انه كان منها من خاض حروبا مع اطراف اخرى ـ غير إسرائيل ـ تحيط بالمنطقة ، ولكن ايضا لأن « الثورات » العربية كثيرا ما تم انجازها بواسطة استيلاء القوات المسلحة على السلطة ، او بسبب ان الأحزاب « القومية » التى اطلقت عملية « الثورة » (البعث .. على سبيل المثال) كانت لديها خلايا وفروع فى الجيش نهضت بدور رئيسى فى الاستيلاء على السلطة .. وهكذا بدت القوات المسلحة ، فى نظر الأنظمة العربية التى ناهضت الموجة الثورية ، وكأنما تعرضها لخطر احتمالى إذا ما اقبلت هى على التعظيم من شان جيوشها فوق حد معين ومن هنا نشات معادلة عويصة هى ان الأنظمة النفطية الثرية ـ أيا كانت جهودها لاقتناء اسلحة متطورة ـ لم تجد نفسها فى وضع يمكنها من مجاراة الأنظمة العربية المنتسبة إلى « الثورة » فى بناء جيوش نظامية كبيرة .

ومع ذلك ، كانت هذه المعادلة ـ على دقتها ـ ممكنة فى ظل النظام العالمى الثنائى القطبية ، فى عصر المواجهة الدولية الحادة بين الشرق والغرب . ذلك ان النظام العالمى الثنائى القطبية كانت له امتداداته وإسقاطاته فى شتى مواقع العالم الحساسة ، ومنها العالم العربى بطبيعة الحال . فلأن النفط العربى حيوى بالنسبة للاقتصاد الغربى ، حرصت العواصم الغربية على حماية الأنظمة النفطية العربية فى الخليج وتامينها ضد كل تهديد ، بغض النظر عما قد تملكه هذه الأنظمة من استعدادات عسكرية تحمى بها امنها، ذلك بينما كانت أنظمة التى تنتسب الـ الثورة العربية قد وجدت فى المعسكر الاشتراكى سندا استطاعت الاعتماد عليه فى مواجهتها مع « الامبريالية الغربية » ومن هنا كان هناك نوع من التوازن . وكان من الممكن استمرار «تعايش » التباينات العربية ـ بالذات بين « الأخضر » و «الأصفر » ـ على نحو او آخر ، حتى جاء عصر ذوبان ثلوج الحرب الباردة ، ونشا وضع دولى جديد لم يعد فيه للمواجهة بين الشرق والغرب وجود محسوس . وانتهى الاستقطاب الخارجى الذى شكل ركيزة الاستقطاب داخل الساحات العربية ذاتها . فالتبست الأمور . واصبح السؤال مطروحا : ما مصير التمايز بين نوعيتين من الدول العربية ؟ وكيف يتحقق لها جميعا نظام امنى بديل ، فى ظل معطيات دولية مختلفة نوعيا ؟

لقد بدا لصدام حسين ان اجتياحه للكويت احد « الخيارات » الممكنة لقد اعتقد ان

الغرب ، في ظل « النظام العالمى الجديد » القائل بوجوب « حل » كافة النزاعات بالطرق السلمية – لن يتدخل لمنع استيلاء دولة منسوبة إلى القطاع « الأخضر » من العالم العربى على دولة منسوبة إلى القطاع « الاصفر » ، وأن من يملك الجيوش اللازمة يستطيع في « الجنوب » ان يتحدى هذا « النظام الجديد » الذى صاغة « الشمال » تكريسا للمصالحة بين الشرق والغرب ، ودون إلتفات إلى وجهات نظر اطراف «الجنوب » ، لا إلى الكيفية التى تدرك بها مصالحها ، اعتقد صدام حسين إنه بوسعه فعل فعلته دون رادع ، ولكن اثبت التدخل الغربى الكثيف ، استنادا إلى قرارات من مجلس الأمن صدرت بالاجماع أو بشبه الاجماع ، ان الامر لم يكن كما تصور . لم يتصور ان العالم الاشتراكى لن يقف يساند إقدام دولة على التهام دولة اخرى هى عضو بالأمم المتحدة لمجرد ان الاولى دولة « صديقة » ، او تنسب نفسها إلى قضية « الثورة » ، بل ان الاتحاد السوفيتى كان قد انضم إلى العالم الغربى في القول بأن هناك « نظاما عالميا جديدا » يتعين احترام مبادئه . وقد ترتب على ذلك ان نهج صدام حسين في إقامة « نظام » عربى بديل قد باء بالفشل التام .

٦ – الواقع ان احداث الخليج قد نقلت الازمة بين « الاخضر » و « الاصفر » إلى الذروة . واضحت تطرح ضرورة ان يكتشف لها حل عصرى يتجاوز الازمة جذريا ، وإلا فسوف يتعرض العالم العربى ، وفى القريب العاجل ، لانشقاقات وتصدعات يصعب رأبها .. ومما يؤكد ان الازمة قد بلغت ذروتها ان احداث الخليج قد عكست حقائق لاتقتصر على علاقة العراق بالكويت ، بل تمس علاقة الدول المنتمية إلى « الاصفر » عموما مع تلك المنتمية إلى « الاخضر » عموما على اتساع المشرق العربى كله .

قد يقال ان مصر وسوريا قد وقفتا إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجى ضد صدام حسين في اجتياحه للكويت ، وأن ميثاقا – هو « ميثاق دمشق » قد انبثق من اتفاق دول الخليج الست « الصفراء » مع مصر وسوريا التابعتين للقطاع « الأخضر » من الوطن العربى . غير ان الميثاق ذاته قد تعثر حتى الآن وضعه موضع التطبيق . وقد اعلنت القاهرة سحب القوات المصرية من منطقة الخليج . واذيع انها قد اعادت بعضها إلى الخليج بعد ذلك بيد ان هذه التعثرات لم تكن صدفة ، بل عبرت عن مشاكل معلقة ، كامنة في علاقة « الاصفر » مع « الأخضر » .

لقد قامت ترتيبات الأمن التى وضعت في منطقة الخليج – جوهريا – على ان تحل قوات مصرية وسورية محل القوات الأجنبية عموما ، والقوات الأمريكية بالذات .. واصبحت بذلك ترتيبات امن تكفل الأمن العسكرى للدول الخليجية الست مقابل تحقيق قدر لايستهان به من الأمن الاقتصادى لمصر وسوريا ! .. ولم تخف المصادر الغربية ان بعض الدول الخليجية ، وفى مقدمتها الكويت والبحرين ، لم تكن تريد مرابطة قوات عربية بصفة دائمة في اراضيها على الإطلاق ، وتمسكت بأن القوات الأمريكية هى موضع ثقتها والاكثر قدرة على توفير امنها ! هذا بينما اتخذت دول

خليجية اخرى ، ومنها السعودية ، موقفا اقل حسما .. وقد قامت « ترتيبات الامن » على أن يكون لأطراف عربية بالذات - هى تلك التى وصفت « بالمنتصرة » فى حرب الخليج - الدور الظاهر والمعلن فى إقامة النظام الامنى .. وكان اول مؤشر عن اهتزاز هذا النظام قرار الولايات المتحدة ببقاء قوات امريكية بصفة دائمة فى منطقة الخليج ، وإقامتها قواعد تشغلها « هيئة اركان حرب » ومعها قوات محدودة العدد فى البحرين وفى مواقع خليجية اخرى .. فلقد حمل هذا القرار الدليل على ان « ترتيبات الامن » المطروحة امريكية الصنع والتدبير ، وأن قرار مرابطة قوات مصرية وسورية كثيفة كان قرارا مرحليا فقط لتيسير عودة الغالبية الساحقة من القوات الأمريكية . وكانت هذه رغبة امريكية قبل ان تكون رغبة عربية - وفى إطار المخطط الأمريكى ، وليس تعبيرا على اى وجه عن إحلال « نظام امنى عربى » محل « النظام الامنى الأمريكى » .

وحتى لو سلمنا بان هذه التعثرات فى العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجى من جانب ، ومصر وسوريا من الجانب الآخر ، قابلة للعلاج ، وان « الأزمة » المتمثلة فى إعلان سحب القوات المصرية هى مجرد ازمة عارضة قابلة للتسوية ، فإن الامر يتطلب عدم الوقوف عند العوارض فقط ، وعدم إجراء مصالحات دون المصارحات اللازمة ، بل النفاذ إلى اعماق هذه المشاكل ، حتى لاتتعرض المصالحات لانتكاسات ، ولتعثرات متجددة . والأمر الجدير بتركيز الأضواء عليه هو تقصى الأسباب العميقة وراء إحساس القاهرة بان سحب قواتها كان ضروريا وقتذاك . فمن الواضح ان دولا خليجية بعينها لم ترحب بإحلال قوات مصرية محل القوات الامريكية ومن الواضح أن هذه الدول لا تقلقها إقامة امنها على قوات غربية ، ولكن يقلقها وجوب اعتمادها على قوات عربية فى هذا الصدد . وبهذا المعنى ، فإن « إعلان دمشق » القائم على تامين منطقة الخليج بقوات عربية كان ينطوى منذ البداية على تناقض وقف عقبة فى وجه إحلال اىَ قدر من الاستقرار ، ذلك ان انظمة خليجية عديدة مأزالت تنطلق من ان التهديد الأعظم لأمنها هو الانظمة العربية المنبثقة فى الأصل من استيلاء القوات المسلحة على الحكم ! وقد تعترى هذه الأنظمة تغيرات جسيمة ، ولكنها تظل فى نظر الدول الخليجية مصدر تهديد لأمنها ، منها ، مهما تبدلت الاحوال . ولذلك بقيت انظمة الخليج بقوات مسلحة لاترتقى إلى مستوى متطلبات حماية امنها . ولذلك بنت الآمال الكبيرة على إحلال تكنولوجيا عسكرية متقدمة - كسلاح الطيران المتقدم مثلا - محل الاعتماد على قوات مسلحة مدربة ! لقد ارادت ان تعتمد على التكنولوجيا لا البشر ! لان البشر ينطوى على اخطار ! ولذلك كان اعتمادها فى النهاية على بشر من الخارج ! على حماية عسكرية غير عربية ، وغربية بالذات ، وامريكية فى المقام الأول .. ولذلك مازالت تتعثر ترتيبات الأمن . ومازالت تنقصها الصيغة الكفيلة بـ « تعريب » هذه الترتيبات ، وإخفاء صفة « العروبة » - الكفيلة بتوحيد الصفوف العربية - عليها !

٧ - من خطر نتائج « ازمة الخليج » هو انها قد اصبحت هى التى تقر مجريات

«النزاع العربى الإسرائيلى» . واضحى نمط « التحالفات » الذى اقامته « ازمة الخليج » هو الذى اصبح يحكم التحالفات بشان « النزاع العربى الإسرائيلى » ففى ازمة الخليج ، وضع صدام حسين نفسه فى موضع الطرف الذى عرض نفسه ، بسبب اجتياحه للكويت لعداء اطراف متعددة فى وقت واحد هى الدول الخليجية العربية كلها ومعها مصر وسوريا ، فضلا بالطبع عن الدول الغربية كلها وعلى راسها الولايات المتحدة الأمريكية ، كما وقفت ضده إسرائيل التى تعرضت ، اثناء الحرب ، لضربات صواريخه ووقف على الجانب الآخر من خط المواجهة العراق بالطبع ، الذى حظى بمساندة قوى مختلفة ، منها جماهير واسعة فى الشارع العربى ، بل وفى مواقع شتى من العالم الثالث ، وحتى من العالم الغربى ، تحمست لتحدى صدام لأمريكا . ووصف موقف منظمة التحرير الفلسطينية بانه كان اقرب إلى موقف العراق منه إلى موقف خصومه ، ولو لمجرد انه كان من المستحيل عليها ان تقف إلى جانب امريكا ، وإلى جانب إسرائيل بالذات ، فى اية مواجهة كبرى بالمنطقة وقتذاك ، وبوجه خاص بعد ان قطعت واشنطن الحوار الذى سبق واجرته مع المنظمة .

وقد تعددت الشواهد التى اظهرت ان نمط المواجهات و « التحالفات » كما تحدد فعليا خلال « ازمة الخليج » - بغض النظر عن إرادة الفرقاء - قد جرى « إسقاطه » على «النزاع العربى الإسرائيلى » .. بمعنى ان « السلام » الذى اصبح مطروحا إنجازه بشان هذا النزاع هو « سلام » بين الأطراف التى جمعها الوقوف معا ضد العراق ، ومؤيدا «للنظام العالمى الجديد » ، والمقصود بها : إسرائيل من جانب ، واطراف عربية مثل مصر وسوريا (وقد الحق بها الأردن) من الجانب الآخر .. وهو سلام يحظى بمباركة دول الخليج ، بل وبمشاركتها فى المفاوضات المتعددة الجوانب ، بينما كان هناك نوع من « التفاهم غير المعلن » من قبل العواصم الغربية ، وعلى راسها واشنطن ، على تلبية طلب حكومة إسرائيل (حكومة شامير وقتذاك) باستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من مباحثات السلام ، مع التسليم طبعا باستحالة شطب القضية الفلسطينية كلية ، بصفتها - شاءت الحكومة الإسرائيلية ام ابت لب النزاع فى المنطقة .

٨ - ثم هناك التمزقات العديدة والخطيرة التى اصبحت امتنا العربية ساحة لها فى الآونة الأخيرة بينما يجرى بناء اندماجات كبرى فى مواقع اخرى . إن اوروبا بسبيل إقامة اكبر - وربما اخصب - عملية إندماج فى التاريخ البشرى كله ، صحيح ان الشق الشرقى من القارة الأوروبية ، وايضا دول الكومنولث وريثة الاتحاد السوفيتى كيانان يتعرضان لتقلصات حادة ، ربما كان افجع مظاهرها ما يجرى الآن فى يوجوسلافيا ، ولكن ما يجرى فى شرق اوروبا هو موضع اهتمام بالغ من قبل الغرب بمختلف عواصمه ، وللشق الشرقى من اوروبا اسبقية فى نظر الغرب على اى موقع آخر على اتساع كوكبنا ، بما فى ذلك الشرق الأوسط ولذلك فمن المقرر ان تكون الأولوية لمعالجة محن ومعاناة شعوب شرق اوروبا ، خاصة إذا ما ظللنا نحن لانبذل جهدا من اجل

جذب انتباه العالم إلينا ، وما لم ننهض بدور فى إثبات قدرتنا على إحياء كياننا العربى ، وفرض وجوده فى الساحات الدولية ، خاصة فى وقت تتعرض فيه الأمة العربية لصور تمزق متعددة ، فيه الشواهد على ان « الاقطاب » خارجها قادرة على التاثير فى هذا الجزء او ذاك منها ، اكثر من قدرتها هى على التماسك ـ بمقتضى منطلق قومى ـ فى وجه هذه « الاقطاب » جميعا .

● هناك « القطب » الأوروبى واعنى به تحديدا «المجموعة الأوروبية » التى بسبيلها ان تنجز خطوة حاسمة فى اتجاه اندماجها عقب موافقتها ـ عموما ـ على معاهدة ماستريخت .. قد اشعرت المغرب العربى بانه ملفوظ ، وان إلتفاتها إلى مشاكل وحدتها أولا ، ثم إلى مشاكل احتواء أوروبا الشرقية ثانيا ، إنما نال من الروابط التى نسجت عبر السنوات بين الدول المطلة على البحر المتوسط شمالا وجنوبا . وليس صدفه الانتصار الكاسح للاتجاه الاصولى فى الجزائر . فإنه رد على ابتعاد القارة الاوروبية عن المغرب وتنكرها له ، مما دفع المغاربة إلى تاكيد هويتهم المتميزة . وقد جاء هذا التاكيد باسم الإسلام ، لا باسم القومية العربية .

● ثم هناك « القطب » الناجم عن إحلال رابطة « كومنولث » ركيكة البنية محل الاتحاد السوفيتى ، وهى رابطة ابرز ما يميزها ليس التماسك والاندماج شان اوروبا الغربية ، بل التفسخ وتعدد صور التصارع داخلها ، قد بدات بالفعل . ومن الصعب بالذات تصور روابط مستقرة ودائمة ما بين جمهوريات الرابطة السلافية من جانب ، وجمهورياتها الاسلامية من الجانب الآخر . ومعنى ذلك بروز كتلة او اكثر من التجمعات الاسلامية غير العربية متاخمة لدول المشرق العربى شرقا . وطبيعى ان يكون لإيران الشيعية و لتركيا السنية ادوار بارزة ، وربما متعارضة ، فى تقرير مقدرات هذه التجمعات . وقد اظهرت قمة اخيرة لدول مجلس التعاون الخليجى حيرة شديدة حول كيفما التعامل مع إيران ، فى ظل استمرار القطيعة الكاملة مع العراق . ثم كيفما التعامل عموما مع التفاعلات المتوقعة على اتساع المنطقة الإسلامية غير العربية شرقى منطقة الخليج ، وهى تفاعلات يصعب التكهن سلفا بما سوف تسفر عنه ، ولكنها على وجه التاكيد عنصر إزعاج وانشغال لدول المشرق العربى عامة .

وهكذا يتضح ان فكرة « القومية العربية » عرضة للتاكل بسبب تحديات برزت فى أن واحد فى اقصى المغرب واقصى المشرق العربيين . ولا شك أن الفكرة قد اصابتها ضربة فى الصميم بقيام تجمعات عربية جزئية بديلا عن حلم بناء الكيان العربى الواحد : « مجلس التعاون الخليجى » لمواجهة اخطار ثورة الخمينى الإسلامية على الأنظمة النفطية بشبه الجزيرة العربية ، و « اتحاد المغرب العربى » لمواجهة التحدى الأوروبى ، وبين هذا وذاك « مجلس التعاون العربى » الذى « جمدته » بل ـ وفى حقيقة الأمر مزقته ازمة الخليج .. والحقيقة ان التحديات للفكرة القومية إنما اصبحت تطول قلب الأمة العربية فى تعبيرات شتى ، منها على سبيل المثال التقارب ما بين إيران والسودان . ولكن الأهم من ذلك هو إصرار عواصم الغرب ، لندن وباريس وليس فقط

واشنطن ، على تحميل النظام الليبى ورئيسه شخصيا ، وليس فقط متهمين ليبيين بعينهم ، مسئولية عمليات إرهاب ترجع إلى ما قبل نهاية الحرب الباردة ، وبالذات تحميل ليبيا مسئولية نسف طائرة امريكية فوق قرية لوكيربى الاسكتلندية منذ سنوات ، وكانما المقصود بهذا الاصرار - فى نفس الوقت الذى يغض النظر عمدا فيه عن جرائم مماثلة ارتكبتها وترتكبها اطراف اخرى - اشعار الامة العربية برمتها أن عليها التضامن مع الغرب فى عزل وقلب انظمة عربية بالذات (وليس النظام العراقى فقط) كى يتواءم العالم العربى مع « النظام العالمى الجديد » . وهو امر لابد أن يعرض الكيان العربى لارتجاجات وارد أن تفلت من سيطرة الجميع .

٩ - مع سقوط الايديولوجيات العلمانية ، ولا اعنى بذلك فقط الايديولوجية الشيوعية ، أو الايديولوجية الليبرالية الراسمالية التى اهتزت صورتها هى الأخرى ، بل - وفيها يخص « النظام العربى » بالذات - الأبعاد العلمانية الأيديولوجية « القومية العربية » .. تعددت الشواهد التى تؤذن بـ « صحوة إسلامية » ، أو بتعاظم شان « الإسلام السياسى » كبديل «للقومية العربية » على اتساع الأرض العربية ، وباننا بصدد مواجهة وارد تتعاظم إحتمالاتها بين العالم الإسلامى من جانب ، والعالم المسيحى اليهودى من الجانب الآخر ، وان هناك فى الأفق ما ينبىء باحتمال بروز صيغة مستحدثة للحروب الصليبية على مشارف الألفية الجديدة .

والحقيقة ان نظريات شتى خرجت لمحاولة تفسير خواص عالم جديد افترض فيه انه لم يعد منقسما إلى ايديولوجيات علمانية متعارضة .. كانت هناك - أولا - نظرية « نهاية التاريخ » ، للباحث الأمريكى من اصل يابانى فرانسيس فوكوياما .. وها نحن الآن بصدد نظرية اخرى هى نظرية « تصادم الحضارات » ، للأستاذ الأمريكى بجامعة هارفارد صامويل ب هانتنجتون .. فلقد قامت نظرية « نهاية التاريخ » على فكرة أن التاريخ قد « انتهى » مع انتهاء الشيوعية ، بمعنى ان انتهاء الشيوعية قد انهى مبررات الصراع ، وكشف عن الانتصار الحاسم - والنهائى - للفكر الليبرالى الغربى .. اما نظرية « تصادم الحضارات » ، فإنها لاتنطلق من افتراض أن سقوط الشيوعية ، وزوال «القطبية الثنائية » قد اسفرا عن نظام عالمى « احادى القطبية » ، وان الفكر الليبرالى الغربى قد انتصر انتصارا نهائيا . إذ ثمة شواهد كثيرة تدحض هذا الافتراض .. ذلك ان الصراعات مستمرة . والتاريخ مستمر ، ولكن فى صورة « تصادم حضارات » ، بدلا من الصدام بين « منظومتين ايديولوجيتين » .

ويبدو لى ان ثمة عيوبا اساسية فى افتراض ان فكرة « الحضارة » كفيلة فى أعقاب « الحرب الباردة » - بان تحل محل « الأيديولوجية » ، أو محل «الدولة / الأمة Nation state أو محل « الإنسان » وحقوقه كمواطن ، كمرجع اساسى للقياس .. ذلك ان هذه الفكرة يعيبها : اولا - انها تنطلق من ان «الحضارة» و « الثقافة من الممكن ان تكون « اللبنة الأساسية » بديلا عن « الاقتصاد » .. ويعيبها - ثانيا - انها تنطلق من ان « الفوارق الحضارية » قادرة على الصمود فى وجه اتجاه عصرى لايقاوم نحو توحد

المجتمع البشرى ، فى عصر تتعدد فيه الشواهد على زيادة أوجه الاعتماد المتبادل بين الدول ، وتداخل المجتمعات البشرية وتكاملها ، فى وجه تحديات عاتية ، منها مقتضيات تكنولوجيا العصر ، ومنها اخطار الإيكولوجيا ، ومنها ما حققته «ثورة معلوماتية» ، لا سبيل للفكاك منها .

وقد يكون مصدر الإعجاب بنظرية هانتنجتون لاسباب وقتية عارضة فقط ، ومجرد «رد فعل» لسقوط الأيديولوجيات العلمانية .. ذلك ان نظرية هانتنجتون ، خلافا لنظرية فوكوياما ، تقدم تفسيرا بديلا لاستمرار الفرقة والصراع فى مواقع عديدة من عالم اليوم ، رغم سقوط التحدى الشيوعى ، وانتهاء المواجهة العالمية بين منظومتى الشيوعية والراسمالية ، والقول بتوحد العالم اقتصاديا ، وبنصرة قضية حقوق الإنسان ، وبانتساب البشرية كلها إلى منظومتى «الديموقراطية» و «السوق» . بيد ان نظريته تكشف ، فى النهاية ، عن «ثنائية من نوع جديد» ، وليس عن «تعددية من نوع جديد» ، كما قد توحى لأول وهلة .. ذلك انه يرجع صراعات الغد ـ اساسا ـ إلى صراعات بين الحضارة الغربية المهيمنة ، وبقية الحضارات معا . وقد استخدم التعبير The West and the Rest اى «الغرب وبقية الحضارات» .. معنى ذلك ان الغرب ، بحكم سيادته الاقتصادية المؤكدة ، وتفوقه المنفرد على الحضارات الاخرى مجتمعة (باستثناء اليابان كما يسلم) ، هو فى موقع يجيز له النهوض بدور القوة المقررة ، والحضارة الحاكمة .. وهذا التقييم لايختلف كثيرا عما جاء فى نظرية «نهاية التاريخ» عن سيادة قيم «الديمقراطية» و «السوق» بمقتضى المفهوم الغربى لها .. إن النظريتين تفترضان ان هذه القيم إنما تملك قابلية للتعميم على حضارات غير الحضارة الغربية .. يقول هانتنجتون ان هذه القابلية إنما لخصائص ومقومات متوافرة لدى حضارات عديدة . ولكنه يؤكد ، فى الوقت ذاته ، ان هناك قطبا رئيسيا يقف فى مقابل الغرب ، متمثلا فى نوع من التحالف بين حضارة الإسلام من جهة ، والكونفوشيانية Confucianism اى الحضارة الصينية ـ من جهة اخرى .. بتعبير آخر ، يعيد هانتنجتون فكرة «القطبية الثنائية» ، ولكن بمقتضى «إزدواجية» هى «إزدواجية الشمال/ جنوب» بدلا من «إزدواجية الشرق / غرب» على ان «الشمال» هو «الحضارة الغربية» ، و «الجنوب» تالف يجمع حضارتى «الإسلام» و «الصين» ! ومن حقنا فى ضوء هذه النظرية ان نتساءل : ما هو مستقبل النزاع العربى الإسرائيلى فى ضوء نظرية هانتنجتون ؟ الا تتنبأ نظريته بان هذا النزاع لا حل له على الإطلاق .. ومن هنا فإن كافة الجهود المبذولة الآن من أجل السلام هى جهود لا مفر من ان تذهب هباء ..

وهكذا يتضح ان «العالم الأحادى القطبية» لم يضع حدا «للثنائية» .. صحيح انه قد وضع حدا «للثنائية» بين الشرق والغرب ، ولكنه لم يكن إيذانا بنهاية «الثنائية» فى شتى صورها .. بل لأنه قد وضع حدا لأبرز صور «الثنائية» دون توفير الظروف الكفيلة باقامة «احادية» مقبولة من قبل شعوب العالم اجمع . فلقد استمرت

« الثنائية » في صور جديدة ، اوضحها بالطبع « الثنائية » بين الشمال والجنوب .. إن الاحساس بان « العالم الاحادى القطبية » إنما هو عالم يحقق للاقوياء هيمنة على الضعفاء ، كان لابد ان يدفع الضعفاء إلى رفض « مرجعية » نظام يضفى على هيمنة الاقوياء «شرعية» ، وكان لابد ان يفرز - بالتبعية - نوعيات جديدة من « الثنائية » بمعنى انه كان لابد ان يحفز الضعفاء إلى البحث عن « مرجعيات » اخرى تبرر لهم رفض خضوعهم « للنظام العالمى الجديد » ، وذلك بان يؤكدوا بواسطتها هويتهم المتميزة ، بل و « حقهم » في ان تكون هويتهم متميزة .. إن تمادى الاقوياء في اعتبار «نظامهم العالمى » هو الوحيد الخليق بان يحتكم إليه الجميع ، إنما كان لابد ان يطلق ردود افعال عكسية ، وكان لابد ان يشجع الضعفاء على البحث عن هويات يبررون بها رفضهم لهذه الهيمنة . وبالذات الهويات ذات الاصالة الأكيدة كالهوية الدينية ، إلى جانب الهوية العرقية او القومية ، وبوجه عام ، مختلف اشكال الهوية التى تقوم على « يقينيه مطلقة » فضلا عن تيسيرها عملية حشد الانصار باعتبار ان أوسع تعبئة للانصار من متطلبات اية مواجهة .

ولذلك فليس من باب الصدفة ان عصرنا الذى كثر فيه الحديث عن بروز « نظام » يتسم بصفة « العالمية » هو ايضا عصر تكاثرت فيه اوجه التشرذم والتجزئة ، وتعددت فيه اسباب الإنتساب إلى هويات متميزة . وليس من شك في ان هذا كله حافز إلى اكتساب المواجهات التاريخية التى ظلت اسباب تجددها بين الحين والحين بلا تسوية نهائية ، صورا مستحدثة ، ومنها المواجهة بين المسيحية والإسلام .. ثم لإسرائيل ايضا مصلحة في تاجيج هذا الصراع . وقد اكد رئيسها حائيم هرتزوج هذا المعنى مؤخرا بقوله « إن مهمة إسرائيل مستقبلا هى حماية قيم الغرب في وجه الصحوة الإسلامية ! » .. مما يكسب المواجهة طابع المواجهة بين الحضارة المسيحية / اليهودية من جانب ، وبين الإسلام من الجانب الآخر !.

ثم علينا ان ندرك ان هذا البعد الثقافى الحضارى مقرون ببعد اقتصادى يتمثل في ان العالم اليهودى المسيحى هو عالم الاثرياء ، وان العالم الإسلامى - باستثناء منطقة الخليج - هو عالم الفقراء ، وان ثمة اسبابا للاحتكاك بين العالمين ، على الاقل فيما يتعلق باطرافهما حول البحر الأبيض المتوسط . فإن اوروبا بصدد ان تحقق اندماجها على ارضية «ليبرالية » يكتنفها التباس ، هو ان القيم التى تحكم هذا الاندماج هى قيم «المجتمع المفتوح » الذى لايغلق ابوابه ، بينما اوروبا في الحقيقة تغلق ابوابها في وجه العمالة التى تاتيها عبر البحر الأبيض المتوسط من شمال افريقيا بالذات .. واصبحت العمالة الوافدة من العالم العربى الإسلامى مدعاة لانبعاث اليمين المتطرف ، وقوى موصوفة العنصرية والفاشية في أوروبا ، وتمتعها بتاييد متعاظم الشان لم يسبق له مثيل منذ دحر الفاشية في الحرب العالمية الثانية .

وليس من باب الصدفة ايضا انه في كل موقع تشتد فيه المواجهة بين العالم العربى والعالم الغربى يتخذ الإسلام تكاه لحشد انصار كفيلين بتعزيز مركز الجانب العربى

فى هذه المواجهة ، حتى من قبل قادة عرب اتسموا فى العادة بالعلمانية مثل صدام حسين أثناء أزمة الخليج ، وكان من قبل قد حارب الثورة الإسلامية فى إيران طوال ما يقرب من عقد من الزمان .. وهو ما حاول البعض إقناع معمر القذافى باتخاذه هو الآخر أساسا لحشد الأنصار فى مواجهته الراهنة مع الغرب .

إننا اذن بصدد صدام تتعاظم أخطاره . ولا يمكن القول بأنه قد تم العثور على آليات كفيلة بالحد من هذا الصدام حتى عملية السلام فى الشرق الأوسط ، ووارد أن يقال عنها أنها تؤذن بمحاولة من قبل الأطراف ـ كافة ـ لتجنب الصدام ، ولكن العملية مازالت تعترضها عقبات ، حتى فى أعقاب سقوط شامير والليكود ، وظهور ما قد يوحى بانحسار موجة الأصولية اليهودية ، والتقدم الذى أحرز مؤخرا فى العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية بالذات ، ودخول منظمة التحرير حلبة المفاوضات مباشرة .

هل من « نظام عربى » قادر على مواجهة تحديات المستقبل ؟

هكذا يبدو أن « القومية العربية » بين فكى كماشة .. اتجاه أصولى بصدد أن يحل محلها كتعبير عن الهوية فى أرجاء مختلفة من الأرض العربية .. وسلوك غربى يحمل معنى التشجيع الضمنى لهذا التيار الأصولى لبروز الغرب أمام العرب فى صورة المتشدد معهم والمتسامح كل التسامح مع غيرهم وبالذات مع إسرائيل وسياساتها التوسعية الاستيطانية .. إنها لمعادلة مدهشة ، ولكن الأكثر إثارة للدهشة أن العرب إزاء هذه التحديات المصيرية عاجزون عن تحقيق وحدتهم ، رغم تكرار إعلان انتمائهم إلى «أمة واحدة» ، بينما أوروبا المتعددة الأمم تقدم على خطوات حاسمة صوب وحدتها .. أفليس هذا كافيا لدق أجراس الإنذار ؟!

معنى ذلك أن القول بأن هناك مستقبلا أكيدا لـ « نظام » يمكن وصفه بـ « النظام العربى » مقولة لم تعد تسندها الحقائق ، بل أصبح « النظام العربى » (ونعنى بذلك « النظام » الذى تقرره الأطراف العربية) مهدداً فى صميم وجوده . لانعنى بذلك استحالة بعث « النظام العربى » وإعادته إلى الحياة .بيد أن مثل هذا النظام ، حتى يقام من جديد ، لابد أن يبذل له جهد ، وأن يكون هناك تصور عن حقيقة التحديات التى أصبحت تواجه محاولات إحيائه ، وأن ندرك أننا قد بلغنا حدا من التردى فى العلاقات العربية/ العربية لم يسبق له مثيل منذ أن نالت الأقطار العربية استقلالها فإن التناقضات العربية / العربية ، كما أظهرت أزمة الخليج ، أصبحت تطغى على كل تناقض آخر ، بما فى ذلك التناقض مع إسرائيل ، مما يدل على أن « النظام العربى » لم يعد من الممكن الإدعاء بأن مستقبله مقرر واستمراره حتمى كما تقول المدارس القومية ، بل أصبح وجوده مرهونا بإرادة عربية لايمكن الزعم بأن هناك شواهد على توافرها الآن :

افلا يتطلب ذلك رؤية جديدة إلى قضية « القومية العربية » ؟ وهل من سبيل للتمسك بايجابياتها مع التخلص من سلبياتها خاصة وأن « النظام » البديل هو « نظام شرق اوسطى » على حساب العرب ؟ .. هل من « سبيل ثالث » لا ينطوى على سلبيات ممارسة « القومية العربية » كما طبقت حتى الآن ، ولا سلبيات « النظام الشرق الاوسطى » ؟ .. «سبيل ثالث » يحمل معنى تطويع «النظام العالمى الجديد » لصالحنا ، بدلا من ان يكون على حسابنا ، ولصالح اطراف منافسة او مناهضة لنا فى المنطقة ؟ .. « سبيل ثالث » يكفل الا تسفر مفاوضات السلام مع إسرائيل عن مكسب خالص لها ، وخسارة محققة لقضايانا وعروبتنا وهويتنا ؟ .. وهل لمصر بالذات - بوصفها اكبر ومن اعرق الدول العربية - قدرة على النهوض بدور خاص فى ابتداع التصورات المطلوبة فى هذا الصدد ؟ .. إنها مجموعة اسئلة اعتقد انها تستحق الدراسة المستفيضة المتانية .

لقد بلغت التناقضات العربية/ العربية ذروة - كما سبق واشرنا - مع ازمة الخليج .. واصبح العراق إثر التهامه للكويت « العدو الرئيسى » فى نظر دول خليجية عديدة .. ولذلك أيد معظم الدول العربية عملية السلام التى دشنها مؤتمر مدريد ، بامل تجنيب المنطقة مزيدا من الاهتزاز ، خاصة مع تعاظم شان التطرف باسم الدين .. إن « التناقض الرئيسى » لم يعد بين العرب وإسرائيل ، بل اصبح تناقضا طابعه «شمال / جنوب » وبدت «عملية السلام » وكانما هى « الآلية » التى من شانها إلحاق المنطقة بـ « الشمال » ، بينما اصبح معارضو العملية الذين يتهمونها بالتفريط وتكريس نوعية مستحدثة من الهيمنة الغربية - من منظور دينى او قومى - إنما باتوا يشكلون « الجنوب » .

وجدير بنا ان نشير إلى ان منظمة التحرير الفلسطينية لاتسعى للانتماء إلى « الجنوب » ، خاصة منذ ان اعلن ياسر عرفات امام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٨ اعترافه من جانب واحد بإسرائيل ، ونبذه للإرهاب ، وموافقته على القرارين ٢٤٣ و ٣٣٨ .. كما ان حكومة إسرائيل ، خاصة حكومة حزب العمل ، لم يكن بوسعها التذرع إلى غير اجل بحجة الإرهاب لاستبعاد المنظمة من عملية التفاوض . فلقد برر اسحق رابين امام وزرائه موافقته على الإتفاق السرى الذى ابرمه شيمون بيريز مع مسئول كبير بمنظمة التحرير بالنرويج من منطلق « ان العالم العربى اصبح موافقا على السلام ، وهو سلام تتهدده موجة خومينية بسبيلها ان تتسع للعالم الإسلامى كله ، بما فى ذلك الفلسطينيون .. ولذلك فإن الوقت « قد حان للتصدى للقضية الفلسطينية جوهر النزاع » .

والحقيقة انه يصعب الإدعاء بان الاتفاق ينطوى فقط على سلبيات ، فلأول مرة فى التاريخ ، اصبح للفلسطينيين موطىء قدم فى ارض فلسطين ، عرضة لأن يتسع بقدر نجاحهم فى ابتداع صيغة تعايش مع الإسرائيليين تحقق لهم اقصى تطلعاتهم ، حتى تلك التى قد تبدو الآن مستحيلة المنال ، كقضية القدس ، وإنهاء مشكلة المستوطنات ،

وقضية عودة نازحى ١٩٦٧ ولاجئى ١٩٤٨ فضلا عن مبعدى ١٩٩٢ ، وتقرير نوعية علاقة المواطن الفلسطينى بجيرانه .. غير أن السيناريو الجدير بشد انتباهنا بالذات ولو لمجرد تحاشيه ، هو أن تصبح الأرض الفلسطينية « المحررة » ساحة لاقتتال فلسطينى /فلسطينى مع حلول «جيش التحرير الفلسطينى » محل قوات الاحتلال الإسرائيلية فى قمع جماهير فلسطينية غفيرة مازال يستبد بها شعور عارم بالاحباط !

والجدير بجذب انتباهنا أن لقاءات النرويج بين المنظمة وحكومة إسرائيل قد دامت أشهر دون علم أحد ، باستثناء واشنطن كما قيل ، وهذا زعم أشيع فقط بعد افشاء السر !.. وقد أجرى قادة عرب عديدون مفاوضات سرية مع قادة إسرائيل . والغريب أن هذه المفاوضات لم يكن يبوح أحد بإجرائها ، لا من الجانب العربى ولا من الجانب الإسرائيلى ، رغم استحكام العداء ، ودون ما نظر إلى فشلها .. بيد أن مفاوضات بيريز مع قيادة المنظمة هى من نوع خاص .. إنها تعبير عن تحول كل من النقيض إلى النقيض .. إنها نقلت القضية ـ بالاعتراف المتبادل ـ من قضية «وجود » إلى قضية «حدود » .. وقد تنبىء بعلاقات لا مفر من زيادتها توثقا فى المستقبل ، وخاصة أن للطرفين خصوما أشداء كل داخل معسكره ، وقد يتوقف نجاح أحدهما فى تخطى عنق الزجاجة على نجاح الآخر !.. غير أن السوريين والأردنيين واللبنانيين من حقهم مواجهة المنظمة بأن سعيها للوصول إلى اعتراف حكومة إسرائيل بها إنما أسفر عن إعطاء هذا السعى أسبقية على التنسيق العربى ! اننا بصدد نقطة تحول قد تؤذن ببداية النهاية ، وقد تسفر عن فوضى شاملة .. فهل تنتصر قوى الحكمة والتدبر على قوى الانفلات ؟ .. إنها لعبة دقيقة يتعذر التنبؤ بمآلها سلفا .. وذات دلالات لن تقتصر على الشرق الأوسط وحده ..

كنا نعتقد من قبل أن الـ « لافعل » ـ أى استمرار الحال على ما هو عليه THE STATUS QUO أمر لاتعتريه أخطار ، من منطلق أن هناك « نظاما عالميا » مستقر الكيان والتوازن والملامح ، هو النظام القائم على «القطبية الثنائية » ، وعلى الاستقطاب الدولى الحاد بين القطبين ، وانه من الممكن بالتبعية توفير قدر من الاستقرار لـ «نظام عربى » يقوم فى ظله .. ولكننا الآن وقد زال «النظام العالمى الثنائى القطبية » ، لم نعد فى مثل هذا الحال ، وأن الـ « لافعل » لابد أن يعنى فى نهاية المطاف الخضوع لـ « فعل » الآخرين ، وانه لا يمكن الارتكان إلى « اللا فعل العربى » اعتمادا على أن « الفعل الدولى » ، الناجم عن عملية « الاستقطاب الحاد » ، كفيل بتجنيب « اللا فعل العربى » التعرض لتحديات تنال من الأمن العربى فى الصميم ! لقد أصبحنا الآن فى وضع يتميز بأن من لايبادر بـ « فعل » فإن غيره سوف يبادر به ، وسوف يملأ هو « الفراغ » الناجم عن تقاعسنا عن الفعل . وترتب على ذلك أن « الفعل » لم يعد هناك مناص منه ، وأصبح شرط « وجود » ويتوقف عليه أن يكون لنا كيان ، ومقام والاعتقاد بأن استمرار الوضع السابق ، القائم على « الاعتماد على الغير » ، وعلى افتراض أن « الغير » كفيل بأن يتولى عنا أمورنا ، لم يعد قائما . ومن هنا ، فإن « اللا

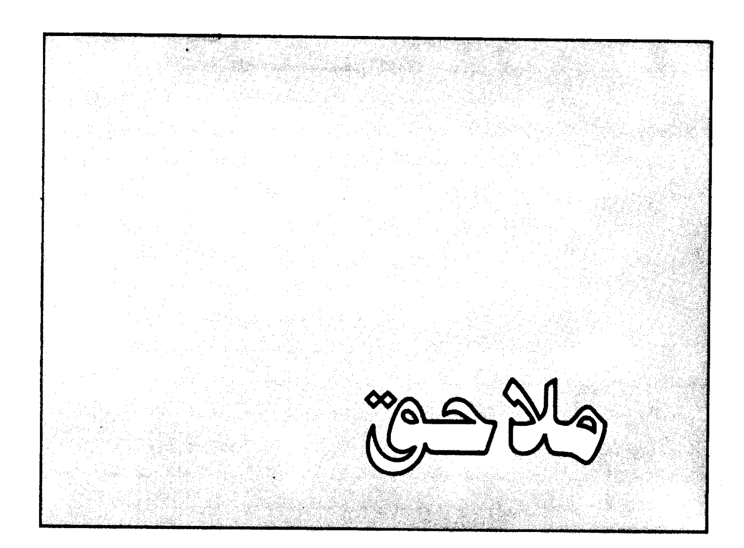
فعل » ، اصبح نوعا من «الفعل العمد » الذى يحمل دون ما التباس معنى التفريط والاستسلام للغير على حساب مصالحنا الامنية الحيوية .

علينا ان ندرك ان كل تفريط فى معالجة جذرية للخلافات العربية / العربية لابد ان ينعكس على اسلوب الأطراف العربية فى معالجة النزاع العربى الاسرائيلى ، وانه يتعذر ايجاد حل عادل ومقبول للقضية الفلسطينية ما لم يكن فى إطار موقف عربى موحد . ان اى تغاضى عن الحل الصحيح للمشاكل العربية/ العربية لا بد ان يقوى مركز المفاوض الإسرائيلى ، وان يسىء بالتبعية إساءة بالغة ، لا إلى القضية الفلسطينية فحسب ، بل إلى مجمل القضايا العربية . ينبغى ان يكون النزاع العربى الإسرائيلى حافزا لتسوية الإزمات العربية/ العربية حتى إذا ما غابت الدوافع داخل الساحات العربية ذاتها لتسوية هذه الأزمات تسوية جذرية . وإلا ، فإننا بصدد هيمنة إسرائيلية شاملة على المنطقة ، بآليات الاقتصاد والتكنولوجيا المتفوقة بدلا من احتلال الأرض .

وامامنا تجربة اندماج دول السوق الأوروبية المشتركة الذى بسبيله ان يدخل طورا حاسما . فلا يعقل ان يتزامن مع الاندماج الأوروبى الجارى انجازه بين امم مختلفة فى وقت تتعثر فيه وتتعرض لمزيد من التصدع والتفكك تجارب الاندماج العربى بين اقطار تنسب نفسها جميعا إلى امة واحدة ! بل وان تصل الأمور إلى حد سعى اطراف عربية إلى التقارب والتمحور مع اطراف غير عربية لمواجهة اطراف عربية اخرى ! وليس الأمر بالمستحيل . فإن النظام العربى البديل الأكثر اتساقا مع « النظام العالمى الجديد » هو الذى يحقق نوعا من التوافق بين احتياجات الأطراف العربية المعنية كافة ، على تباين مواقعها ، وعلى تنوع ما لديها من موارد . فإذا كان علينا جميعا ان ننطلق من مقدمات لا تحتمل الاغفال ، وهى أن الانظمة العربية جميعا تستمد مشروعيتها من انتمائها إلى وطن عربى واحد ، وان الانتماء إلى كيان كبير أمر حيوى وحتمى فى ظل عالم يتجه إلى الاندماج ، وان لابقاء الا لمن يستطيع أن يكون جزءا من كيان عملاق ، فإن على الأطراف العربية جميعا ان تكتشف سبلها - على تباين المواقع التى تنطلق منها - لبلوغ هذا الكيان الاندماجى الذى يلبى المطامح المشروعة للأطراف كافة ، وحتى تصب الموارد العربية - على تنوعها - فى مشروع واحد يستهدف تحقيق التنمية العربية الشاملة . وهذه العملية عليها أن تجرى الآن فى مواجهة مع « تحدى السلام » الإسرائيلى ، بديلا عن «تحدى الحرب » ! وقد يكون تحديا أصعب !.

والحقيقة ان قضية التنمية المطردة للأمة العربية جمعاء لا تقوم على فكرة « إعادة توزيع الثروة » بقدر ما هى تقوم على الاستثمار الرشيد ، وبجهد عربى جماعى ، لكافة الموارد العربية على تنوعها ، وهى موارد لاتقتصر على النفط المختزن اغلبه فى صحراء « صفراء » جرداء ، بل تشمل ايضا الماء والأرض الزراعية « الخضراء » ونقطة البداية لأى نهوض عربى شامل هى الجمع الخلاق بين هذه العناصر كلها ، واعتماد علوم العصر وتكنولوجياته ، ومواكبة المستويات العصرية فى التعليم ، وتوفير الصحة

والأمن والمواصلات الميسرة والحراك الواسع والمشاركة الفعالة والمنتجة لجماهير المواطنين ، وتأسيس هذه المشاركة على اسس قويمة عن طريق ترسيخ مؤسسات تكفل إعمال المحاسبة والمساءلة والديموقراطية ، كى يترتب على استثمار الموارد المتاحة العائد الأمثل . هذا ليس بالحلم المستحيل . ولنبدا بالأيسر تحقيقه . ولنسترشد بالتجربة الأوروبية فى هذا الصدد . لنبدا بترسيخ المؤسسات العربية المشتركة ، ذات الطابع التكاملى ، والتى للجميع مصلحة فى أن تزدهر ، كتلك التى تكفل للمواطن العربى - لكل مواطن عربى أيا كان موطنه على الخريطة العربية - فرص التعليم ، والعلاج ، والاتصال ، وتأمين حياته على نحو يكفل له المشاركة الخلاقة ، والمنتجة ، الإبداعية فى الحياة العامة دون أن يتعرض أمنه وطمأنينته لسوء . إن تشييد مثل هذه المؤسسات مكسب للجميع ، بل يرسى مقومات الاندماج العربى بأشكاله الأكثر تعقيدا ، وربما أيضا الأكثر حساسية ، لأنها تمس الصلاحيات السيادية للأنظمة العربية ، ولكن لا سبيل لغض النظر عنها إلى غير أجل ، إذا ما أردنا للعرب وجودا فى عالم الغد .


ملاحق

البيان الختامى

بدعوة من اللجنة المصرية للتضامن عقدت الجولة الخامسة لندوة العلاقات المصرية اليمنية ، حيث شارك فيها وفد يمنى يضم اعضاء من المجلس اليمنى للسلم والتضامن واساتذة من جامعتى صنعاء وعدن ، ووفد اللجنة المصرية للتضامن فضلا عن وفود المنظمات غير الحكومية والهيئات الحزبية والسياسية المصرية ، وذلك فى القاهرة خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢ . وناقش المجتمعون على مدى سبع جلسات عمل عدة أوراق اعدها الجانبان حول المحاور التالية :

١ - المتغيرات العالمية والتضامن العربى .
٢ - المصالحة العربية .. كيف ومتى ؟
٣ - الوحدة الوطنية والديموقراطية .
٤ - العلاقات الثنائية المصرية اليمنية .
٥ - دور المنظمات غير الحكومية فى توثيق العلاقات المصرية اليمنية وفى الجلسة الافتتاحية تحدث كل من السيد احمد حمروش رئيس اللجنة المصرية للتضامن والسيد احمد الرحومى رئيس الوفد اليمنى . كما تحدث كل من السفير ميهوب الميهوبى الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية نيابة عن الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام لجامعة الدول العربية ، وكذلك السفير بدر همام مساعد وزير الخارجية نيابة عن السيد عمرو موسى وزير خارجية مصر .. واختتمت الجلسة الافتتاحية بكلمة دكتور مفيد شهاب رئيس لجنة الشئون العربية بمجلس الشورى ورئيس جامعة القاهرة .

وخلال جلسات العمل تناولت المناقشات التغيرات العالمية منذ انهيار نظام القطبية الثنائية وبروز نظام دولى جديد ، وانعكاس ذلك على المنطقة العربية فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، واكد المشاركون اهمية تعزيز الدور العربى وتوحيده من أجل التاثير فى اليات واهداف النظام الدولى الجديد بما يخدم المصالح العربية الاستراتيجية ويكفل إقامة السلام الشامل والعادل فى الشرق الأوسط . كما اكدوا اهمية تحقيق مصالحة عربية بغية تحقيق هذا الهدف . كذلك تناولت المناقشات قضية الوحدة الوطنية والديموقراطية على اساس التعدد الحزبى واحترام حقوق الإنسان . واتفق المشاركون خلال المناقشات على مايلى :

١ ـ إن التوجه العالمى نحو إقامة تكتلات سياسية واقتصادية يفرض على الدول العربية ضرورة التكتل دفاعا عن مصالحها المشتركة وتاكيدا لدورها السياسى والاقتصادى على اساس احترام السيادة والاستقلال لكل الدول .

٢ ـ إن العمل على تجاوز حالة التشرذم العربى بغية استعادة التضامن العربى باشكاله المختلفة قد اصبح ضروريا كسبيل رئيسى للحفاظ على الامن القومى وتحقيق التنمية المطردة والتخلص من كل إشكال التبعية .

٣ ـ إن المشاريع الخاصة بإقامة السوق الشرق اوسطية تفرض على الدول العربية ضرورة العمل كجبهة واحدة انطلاقا من المصالح المشتركة حتى لاتتحول هذه السوق المقترحة إلى وسيلة لاستنزاف الثروات العربية بما يلحق الضرر بالمصالح العربية سواء على المستوى الوطنى او القومى ، ومن ثم يتعين تعزيز دور جامعة الدول العربية وبوجه خاص مجلس الوحدة الاقتصادية . وفى هذا الصدد ، دعا المشاركون إلى عقد اجتماع بين الغرف التجارية العربية لبحث سبل تعزيز التعاون بين البلدان العربية ووضع خطة لمواجهة التطورات الاقتصادية فى المنطقة فى اعقاب اتفاقيات السلام العربى الإسرائيلى .

٤ ـ إن السلام فى الشرق الاوسط غير قابل للتجزئة إذ يجب ان يكون سلاما دائما وشاملا وعادلا . ومن ثم فإن إعلان المبادىء الفلسطينى الإسرائيلى ، وإن كان يمثل بداية إيجابية هامة نحو حل المشكلة الفلسطينية ، إلا انه يجب ان يستتبعه تقدم على كافة المسارات العربية الاخرى بما يكفل تنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بالأراضى العربية المحتلة وحقوق الشعوب العربية المحيطة بإسرائيل . فهذا وحده هو الكفيل بتحقيق السلام الدائم واستعادة الشعب الفلسطينى لحقوقه المشروعة كاملة وفى مقدمتها حقه فى تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة .

٥ ـ لايمكن تحقيق سلام دائم وشامل فى الشرق الأوسط فى ظل اختلال موازين القوى ومحاولة فرض إسرائيل كقوة عسكرية كبرى فى المنطقة . ومن ثم يتعين تحقيق نزع اسلحة الدمار الشامل فى المنطقة ووقف سباق التسلح وتوجيه الإنفاق العسكرى نحو التنمية الشاملة .. وفى هذا الصدد رحب المشاركون بمبادرة مصر التى ايدها مجلس جامعة الدول العربية بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل .

٦ ـ فى إطار إعادة تنظيم هياكل الامم المتحدة فى ضوء التغيرات العالمية الجديدة ، ايد المشاركون طلب الجامعة العربية بتخصيص مقعد دائم للمنطقة العربية فى مجلس الأمن بما يعكس حجمها ودورها وتاثيرها فى الساحة الدولية .

٧ ـ على كافة القوى الوطنية التصدى للمحاولات الرامية إلى تشكيل محاور عربية ، وعربية إسرائيلية او عربية غربية على اسس امنية او اقتصادية بهدف تجزئة العالم العربى وعزل بلدان بعينها إما لتحجيم طموحاتها المشروعة او لتقليص دورها التاريخى او فرض التبعية عليها . ومن ثم يتعين التاكيد بان تحقيق المصالح الوطنية

لا يتعارض مع تاكيد وحدة المصير القومى وتعزيز المصالح المشتركة بين البلدان العربية . وفي هذا الصدد اكد المشاركون ضرورة التصدى للمحاولات الغربية الرامية إلى انتهاك السيادة الليبية بذرائع مختلفة وتاكيد تضامنهم مع الموقف الليبى الذى تميز بالمرونة والمسئولية .

٨ - إن تحقيق مصالحة عربية وتنقية الجو العربى من كل مخلفات ازمة الخليج والغزو العراقى للكويت يمثل الآن ضرورة ملحة .. واى تاخير في تحقيق هذه المصالحة يلحق الضرر بمصالح البلدان العربية منفردة ومجتمعة . وفي هذا الصدد رحب المشاركون بمبادرات الرئيسين محمد حسنى مبارك وعلى عبدالله صالح ومبادرة الدكتور عصمت عبدالمجيد امين عام جامعة الدول العربية ، وهى المبادرات التى تستهدف تحقيق هذه المصالحة مستفيدة من دروس الماضى وبما يحفظ سيادة وامن وحقوق كل بلد عربى ويحمى المصالح المشتركة بين البلدان العربية ، ويكفل رفع المعاناة عن الشعب العراقى في إطار احترام القرارات الدولية والعربية . ووجه المشاركون نداء إلى الرئيسين محمد حسنى مبارك وعلى عبدالله صالح لعقد اجتماع قمة بينهما لبحث السبل اللازمة لتحقيق المصالحة العربية وتعزيز التضامن العربى .

٩ - إن تعزيز التعاون بين لجان التضامن العربية ودعم نشاطها كتجمع إقليمى في إطار منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية من شانه تعميق البعد الشعبى للمصالحة العربية والتضامن العربى وتعزيز وعى الراى العام العربى باهميتهما . وقد رحب المشاركون بقرار لجان التضامن العربية في تونس بهذا الصدد كما اعرب الوفد اليمنى عن تاييده لتشكيل هيئة تنسيق تضم لجان التضامن السورية والمصرية والتونسية ومندوب السكرتارية الدائمة لمنظمة التضامن على ان تتولى اللجنة المصرية امانتها وذلك لتنسيق وتطوير اعمال لجان التضامن العربية .

١٠ - إن الوحدة الوطنية داخل كل بلد عربى هى الركيزة الصلبة لتضامن الشعوب العربية . وهى التعبير عن شخصية كل بلد وتطوره التاريخى ، والسبيل الوحيد لتحقيق التقدم والرخاء والوحدة الوطنية نقيض للانقسام على اساس عرقى او دينى .. وهى تحمل اختلاف الراى والأساليب طالما استهدفت ازدهار الوطن والمحافظة على مصالحه العليا . ومن ثم فإن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وفي مقدمتها حق الاختلاف ، والتعددية بما يحافظ على مصالح الفئات المختلفة ومع مراعاة الواقع والتطور التاريخى لكل بلد تزيد في مجموعها من صلابة هذه الوحدة الوطنية وتعزز قدرتها على مواجهة التحديات التى يفرضها عالم اليوم . وفي هذا الصدد يرفض المشاركون محاولات فرض الهيمنة والنظم الشمولية كما يدينون محاولات استغلال الدين او الأصل العرقى لتحقيق اهداف سياسية باللجوء إلى الإرهاب ونشر الفوضى ، ويؤكدون إن مقاومة موجة الإرهاب المريبة مواجهة امنية وسياسية وفكرية واجتماعية تمثل مهمة رئيسية من مهام بناء الديموقراطية وحماية حقوق الإنسان في البلدين .

ومن هنا تبرز اهمية التجربتين اليمنية والمصرية فى مجال تحقيق الوحدة الوطنية وإقامة الديموقراطية على اساس التعدد الحزبى واحترام حقوق الإنسان . فلاشك ان تعزيز الديموقراطية وتوسيع نطاقها فى البلدين سيؤديان إلى ترسيخ الوحدة الوطنية وحقوق الإنسان ويسدان الطريق امام المحاولات الإرهابية الرامية إلى فرض الفكر الشمولى وتفتيت الوحدة الوطنية .

١١ - إن التاريخ النضالى المشترك بين الثورتين اليمنية والمصرية كان تتويجا للعلاقات الثنائية بين الشعبين اليمنى والمصرى والتى تمتد جذورها بعمق تاريخ البلدين ، ومن هنا تنبع اهمية دعم كافة اشكال التعاون بين البلدين فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، على نحو يعزز المصالح المشتركة بين البلدين فى إطار الاحترام المتبادل لحرية وخيارات كل منهما . والعلاقات المصرية اليمنية التى استطاعت تجاوز ما واجهها من عثرات مؤقتة على مدى تاريخها ، وتمسكت بثوابتها وجوهرها يمكن ان تكون نموذجا للعلاقات الثنائية بين البلدان العربية على اساس من التضامن والعمل المشترك بين الجانبين وفى إطار السعى إلى تاكيد وحدة المصير العربى وضرورة الحفاظ على المصالح العربية العليا . وفى هذا الصدد اشاد المشاركون بالدور الذى تضطلع به اللجنة المصرية للتضامن والمجلس اليمنى للسلم والتضامن ودعوا إلى تعزيز هذا الدور وتطويره بما يخدم مصالح الشعبين المصرى واليمنى .

١٢ - إن المنظمات السياسية والشعبية غير الحكومية فى البلدين يمكن ان تقوم بدور كبير فى تعزيز العلاقات بين البلدين فى كافة المجالات . ودعا المشاركون إلى تعميق الصلات بين المنظمات المتماثلة فى البلدين سعيا إلى توسيع آفاق التعاون بين الشعبين وتبادل الخبرات والتجارب مما يعمق البعد الشعبى للتضامن العربى ويوفر ارضية مشتركة للالتقاء بين الشعوب ويزيل ما قد يكون عالقا بمسيرتها من شوائب او رواسب .

١٣ - واخيرا اعرب المشاركون عن تقديرهم للجنة المصرية للتضامن لما بذلت من جهد فى سبيل إعداد وتنظيم واستمرار هذه الندوة البناءة . واعربوا عن املهم فى ان يكون استمرار هذه الندوة بجولاتها المتتالية منطلقا لعمل شعبى ورسمي فى كل من مصر واليمن لتعزيز التعاون والتضامن بين البلدين وتدعيم التضامن بين الشعوب العربية .

رئيس وفد مجلس السلم والتضامن اليمنى	رئيس اللجنة المصرية للتضامن
أحمد الرحومى	أحمد حمروش

القاهرة فى ٢٩ سبتمبر ١٩٩٣

ندوة العلاقات المصرية/ اليمنية
صنعاء ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢ ـ ٢ أكتوبر ١٩٩٢

البيان الختامى والتوصيات

فى غمرة الاحتفالات بالعيد الثلاثين لثورة ٢٦ سبتمبر والعيد التاسع والعشرين لثورة الرابع عشر من اكتوبر وبدعوة من المجلس اليمنى للسلم والتضامن عقدت الجولة الرابعة من ندوة العلاقات المصرية / اليمنية ، حيث شارك فيها وفد يمثل اللجنة المصرية للتضامن واعضاء من المجلس اليمنى للسلم والتضامن واساتذة من جامعتى صنعاء وعدن خلال يومى ٣٠ سبتمبر واول اكتوبر ١٩٩٢ م تخللتها اربع جلسات عمل إضافة إلى جلسة ختامية .

وقدم المشاركون عددا من البحوث دارت حول ثلاثة محاور رئيسية هى :

الأول : محور تعلق بتقييم تجربة الديمقراطية والتعددية فى اليمن الموحد .

الثانى : محور تعلق بالعلاقات بين التضامن العربى والتغيرات الدولية والعالمية الجارية ، اما المحور الثالث فركز على دراسة اوجه التعاون والتنسيق بين مصر والجمهورية اليمنية والصور الذى يقوم به البلدان لراب الصدع العربى .

وتأتى هذه الندوة استمرارا للندوات الثلاث التى عقدت من قبل فى كل من صنعاء فى سبتمبر ١٩٨٧ وعدن يناير ١٩٨٩ والقاهرة فبراير ١٩٩٠ .

ويعتز المشاركون فى الندوة كل الاعتزاز ويعتبرون أن مجرد انعقادها هو خطوة نحو تجاوز الصعوبات التى احاطت بنا فى الفترة الماضية بما اكدته الأبحاث المقدمة والمداخلات والتعقيبات من خصوصية فى العلاقات المصرية اليمنية سواء عبر التاريخ او فى الوقت الحاضر وما يمكن ان تقدمه هذه العلاقات من نموذج إيجابى وطيب يسهم فى تجاوز حالة الانقسام العربى الراهن والتى يعانى منها العمل العربى المشترك فى مستوياته الشعبية والرسمية .

ويقدر المشاركون فى الندوة الدور الهام الذى يقوم به الرئيسان على عبدالله صالح ومحمد حسنى مبارك لراب الصدع العربى وإعادة شمل الأسرة العربية وفق مبادىء العمل المشترك والتضامن العربى وعدم التدخل فى الشئون الداخلية والحرص على المصالح العربية وتنميتها ، خاصة فى ظل الأوضاع العالمية التى تتسم بالتعقيد

والتضارب وتتطلب جهدا عربيا شاملا لمواجهة ماتموج به التغيرات الدولية من تحديات جمة تؤثر على الوضع العربى الحالى والمستقبلى على السواء .

ويؤكد المشاركون على اهمية التجربة السياسية لليمن الموحد ويتطلعون إلى اليوم الذى تستكمل فيه تلك التجربة كل مقوماتها ، وان تتجاوز فيه لكل المصاعب والتحديات التى يقوم بها اعداء الوحدة فى الداخل والخارج ، ويعبر المشاركون فى الندوة عن تاييدهم ومساندتهم للشعب العربى الفلسطينى فى مواجهة كل اشكال المرواغة الإسرائيلية السياسية ، وكل الضغوط الصهيونية ويؤكدون تاييدهم لما تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية فى المفاوضات العربية الإسرائيلية باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، بغية الوصول إلى سلام عادل وشامل ، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، بما فى ذلك حقه فى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة .

كما يعبر المشاركون فى الندوة عن دعمهم ومساندتهم للشعب الفلسطينى فى انتفاضته الباسلة ضد الاحتلال الإسرائيلى ويؤكدون مساندتهم للشعب الصومالى ويأملون ان يتمكن قريبا من الخروج من ماساته الراهنة ، ويدعمون كل الجهود العربية والدولية الرامية إلى وقف القتال الأهلى بين الفصائل الصومالية ويدعوا المشاركون فى الندوة إلى رفع الحصار عن الشعب الليبى فى اقرب وقت ممكن .

ويتطلب المشاركون فى الندوة إلى اليوم الذى ترفع فيه المعاناة عن الشعب العراقى بكل اشكالها وان تتاح له الفرصة لممارسة دوره فى العمل العربى المشترك ونظرا للدور الهام الذى تقوم به لجان التضامن العربية من تحقيق التواصل العربى ، وفى النهوض باعباء العمل العربى المشترك على الصعيد العربى ، اكد المشاركون فى الندوة على اهمية اجتماع لجان التضامن العربى فى مثل هذه الظروف الصعبة التى تمر بها المنطقة العربية حيث تكثر التحديات وتسود لدى البعض نزعة الاكتفاء الذاتى والاكتفاء بالمقومات القطرية .

ويقدر المشاركون فى الندوة ماقامت به اللجنة المصرية للتضامن فى الحوار العربى اليمنى ، والحوار العربى مع مجموعة دول الكومنولث السوفيتى ، وفى عقد أول لقاء بين لجان التضامن والمنظمات غير الحكومية فى بلدان البحر المتوسط للتواصل البناء مع كل القوى الدولية ولإيجاد ارضية صلبة من التعاون المثمر معها فى كل المجالات .

تناولت الدورة بالدراسة والتحليل جوانب عديدة فى تجربة اليمن الموحد السياسية وعلاقات التفاعل العربى مع التغيرات الجارية فى النظام العالمى ، وأهمية تجاوز حالة

الانقسام العربى الراهنة ونسج علاقات تضامنية حقيقية تكفل للمنطقة العربية مواجهة التحديات والمساهمة بإيجابية فى العملية الجارية لصياغة نظام دولى جديد ، كما تناولت الدراسات بالتحليل جوانب مختلفة فى العلاقات المصرية اليمنية سياسيا وثقافيا وشعبيا وكيف يمكن للبلدان من خلال تنشيط تلك العلاقات وتجاوز ما صادفها من عثرات فى الفترة القصيرة الماضية ان تكون بحق نواة لإحياء التضامن العربى وتنشيط آليات العمل العربى المشترك سياسيا واقتصاديا .

وفى إطار المناقشات والمداخلات عبر الجميع عن تقديرهم العميق للدور الذى قامت به ثورة ٢٣ يوليو فى مساندة حركة الوطن والثورة فى مواجهة النظام الإمامى والاستعمار البريطانى .

كما عبر المشاركون عن تقديرهم العميق للدور الذى تقوم به الجمهورية اليمنية فى تأييد ومساندة القضايا القومية ، وركز المتحدثون على اهمية العلاقات الشعبية وغير الرسمية بين الشعبين اليمنى والمصرى وفتح المجال امامها لمزيد من النمو دون قيود وبما يؤدى إلى عقد مؤتمر لكافة المنظمات الجماهيرية والهيئات المهنية والعمالية والشخصيات الاجتماعية فى البلدين .

وعبر المتحدثون عن اهمية ترسيخ آليات التعددية والديمقراطية فى اليمن الموحد لما لذلك من تأثيرات إيجابية على مشروع التضامن العربى فى الوقت الراهن وفى المستقبل ، وقد لمس المشاركون مايعانيه الواقع العربى من حالة تشرذم وانقسام وزيادة لتوجه نحو القطرية والانعزال عن الأفكار القومية وذلك جنبا إلى جنب ، زيادة حدة التحديات الخارجية وعنفها .

واكد الجميع على ضرورة زيادة الوعى بالافكار القومية وتجاوز حالة الانقسام العربى الراهن ، ورأى المشاركون أن أهم آليات تجاوز تلك المرحلة تكمل فى إشاعة الأفكار الديمقراطية وتنشيط آليات المجتمع المدنى ، ورفع القيود المختلفة السياسية والقانونية التى تحد من انطلاقها وترسيخ فكرة الحوار السلمى وتجنُب العنف والإرهاب كمدخل ضرورى لقبول التعددية السياسية والاجتماعية والتعايش معها والانطلاق بها إلى آفاق التضامن العربى .

وقد اكدت الندوة على ان التطرف والإرهاب خطر يجب مواجهته فى المجتمعات العربية عن طريق التنسيق بين اجهزة الإعلام والثقافة والعمل الحزبى والجماهيرى إلى جانب اجهزة الأمن .

توصيات الندوة :

اوصت الندوة بما يلى :

١ - يثمن المشاركون الدور القومى الذى لعبته مصر فى دعم ومساندة ثورتى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ و١٤ اكتوبر ١٩٦٣ ، وكذا الدور الإيجابى الذى تقوم به الجمهورية اليمنية فى دعم القضايا العربية القومية .

٢ - يوصى المشاركون فى الندوة كل القوى والفاعليات السياسية والحزبية فى الجمهورية اليمنية بالعمل الجاد على حماية الوحدة وتطوير العملية الديمقراطية والتعددية ، الوقوف امام كل المحاولات الرامية إلى إعادة عقارب الساعة إلى الوراء والحرص على الحريات العامة وحقوق الإنسان وتماسك الجبهة الداخلية .

٣ - يوصى المشاركون فى الندوة بان تتولى اللجنة المصرية للتضامن والمجلس اليمنى للسلم والتضامن النسبى على اعلى مستوى والقيام بخطوات مشتركة تسهم فى إعادة الروح للافكار القومية ومواجهة القطرية وسياسات الاكتفاء على الذات ، ومخاطبة الرئيسين على عبدالله صالح ومحمد حسنى مبارك بنتائج وطموحات هذه الندوة لتثبيت دعائم التضامن العربى على اساس من القيم والمبادىء التى تدعم الشرعية ، مع التقدير الكامل لدورهما المشترك فى هذا المضمار .

٤ - يوصى المشاركون فى الندوة بان تنشر الأبحاث والدراسات التى قدمت فى الندوة والمنافسات التى جرت فيها حتى تتاح للمواطن العربى فى كل مكان ، وتكون مرجعا للباحثين والمهتمين بالعلاقات المصرية اليمنية .

٥ - أيد المشاركون فى الندوة الاقتراح الداعى إلى تنظيم مؤتمر يعقد فى القاهرة خلال خريف عام ١٩٩٣ تشارك فيه كافة المنظمات غير الحكومية والهيئات والاتحادات المهنية والعمالية ، على أن يتم التنسيق والإعداد بين مجلس السلم والتضامن اليمنى واللجنة المصرية للتضامن ، ووافق المشاركون على دعوة اللجنة المصرية للتضامن على عقد الجولة الخامسة من ندوة العلاقات المصرية اليمنية خلال فترة انعقاد المؤتمر ليشكل ذلك اسبوعا للتضامن العربى المصري اليمنى .

٦ - يتوجه المشاركون فى الندوة بالشكر والتقدير إلى المجلس اليمنى للسلم والتضامن على ماقام به من جهد فى سبيل الإعداد والتنظيم لعقد واستمرار تلك الندوة البناءة .

٧ - يامل المشاركون أن تكون تلك الندوة بداية لعمل شعبى ورسمى فى كلا البلدين مصر واليمن لتجاوز التغيرات التى صادفت مسيرة العلاقات بينهما فى الفترة الماضية وبناء نموذج من العمل التعاونى والتضامنى فى كافة المستويات .

الجلسة الختامية
ندوة العلاقات المصرية - اليمنية
١ أكتوبر ١٩٩٢

كلمة الأستاذ أحمد حمروش

السادة الزملاء .

الآن وقد وصلت الجولة الرابعة من ندوة العلاقات المصرية اليمنية إلى جلستها الختامية .. اود أن اعبر لكم عن شعور زملائى وشعورى الخاص لعقد هذه الندوة التى نعتبر ان مجرد انعقادها كان فى حد ذاته إنجازا ، لأنه اوضح حرصنا المشترك فى صنعاء والقاهرة على ان تتدعم وتتوطد علاقاتنا القومية والأخوية .

وكم بدت لنا الشهور الثلاثين التى مضت منذ انعقاد الجولة الثالثة خلال فبراير ١٩٩٠ فى القاهرة ... كم بدت لنا طويلة طويلة ومريرة ايضا .. فقد جرفتنا احداث عاصفة إلى بحر هائج لانملك فيه الشراع الذى يقودنا إلى مرفا الأمان ؟

وكم كانت الأيام التى تمضى بطيئة وثقيلة ونحن نبتعد عن البناء الذى تعاونا معا على إقامته .. وعن الجسر الذى حرصنا على ان يجمعنا ويسهل حركتنا .. وكنا نخشى ان يتحول كل شىء إلى سراب لانملك معه إلا استعادة الذكريات ؟

وكم سعينا دائما إلى تجاوز المحنة ومحاولة راب الصدع ، وكان اجتماع لجان التضامن العربية الذى عقد فى القاهرة خلال اكتوبر الماضى ... بارقة امل دفعتنا إلى بذلك مزيد من الجهد لتاكيد الثوابت القومية التى كادت تهتز امام الخلافات القطرية ؟

إن الندوة التى عقدت فى صنعاء خلال اليومين الماضيين تتجاوز فى أبعادها كافة الندوات التى عقدت من قبل لأنها فتحت قبلا صفحة جديدة لن نكتب فيها معا إلا كلمات الحق والصدق والشرف ... ولن نسطر فيها إلا القيم والمبادىء التى يجب ان ندافع عنها ... وما أعمق الخبرات التى خرجنا بها من المحن الكثيرة التى لحقت بنا فى الوطن العربى ولم يكن لنا يد فيها .

وقد بدت هذه الظاهرة واضحة فى حوار الندوة الذى دار على أساس من المصارحة والمواجهة الحريصة على الموضوعية ... وأكد ذلك لنا اهمية استمرار اللقاء والحوار مهما كانت المصاعب والخلافات بين الانظمة .

ولعل المبادرة التى تقدمت بها للجنة المصرية للتضامن لعقد اسبوع للتضامن المصرى اليمنى يضم فعاليات ثقافية وفنية وأدبية إلى جانب الجولة الخامسة من الندوة هو فاتحة طيبة للانفتاح على الراى العام فى الدولتين لتحقيق مزيد من التعارف والتعرف والتوحيد بين مختلف الهيئات الشعبية والاتحاد والنقابات المهنية والعمالية .

ويسرنى ان ابلغكم ان الاخ رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للمؤتمر الشعبى العام الفريق على عبدالله صالح قد ابدى تاييده وتشجيعه لهذه المبادرة .. وهنا أود ان اعبر لكم عن سعادتى وسعادة زملائى بهذا اللقاء الذى اتاحه لنا وسط مشاغلة الكثيرة والتى حققت اليوم إنجازا نبتهج له جميعا وهو توقيع الاتفاق بين اليمن وعمان حول رسم الحدود وهو امر يشكل خطوة سياسية هامة فى تاكيد بعد تصفية الخلافات على اساس الحوار والمفاوضات .. ونحن إذ نهنىء اليمن حكومة وشعبا بهذا الإنجاز نتطلع إلى يوم تسوى فيه كل الخلافات مع الدول المجاورة على اساس سلمى .

وما من شك فى ان المفاوضات العربية الإسرائيلية تسجل تطورا هاما فى أسلوب ووسائل حل المشاكل البسيطة والمعقدة ... وليكن منهجنا دائما أن ننتصر بالحوار بدلا من طلقات الرصاص ... وان نصل إلى تسويات سلمية فى منتصف الطريق بدلا من القتال والدمار الذى لا تعانى منه الشعوب إلا الآلام والأحزان .

واخيرا .. لا استطيع ان اخفى عليكم مشاعرى بالجزع والقلق من اغتيالات فى مصر او انفجارات فى اليمن تظهر اننا نواجه معا إرهابا وتطرفا هو فى مضمونه محاولة لطعن الديموقراطية وحقوق الإنسان التى تحرصون عليها ونحرص نحن ايضا .. حتى تكون هذه الساحة التى تزدهر فيها طاقات الشعوب والافراد بالأمن والاطمئنان .

ومع مشاعر الضيق لمغادرة صنعاء بهذه السرعة إلا أنى اعود إلى القاهرة حاملا شعورا جارفا من السعادة بلقائكم وبنجاح الندوة .

وإلى اللقاء فى القاهرة

نـــــــــدوة
« العلاقات المصرية ـ اليمنية »
القاهرة ٦ ـ ٨ فبراير ١٩٩٠

البيان الختامى

بدعوة من اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الأفرو آسيوية وعلى مدى ثلاثة ايام من بين السادس والثامن من فبراير ١٩٩٠ ، عقدت فى القاهرة الجولة الثالثة من ندوة « العلاقات المصرية اليمنية » ، حيث شارك فيها وفدا يمثل جامعة صنعاء ومجلس السلم والتضامن بالجمهورية العربية اليمنية وجامعة عدن ومجلس السلم والتضامن بجمهورية اليمن الديمقراطية إلى جانب اعضاء من اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الأفرو آسيوية ، واساتذة من جامعتى القاهرة والاسكندرية .

تاتى هذه الندوة استكمالا للندوتين السابقتين حول نفس الموضوع واللتين عقدتا فى صنعاء فى سبتمبر عام ١٩٨٧ ،وعدن فى يناير ١٩٨٩ .

ويعتز المشاركون فى الندوة كل الاعتزاز بما اكدته مناقشات الندوة ومداولاتها من خصوصية فى العلاقات المصرية ـ اليمنية عبر التاريخ وفى الوقت المعاصر ، ومن دور إيجابى لهذه العلاقات فى قضايا النضال العربى .

ويعربون عن اسمى آيات التقدير والعرفان للرؤساء ... لما احاطوا به هذه الندوة من اهتمام ... وما وجهوه إليها من كلمات .

ويرحبون كل الترحيب بعودة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين كل من شطرى اليمن وجمهورية مصر العربية ، ويعتبرون ان هذه الخطوة تجسد جوهر التفاعل بين الشعبين المصرى واليمنى الذى لم يتوقف يوما .

ويفخرون كل الفخر بالخطوات التى تمت على طريق إعادة الوحدة اليمنية انطلاقا من اتفاق عدن التاريخى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ ، ويعتبرون هذه الخطوة ممثلة لتطلعات الشعب اليمنى والعربى بعامة لغد افضل خاصة فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة .

ويتطلعون إلى اليوم القريب الذى يأخذ فيه اليمن الموحد مكانة داخل مجلس التعاون العربى ، بما يجعل من هذا المجلس قوة دافعة فى مسيرة العمل من اجل التضامن العربى والوحدة العربية .

يعبر المشاركون فى الندوة عن تأييدهم ومساندتهم للشعب العربى الفلسطينى فى الأرض المحتلة فى انتفاضته الباسلة ومواجهته لكافة الضغوط الصهيونية وتضحياته بالدم والأنفس من اجل تحرير الأرض وإقامة دولة فلسطين العربية .

تناولت الندوة بالدراسة والتحليل جوانب عديدة من علاقات مصر مع اليمن عبر العصور التاريخية القديمة والوسيطة والحديثة ، وتناوب المتحدثون فى تفصيل تلك الجوانب ودلالاتها المختلفة حيث وضح عمق الاتصال بين الشعبين المصرى واليمنى وشمولة لأبعاد حياتية ونضالية سواء فى العصور القديمة او الزمن الحديث .

تمحورت الدراسات والأوراق التى قدمها الباحثون اليمنيون والمصريون حول ثلاثة محاور اساسية وهى : المحور التاريخى ، والمحور السياسى ، والمحور الاستراتيجى العسكرى . وتعرض الباحثون إلى رصد وتحليل وتقييم العلاقات المصرية - اليمنية فى إطار كل محور بروح من الموضوعية والمسئولية القومية والنضالية بهدف استخلاص الدروس فى إطار كل مرحلة تاريخية ، وكشفت الدراسات عمق علاقات التأثير والتأثر على المستويين الشعبى والرسمى ، وواقع التعاون الحالى المصرى اليمنى ، وآفاق التعاون المشترك من اجل التنمية وترسيخ الديمقراطية وتكثيف الجهود والطاقات العربية لمواجهة التأثيرات المتباينة التى تحفل بها التغيرات المتسارعة فى قمة النظام الدولى وتلقى بظلالها السلبية والإيجابية على واقعنا العربى .

وعبر المتحدثون عن تقديرهم العميق للدور القومى الذى لعبته ثورة ٢٣ يوليو فى مساندة حركة التحرر الوطنى فى شطرى اليمن ، ودعا الباحثون إلى اهمية إيجاد الصيغ المناسبة على الأصعدة السياسية والأمنية فيما بين مصر واليمن إلى جانب الدول العربية الأخرى لمواجهة الخطط الصهيونية الرامية إلى تعكير الأمن فى البحر الأحمر ، وهز استقرار الدول العربية المشاطئة له وجرها إلى مواجهات ثانوية بهدف استنزاف مواردها وإلهائها بعيدا عن المهام الحقيقية فى النمو والديمقراطية .

وركز المتحدثون على اهمية العلاقات الشعبية وغير الرسمية بين الشعبين المصرى واليمنى ، وفتح المجال امامها لمزيد من النمو دون قيود ، وفى إطار من الضوابط التى تمنع تعريض العلاقات الطيبة بين الشعبين المصرى واليمنى إلى هزات عارضة .

ولما كان شطرا اليمن يعيشان الآن مرحلة مضيئة فى تاريخهما المشترك قوامها البحث فى عملية الوحدة وتجسيد خطواتها العملية فى إطار زمنى محدد لتشكيل الوطن اليمنى العربى الكبير . فقد رأى منظمو الندوة اهمية أن تعقد جلسة خاصة يتولى فيها الإخوة اليمنيون عرض ما تم إنجازه والخطوات المنتظر اتخاذها ووجهات النظر

المتبادلة فى هذا الشان ، وبما يساعد الإخوة المصريين على استجلاء الحقائق حول هذه العملية القومية التى طال انتظارها .

توصيات الندوة

أوصت الندوة بمايلى :

١ - يثمن المشاركون الدور القومى الذى لعبته مصر فى مساندة ثورتى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ بالشطر الشمالى ، و١٤ اكتوبر ١٩٦٣ بالشطر الجنوبى ، وكذا الدور الإيجابى لثورتى سبتمبر واكتوبر فى دعم القضايا العربية القومية .

٢ - يتوجه المشاركون بالندوة بالشكر والتقدير إلى اللجنة المصرية للتضامن على ما قامت به من جهود فى سبيل الاعداد والتنظيم لعقد واستمرار هذه الندوة البناءة .

٣ - يامل المشاركون فى الندوة من الحكومات المصرية واليمنية العمل على مواصلة تنشيط العلاقات المصرية اليمنية فى كافة مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والامن القومى .

٤ - يرى المشاركون اهمية ان تعقد جولة اخرى فى صنعاء فى فبراير ١٩٩١ بعد إعلان دولة الوحدة لبحث العلاقات المصرية اليمنية فى واقعها الجديد وإمكانات تطويرها فى المستقبل فى المجالات المختلفة .

٥ - توصى الندوة بتعزيز التواصل الحر والطبيعى بين الشعبين المصرى واليمنى وتدعو كافة المنظمات الشعبية والقوى السياسية بالاتصال مع بعضهم البعض لتبادل الخبرات وزيادة درجة التلاقى والتنسيق بما يسهم فى ترسيخ جذور الإخوة بين الشعبين الشقيقين .

٦ - يوصى المشاركون فى الندوة ان تنشر الابحاث والدراسات التى قدمت والمناقشات التى جرت فيها حتى تتاح للقارىء العربى فى كل مكان ولتكون مرجعا للباحثين والمهتمين بالعلاقات المصرية اليمنية .

٧ - يشيد المشاركون فى الندوة بالخطوات الوحدوية فى اليمن وياملون ان يتمكن شطرا اليمن من إنجاز الخطوات الوحدوية التى جسدها اتفاق عدن التاريخى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ ، وان تصل الأمور إلى نهاياتها الطبيعية حيث الوطن اليمنى العربى الكبير والذى يمارس دوره القومى والنضالى فى إطار الأهداف العربية فى التضامن والحرية والتنمية .

بروتوكول
التعاون الثنائى بين
المجلس اليمنى للسلم والتضامن
واللجنة المصرية للتضامن

إيمانا بأهمية تعزيز عرى الاخاء والتضامن بين الشعبين الشقيقين المصرى واليمنى .. وضرورة الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستوى يتيح فرص التفاعل فى المجالات التضامنية والفكرية والثقافية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية تم تجديد الاتفاق بين لجنة التضامن المصرية ـ والمجلس اليمنى للسلم والتضامن على الأسس التالية :ـ

١ ـ يواصل الطرفان إسهامهما فى تقوية وتعزيز كل انواع الاتصال بين جمهورية مصر العربية ، والجمهورية اليمنية على مستوى الدولة والمنظمات السياسية والشعبية والشخصيات العامة وغير ذلك فى المستويات . وتحقيقا لهذا يقوم الطرفان بمواصلة تنظيم اسابيع الأخاء والتضامن بين البلدين سنويا فى القاهرة وصنعاء بالتناوب .

يتضمن أسبوع الأخاء والتضامن الانشطة التالية :ـ

(أ) ندوة عن العلاقات المصرية ـ اليمنية .

(ب) تنظيم فعاليات ثقافية يتم خلالها القاء محاضرات سياسية واقتصادية وعلمية وتاريخية واجتماعية تتناول القضايا المصرية اليمنية المشتركة فضلا عن القضايا العربية المختلفة على ان يوفر الجانبان الشخصيات واساتذة الجامعات والمفكرين الذين يقدمون هذه المحاضرات .

(جـ) تنظيم معارض فنية وانشطة فنية متنوعة .

(د) تنظيم زيارات ميدانية للمواقع العلمية والحضارية والسياحية فى البلدين .

٢ ـ يسهم الطرفان بجهودهما ونشاطاتهما المختلفة فى تقوية عرى التضامن مع شعوب آسيا وافريقيا واوروبا من خلال عقد الحوارات المشتركة لتاكيد أواصر علاقات امتنا العربية مع تلك الشعوب على اساس من المصالح المشتركة وذلك على نحو ما يتم فى الحوار العربى الصينى والحوار بين لجان تضامن البحر المتوسط .

٣ - مواصلة تبادل زيارات الوفود بين الجانبين .. وفى هذا السياق يستقبل المجلس اليمنى وفدا من اللجنة المصرية فى صنعاء فى بداية كل عام .. كما تستقبل اللجنة المصرية للتضامن وفدا من المجلس اليمنى للسلم والتضامن فى نهاية كل عام على ان يضم الوفد (٣) إلى (٥) اعضاء .

٤ - يتحمل الوفد الزائر بطاقات السفر ذهابا وإيابا فيما يتحمل الطرف المستضيف نفقات الاقامة والتنقلات الداخلية .

تسعى اللجنة المصرية للتضامن لدى الجهات المعنية فى جمهورية مصر العربية إلى توفير عدد من المنح الدراسية لطلبة يمنيين يرشحهم المجلس اليمنى للسلم والتضامن .

٦ - يتم الاتفاق عبر الاتصالات او اللقاءات الثنائية بين الجانبين على تحديد مواعيد وانشطة اسبوع الاخاء والتضامن .

٧ - يعمل الطرفان على الإسهام الفعال فى استعادة التضامن العربى وتعزيز ذلك من خلال تدعيم العلاقات بين لجان التضامن العربية وكذلك بين المنظمات السياسية والشعبية العربية .

٨ - يعمل الجانبان على تنسيق مواقفهما وانشطتهما فى إطار المؤتمرات والاجتماعات الاقليمية والدولية وكذلك تبادلات المعلومات والمطبوعات المتعلقة بعملهما .

٩ - مدة هذا البروتوكول عامان ويبدا العمل به من تاريخ توقيعه من رئيسى وفدى اللجنتين .

عضو هيئة رئاسة المجلس اليمنى	رئيس اللجنة المصرية للتضامن
(أحمدالرحومى)	(أحمدحمروش)

صادر فى القاهرة فى ٢٩ سبتمبر ١٩٩٣

محتويات الكتاب

الصفحة

علاقات اقتصادية

علاقات قومية

علاقات عسكرية وأمن قومى

نظرة استراتيجية

ملاحــق

تصويب الأخطاء

الخطأ	الصواب	الصفحة
ابراهيم نافع	أحمد نافع	١٢٣